

511
131



۳۷۳

۳۴۷

۲

۸۴

المُوسَّطِ

۱۵۲۳۱

۹۰۵۵

مِنْ شَرْحِ آلِ كَافِبِ

فِي الْفَحْرِ



تَبِخَ الْكَتَبِ سَنَةِ ۱۱۰۲

مجموعه خطی در دسترس است
این کتاب را آقای ... در سال ...
تألیف ... در ...
در ...
با ...
در ...
این ...
...

۱۲۱۵۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

کتاب الواضحه فی شرح الکافیه
مؤلف شیخ سید منیر الدین استرآبادی

مترجم

۹۰۷۵۵

۱۵۲۳۱

شماره قفسه



۳۷۳

۳۴۷

۲

۸۶

المُتَوَسِّطُ

۱۵۲۳۱

مِنْ شَرْحِ آلِ كَافِبِ ۹۰۷۵۵

فِي الْقَوَى



تَرْجُومَةُ الْكَلْبِ بِسَنَةِ ۱۱۰۲

تَرْجُومَةُ الْكَلْبِ بِسَنَةِ ۱۱۰۲
تَرْجُومَةُ الْكَلْبِ بِسَنَةِ ۱۱۰۲
تَرْجُومَةُ الْكَلْبِ بِسَنَةِ ۱۱۰۲
تَرْجُومَةُ الْكَلْبِ بِسَنَةِ ۱۱۰۲
تَرْجُومَةُ الْكَلْبِ بِسَنَةِ ۱۱۰۲
تَرْجُومَةُ الْكَلْبِ بِسَنَةِ ۱۱۰۲
تَرْجُومَةُ الْكَلْبِ بِسَنَةِ ۱۱۰۲
تَرْجُومَةُ الْكَلْبِ بِسَنَةِ ۱۱۰۲
تَرْجُومَةُ الْكَلْبِ بِسَنَةِ ۱۱۰۲
تَرْجُومَةُ الْكَلْبِ بِسَنَةِ ۱۱۰۲

۱۲۱۷۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

کتاب الوافی فی شرح الکافی

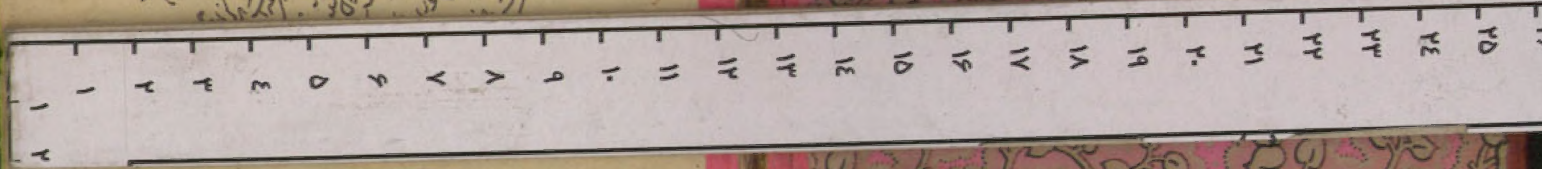
مؤلف شیخ سید حسن البرق استرآبادی

مترجم

۱۵۲۳۱

شماره قفسه

۹۰۷۵۵



٧٢
 جمهورية
 شماره ثبت
 ١٥٥

الفاب بن جلاب

در مقدمه کتاب و قبله الفاب فی شرح الکافی که در حشر فی شرح
 این کتاب در دست
 که مقدمه فی شرح الفاب فی شرح الکافی که در حشر فی شرح
 سال ١٢٨٥ در شهر مشهد به عسر بن ابی بکر الکافی الکافی

الفاب شارح
 کتاب مروری به شرح مذکور است

مولانا المعظم المرتضی الاعظم سلطان الفاء
 فالساده واصب اسباب التیاد افضل
 التاخریه قبله المحصلین وقده الوالی
 مکتب الملک الموحی والذی الحسن به محله فناء
 ابن الفی الفاسم العلوی المحبی الاضرابی

متن الفاب فی شرح الکافی
 بطول جلد اول
 و در شهر مشهد
 و علائق

کتاب

الوافیه فی شرح الکافی

للسید بن الذیاب الفضال الحسن بن محمد
 ابن سرفشاه العالی الحلی

الأسیر الابرار

المنع ٧١٥

موسسین
 شیخ ضیاء الله علیهم السلام
 مؤلف الفاب فی شرح الکافی
 کاتب الفاب فی شرح الکافی
 ١٢٩



الحق لا يتغير بغيره بل هو معناه بالحق لا يتغير بغيره
ما ليس من الحق بل هو معناه بالحق لا يتغير بغيره
ولا يكون الحق بغيره بل هو معناه بالحق لا يتغير بغيره
بمعنى ان الحق لا يتغير بغيره بل هو معناه بالحق لا يتغير بغيره
اللفظ لفظ مقول في حقه وفيه ما هو في حقه وفيه ما هو في حقه
هذا الكتاب الذي هو مستور في هذا الفن لا يوافق الا بالباب والتميم
تميمه بالوافيه في شرح الكافية لكونه وايضا في الفاظه و
شرح معانيه وموجبات لطالبه الى المقاصد ومغاييرها
توفي في الايام عليه توكلت واليه ائيب **قوله** الصلوة
وضع لمعنى مقدر اعلم ان معرفة هذا الفن موقوفة على معرفة اللفظ
والوضع والمعنى المقدر فاللفظ ما ينطق به الانسان وفي حكمه لا
كان او مستعملا والمراد من الوضع ههنا تخصيصه بشيئ من
الخلق واحسن الشئ الاول فهم منه الشئ الثاني والمراد باللفظ
المقدر هو ان لا يدل لفظه على معنى معناه واذا عرفت ذلك
فعوله لفظ بمثل الجنس للكله وفيه في هود كالفصل لفظ آخر
بد عن الخطوط والعقود والاشارات والنصب **قوله** ومع
لمعنى احترازه عن المهمات وهي الالفاظ الغير الدالة على معنى
بالوضع **قوله** مجرد احترازه عن المركبات غير قائم وخصة
عشر ولا يشك لفظ بالكلات التي مدلولها الالفاظ كالاسم والفعل
والحرف لانها وضعت لمثل زيد ورجل وضرب وقد لان
الالفاظ التي وضعت هذه الالفاظ لها معان فان المراد
بالمعنى **قوله** لفظ وضع لمعنى اعم من ان يكون لفظا او غير
ولما قل ان يقول انه يشك لفظ بالكلات الموضوعة لالفاظ

الحق لا يتغير بغيره بل هو معناه بالحق لا يتغير بغيره
ما ليس من الحق بل هو معناه بالحق لا يتغير بغيره
ولا يكون الحق بغيره بل هو معناه بالحق لا يتغير بغيره
بمعنى ان الحق لا يتغير بغيره بل هو معناه بالحق لا يتغير بغيره
اللفظ لفظ مقول في حقه وفيه ما هو في حقه وفيه ما هو في حقه
هذا الكتاب الذي هو مستور في هذا الفن لا يوافق الا بالباب والتميم
تميمه بالوافيه في شرح الكافية لكونه وايضا في الفاظه و
شرح معانيه وموجبات لطالبه الى المقاصد ومغاييرها
توفي في الايام عليه توكلت واليه ائيب **قوله** الصلوة
وضع لمعنى مقدر اعلم ان معرفة هذا الفن موقوفة على معرفة اللفظ
والوضع والمعنى المقدر فاللفظ ما ينطق به الانسان وفي حكمه لا
كان او مستعملا والمراد من الوضع ههنا تخصيصه بشيئ من
الخلق واحسن الشئ الاول فهم منه الشئ الثاني والمراد باللفظ
المقدر هو ان لا يدل لفظه على معنى معناه واذا عرفت ذلك
فعوله لفظ بمثل الجنس للكله وفيه في هود كالفصل لفظ آخر
بد عن الخطوط والعقود والاشارات والنصب **قوله** ومع
لمعنى احترازه عن المهمات وهي الالفاظ الغير الدالة على معنى
بالوضع **قوله** مجرد احترازه عن المركبات غير قائم وخصة
عشر ولا يشك لفظ بالكلات التي مدلولها الالفاظ كالاسم والفعل
والحرف لانها وضعت لمثل زيد ورجل وضرب وقد لان
الالفاظ التي وضعت هذه الالفاظ لها معان فان المراد
بالمعنى **قوله** لفظ وضع لمعنى اعم من ان يكون لفظا او غير
ولما قل ان يقول انه يشك لفظ بالكلات الموضوعة لالفاظ

فان لم تدل في الحرف وان دلت في امان تقتصر باحد الا...
الفتحة اعني الماضي والحال والاستقبال والاقتصر فان...
ففي الفعل وان لم يقتصر ففي الاسم والمراد من قولنا الحرف لا...
تدل على معنى في نفسه ان الحرف له معنى ولذلك المعنى متعلق...
لا بد من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر الحرف نحو من فان معناه الا...
ولا يتبادر متعلق وهو البصرة والكوفة وغيرهما عند ذكر...
وهو متعلق بذكر ذلك المتعلق في الاصول بان يقال معناه ان الحرف متعلق...
في دلالة معناه ذكر متعلقه وح لا يراد عليه التقيد...
بمثل ذلك لانه غير متروك فيه ذلك الا انه جنى به للتوصل...
في جعل الجنس صفة للشيء فلزم من ذلك ذكر متعلقه لا...
لجل دلالة معناه **قوله** وقد علم بذلك حد كل واحد...
منها اي وقد علم بدليل حصر الكل في الاسم والفعل وال...
كل واحد من الاسم والفعل والحرف لانه لما قيمته الكلمة...
التي هي جنسها اليها ياراد الفصول الميزة لكل واحد منها عن...
غيره فيكون جنسها وفصلها معلومين مع تعيين الجنس...
بالفصول فيكون حدها معلوما لان المراد من معرفة الحد...
هي معرفة الجنس **الفصل قوله** الكلام ما يقتصر بكلمتين بالان...
فقوله ما يقتصر بكلمتين شامل لمثل غلام زيد وخمسة عشر

فان لم تدل في الحرف وان دلت في امان تقتصر باحد الا...
الفتحة اعني الماضي والحال والاستقبال والاقتصر فان...
ففي الفعل وان لم يقتصر ففي الاسم والمراد من قولنا الحرف لا...
تدل على معنى في نفسه ان الحرف له معنى ولذلك المعنى متعلق...
لا بد من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر الحرف نحو من فان معناه الا...
ولا يتبادر متعلق وهو البصرة والكوفة وغيرهما عند ذكر...
وهو متعلق بذكر ذلك المتعلق في الاصول بان يقال معناه ان الحرف متعلق...
في دلالة معناه ذكر متعلقه وح لا يراد عليه التقيد...
بمثل ذلك لانه غير متروك فيه ذلك الا انه جنى به للتوصل...
في جعل الجنس صفة للشيء فلزم من ذلك ذكر متعلقه لا...
لجل دلالة معناه **قوله** وقد علم بذلك حد كل واحد...
منها اي وقد علم بدليل حصر الكل في الاسم والفعل وال...
كل واحد من الاسم والفعل والحرف لانه لما قيمته الكلمة...
التي هي جنسها اليها ياراد الفصول الميزة لكل واحد منها عن...
غيره فيكون جنسها وفصلها معلومين مع تعيين الجنس...
بالفصول فيكون حدها معلوما لان المراد من معرفة الحد...
هي معرفة الجنس **الفصل قوله** الكلام ما يقتصر بكلمتين بالان...
فقوله ما يقتصر بكلمتين شامل لمثل غلام زيد وخمسة عشر

الاول والاول الثاني...
الاول الثاني...
الاول الثاني...

فقلت
 وان
 نسب
 علي
 كل
 تركب
 ابو
 بالا
 لا
 قوله
 لكان
 انواع
 ولكل
 حرف
 وما
 الاس

والمسند اليه وجوب تحقيق التبيين عند تحقق النسبة قاله
يقع على المسند والمسند اليه ومما موجودان في المركب من
لحواذ وقع الاسم مسندا ومسندا اليه وفي المركب من اسم
فعل لحواذ وقع الفعل مسندا والاسم مسندا اليه ومما
موجودين في البواقي لا يتقاء كلهما او واحد منهما اما في المركب
من الفعلين فلا يتقاء المسند اليه واما في المركب من الحرفين
فلا يتقاء كل واحد من المسند والمسند اليه واما في المركب
من الاسم والحرف فلا يتقاء المسند والمسند اليه لان
الواحد لا يكون الا واحدا واما في المركب من الفعل والحرف فلا
المسند اليه لان الفعل يقع مسندا والحرف لا يقع مسندا
لا مسندا اليه **قوله** الاسم مادل على معنى في نفسه غير معتقن
بأحد الارضات الثلاثة فتقول مادل على معنى تناول الاسم
الفعل واخف وقوله في نفسه يخرج به الحرف وقوله بأحد الارضات
الثلاثة يخرج الفعل لكن يدخل فيه ما لا يدخل الزمان فخرج
وما مادلوه الزمان فقط نحو الزمان واسم وما مادلوه معنى
معتقن زمان غير الثلاثة نحو الاصطباح والاختياق فيخرج
ان يراد بالذالة دلالة اولية حتى لا ينقض بالاسماء
الاحفال فانما تدل على المسكوت المقتن بالاستقبال لا

[illegible]

قال في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
الامر ان يكونوا على ما هم عليه من كفرهم ولا يهديهم الى دينهم
فانهم لا يهدون الى دينهم الا الله وحده لا شريك له
فانهم لا يهدون الى دينهم الا الله وحده لا شريك له
فانهم لا يهدون الى دينهم الا الله وحده لا شريك له

على اسكت ونواسطه تدل على السكوت المقترن بالاستقبال
ويجب ان يعرف ايضا ان المراد بالاقتران وعدم الاضطرار
انما هو الوجه الذي يتوجه عليه التقدير باسم الفاعل والمفعول في
قولنا زيدنا ربنا عز وجل او غدا او مضروبا ليس لان اقتران الفعلين
موجب للوضع وانما هو باعتبار لا يتوجه عليه ايضا التقدير
المستتر بين الظاهر والاستقبال لان عدم اقترانه بالزمان المقترن
انما هو بحسب المعاني لا في وجه الاحتمالين معينا لكن
حصول الاستدلال على ذلك مع واقعا ان يورد التقدير على هذا
التقرير من وجهين احدهما انه منقوض بنفسه لانه لا يصدق
على مجموع المقدان دال على معنى نفسه غير مقترن باحد الازمنة
الثلاثة فيلزم ان يكون مجموع المقدان اسم الازمنة كما صدق لفظ
صدق الحدود والثاني انه منقوض بالخطوط والعقود والاولا
والثاني كونها دالة على معنى نفسه غير مقترن باحد الازمنة
الثلاثة لكنها ليست باسم لانها ليست بكلمة ويمكن ان يجاب
عنه بان يقال انما هي الكلمة الى الاسم وغيره او لا علم ان الازمنة
كلمة فصار تقدير الحد الاسم كلمة دلت على معنى نفسه غير
مقترن باحد الازمنة الثلاثة لكن حذف الكلمة اعتقادا على

فانما هو بحسب المعاني لا في وجه الاحتمالين معينا لكن
حصول الاستدلال على ذلك مع واقعا ان يورد التقدير على هذا
التقرير من وجهين احدهما انه منقوض بنفسه لانه لا يصدق
على مجموع المقدان دال على معنى نفسه غير مقترن باحد الازمنة
الثلاثة فيلزم ان يكون مجموع المقدان اسم الازمنة كما صدق لفظ
صدق الحدود والثاني انه منقوض بالخطوط والعقود والاولا
والثاني كونها دالة على معنى نفسه غير مقترن باحد الازمنة
الثلاثة لكنها ليست باسم لانها ليست بكلمة ويمكن ان يجاب
عنه بان يقال انما هي الكلمة الى الاسم وغيره او لا علم ان الازمنة
كلمة فصار تقدير الحد الاسم كلمة دلت على معنى نفسه غير
مقترن باحد الازمنة الثلاثة لكن حذف الكلمة اعتقادا على

فيم التعليل فاذا لم يسطر كل واحد من التقييد اما الاول فلا يثبت
لا يصدق على مجموع المقدان كلمة لان مجموع المقدان مركب والكلمة
مفردة واما الثاني فلان الخطوط والعقود والاشارات و
التصنيف ليست بكلمة لانها ليست بلفظ لان يقول لا يخلو من
ان يراد باحد الازمنة الثلاثة واحدها بعينه كما مضى مثله او
واحد غير معين وايضا ما كان يتحقق حذو الاسم والفعل اما ان
به واحد بعينه كما مضى مثله فلا يثبت منه ان يكون الذي
به غير ذلك المعين اسما لافضل واما ان اراد به واحد غير معين
كما مضى مثله فلا يثبت منه ان يكون الذي يقترن به واحد معين
كما مضى مثله اسما لافضل فلا يكون حذو الاسم مانعا لاحد الازمنة
جامعا وقد وجب ان يكون الحد جامعاً ومانعاً هذا خلف و
جوابه انه لا يراد به واحد معين ولا واحد غير معين بل واحد
من غير تقييده بالتعيين او بعدم التعيين لان يقال ان الحد
ويقول لا يجازي ان يراد به واحد من غير تقييده بالتعيين او
بعدم التعيين لانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن به الزمان
المعين لم يكن فعلا بل اسما لكنه ليس كذلك لانه يقول لا نسلم
لنوم ذلك لان الذي يقترن به الزمان المعين صدق عليه
انه مقترن باحد الازمنة الثلاثة والامنا فاق بين واحدتها

الفعل

فانما هو بحسب المعاني لا في وجه الاحتمالين معينا لكن
حصول الاستدلال على ذلك مع واقعا ان يورد التقدير على هذا
التقرير من وجهين احدهما انه منقوض بنفسه لانه لا يصدق
على مجموع المقدان دال على معنى نفسه غير مقترن باحد الازمنة
الثلاثة فيلزم ان يكون مجموع المقدان اسم الازمنة كما صدق لفظ
صدق الحدود والثاني انه منقوض بالخطوط والعقود والاولا
والثاني كونها دالة على معنى نفسه غير مقترن باحد الازمنة
الثلاثة لكنها ليست باسم لانها ليست بكلمة ويمكن ان يجاب
عنه بان يقال انما هي الكلمة الى الاسم وغيره او لا علم ان الازمنة
كلمة فصار تقدير الحد الاسم كلمة دلت على معنى نفسه غير
مقترن باحد الازمنة الثلاثة لكن حذف الكلمة اعتقادا على

بأنه لا يخلو من شيء من هذه الأشياء
فإنه لا يخلو من شيء من هذه الأشياء

وبين المعين يجوز اجتماع واحد منها مع المعين وان لم يقيد
ولم يلزم بذكر أحد الأسماء مع قوله من قبل وقد علم ذلك
حذف واحد منها التكرار لأن ذكره مهننا بالمطابقة ومسا
بالألف **قوله** ومن خواصه دخول الألف والجيم والشين و
الاستناد إليه والاضافة أعلم أن الخواص جميع الخاصة وهي
يختص بالشيء سواء وجد في جميع أفرادها كالكتابة بالفعل
إليه وأعلم أيضا أن معرفة الاسم تكون بالحد وتكون بالخاصة
والعرف بين الحد والخاصة أن الحد مطرد بمعنى أنه كلما صدق
الحد صدق الحدود مثلا أي كلمة صدق عليها أنها دلالة على شيء
في نفسها غير مقترن بأحد الألف منة الثلاثة صدق عليها أنها
ومتعكس بمعنى أنه كلما صدق الحدود صدق الحد بمعنى أن كلما
عليه أنه اسم صدق عليه أنه كلمة دللت على معنى في نفسها غير
مقترن بل بالألف منة الثلاثة وأن لها سطر مطردة بمعنى أنه
كلما صدق خاصية الشيء صدق ذلك الشيء مثلا أي كلمة وجدت
فيها الألف صدق عليها أنها اسم وغير متعكسة لأنه لا يمكن أن
يقال كل اسم صحيح دخول الألف عليه فإن كثيرا من الأسماء لم يصب
دخول الألف وغيرها وإنما تنعكس للخاصة لجواز كونها غير
جميع أفرادها خاصة له كالكتابة بالفعل إلى الإنسان فتمت
الانتهاء

بالقوة بالقبول للانسان
أو في بعض أفرادها كالكتابة

عليها القاء

قوله ومن خواصه إشارة إلى أكثره خواص الاسم لأن من التبعية لا
أن المصطلح يذكر الأما هو أشهر وأكثر استعمالا وهي على ضربين
لفظي والآخر معنوي فاللفظي ثلاثة أحدها دخول الألف التعريف
انما يدخل الألف التعريف على الفعل لعدم احتياج الفعل إلى التعريف
لأنه خبر وحقق كغيره أن يكون نكرة ليفيد الخطاب والثاني دخول
الجيم وانما يدخل الجيم على الفعل بناء على أن أصل الفعل أن لا يدخل
عليه شيء من الأعراب لعدم العلة المقتضية للأعراب في كونه
وأنما لا يدخل الجيم ولم يدخل حرف الجر على الفعل على سبيل المثال
كما يقال زيد مرفوع بقام في قولنا قام زيد والثالث الشين والراء
بالشين ما عدل الشين التزم وانما اختص الشين المذكور بالاسم و
لم يدخل الفعل لأن الشين على خمسة أقسام شين التمكن وشين
التكثير وشين العرض من المضاف إليه وشين المقابلة وشين
التزم أما شين التمكن فلكونه دليلا على الملكية الكلية التي يدخل
عليها في الاسم والاسمية والاسمية للفعل في الاسم فلم يدخل هذا
الشين الفعل وأما شين التكثير فلا بد أنما يدخل الاسم ليفرق
بين المعروف والنكرة نحو ميسورة وسيدوبه فخرج فيه إلى الفارق
بين كونه مذكورا ونكرة لأن شين معرف فخرج الشين نكرة أي اسكن
سكونا ماضيا وتاما والفعل لا يقع معرف فلم يخرج فيه إلى الفارق بين

لاش في الجيم
وغيره من الألف
أن يقال أن
مستعمل من المضاف

مخصوصا إلى سكت السكون
الآن وسبقه

كونه معروفه فذكره **واما** تنوين العوض عن المضاف اليه كالتنوين الذي في
 يومئذ وحينئذ اي يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا فلما حذف
 المضاف اليه عوض عن المضاف اليه التنوين فلان الفعل لما لم يصف
 الشئ لم يجد فعنه المضاف اليه حتى يعوض التنوين عنه فلم يد
 التنوين عوضا من المضاف اليه **واما** تنوين المقابلة نحو التنوين
 في مسلمات فانه مقابل وعوض عن التنوين الذي في مسلمات
 ما يحكي في ما به ولما لم يجمع الفعل لم يدفعه تنوين المقابلة **واما**
 تنوين التزم فليس محض صا بالاسم بل يدخل الاسم والفعل والحرف
واما العلامات المعنوية فالاستناد اليه اي كونه مستندا اليه
واما احق الاستناد اليه بالاسم ولم يدخل الفعل لان الفعل
 الشئ دائما فوقع مستندا اليه لزم ان يكون مستندا ومستندا
 اليه في حال واحدة وموثر جازم والثاني الاضافة اي كونه
 مضافا بتقدير حرف الجر **واما** لم يصف الفعل الشئ لان الا
 اما للتعريف والتخصيص **واما** التخصيف واليجوز اضافة المفعول
 والتخصيص لانه لا يحتاج الى التعريف والتخصيص لانها
 نايضا على الكلمة والفعل لا يحتاج الى هذا الزايد لا فائدة
 بدونه واليجوز اضافة التخصيف لان الاضافة للتخصيف **واما**
 ويجوز التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد في الفعل التنوين

كونه

في التنوين
 في التنوين

ولما يقوم مقامه فلم يصف للتخصيف **واما** قيد الاضافة بتقدير حرف
 الجر لانه يتعوض بقولنا مرت زيد فان زرت مضافا الى زيد بوا
 حرف الجر لفظا لا تقديرا **قوله** وهو معرب ومبني اي الاسم
 ومبني لانه لا يخلو من ان يختلف آخره باختلاف العوامل
 لفظا او تقديرا ولا يختلف فان اختلف فهو المعرب وان لم
 فهو مبني **قوله** فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل اعلم
 ان قوله للمركب احتراز به عن اللفظ التي لم يتركب مع غيرها كالا
 وسائر الاحماء قبل التركيب وهو شامل للمبنيات ايضا نحو
 في قام هو لانه فلما قال لم يشبه مبني الاصل خرج عنه مثل هلا
 لكونه مشابها لمبني الاصل كما يحكي في ما به والمراد بمبني الاصل
 الفعل الماضي والماضي والحرف **واعلم** ان المعرب لما كان
 معربا يشترط ان يكون له وجودي وهو سبب الاعراب وهو ان
 على ما يحكي فتعوض بقوله المركب الثاني في عددي وهو انشاء
 المانع من الاعراب وهو عدم مشابهة لمبني الاصل فتعوض
 له بقوله لم يشبه مبني الاصل **واعلم** ان يورد عليه النقض
 مبني الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الا
 لا امتناع مشابهة الشئ بنفسه وجوابه ان نقول لما دلل
 على ان المعرب لم يشبه مبني الاصل لا امتناع مشابهة الشئ

في التنوين
 في التنوين

انما ياتي في ادبياتنا وادبيات العرب وادبيات مصر وادبيات العراق وادبيات الهند وادبيات
 في آخر العرب لان العرب في العرب كالوصف الموصوف في كل واحد من
 بعد الفراع عن الموصوف كذلك يدركوا العرب بعد الفراع عن الموصوف
 واما قال بلنتلاف العوامل استرا من استلاف الاخر لا اختلاف
 العوامل فانه لا يكون من خواص العرب نحو استلاف اخر من في ميث
 ومن البتول ومن زيد واعلم ان ذلك في شرح هذا الكتاب قال
 اعرف الحرب بما عرفت سائر الخفا وهو الذي يختلف في كل واحد من
 العوامل ايضا والتقدير لا الة بوزن تعريف الشيء بالهو اخفى منه
 لان الغرض من تعريف العرب ان يثبت له هذا الحكم وهو استلاف
 آخر بلنتلاف العوامل واشبات هذا الحكم لها فيكون بعد العلم
 به فيكون هذا الحكم اخفى من الحرب فلو عرف به من تعريف الشيء
 بما هو اخفى منه وانما غير جائز ويمكن ان يحجب عنه ضرورة الظاهر
 بان قال لاسلم ان الغرض من تعريف الحرب ان يثبت له هذا
 الحكم بخلاف ان يعرف هذا الحكم لاستعمال العرب في الغرض من تعريف
 ان يعرف ان العرب على ان يتعرف من استلاف الاسماء يطلق به
 ان عرف ان احد نوعيه يختلف آخره باختلاف العوامل والشي
 الاخر بلنتلاف آخره باختلاف العوامل باستعمال العرب قوله
 الاخر بما اختلف آخره اي الاخر هو الذي يحصل به

استقلال آخر العربي في الاعراب هو سبب اختلاف آخر العرب وهو الضمة
والفتحة والكسرة او ما يقوم مقام الضمة والفتحة والكسرة وسواها
والاخر والياء كما في الاسماء والتعريف اطلاق المراد باللبس مما هو
السبب العربي غير التام اما تقديره بالقرب فقلنا يدل على ذلك في
والعلماء المتفكر كالغالبية والضعف والاضافة فانها السبب
بصورة لا تختلف ولا تسترغابا واما تقديره بغير التام فلا خلاف
لا يوجد مع كل واحد من الضمة والفتحة والكسرة وفي نظر الاول يوجد مع
كل واحد منها بناء على ان الاعم وضع غير عرب ثم ارب بسبب
خصوصا واحدنا منه المبرك الاسم عربا موجب للاختلاف آخر
الخط **قوله** يدل على المعاني المتصورة عليه متعلق بما يختلف في نحو
ما استدلنا به فلاشارة الى علته وضع الاعراب في الاسماء وعلى
لما كان في الاسماء معان مختلفة كالغالبية والضعف والاضافة
وجاء في الاعراب السبعة تلك العاني بعضها مع بعض فاما
بما هو الحسن زيد وما حسن زيد فان معنى الاول حسن
زيد او معنى الثاني ما صار زيداً حسن ومعنى الثالث اي حسن
من اعطاء زيداً اي خلق من اخلاق زيداً حسن ومعنى الصورة
المندولة يقال اعتروا الشيء اذا دلولوه **قوله** وانواعه وضع
وبما انواع الاعراب وضع ونسب وجزا وانما يذكر العلم بمراتبه

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

[illegible]

من التواضع العلم
قال فرغ علم الله
قال فرغ علم الله
فقط لو جرد في
الفاضل كالماء
علم الضعيف انما
ولا يوجد في غيره
اذ علم الضعيف ان
اول العالم ما به
سبب يقتضي الاعتراف
خوفهم زيد مثلاً قال
وحي انما غصنت و
عوام القمل ان كان

بالحروف ان يكون رفعاً والواو ونصبه بالالف وحركة الياء
كل حرف حركة ذلك الاعراب فان كان خلافاً للفتحة وإذا
عرفت ذلك فقولاً كان النوع الاعراب مختلفة بان كان بعضها
بالحركات وبعضها بالحروف وكان الاعراب بالحركات و
الحروف مختلفة أيضاً فم صاحب الكتاب الاسماء الى اقلها
كل قسم منها مشترك في نوع واحد من الاعراب **قول** فالفتحة
والجاء المكرر المنصرف بالفتحة رفعاً والفتحة ونصباً والمكررة
اي الاعراب بالحد المنصرف والجمع المكرر المنصرف حال الرفع بالفتحة
وحال النصب بالفتحة وحال الجر بالفتحة لفظاً او تقديرًا
جاء في رفعاً وحال ورايت زيداً وحال الاو حوت بزيد
وحال واعلما جارياً على الاصل واتما قيد بالحد المنصرف بالفتحة
بالمصرف لانها لو كانت منصرفين لم يكن جرهما بالفتحة في
اتما قيد الجمع بالفتحة لانها لو كان سالماً لم يكن اعرابه كذلك
ان كان مدكراً وان الحروف وان كان مؤنثاً لم يكن نصبه
بالفتحة ولقائل ان يقول العبرة بنظر العبرة بالفتحة
ان يقول رفعاً الضمة واعرابه الضمة رفعاً ولقائل ان يقول
ذكر المرفد منها غير ما نزل لان المرفد اما مقابل للمنفق والجمع
واما مقابل للركب مع الغية لاسباب الاول لان الاسماء

[illegible]

المضافة الى غير ما المتكلم المكبرة مفردة بهذا الوجه مع ان اعرا
 ليس كذلك ولا يسيل الى الثاني لان مثل غلام زيد غير مفرد
 هذا الوجه مع ان اعرا بها كذلك فان قيل المواد بالاول الكثرة
 يخرج عنه الاسماء الستة المذكور احكامها بعد قلت الاحاجه
 ح الى كونهما المنصرف لذكر احكام غير المنصرف بعد قاذ
 عرفت ذلك فالمراد بالمفرد غير التثني والجمع وغير الاسماء
 الستة فلهذا سمع المونث السالم بالفتحة والكسرة اي يفتح
المونث السالم بالفتحة ونصبه ونحوه بالكسرة فنصبه غير جار
على الاصل لان يفتح المونث السالم فرع جمع المذكور السالم
ونصبه جمع المذكور السالم تابع لمجره كما ينبغي فحصل ههنا كذلك
لنقله بزم للفرع نونية على الاصل قوله غير المنصرف بالفتحة
الفتحة اي رفع غير المنصرف بالفتحة ونصبه جرة بالفتحة
كذلك على تحليلها علم انه يشكك بمثل سلمات علما فان غير
منصرف مع ان اعرا به بالفتحة والكسرة هذا المص كما ذكره في بعض
نسخه وبمثل جوار حاله الجرف انه ليس بالفتحة لفظا ولا لفظا
والا لكان مفتوحا حقة الفتحة قوله اخرك وابوك ومو
وهو نوك وقول دد ومال مضافة الى غير ما المتكلم بالواو
والالف والياء انما قيد اعرا به الاسماء بالهروك كونها

اعرا به

نقطة

كانت

مستقيمة

مضافة لانها لو كانت مفردة كان اعرا بها بالحركات تقولنا
 اب ورايت اب ومرت اب وانما يشترط كونها مضافة الى
 غير ما المتكلم لانها لو كانت مضافة الى ما المتكلم كانت مبنية
 او معربة واعرا بها تقديره في نحو جاءني اب ورايت اب في حرف
 باي وكان من الواجب عليه ذكر شرط آخر وهو كونها مكبرة
 لانها لو كانت منصرفة كان اعرا بها بالحركات تقول جاءني
 اخيك ورايت اخيك ومرت اخيك ويمكن ان يجاب بانه
 لو قال اسماء الستة مطلقا لوجب عليه هذا الشرط وهو انما
 وهو قال اخوك وابوك مكبرة فلم يوجب الى هذا الشرط وهذا الفرع
 جار على خلاف الاصل من حيث ان اعرا بها بالهروف لا يندرج
 في واسرها حروف تصلح ان تكون اعرا بها من غير الحركات بل
 يحصل نقل حركته الى ما قبله حالة الرفع نحو جاءني ابوك اسلمه
 ابوك نقلت حركته الواو الى الباء بعد سلب حركته وبان حصل
 قلبه حال قلبه حال التثنية نحو رايت ابك اسلمه ابوك
 قلبت الواو الفاء لحركتها وانفتاح ما قبلها فصار رايت
 ابك وبان حصل نقل حركته الى ما قبله بعد سلب حركته
 وقلبه واسال الجرف حركته باييك اسلمه ابوك نقلت
 حركته الواو الى الباء بعد سلب حركته الباء ثم قلبت الواو ياء

نقطة

وانما جعل اعرا بها بالهروف

نقطة

لكنها وانكسرت فصار مررت بابيك قوله المشق كلا
 مصانفا الى عشر واثنان بالالف والياء اعلم ان المشق وكلا مصانفا
 الى عشر واثنان اعربا بالالف صالة الرفع والياء حالتي
 ولم يترقا جارا في الزيدان وكلاهما واثنان ورايت الزيدان
 وكليهما واثنين ومررت بالزيدين وكليهما واثنين وانما
 كلا بقوله مصانفا الى عشر لانه لو كان مصانفا الى مطلق لم يكن
 اعرابا كذا لك بل يكون اعرابا بغير تقدير نحو جارا في كلا الرجلين
 ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وانما افراد ذكر
 كلا واثنان لانهما ليسا داخلين في المشق لان المراد بالمشق
 اسم مفرد الخ بخزء الفاء وياء مفتوح ما قبلها ومن
 مكسرة واظهار ان كلا واثنان ليسا كذلك قوله جمع المذكر
 السالم والووعشرون واسخواتها بالواو والياء اعلم ان جمع المذكر
 السالم والووعشرون المصعين اعربا حال الرفع بالواو
 حالتي التصيب والجر بالياء تقول جارا في الزيدون والواو
 وعشرون ورايت الزيدين واو يمال وعشرين ورايت
 بالزيدين واو يمال وعشرين وانما افراد الووعشرون و
 اسخواتها بالذکر لانهما ليسا داخلين في جمع المذكر السالم
 لان المراد بجمع المذكر السالم اسم مفرد الخ بخزء واو يمال

قوله المشق

تقول

قوله المشق

او ياء ونون مفتوحة وظاهر ان الووعشرون ليسا كذلك لان
 قيل عشرون كذلك لان واحدة عشر قلنا لم يحذف ان يكون عشرون
 جمع عشرة والذي يدل على ذلك انه لو كان كذلك لكان المضاف
 عشرون على اثنين لوجوب اطلاق الجمع على ثلثة مقادير الواحد
 ليس كذلك فالوجوب ان يقال عشرون بفتح العين والشرين وانه
 يدل على عدد معين ولا شيء من الجمع يدل على عدد معين فلا يكون
 عشرون جمع عشرة شتم اعلم ان اعراب المشق والجمع جارا على ثلثة
 القياس من وجهين احدهما خرجت ان اعرابها بالحرزوف
 الثاني خرجت ان رفع المشق ليس بالواو ونصب ليس بالالف
 ونصب الجمع ليس بالالف اما العلة في مخالفتها القياس في
 الوجه الاول فلا في المشق والجمع فرعان على الاختاد والاعراب
 بالحرزوف فرع على الاعراب بالحركات واعراب بعض الاحاد
 وهي الاء بالثنية بالحرزوف فلم يجعل اعرابها بالحرزوف كغيرها
 لفرع منية على الاصل وانما غير جاز ولا ثلثة لما كان في الواو
 حروف وهي علامة التثنية والجمع تسلم ان يكون اعرابها
 بعضها البعض فجعل اعرابها بالحرزوف لان الحروف بغير الحركات
 اخذت من الحروف مع الحركات واما العلة في مخالفتها القياس
 في الوجه الثاني فلا في حروف الاعراب ثلثة والاعراب بينهما

ثلاثة الشئ وثلاثة الجوع فلو جعل اعرابا حاله الوقع بالواو و
 حاله النصب بالالف وحالة الجر بالياء لا تسيل المشي بالجر
 لا سيما حاله الاشارة الامرى انك لو قلت رايت زيد انك
 لم تعلم انه مشى او جوع ولو جعل اعرابا للمشى كذا لدون
 الجمع لبقى الجمع بلا اعراب ولو جعل اعرابا للجمع كذا لدون المشى
 لبقى المشى بلا اعراب فو زعت هذه الحروف على المشى والجمع
 بان جعلوا اعرابا للمشى حال الوقع بالالف لان الف تصح نحو
 الوقوع المشى نحو يضربان وضربا واعراب الجمع حال الوقع بالواو
 لوقوع الواو ضمير الوقوع للجمع نحو ضربوا ويضربون وجعلوا
 اعرابا بالياء حال الجر على الاصل وفوقهما بان نحو اما
 قبل الياء وكسر النون في المشى وكسروا اما قبل الياء وفوقها
 النون في الجمع والياء النصب فيهما الجر دون الوقع لمتابعة
 النصب لجره ون الوقع من حيث ان كل واحد منهما فصلة
 في الكلام ومن حيث قربها من الخارج لان الفتح من اقصى الملقى و
 الكسر من وسطها والضم من الشقين واعلم ان الالف والياء
 في المشى للعراب وكل واحد منهما مع فتح ما قبل الياء للجمع
 وبدونها علامة التثنية والواو والياء في الجمع للعراب وكل
 واحد منهما مع كسر ما قبل الياء مع النون وبدونها علامة الجر

فالنون حال الاشارة بمنزلة النون وفي غيرها العلامة فقط
 وليس النون عوضا عن الحركة لان هذه الحروف عنه نفس الاعراب
قوله المتقدر فيها بعد رخصه وعلامة حلقا واستثقل كفا
 رخصا وجرا ونحو مسلمي فعوا واللفظي فيما عداه اعلم ان الاعراب
 تقديري ولفظي اما الاعراب التقديري ففي موضعين احدهما
 ان يتعذر فيه الاعراب لفظا والآخر ان لا يتعذر فيه الاعراب
 لفظا لكن يستثقل اما الاول ففي موضعين احدهما الاسماء
 المقصورة وهي اسماء في آخرها الف مفردة نحو جليل وعصافنا
 تقول جليلي فتي ورايت فتي ومررت بفتي وانما تعذر الاعراب
 لفظا لكون الالف في آخره وامتناع قبول الالف كذا فان قيل
 لا تسلم وجها للالف في فتح لوجوب جوف لا لفتاء الساكنين
 فلما وجد في حال الف التام والاشارة في ظاهره واما حال التثنية ففتاء
 ولهذا لم يجر الاعراب على ما قبله والثاني لاسم المفرد والجمع للكترو
 جمع المؤنث السالم المضافة الى اياه المتكلم نحو غدا في ومسلماني
 وانما تعذر الاعراب لفظا لوجوب حركة ما قبل الياء بالكسرة لانه
 ويشتد يمتنع اعرابا لفظا اما الوقع والنصب فقط لاشتغال تحريك
 الحرف الواحد بجر كثيرين كمتنا نكتين لا يقال لم لا يجوز ان يكون هذه
 الكسرة كسرة الاعراب مع كونها ليا لاجل انقول هذه الكسرة لا لجل

او آخرها

فالنون حال الاشارة بمنزلة النون وفي غيرها العلامة فقط

الاسم الثاني في اليا المتكلم وكرة الاعراب لاجل الخبر الذي هو اليا
 وما بالذات مقدم على ما بالغير فلهذا الكسرة غير كسرة الاعراب ولا تسمى
 هذه الكسرة موجودة قبل التركيب ليعتبر الاعراب وكسرة الاعراب متأنة
 عن التركيب فتكون غير كسرة الاعراب وانما قال عطفًا للاحقة فيه لانه
 قال بعضهم اعراب مثل غلام في تقدير في جازي النسب الوقع دون حاله
 لوجود الكسرة في حاله لغيره واختار المشاء تقدير في في الاسم الثلاثة
 كما ذكرنا لغير اعراب غير المنصرف في حاله تقدير في لان اعراب حرة
 بلغة لفظا وليد اعراب جميع المؤنث التام حال النسب تقدير في لان
 اعراب نسبه في الكسرة لفظا غايته في الياء ان يجر الاول ونسب لفظا في
 على غلظتها لاجل واما المستقل في موضعين احدهما في الاسم
 المنفردة وهي اعراب في آخرها يا قبلها كسرة فان اعرابها تقدير في
 دفعا وجرادون النسب تقدير في في آخر اسلمه قاضي ومررت بقا
 اسلمه مررت بقا في استقل النسب والكسرة على الياء خذفتا
 فالنون ساكنة خذفت الياء ودون النون لان النون بانفرادها
 كسرة على معنى والياء بانفرادها لا تاكل وكان خذفتا اوله لكون
 النون للملازمة فقط وهي التمكن بخلاف الياء فصار في قاضي
 ومررت بقا في ويقول في حال النسب رايه قاضي لفظه النقة
 على الياء والثاني في جميع الذكر التام اذا انشأ الياء المتكلم فان اعراب

تقدير

تقدير في رعا دون النسب والجر تقدير في في سلمي اصلها جازي
 سلمي اجبت الواو والياء وسبقتا حدهما الاخرى بالتكون
 فظلت الواو والياء واذ خفت الياء في الياء تخفيفا وابدأت فتحة وقبل
 الواو كسرة الياء فصار سلمي واما النسب والجر فلفظي لما قد كان
 من الواجب ان يكون بالياء وبها كذلك واذ عرفت ان الاعراب
 التقدير في في صورة فماسوا لفظي لا يقال قوله واللفظ في
 علاه مكررا لانه كسر قبل بقوله فالمراد المنصرف والجمع المذكر الخ
 لاننا نقول قوله فالمراد المنصرف في آخره متنا واللفظ في التقدير في
 لان اعرابها بالفتحة والفتح والكسر قد يكون لفظيا وقد يكون تقدير في
قوله غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم
بمعرفة كل واحد وصف وانثى ومعرفة ثم جمع ثم كسب
والنون رايدة من قبلها الف وورث فعل وهذا القول تقريظ
 مثل عمرو اسمر وطلة وزينب وبرهم وماسد ومعد يربك عمرا
 وسعد في غير المنصرف اسم معرب يكون فيه علتان من تسع علل او
 علتان واحدة من هذا التسع تقوم مقام الحلتين والعلل التسع هي
 ذكره في البيهقي وانما قال هذا القول تقريظ لان في عدة العلل
 خلافا فقال بعضهم ما تسعة وقال بعضهم انما اثنتان الحكايرة
 والتركيب وقال بعضهم احد عشرة وهي التسع المذكورة وشبه

الفانثية نحو اطر في مراعاة الاصل في نحو اخر بعد التكرير فقال
 القول بانها تسعة تقريباً اي قريباً ما ذكره غيره او يكون المراد
 قوله وهذا القول تقريباً اي القول بان كل واحدة من هذه العلل
 التسع علة قولين لا تحققة لان كل واحدة منها ليست بمادة
 تامة تمنع الصرف والا لو منع الصرف مع كل واحدة منها لم
 ليس كذلك او يكون المراد به ان ذكر العلل التسع منظومة تقتر
 النظم البديعي ونايعة في البيت منصوبة على انها حكائية
 عن حال في مثل قولنا يمنع الاسم من الصرف النون زائدة
 اذا علم ان هذا ينسب الى المبالغة ولا يمكن رفضها بان يكون خبر
 يستداه وهو النون لان الجملة هي قول النون زائدة
 بسبب منع الصرف ولا بان تكون صفة لنون كونها تارة و
 النون معرفة الاسم الا ان يحكم بزيادة اللام في النون ويدل
 عليها ذكره بغيره الاصطلاح في التبيين نكرة علم ان كل واحدة
 من هذه العلل التسع فرع لشيء فالعدل فرع المعدول عنه
 والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول
 قائم ثم قائم والتعريف فرع التكرير لانك تقول رجل ثم تقول
 الرجل والجملة فرع العرف لانك تقول قوم اصل بالنسبة الى الغم
 ولغيرهم فرع الغم والجمع فرع على الواحد والتوكيد فرع الاو

واما الالف والنون المزيان فاختلاف فيه فقال الجريون انه
 انما يمنع الصرف لمشايشه لاني التانيث وح لم يقتل انه
 فرع لشيء وقال الكوفيون انما يمنع الصرف بالاشالة لالتانيث
 وح يكون فرعاً على ما زيد عليه او على الالف والنون العسير
 الزايدتين ووزن الفعل فرع لوزن الاسم فكما ان الاسم اصل
 والفعل فرع كذلك وزن الاسم اصل ووزن الفعل فرع فلما
 فرع الاسم عن ذكر العلل اورد امثلهما على ترتيب فكر العلل يقول
 نحو عمر واسم لمع فهو غير منصرف العدل والتعريف واسم للوصف
 ووزن الفعل مظهر للتانيث التقضي والعليية وزيدب التانيث
 المعنوي والعليية وابراهيم للجموع والعليية وعمران للالف و
 النون والعليية واسم لوزن الفعل والعليية **قوله وحكمة**
 ان لا كسرة ولا شون اي وحكم غير المنصرف ان لا يدخل كسر
 ولا شون التمكن اذا كان الكسر مخصوصاً في الاسم بالجر كان
 منصرفاً والهاء لوصف امرأة بمسلمات كان سالاً التسمية وانما
 لم يمنع الكسح لانه ليس علامة للجر فقط لكونه مشيراً الى التثنية
 والجر وعلامة النسب لا تخذف من غير المنصرف وانما كسرت
 حال الجرايض لان اعراب غير المنصرف تجعل حرة كمنسبة كالفعل
 فيسار للمواضع لكونه مراً با حرة الجرا وانما تخذف الشون لانه

سبب منع الصرف
 سبب منع الصرف
 سبب منع الصرف

حاشا في الاراء
 منصرفه قبل التثنية
 غير منصرفه

لا يمنع غير المنصرف من التثنية التثنية التثنية وهو الفارق
 بين المنصرف وغير المنصرف وهذا التثنية ليس للتثنية بل للمثالية
 فلا يمنع وأما ما دخل غير المنصرف التثنية لا التثنية بل التثنية
 من وجهين شفع منه ما شفع من الفعل وهو الكثرة التثنية وأما
 قلت أنه شابه الفعل من وجهين لأن في الفعل فرعين كما
 في كل اسم غير منصرف علة كل واحدة منهما فرع لأن كذا كذا
 وأما قلت أن في الفعل فرعين لأن الفعل فرع الاسم من جهة
 الاشتقاق لكونه مشتقا من الاسم فان ضرب ويضرب مشتقا
 من الضرب ومن جهة الافادة لأن الفعل يتوقف في الافادة
 على الاسم والاسم لا يتوقف على الفعل في الافادة اعلم ان المراد
 من التثنية في قوله وحده ان لا كسرة ولا ثنية تنوين الثنية
 لانه يتوجه عليه النقص بمثل حرفات فاعتر غير منصرف وهو
 التثنية ليس لأن هذا التثنية التثنية بل هو تنوين المثالية **قوله**
 ويجوز صرف الضرورة والتثنية سبب لاسلامه واعلم ان الجمع
 منصرف غير المنصرف لأجل شيئين احدهما ضرورة الشعر لأن
 الضرورة رد الأشياء الى أصولها واصل غير المنصرف ان يكون
 منصرفا ومثالا شعرا عدة ذكرتها لئلا نذكره هو التثنية
 لئلا نذكره يتضح والثاني تناسب الكلام كقوله تمام سلاما

يس

والله

واعلم ان لا فان سلاما غير المنصرف للجمع لكنه صرف للتثنية
 الكلام لا التثنية كان ما بعده وما قبله متونا ومنصرفا
 وتكون ايضا للتثنية لأن التثنية سبب لاسلامه **قوله**
 وما يقوم مقامها الجمع والفا التثنية اي ما يقوم مقام
 العلة من الجمع والفا التثنية المقصورة نحو جيل والبرودة
 نحو جيل والبرودة وانما ذكره هنا لانه قال من قبل غير المنصرف
 ما فيه علة من شفع او واحدة منها تقوم مقام العلة في أحدهما
 منها البيان العلة التي تقوم مقام العلة من التثنية ان كان أحدهما
 الجمع وانما قام الجمع مقام العلة لأن كونهما بمنزلة
 وكونه على صيغة مستحق للجمع اي على صيغة غير صيغة جمع السالم
 يمنع جميعا مع التثنية في آخرى بمنزلة علة أخرى فكان
 فيه علة من لا يقال لولا ان الجمع سببا وصيغة مستحق للجمع
 سببا آخر كان مثل جمع غير منصرف للجمع والعطف لا ينفرد
 لان كل ذلك يجوز ان يكون الجمع مع صيغة مستحق للجمع علة
 تامة بلغ الصرف ولا يكون مع الصيغة كذلك والثانية الفا
 التثنية وانما قام الفا التثنية مقام العلة من التثنية لأن التثنية
 بمنزلة علة واحدة وتكون التثنية لازما للكلمة غير متفرقة
 بمنزلة علة أخرى فكان فيه علة من **قوله** فالعند الخروج من

فالعند الخروج من

الجمع

قوله

صيغة الأصلية حقيقة كالتكثيف ومثلث وأخرى
 تقديرها كقوله بابه نظام في قيم أي العدل الزوج الاسم عن صيغة
 الأصلية إلى صيغة أخرى وهو على من بين أصلها تحقيق
 والآخر تقديره والمراد بالعدل الحقيقي أنه إذا نظر إلى
 الاسم المعدول وجد فيه قياسا من غير منع التعريف يدل على أن العدل
 شيء آخر كالتكثيف ومثلث ورباع ومربع واخاد وموحد وثنائي
 ومثنى وتحقيق العدل فيه أنه إذا نظر إلى المثلث ومثلث وجد
 فيه قياسا من غير منع التعريف يدل على أن أصله شيء آخر وهو الثنائي
 من الأعداد والأعداد من الواحد إلى العشرة واحد واثنان وثلاثة
 وأربعة وخامس وموحد وعدلان من واحد واحد وثلاث
 ومثنى عن اثنين اثنين وثلاث ومثلث عن ثلاثة ثلاثة ورباع
 عن أربعة أربعة لأن المراد من كل منهما العدد المذكور في غير المنع
 للعدل والصفة كما في قوله ثم أول الصيغة مثنى وثلاث و
 رباع وأما ما فوق الأربعة يعني خامس وخمس وسداسي
 والعشار وعشره يقال لهم الألف فيه خلاف فالأصح أنه
 لا يقال لضمها الترتيب وإنما تحقيق العدل في آخر فلو أنه
 جمع أخرى والأخرى تأنيذ آخر وأخر الفصل التفصيل وفيها
 اسم التفصيل إذا لم يكن مع الاسم التعريف ولا مع الأضاف

فوجبان يكون على صيغة أفعل من وهما آخر ليس مع لام التعريف
 ولا مع الألف فوجبان يكون على صيغة آخر من فاعل قيل
 آخر على أنه معدول عن صيغة آخر من وأما تحقيق العدل الحقيقي
 أن يجمع بين جملة أفعال وقيل غير صيغة وقيل نحو الصفة
 قياسا من يجمع على فاعل أو فعلوات كما يجمع محرا على محاري
 صحاوات في قياس جمعها أن يجمع على فاعل أو جمعاوات فلما
 قيل جمع ولم يقبل على فاعل ولا جمعاوات علم أنه معدول عن
 جماعي وجمعاوات **قوله** أو تقدير العجز وقطاع في معنى أي العمل
 التقديرية أي أنه إذا نظر إلى الاسم لم يوجد فيه قياس يدل على أن
 أصله شيء آخر غير أنه وجد غير منصرف ولم يكن فيه إلا العلية
 فقد رفي العدل حفظ القاعدة ثم يعلم أن الاسم لم يمنع الضم
 إلا إذا كان فيه سببان ومثاله غير فاعل إذا نظر إليه لم يوجد
 فيه قياس يدل على أن أصله شيء آخر غير أنه وجد غير منصرف
 وليس فيه سوى العلية فقد راد العدل فيه لا مكان تقدير العدل
 واستناع تقدير غير أنه حفظ القاعدة ثم وأما ما بقطعها فغير
 اشكال وذلك أنه عند من يجمع غير منصرف للعلية والتأنيذ
 فلم يوجب الضرورة تقدير العدل فيه ويمكن أن يقال في جملة
 أن فعالا يبنى عند أهل الجواز وأما عند بني تميم فإن لم يكن في آخر

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).

مجلس

مقتضى في أربع لأن شرطه أن لا يتقبل الماء ومع مقتضى لكنه
مصرف قبوله الماء لأننا نقول أن الماء الذي في أربعة حية
الثابت بل علامة التذكير والمرداب الماء الثالث والرجل
أن غلبة الاحمية على الوصفية الأصلية لا تستر متعة كفي
أسود واردة الحية وادم العبد وبما أن اسود صفة في الأصل
شتم جعل اسم الحية وادغم صفة في أصل الوضع ثم جعل
اسما للحية وكذلك ادغم صفة في أصل الوضع لشيء فيه
سواد ثم جعل اسم للعبد فاسود وادغم صفات في
الأصل واسماء بسبب العادة ولو كانت غلبة الاحمية
على الوصفية الأصلية مضمرة وإنما يغير الوصفية الأصلية
لكن اسود وادغم مصرفا لكنه غير مصرف
فانضم غلبة الاحمية على الوصفية الأصلية والصحة
سبح أي الحية واجد التصقروا خيل الظاهر العلم أن في
هو الحية واجد التصقروا خيل الظاهر أن مذهبهم من أن
منع الصرف أو توهم بلث في أي وكون الجاهل من اللز
وهو القوة وكون الاحيل من الخيلان فيسبح من الصرف
لوزن الفعل والتصقروا عليه قول الحسن ابن ثابت ر
دريسي وعليه الامور شيعة فاما ما في علمك

بالفعل المتعدي الثاني في الصرف لعدم العلم بكونه مضافا في اصل الموضع
والاصل في الاسم الصرف ولهذا قال وضعف منع افعي واجل ايجل
قوله الثاني في البناء شرط العلية اي شرط الثاني في البناء في
منع الصرف ان يكون علالة لو لم يكن علال كان ذلك الثاني في
معرض الزوال فلا يكون لازما والثاني في المعبر هو اللزوم ولهذا
صرف فاعلم في قولنا مروت بامرأة فاعلم مع تحقق الوصف و
الثاني في البناء فيها من غير العلية وانما قيل الثاني في بقوله انشاء
استلزام الثاني في البناء على امره فان العلية ليست بشرط
غير **قوله** والمعنوي الثالث اي وشرط الثاني المعنوي منع
الصرف ان يكون علالة لو لم يكن علال كان ذلك الثاني في
معرض الزوال فلا يكون لازما والثاني في المعبر هو اللزوم ولهذا
صرف فاعلم في قولنا مروت بامرأة فاعلم مع تحقق الوصف والثاني
المعنوي من غير العلية وكذلك صرف ارس مع تحقق الثاني
ووزن الفعل في غير العلية **قوله** وشرط تحقق الامر في زيادة
على المثلثة او تحرك الاوسط او الهمزة فيسند يجوز صرفه وزيد
وسقروما ووجوز منع اي في شرط وجوب تاثير الثاني في المعنوي
في منع الصرف اسد الامور الثلاثة هو ان يكون زائدا على الثاني
او يكون وسطا محركا او الهمزة معه لانه لو انشأ على الامور الثلاثة

في البناء
في المعنوي

كان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط امر غير الهمزة في غاية الخفة و
فايز خفته تقاوم اسد التبيين الذين في غير علم في الاسم
الاسبب واسد والسبب واسد لا يمنع الصرف فليجيب منع
فمنه يجوز صرف لا نشاء شرط وجوب تاثير الثاني في المعنوي ولا
يجب صرف الوجود الثاني في العلية التي هي شرط حصول منع
صرف الوجود العليين مع شرط وجوب منع صرفها وهو الزيادة
على ثلثة احرف وتسقروم مع صرف الوجود العليين مع شرط
وجوب منع صرفها وهو تحريك الاوسط واما وجوب منع
صرفها لوجود العليين مع وجود شرط وجوب منع صرفها وهو
الهمزة واما اختصص المعنوي بهذا الشرط لعدم احتياج اللفظ
اليه لانه لا يوجد في ثلثة ساكن الاوسط واما
ان يمنع ذلك لوجود مثل شاة وذاة ويمكن ان يجاب عنه بانها
محركة الوسط تقدير الا انه يلزم من هذا الجواب ان يكون
المراد تحريك الاوسط الذي هو واحد امور شرط تحتم التأثير
الثلثة تحرك الاوسط لفظا او تقدير او يلزم منه انه لو تحرك
بمثل شات وذات مذكور وجب منع الصرف وفيه نظر الذي يحتم
مادة هذا الاشكال ان السكينة ان المراد بالبناء في قولنا الثاني
بالبناء شرط هو البناء للمتحصل للثاني في البناء في زيادة

وزيد وجب منع صرفها

ليست كذلك لانها بدل من شي واصلا شاة شاهدة وكذلك اسلفنا
 فهي ليست بلام شاة مئة اذن سمي مثل شاة مذكر وجب منع صرف
قوله فان سمي مذكر فطره الزيادة على الثلثة فعدم منصرف
 وعقرب مجتمع اي فان سمي المؤنث المعنوي مذكرا فطره في
 منع التصرف ان يكون ذائلا على ثلثة احرف لانه لو كان على ثلثة
 احرف لم يكن فيه تاء تدل على لاس حيث اللفظ ولا من حيث المعنى
 اما من حيث المعنى فلكونه اسما للذكر واما من حيث اللفظ فلكونه
 خاليا من علامة التأنيث ومن قائم مقام حرف التأنيث وهو
 الطرف الرابع وانما قلنا ان الطرف الرابع قائم مقام حرف التأنيث
 لانك تصوقه ما بقدرية وعقرب بعقرب فالتصغير يرد
 الاشياء الى اصولها فلو لا ان الطرف الرابع بمنزلة التأنيث
 لزم الاتيان بالتاء في تصغير عقرب واذا انقرض ذلك فقد
 اذا سمي مذكرا صرف لانفاء شرط منع صرف وهو الزيادة
 على ثلثة احرف وعقرب وثلث من سورة ثلث اذا سمي به
 مذكرا لم يصرف لتحقيق العلتين مع تحقق شرط منع صرفهما
 ولهذا كان كراع غير منصرف مع كونه اسما للفعل العلمية
 والتأنيث والزيادة فان قيل يلزم مما ذكرتم منع صرف
 مثل كلامي اذا سمي بربيل لكون تاء فيه معنويا مثل كذا

فان

العلمية

فان لا نعلم ان التأنيث في الجمع حقيقة بل لكونه بمعنى الجمع
 المعروف شرطها ان تكون علمية اي وشرطا للمعروف في منع التصرف
 ان يكون علما لان المعارف خمسة وهي العلم والتعريف والمجهول
 والتعريف يلزم التعريف والمضاف الى احدهما معنى وما سوى العلم
 غير مانع من التصرف اما تعريف المجهول والمجهول فلا ان المجهول والمجهول لا
 يسمان التصرف لانهما مبنيان واما غير المنصرف من المعنويات
 واما تعريف المعرفة يلزم التعريف والمضاف الى احدهما فانها
 يجعلان غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على الذميين
 فبالاولى ان لا يجعل المنصرف غير منصرف واذا ابطال هذه
 الاقسام تعين ان التعريف مانع من التصرف وهو العلمية وهذا
 اذا لم يعتبر تعريف التوكيد اما اذا اعتبر فشرط التعريف احكام
 وهو اما تعريف العلمية واما تعريف التوكيد وهو يتقدير
 الاسم والاضافة نحو اجمع فانه غير منصرف لموزن الفعل وهو
 واعتبارها وحل للاحتياج اليه في منع صرف بعض التوكيد
 وقيل تعريف التوكيد تعريف العلمية لان الالفاظ التوكيدية
 اعلم لها واليه ذهب ابو علي الفارسي فعلى هذا لا يحتاج الى
 شرطا احدا من قوله الجوز شرطها ان تكون علمية في
 العلمية وعرك الاوسط او زيادة على الثلثة فنوح مشقور

العلمية

وشتر و ابراهيم مستحق الخ اي شرط العجز في منع التصرف لمران احدهما
 ان يكون علي في الجمع لا يمتد اليه ان كان علي في الجمع لتصرف العجز
 بادخال الام التعريف او الاضافة او التثنية او التعريف او غير
 ذلك فصار من جنس كلمة محم فليس في العجز في منع التصرف
 ولهذا الوصي جعل في الام لم يمنع التصرف لانعائه الشرط وهو كونه
 عليا في الجمع والشرط الثاني احد الامرين وهو اما عرق الاوسط
 او زيادة على ثلاثة احرف لانه لو لا ذلك لكان الام على ثلاثة
 احرف بل كان الاوسط فيكون في غاية الخفة وغاية خفته
 تقاوم احدا التسعين فلم يبق الا سبب واحد فلم يمنع التصرف
 واذا اقررت ذلك فتوجب اذا سمي به رجل منصرف لانعائه التثنية
 الثاني وهو عرق الاوسط او زيادة على الثلاثة احرف
 وشتر و ابراهيم اذا سمي بما امتنع من التصرف للعلامة والجمعة
 وحصول الشك في معاني الجمع شرط صيغة مستحق للجمع عجز
 عما كسبه وصاحبه ولما فرائد منصرف الخ اي شرط في الجمع
 المانع من التصرف ان يكون صيغة على صيغة مستحق للجمع عجز
 ما فالمراد بمنع الجمع ان يكون على صيغة غير صيغة الجمع
 التام يمنع جميعها جمع التكسير وانما قلنا جمع التكسير لانه
 يجوز جمعه جميع الالفاظ نحو استواحيات ولهذا الجمع ثلاثة

شرط

امثلة احدها ان يكون بعد الالف التكسير حرفان نحو كان نحو
 والثاني ان يكون بعده حرفان او لهما مدغم في الثاني نحو ذوات
 والثالث ان يكون بعده ثلاثة احرف او سطرا ساكن نحو صفا
 وانما قال بغيرها لانه لو كان بهاء نحو صيا فلة لساير المفرد
 لفظا ومعنى نحو كراعية وطواغية لفظا واما مشابهته
 معنى فلو توجب كل واحد منهما على الكثيرين اما الجمع فظاهر
 اما نحو كراعية فكل واحد منهما او وقوع المصدر على الكثيرين
 واعلم ان المراد بالهاء التثنية لانه لا ينقص مثل فراه
 جمع فاره ولو قال بغيرها وباء النسبة لكان صوابا لانه
 ينقص مثل ما سمي فانه على صيغة مستحق للجمع عجز
 مع انه منصرف ويمكن ان يجاب عنه بان الحروف الموجودة
 فيه وليس مثل ما سمي كذلك لانه على صيغة مستحق للجمع
 بغيره النسبة الا ان هذا الجواب عن قوله بغيرها
 لان الاحتراز عن مثل صيا فلة وليس مثلها على صيغة
 مستحق للجمع بجميع حروفه فليس من احد الامرين وهو اما الا
 بر عن مثل ما سمي او ترك الاحتراز عن مثل صيا فلة واذا
 لذلك ففرازة منصرف لانعائه شرط الجمع المانع من التصرف
 لكونه مع الماء قوله وحسنابر علما للضيق غير منصرف

فكان حكمه للمفرد اما
 مشابهة نحو كراعية و
 طواغية

المراجعة منه للمفرد والمجموع
 صيغة مستحق للجمع بجميع

لا يتفقون على الجمع هذا جوابي عن السؤال وهو ان يقال ان هذا
الوزن انما يقع الصنف للجمعية مع صيغة مستعمل في الجمع بغيرها
والجمعية مستقيمة في حضاير لان علم الضمير وجوابه ان يقول لا
نسلم ان الجمعية مستقيمة في حضاير لان الجمع المستعمل في الجمع هو
الجمعية الاحدية وهي مستقيمة لان هذا الوزن لا يقع في الجمع
حضر والخبر وان لم يتغير في الجمعية لان هذا الوزن لا يقع في الجمع
الا للجمعية اذا لم يكن فيه علقان اما اذا كانا في صنف الصنف
وان لم يصبر للجمعية علم بالعلمين كعلمنا جوفان في العلية والتا
لان علم الضمير والضمير موزع قلنا لان العلم ان في حضاير ايضا
لان حضاير علم الجلس فوج علم للجمعية المستقيمة كعلمين المذكورين
كما ساء الاسد فاذا كان كذلك لم يكن فيه ثابث سلنا ان فيه
ثابثا لكن لا يلزم منه ان يكون غير مستعمل للجمعية والثابث لا
الجمعية فيه غير موزعة وهذا لو لم يكن ان غير مستعمل ولما لم يكن
يقول ج يلزم ان يقول سلنا ان يكون جمعا في الاصل كما قالوا
مورد وسراويل اذ لم يصرف وهو الاكثر فقل اني حمل على
موازنة وقل عربي جمع صرفا لا يصرف واذا اصرف فلا اشكال
هذا جواب ايضا على اشكال تقدير وهو ان يقال هذا الوزن انما
لم يصرف اذا كان جمعا او مستقلا عن الجمع وهو ليس كذلك جوابي

هذا الوزن لا يقع في الجمع المستعمل في الجمع هو الجمعية الاحدية وهي مستقيمة لان هذا الوزن لا يقع في الجمع حضر والخبر وان لم يتغير في الجمعية لان هذا الوزن لا يقع في الجمع الا للجمعية اذا لم يكن فيه علقان اما اذا كانا في صنف الصنف وان لم يصبر للجمعية علم بالعلمين كعلمنا جوفان في العلية والتا لان علم الضمير والضمير موزع قلنا لان العلم ان في حضاير ايضا لان حضاير علم الجلس فوج علم للجمعية المستقيمة كعلمين المذكورين كما ساء الاسد فاذا كان كذلك لم يكن فيه ثابث سلنا ان فيه ثابثا لكن لا يلزم منه ان يكون غير مستعمل للجمعية والثابث لا الجمعية فيه غير موزعة وهذا لو لم يكن ان غير مستعمل ولما لم يكن يقول ج يلزم ان يقول سلنا ان يكون جمعا في الاصل كما قالوا

هذا الوزن

اذا لم يصرف وجها ان احدهما انه لفظ عربي فلما استعمله العرب
حملوه على اللفظ الذي هو على وزن في العربي فكانت اللفظة
التي هي على وزن في العربي غير مستعملة في صنف صرف ايضا و
الوجه الثاني قلنا انما وجهه غير مستعمل وعلم من قلنا ان كلامه
ان هذا الوزن لم يقع الصنف الا اذا كان جمعا فقل اني حمل على
تقدير الحفظ فاعلم كلام العربي علم ان الاسباب لما لم يصرف
لزم ان يكون عشر ثمانية على الجواب الاول وان الجمع المانع من
تحقيقه او تقديره بناء على الجواب الثاني ولم يتحقق المستلها
في وضعها او كما اذا صرف سراويل وهو الفيل فلا اشكال لان
هذا الوزن انما يقع الصنف لاجل الجمعية مع صيغة مستعمل في الجمع
بغيرها وهي مستقيمة علمنا فوجب صرفه مورد فخرجوا او رعا
و جوا الفاعل اعلم ان خرجوا ارسل فاقض رعا و جوا حيث
الفتل بالان لا في من الحاة المحققين كما تقول ابا علي فاقض
مرت بمقاسم بالتبوين وحذف الياء تقول ابا علي جوا
جوا بالتبوين وحذف الياء اما من حيث التقدير فغيره
فقال بعضهم لم يصرف لان هذا الجمع انما لم يصرف اذا كان
بعدا الفاعل كسير فان نحو ساجل و ثمة اسرف وسجل ان
نحو ساجل وليس ههنا بعد الفاعل كسير فان ولا ثمة اسرف

فيكون جوار مثل كلامه وسلامه فيكون منصرفا وقال سيبويه
 ومن تأمل لا يعلم انه ليس بعد الف التثنية سوفان فان اليا
 مقدر بعد الواو والذي يدل على ذلك ان قول الجاهلي
 جوار بكره الواو فلو لا ان اليا مقدره بعد الواو لكان اليا
 جارا على الواو فتقول جوار بني جوار بالرفع واذا كانت اليا
 مقدره للاعراب كانت مقدره لمنع الصرف والجاء كقول
 كل واحد منها حكما لفظيا فان قيل ما هذا التنوين عند سيبويه
 فانه غير منصرف عنه قلنا انه غرض من اليا وهي حركة
 اليا لان اصل هو الاء جوار بني جوار بني استغلت الضمة على اليا
 فخلفت فصار هو الاء جوار بني فلما كانوا يجادلون اليا الفاء
 بالكسرة في المنع فقولنا والليل اذ ليس والكسرة المتعالي
 كان تنوينا للياء في الجمع الذي هو ثقل من المفرد او قلنا
 حذف الياء واللى لم يعمد التنوين عن الياء او عن الحذف
 التنوين عند سيبويه ليس تنوين التثنية بل تنوين العوض و
 عند الاولين تنوين التثنية والحق ان التنوين لا يتناقض
 منصرف تقول مايت جوار بني فحذف الفتحه على اليا وتقول
 موز جوار بني الفتحه لكان له وجه كونه غير منصرف وحذف
 الفتحه على اليا لقول الشاعر فلو كان عبد الله موزا

والى

ولكن عبد الله موزا واليا التركيب شرطه العليم وان لا يكون
 باضافة ولا اسناد مثل علكا اي شرط التركيب المانع من
 الصرف امران وجودي وعددي اما الوجودي فهو ان يكون
 علما لانه لو لم يكن علما لكان في معرض الزوال فلم يكن لازما والتركيب
 المقدر هو الاقرب والعدي هو ان لا يكون باضافة فلو ان اليا
 يكون باسناد وانما وجب ان لا يكون باضافة لان الاضافة
 تجعل غير المنصرف على المذهبين فبالاولى ان لا يجعل للصرف
 غير منصرف وانما وجب ان لا يكون باسناد لانه لو كان باسناد
 لكان مبنيا ومحكيا على حاله نحو ثاقب ثرا وشابرة انا فانه
 حبا واذا كان مبنيا ومحكيا على حاله لم يكن له سقط في منع الصرف
 لان منع الصرف مخصوص بالمعربات واعلم انه لو قال ولا بان
 يكون الثاني صوتا ولا بان يكون متعنتا لوقف في الاصل كما
 اضرب حتى لا يتوهم النقض بمثل سيبويه وخمسة عشر
 اذا جعل علما في المذهب الاصح فان قيل لا يتوهم النقض بمثل
 ذلك لكونه مبنيا واختصاص منع الصرف بالمعربات قلنا
 الاختصاص اذن الى الاحتراز عن التركيب الاسنادي كونه غير
 مخصوصا بالمبنيات فيلزمه احد الامرين وهو انما ترك اليا
 عن التركيب الاسنادي او وجوب الاحتراز عن مثل سيبويه

منصرفا او في حكم
 المنصرف

وخمسة عشر على ما علم ان المواد التي هي المركبة من اسمين لشدة
 يشكك في مثل ذلك مع كونها من الاسم والنون والالف
والنون ان كانا في اسم شرطها العملية كعمران او في صفة فانتفاء
 فعلا من وجوبه فاعلم ان الف والنون انما يمنع
 الاسم من الصرف عند خفاء البصرة بسبب مشابهتهما للفي
 التانيث في امتناع دخول تاء التانيث عليها واذا عرفت ذلك
 فنقول ان كان الف والنون في اسم شرط في منع الصرف
 ان يكون علما ليصح مشابهته للفي التانيث لانه لو لم يكن علما
 لم يمنع دخول تاء التانيث عليه نحو سعدان لبنت وسعدان
 ومرجان ومرجانة نحو فعلا ن وعمران وسحان وان كان
 في صفة فشرطه في منع الصرف انتفاء فعلا من التحقق مشابهته
 للفي التانيث في امتناع دخول تاء التانيث وقيل شرطه
 في منع الصرف وجود فعله لكونه مستلزما لانتفاء فعلا
 لانما وضع للمؤنث صيغة غير صيغة المذكر لم يفرق بين المؤنث
 والمؤنث بناء التانيث وعدمه نحو سكران وسكران الاول
 هو الحق لان وجود فعله ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما
 لانتفاء فعلا من الذي هو شرطه بالذات والف ومن ثم اختلف
 في حسن دون سكران وفيما ان الف من اجل انه اختلف

في شرط

في شرط منع صرفه لانه والنون في الصفة اختلف في معنى ولم
 يختلف في سكران وفيما ان لانه من قال شرط منع صرفه انتفاء
 فعلا من منع صرفه حسن ليقع شرطه وهو انتفاء فعلا من
 سكران ومن قال شرط منع صرفه وجود فعله صرفه حسن لانما
 شرط منع صرفه وهو وجوده على العلم بجوبه فعله من حسن وانما
 لم يختلف في سكران ليقع للشرطين معا وهو انتفاء فعلا من
 وجوده فعله في سكران غير منصرف بالانصاف ولم يختلف ايضا
 في لسان لان انتفاء الشرطين معا يلزم فعلا من عدمه في فعل
 منصرف بالانصاف والف وذن الفعل شرط ان يتحقق الفعل
 في شرطه من غير ما يكون في قوله زيادة لزيادة غير قابل للانتفاء
 اي شرط وزن الفعل لما منع من الصرف في اسم الامر وهو اما ان
 يتحقق الفعل ولا يوجد في الاسم لان مقتولا من الجهر والهمزة
 ليعم او مقتولا من الفعل لان الاسم الصلبي كشرطه اذا سمع من فعل
 بهما وكان فعله وتفعل واستفعل وافعل وما شابهها اما ان يكون
 في قوله زيادة زيادة في الفعل وغيره في التاء التانيث لانه
 مشابهة للفعل واذا تراعى فعله وتفعل واستفعل وافعل
 امر الخاطيء لان فعله زيادة وعنده فان سمع من فعله لم
 ينصرف للعلية ووزن الفعل لزيادة النون في قوله لعدم

العربي

من مثل جعفر بكسر الفاء فهو كغيره فاسم غير لائق بالانثى
فمن أين عرف زيادة النون لانا نقول ان الفاء بحرفون اللفظ
المنقول اليهم في زيادة حرف من حروفها واسم اللفظ فاعلم
فاذا قالو النون في زوجة زائدة ارادوا به ان لا يولد الفعل
منه لغير زوجة بل من ما هو في اصله من مثل فانه منصرف
لانها في الاسم على وزن فعل مثل جعفر فلم يكن نونه زائدة
ولا يشك بقبول الفاء لقولهم زوجة وزوجة لان غير قابل
للتاء حال كونه علما واعلم انه يشك في اسود اسم الحية فانه غير
منصرف الوصف الأصلي ووزن الفعل مع كونه قابلا للتأنيث
اسود للحيه الانثى واجاب عن بعضهم بان قبول الفاء طار
بعلا استعماله اسما ومعناه ان الماد بانه غير قابل للتأنيث لا
يقبل الفاء اذا استعمل صفة وكان غير منصرف الوصف ووزن
الفعل وج لا يتوجب الاشكال من زوجة علما ولا باسود اسمها
لحيه **قوله** ومن ثم استنعى حروفه انصرف يعمل اي ومن اجل ان
شروط وزن الفعل لما منع من الصرف احدا الاخرين المذكورين
استنعى صرفا حرك كون الامر الثاني بوجوده وهو ان يكون
في اول زيادة كذا في اول الفعل غير قابل للتأنيث لان الحرف في اوله
زائدة لان من الحرفه كونه غير قابل للتأنيث لانه لا يقبل الاسم

موسى

من اجل هذا انصرف يعمل مع وجود الوصف ووزن الفعل لانها
الاخرين معاملة الاول فطاهر ولما الثاني فلكونه قابلا للتأنيث تقول
هذا اجل يعمل وهذه ناقة **قوله** يعجز عن اذا استنعى كان غير منصرف
لان غير قابل للتأنيث وكذلك علم اربيل وارسله **قوله** وصافيه
عليه مؤثرة اذا انصرف لما سبق من انها لا تجتمع مؤثرة الا
ما هي شرط فيه لا العلة ووزن الفعل في كل اسم غير منصرف فيه
عليه مؤثرة اي العلية سبب في منع الصرف فانه اذا انصرف
لانتهيين من قبل ان العلية المؤثرة لا تجتمع عليه الا العلية
شرط في تأنيث تلك العلة لا العلة ووزن الفعل فانه لا تجتمع
وزن الفعل مؤثرة وليست بشرط في العلة ووزن الفعل
انما قلنا انه يتبين من قبل ان العلية المؤثرة لا تجتمع علة
الا وهي شرط فيها لان تلك العلة ان كانت الوصف فلا تنافي
تجاءع من حيث ان بينهما التضاد وان كانت التانيث
بالتاء او التانيث المعنوي او المعرفة او الجهة او الترتيب
او الالف والنون في الاسم فالعلة شرط فيها وان كانا
في الصفة فان العلية لا تجتمع معها الما بينهما من التضاد وان كانت
الجمع او التانيث بالالف فلا تنافي لاجتماعهما مؤثرة لا تنافي
في منع الصرف بدون العلية وانما قلنا ان العلية تجتمع

من اجل هذا انصرف يعمل مع وجود الوصف ووزن الفعل لانها

مؤثرة مع العدل ووزن الفعل لمنع صرف العدل والعلمية ومنع
 صرف العدل والعلمية ووزن الفعل وانما قلنا ان العلمية ليست بشرط
 في العدل ووزن الفعل لمنع صرف العدل من غير العلمية في الصراط
 كان خفصة ومنع صرف **ل** وهما متضادان فلا يكون معهما الا
 احدهما فاذا انكر بقي لا سبيل وعلى سبب ولما في العدل ووزن
 الفعل متضادان وهو اشارة الى جواب سواله بقدر وذلك
 السؤال ان يقال اذا لم يكن العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل
 فماذا ان تكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية فلا انكر
 ذلك العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل يكون غير منصرف
 لان العلمية ليست بشرط فيها فاذا لم يصدق كل ما فيه علمية
 مؤثرة فلا انكر صرف وجواب ان يقال ان العدل ووزن الفعل
 متضادان اي لا يجتمعان معا بالاشتقاق فاذا لا يكون
 مع العلمية الا احدهما وفيه نظر لانه لا يتوجه السؤال لان
 العلمية في الكلام المعروض غير مؤثرة وجواب اننا لا نشك
 ان العلمية ليست بمؤثرة ح والاولى ان الترجيح من غير ترجيح
 اذ كل من الثلاثة سبب تام فالقول بمؤثرة الاثنين دون الثالث
 مع تساويهما في السببية ترجيح من غير ترجيح وليس من شرط سبب
 على ذلك لان الجمع المعتبر وحده مانع من الترتيب من غير نظر

في غير ذلك ووزن العلمية
 ووزن الفعل من غير العلمية

الى العلمية وليست العلمية كذلك ولا يخرج من العدل ووزن الفعل
 لذلك واذا عرفت ذلك فنقول ان لم يكن في غير المنصرف المؤثرة فيه
 العلمية المؤثرة متى منهما اعني العدل ووزن الفعل فاذا انكر صرف
 لبقائه لا سبيل لوزن العلمية ووزن العلمية شرطا في العدل وان كان غير
 العلمية فاذا انكر صرف ايضا لبقائه على سبب ولعل لانه زالة
 العلمية ولم يزل احدهما واعلم اننا نقيد العلمية بالمؤثرة لانها
 لو لم تكن مؤثرة اذا انكر صرف لان مثل سبب وجبى وجبى اذا
 به كان في علمية وليس من شرط ان انكر صرف لان العلمية غير مؤثرة
 لان منع صرفها تاهل للعلمية الاصلية والتأنيث **ل** وخالف
 سيبويه الاخصر في مثل اسر على اذا انكر اعتبارا او المنصرف بعد
 التثنية اعلم ان نحو اسر غير منصرف المنصرف ووزن الفعل واذا انكر
 به فكل ذلك غير منصرف العلمية ووزن الفعل اما اذا انكر ان يفتح
 فيلزم له اتفاقا في قضية خلاف بين سيبويه والاخصر فقال
 سيبويه انه غير منصرف ووزن الفعل والمنصرف الاصلية وقال
 الاخصر انه منصرف لانه انما انكر ما لم يعتبر فيه الوصفية فلم يكره فيه
 الجيب واحد وهو ووزن الفعل خفصة وجواب ان نقول اننا
 انكر ما لم يعتبر فيه الوصفية لكن لم نقل اننا تعتبر بعد ذلك وبيان
 ذلك ان احرا اذا كان علما لم يكن اعتبارا الوصفية لما بين العلمية

لم يصدق قوله كل ما فيه
 علمية مؤثرة

والوصفة من المتصادم وانما كثر ذلك المانع وكذا علمكم كتابه
 من غير معية اخرى وسكان وهذا قال في مثل اخرى ان المتصادم
 من هذا الحكم لا يراعى اذا سمي لم يبق فيه احد لم يكن فيه الا العلية
 الشمية وقبل التفكير وانما بعد التفكير فلم يبق فيه الا الوصفية الا
قوله فلا يلزم من اعتبار المتصادمين في
 حكم واحد اي لا يلزمه بايجام اذا سمي به هذا جواب عن سوال
 مقدور وهو ان يقال لو كان التسعة الاصلية معتبرة بعد
 العلية في امر كانت معتبرة في مثلها في اذا سمي به لم يرد وسفا
 في الاصل ولو كان معتبرا في كان حاشا غير تصرف العلية
 والصفة الاصلية لكنه ليس كذلك فلم يكن التسعة الاصلية
 وجوابه ان يقول لان سلم ان التسعة الاصلية لو كانت معتبرة
 بعد العلية في امر كانت معتبرة في مثلها في اذا سمي به لانه
 الوصفية لا تعتبر في حاشا لزم اعتبار المتصادمين في حكم واحد
 وهو منع الصرف لان العلم لا يقع على الكثيرين والصفة تقع على
 كثيرين واعتبار المتصادمين في حكم واحد غير ما يزعمون ذلك لانه
 بعد التفكير لعدم اعتبار العلية في منع الصرف فلم يلزم من اعتبار
 الصفة في منع الصرف حال التفكير واعتبار المتصادمين وانما قال في
 حكم واحد بخلاف اعتبار المتصادمين في حكمين مختلفين كقولهم

في مثلها في اذا سمي به

مستور

اثاني وعيد الموصوف من الجعفر فاما غير وولونيت الاحكام
 فاعتبر العلية في احواس من جهة منع الصرف وجمعه على احواس
 واعتبر الصفة من جهة منع الصرف على احواس واعلم ان قوله وكل ما فيه
 علية مؤثرة فانه اذا تكلمنا في انما يكون كليا على احوال الغرض
 لا على احوال سببويه **قوله** وجميع الباب بالآدم والاشفاق في غير
 بالآدم اعلم ان الغاية انفقوا على جميع ما لا يصرف اذا نشأ
 او دخل الآدمي انما الكثرة لفظا ان كان له اربعة لفظيا ولكن انما
 في ان دخول الكثرة عليه من حيثية انه منصرف ولا من هذه
 حيثية فقال قوم انه منصرف لانما دخل عليه ما هو من غير
 الاسم اعني الآدمي والاشفاق في اخر من مشابهة الفعل فاما
 منصرفا فادخله الكثرة وقال قوم انه منصرف ايضا لوجود
 العلية في اشياء غير الآدمي لان الكثرة اختلفت بها
 للتشوين وحال وجود الآدمي والاشفاق في وجود التشوين في
 في جميع الكثرة قال قوم ان يفي العلية حال التفكير ان في تصرف
 كساجد وحلي وسجدة واهم وسكان صفة على ما بالعتن
 وان لم يفتيا اولم يبق احدهما كان منصرفا كجبلين او بركة
 واحده وعمر وهذا اقرب الى الحق من المذهبين الاولين **المستور**
 هو ما اشتمل على علم الفاعلية اي الموضع ما اشتمل على علم

بعض

بعض

بعض

الفاعلية وهو الرفع وانما لم يسم بالفاعل على علم الرفع لانه
 يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله في المعنى واللبا لا واضحا
 منه لان كل من لم يعرف الموضع لم يعرف الرفع فالمرغبات
 مبتدأ محذوف اي هذا الباب بابا المرغبات ولم يرجع اليه
 الى المرغبات لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد كقوله
 الاسم والفعل والحرف وغيرهما لم يرجع الى المرفوع **قال**
الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل واسمهم وقوله اي من الرفع
 الفاعل انما ابتداء بالفاعل من المرفوعات لان الرفع للفاعل
 في الاصل وما سواه محمول على الفاعل في الرفع **وهو**
اليه الفعل وانما قال اسند ولم يقل خبر ليدخل فيه فاعل الا
 والتعريف وانما قال اسند اليه الفعل ولم يقل اسم اسند اليه
 الفعل ليدخل فيه الفاعل الذي ليس باسمه عز وجل ان عز وجل
 زيد فان مع الفعل في محل الرفع باء فاعل العجبي وليس **انما**
وان كان في تقدير الاسم او شبهه ليدخل فيه اسم الفاعل
 والصفة المشبهة وغيرهما كالصدر واسم التفضيل و
 اسما الاشكال والظرف والحال والجوهر والاسم المفعول
 لان مرفوعه ليس يتفاعل بل مفعول ما لم يسم فاعله عز وجل
 قائم ابوه وزيد حسن ابوه فابوه فاعل اسم الفاعل في الاثر

وقوله

وفاعل الصفة المشبهة في الثاني **قوله** وقدم عليه اي وقدم
 الفعل وشبهه على الفاعل لانه مع من يتوهم ان زيد في قولنا
 زيد قام مسندا اليه فيكون فاعلا لانه على تقدير ان يكون مسندا
 ليس الفعل مقدا عليه **قوله** على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد
 قائم ابوه اي على جهة قيام الفعل بالفاعل الخارج عنه مفعول
 ملزم ليقم فاعله محض زيد فان زيدا اسند الفعل اليه و
 قدم عليه لكن لان جهة قيامه به لان الفعل هو التاثير لا
 يكون قائما بالمفعول بل قائما بالفاعل وانما قال على جهة قيام
 به ولم يقل قائما به ليدخل فيه الفاعل الذي يقوم الفعل به
 حقيقة عز وجل زيد والفاعل الذي لا يقوم الفعل به حقيقة
 نحو قرب زيد وبعد زيد ومات زيد فالفاعل عز وجل انما يكون
 فاعلا بثلاثة شروط اسرها ان يكون الفعل وشبهه مقدا ما
 مسندا اليه والثاني ان يكون الفعل قائما به ولم يخصص الحد بمثل
 زيد في قولنا ان زيد لقت لان المراد بالاستناد اسم من الهم
 بالفعل او تقدير الاستناد ولا بمثل لم يسم زيد مع انه ما اسند
 الفعل اليه لان المراد بالاستناد هو الاستناد في الإيجاب
 او السلب ولقال ان يقول لا يجلو ان ان يراد بالفعل في قوله

في قوله زيد قام مسندا اليه فيكون فاعلا لانه على تقدير ان يكون مسندا ليس الفعل مقدا عليه قوله على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم ابوه اي على جهة قيام الفعل بالفاعل الخارج عنه مفعول ملزم ليقم فاعله محض زيد فان زيدا اسند الفعل اليه و قدم عليه لكن لان جهة قيامه به لان الفعل هو التاثير لا يكون قائما بالمفعول بل قائما بالفاعل وانما قال على جهة قيام به ولم يقل قائما به ليدخل فيه الفاعل الذي يقوم الفعل به حقيقة عز وجل زيد والفاعل الذي لا يقوم الفعل به حقيقة نحو قرب زيد وبعد زيد ومات زيد فالفاعل عز وجل انما يكون فاعلا بثلاثة شروط اسرها ان يكون الفعل وشبهه مقدا ما مسندا اليه والثاني ان يكون الفعل قائما به ولم يخصص الحد بمثل زيد في قولنا ان زيد لقت لان المراد بالاستناد اسم من الهم بالفعل او تقدير الاستناد ولا بمثل لم يسم زيد مع انه ما اسند الفعل اليه لان المراد بالاستناد هو الاستناد في الإيجاب او السلب ولقال ان يقول لا يجلو ان ان يراد بالفعل في قوله

ما استدل الفعل الاصطلاحي او الفعل الحقيقي الذي هو
المصدر وايضا ما كان فضيعة اشكال اما ان يريد الفعل الحقيقي
الاصطلاحي فلا ان الفعل الاصطلاحي غير قابل بالفاعل كما
ان غير قابل بالفعول واما ان يريد الفعل الحقيقي فلا ان
الحاجته الى قول او شبهة ويمكن ان يجاب عنه بان
المراد كقول الفعل الاصطلاحي او شبهة اعني الحدث
الذي اقترن بالزمان والضمير في قوله قيامه يعود الى
ذلك المذلول وسع لا يشكك في ذلك ولا ينقص الحد بعض الزمان
مؤخره في ذلك حسنة مع ان حسنة استدلاله الفعل مقدما
عليه على حسنة قيامه به مع انه ليس بفاعل لان المراد بسند
اليه هو السند اليه ولا يؤثر والاصل ان يكون فعله اي و
اصل الفاعل ان ياتي الفعل ويتقدم على المفعول وسائر
الاشياء المعمولة للفعل اقرب الى الفعل اكثر من قرب سائر
الاشياء المعمولة بالفاعل لان الفعل لا ينفصل بوجه وبغيره
بدون سائر الاشياء ولو كانت موجبة للفعل غالبا بخلاف
سائر الاشياء وقد فلذلك جاء ضرب علامة زيد
وامنع ضرب علامة زيد اي والاصل ان اصل الفاعل
ان ياتي فعله ويتقدم على المفعول جازان يقال ضرب

فعله

علامة زيد فانه لولا ان زيد المؤخر لفظا عن علامه مقدما
رتبه على علامه لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبه وهو خارج
وهذا جازان يقال لهما الزمان منطلقين ولا جازان اصل
الفاعل ان يتقدم على المفعول امنع ان يقال ضرب علامه
زيد لانه يلزم منه الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبه اما لفظا
فما هو لان الضمير الذي في علامه يعود الى زيد وزيد مؤخر
لفظا واما تقدمه رتبة فلا ان علامه فاعل ضرب وزيد مفعول
ضرب والفاعل تقدم على المفعول رتبة فان قيل يجوز ان
يقبل الذكر في مثل قولنا الكرسي وضربت زيدا ولم يجوزوا فيها فحين
مع وجود الضمير بعده في الموضعين قلنا ضرورة ثم وهي
يجوز وجود الفاعل وامتناع وجوده الا مع اضمار قبل الذكر
على تقدير افعال الفعل الثاني في وجهه فقهوه ههنا جازان تقدم
المفعول على الفاعل نحو ضرب زيد علامه اعلم ان المفعول الا
من باب اعطيت بمنزلة الفاعل في مثل اخطأ عند البصريين في
عدم جواز اعطيت صاحب الدابة وجوز اعطيت درهما وقد
ومن قولهم ومن كان يعطي حقن القضايد واذا
الاعراب لفظا فيهما والقرينة او كان مفعول متصلا او مع
مفعول بعد لا او معناها وجب تقدمه اي واذا اتى

لان ضمير ما راجع الى زيد
وهو فاعل علامه مقدم
رتبه لزم الاضمار قبل الذكر
ولم
والثاني بمنزلة المفعول
في مثل اخطأ
القرينة المفعول به هو الزمان
الكل هو زمانه فلا بد ان يكون
في موضع المفعول به

زيد لا يجوز ان يكون مفعولاً بغير زيد ولم يجز ان يكون
زيد متفاعلاً بغير زيد وفيه من الاعمال الذي عرفته وكذلك اذا
وقع الفاعل بعد معنى الآخر انما ضرب عمرو زيد وجب ان يكون
عن المفعول لانه في المعنى ضرب عمرو والزيد فاعلة التي ذكرناها
في استماع تقديم تأخير الفاعل في الامور موجودة في انما ولا لا والاول
مفعول الفاعل بالفعل والفاعل غير متصل بخبره حتى زيد وجب
تأخير الفاعل لانه لو قلنا لزم انفصال المفعول والتقدير ان
متصل هذا خلف وانما قال والفاعل غير متصل لانه لو كان الفاعل
متصلاً مع اتصال المفعول وجب تقديم الفاعل على المفعول
نحو انما ذكرناه وقد يحذف الفعل لقيام قريبه جوازاً في مثل
قال زيد لمن قال من قام وليك زيد صنار لخصوصية
عن خط ما تطيع الطوايع وجواباً مثل وان احد من المشركين
استجارك اعلم ان الفعل الواقع للفاعل يحذف لقيام قريبه
دالة عليه تارة على سبيل الجواز وتارة على سبيل الوجوب اما
على سبيل الجواز فلفظ الفاعل زيدا في جواب من قال من قام اي قام
زيد فجزاها رقام وحذفه وكقولك وليك زيد صنار لخصوصية
وعن خط ما تطيع الطوايع فكان قائلاً قال من يملك زيد ففعل
صنار اي يملك صنار لخصوصية فصنار مرفوع بانه فاعل

من

فعل محذوف والصنار الضعيف للذليل والخطيب الذليل
يخطب بالذليل والطوايع جمع المطيعة وهي المهلكة على خلاف
القياس وسئل قوله تعالى يسجد لهما بالقدر والاحسان رجله
يسجد اليها على قراءة جامع وابن عامر فوجد المرفوع بانه قائم
فعل محذوف فكان قائلاً قال من يسجد ففعل يسجد لا يخطب
رجل ولا يجوز ان يكون محذوفاً على انه مفعول لما لم يتم
فاعله لقوله يسجد لان الرمال ليسوا مستحيين في البيوت
بالقدر والاحسان اما حذف الفعل على سبيل الوجوب ففي
قال من سجد لزيد مفسر لقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
فاحذف مرفوعاً بانه فاعل محذوف اي ان استجارك احد
وانما وجب حذفه لانه قسراً هذا الفعل يفعل بعد فلو اني
لزم جمع بين المضمر والمضمر وهو غير جائز لان ذكر المضمر
يصير حشواً بلا فائدة وانما قلنا انه فاعل فعل محذوف
ولم نقل انه مبتدأ ما بعده خبره لان حرف الشرط وجوب
الشرط يجبان يدخل الفعل اعضاً او تقديره وقد يحذف
معاً مثل نعم لمن قال قام زيد اي وقد يحذف الفعل والفاعل
جميعاً في جواب من قال قام زيد فبقا في جوابه اي نعم ما
زيد يجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز اظهارهما وانما قد

المقعد
المصراة

الحمد لله

المقا

فانما هو الذي هو في
الكتاب

ليس يسمي الفعلان في الاشارة اذا تميزا عنهما بغير ما هو
 تميزي والكمي فظاهر وانما اذا تميزا عنهما بغير ما هو تميزي
 والكمي او تميزا عن تميزي والكمي **واكرمت** **واكرمت** **واكرمت** **واكرمت**
 الالتباس وكذلك في غيره وفيه نظر نحو ان يقال اكرمت
 والكمي الا ان كانت او هو وما تميزي والكمي الا ان كانت
 تميزي وانما اكرمت او هو وما تميزي والكمي الا ان كانت
 احداهما مفعولان لا تميز لان الكلام في تنازع المفعولين والظاهر
 انهما مفعولان مفعولان لا تميز لان الكلام في تنازع المفعولين والظاهر
 لان لو كان الاكراه قبلهما او بينهما استع التنازع اقدم يوجب
 الحكم المذكور عليه لانها ان اقتضيا الفاعل نحو زيد تميزي
 والكمي ونحو تميزي زيد والكمي او اقتضيا الفاعل نحو
 المفعولية ويقدم عليهما نحو زيد تميزي والكمي وزيدا
 تميزي والكمي واقتضى الثاني الفاعلية والاول المفعولية
 وتوسط بينهما نحو تميزي زيدا والكمي لزم الامر الاول لا يستلزم
 تقدم الفاعل على الفعل وان اقتضى الاول الفاعلية والثاني
 المفعولية وتوسط بينهما نحو تميزي زيد والكمي واقتضى
 المفعولية نحو زيد تميزي والكمي ونحو تميزي زيدا والكمي
 لزم الامر الثاني وهو علم ترتيب الحكم المذكور عليه لتعين زيد

والثاني

في المثال الاول لان يكون فاعلا لغيره لان استناد الفعل اليه
 بعد من غرور ودعا مل آخر عليه ولتعيين زيد في المثالين الاول
 لان يكون مفعولا لغيره لما ذكرنا وفي لزوم الامر الثاني نظر
قولنا انما علمت الثاني تميزي الفاعل والاول على وجه الظاهر
 دون حذفه فالتساوي ان علمت الفعل الثاني كما هو
 رأي الصريين فالفعل الاول اما ان يقتضي الفاعل او يقتضي المفعول
 فان كان مقتضى الفاعل اكرمت الفاعل في الاول موافقا للاهم
 الظاهر في التاكيد والتأنيث والافراد والتثنية والجمع ففعل
 تميزي والكمي زيد وتميزي والكمي زيد وتميزي والكمي زيد
 والكمي زيد وتميزي والكمي زيد والكمي زيد وتميزي والكمي زيد
 التثنية وتميزي والكمي زيد والكمي زيد والكمي زيد والكمي زيد
 الاول لخلها للكسائي فانه غير صواب الفاعل في امره انما
 قبل الذكر وانما يحذف الفاعل لتوقف الكلام عليه وعدم
 استقلال الفعل بدونه والغرض من الحذف والاختصار انما
 يظهر في التثنية والجمع والتأنيث تقول على تقدير الحذف
 تميزي والكمي زيد وتميزي والكمي زيد وتميزي والكمي زيد
 والكمي زيد وتميزي والكمي زيد والكمي زيد وتميزي والكمي زيد
 التثنية وتميزي والكمي زيد والكمي زيد والكمي زيد والكمي زيد

في المثال الاول لان يكون فاعلا لغيره لان استناد الفعل اليه
 بعد من غرور ودعا مل آخر عليه ولتعيين زيد في المثالين الاول

Handwritten text in Devanagari script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is arranged in a single column, running diagonally from the top left towards the bottom right. The ink is dark, and the paper appears aged and slightly discolored.

الثاني كاهو رأي الحسين والفعل الاول يقتضي المفعول في ذلك
المفعول من الفعل الاول ان يستغن عن ذلك المفعول نحو ضربت
الكرم زيد وانما يجوز اضماره من باب الاخبار قبل الذكر وانما يجوز
منه في الفاعل نحو ضربت كرم الفاعل دون المفعول فانكروا في الفاعل
اذا ما قبل الذكر كضميره للضرورة ولم يركبوه في المفعول لعدم
الضرورة وان لم يستغن عن ذلك المفعول لظهور ذلك المفعول
مخوضي مطلقا وحسبت زيد مطلقا محسبي ومحبت
تارعا مطلقا الاخير واعلم في محبت فوجب لهما رفع قول
حسيني وهو مطلق الاول لان حذف متع لانه لا يجوز
احد مفعولي باب محبت كما يجزي في باب ولا يجوز اضماره لانه
يلزم منه اخبار قبل الذكر في المفعول الذي هو مفعلة وفيه نظر
فجاء اخبار المفعول الثاني محسبي بعد ذكر مطلقا محسبي
وحسبت زيد مطلقا **ايه وان اعلم الاول اسمرت**
الفاعل في الثاني والمفعول على الخبر الا ان يمنع ما منع يظهر
ايه ان اعلمت الفعل الاول كاهو رأي الكوفيين والفعل الثاني
اما ان يقتضي الفاعل والمفعول فان اقتضى الفاعل اضرمت
في الفعل الثاني موافقا للظاهر تقول ضربت والكرم زيد
وضربت والكرماني زيد بن وضربت والكرماني زيد بن والكرماني

بالفاعل في قوله اشمرت الفاعل هو الفاعل وما يقوم مقامه
 فيه مثل سرت واكرم زيد وان اقتضى الفعل الثاني في المفعول الثاني
 ذلك المفعول على المختار ليطابق المفعول المراد ولرفع المتناس
 المفعول بما هو مفعول وجاز الحذف ايضا ان لم يمنع مانع لوجود
 القرينة الدالة عليه مثلا تقول في الامتار ضربني واكرمته
 زيد وضربني واكرمته الزيدان وضربني واكرمته الزيد
 لما اذا منع مانع من الامتار والحذف فوجب اظهار نحو
 وحسبهما مستلحقين الزيدان مستلحقا فاعمل في حسبي
 فوجب اظهار المفعول الثاني في محبتهما وهو مستلحقين لانه
 لولا اظهار الزيدان لزم انما الحذف واما الامتار والاول فحذف
 لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب حسبت والثاني
 غير سائر لانه لو اشمر لاشمر مفعول او منتهى لاسيما في الاول
 لانه يمنع ان يقال حسبي وحسبهما اياه الزيدان مستلحقا
 لانه كان المفعول الاول من باب حسبت مشن وجب ان يكون
 المفعول الثاني كذلك لكون الثاني عبارة عن الاول في اللفظ
 والاسباب الثاني لانه يمنع ان يقال حسبي وحسبهما
 اياهما الزيدان مستلحقا لان الضمير يعود الى المفرد وهو
 فالضمير الذي يعود الى المفرد يجب ان يكون مفردا وفيه نظر

وتقول في الحذف ضربني
 واكرمته زيد وضربني
 اكرمته الزيدان وضربني
 واكرمته الزيدان

لنعم

لانه ليس من هذا الباب انما يكون منه ان لو تنازعا الفعل معولا
 واحدا لكانت ليس كذلك لان الاول يقتضي المفرد والثاني يقتضي
 المشن ونحوه وان الاول والثاني يتنازعا اسم فاعل من الافعال
 من غير نظر الى كونه مفردا او مشن والافعال انما لم من حيث انه
 اعمل فيه الاول فاعل عمل فيها الثاني لزم التقية وقول القيس
لما في لاطلبي قليل من المال ليس له لصاد الحق استدلال
الكوفيين على ان اعمال الفعل الاول والم من اعمال الفعل الثاني
يقول القيس وهو ولو انما اسمي لادى عيشة كفا في لاطلبي قليل
 من المال ووجه الاستدلال ان كفا في لاطلبي تنازعا قليل وكفا
 اقتضى في قليل لاطلبي اقتضى نصبه وهو اختار اعمال الفعل الاول
 مع انه لم يرد منه حذف المفعول من الثاني لانه لم يرد حذف شي على تقدير
 اعمال الفعل الثاني في قوله لان اعمال الفعل الاول والم من اعمال الفعل
 الثاني لم يجره امره القيس مع لو فهم الحذف لانه فصيح والضمير لانه
 الاما هو لاضح واجاب عنه بما يقوله ليس له لصاد الحق ليس
 هذا البيت مما تنازع فيه العلماء ان ظاهر الامة لو تنازعا لصاد
 الحق لانه لم يرد منه اجتماع التقيتين وذلك بمن عظمه في قوله
 احداهما ان لو لا انتاه الثاني والاستقاء الاول فلو دخلت على البيت
 لصار ذلك البيت متنيا ولو دخل على المنى لصار ذلك المنى متنيا

دخل

والثانية ان حكم المصنف على جواب لو سلم جواب لو واذن تفرقت
 هاتان المقدستان فقول لوتنازع كما في قوله لا يقلل من
 المال من حيث المعنى بل من جهة اجتماع التقيين لان قوله
 انما هو لادنى حقيقة مثبتا فيكون مضيا بعد دخول المصلحة
 فلم يكن فيه لادنى حقيقة واذا لم يكن فيه لادنى حقيقة
 لم يكن طالبا لقليل من المال واذا كان لم يطلب قليلا من المال
 في حكم جواب لو يكون مثبتا فيكون طالبا لقليل من المال فاذا
 لم يكن ان يكون طالبا لقليل من المال وان لا يكون طالبا لقليل
 من المال وهو اجتماع التقيين وانما حال وان لم يكن بهذا
 الباري فقول المصنف حذف وتصديره لم يطلب الملك والمجد
 يدل على البيت الثاني لهذا البيت وهو قوله ولكنما اتي
لحد موثل وقد يدرك الحد الموثل امثال قوله مفعول المراد
فاعله كل مفعول حذف فاعله فاعله هو معاملة وتوطئه ان يميز
 صيغة الفعل الى فعل ويصنع اعلم الله انما ذكر المفعول الذي له
 ليس فاعله لان لا ذكر مفعول الفاعل بحيث لا يتصل فيه مفعول
 ما لم يتم فاعله وجب فواؤه بالذات لانه من الموقفات ومفعول
 ما لم يتم فاعله هو مفعول حذف فاعله واقم هو مقام الفاعل
 غرضه من ذلك ان يميز صيغة الفعل المفعول ان كان ما ضيا

والفعل ان كان مضارعا اي ضم اوله ويكنى ما قبل آخره ان كان
 ماضيا وضم اوله وينفتح ما قبل آخره ان كان مضارعا ويعلم
 من قوله وشروطه ان تميز صيغة الفعل ان التميز المذكور بشرط
 فيما اذا كان عامله فاعله اما اذا كان اما غير فاعله وشروط
 علامه فاعله بشرط فان عامله قد يكون اما وقد يكون فاعله
 ويتناول هذه المذكور الصحين قوله ولا يصح المفعول الثاني
 من باب علمت ولا الثاني من باب علمت والمفعول له والمفعول
 معه كذلك اي لا يصح المفعول الثاني من باب علمت فمفعولك
 زيد فاعله مقام الفاعل لان المفعول الثاني من باب علمت
 مستند الى المفعول الاول انما يكون ما سبق له وجزا في الال
 فلو وقع مقام الفاعل كان مستندا ومستلاليا له وهو غير جائز
 وكذلك لا يصح المفعول الثاني من باب علمت فمفعولك زيد
 محرم اخيرا لانه موقع الفاعل لان المفعول الثاني مستند الى
 المفعول الثاني فلو وقع موقع الفاعل كان مستندا ومستلاليا
 في جملة واحدة وانه غير جائز وكذلك المفعول له غرضه من ذلك
 تاويلنا له لا يصح موقع الفاعل لان الضم هو المصنف بالحقبة
 فلو اقيم مقام الفاعل كان رفوعا فلم يشعرا بالحيلة وكذلك
 المفعول معه غير استولى الماء والحشبة لا يصح مقام الفاعل

لا بد وان كان مجردا عن احوال المضطربة لكنه ليس مستندا
 بل مستند به **قوله** او الصفة الواقعة بعد حرف النفي او النفي
 الاستغناء كيدخل فيه مثل قائم وما قام زيد فان اقام مستندا
 منع انه ليس مستندا اليه وزيد فاعله سادس الجوز على معنى
 ان الفائدة التي تحصل من المبتدأ والمجرى تفصل بينهما فلو لم
 او الصفة يخرج من تعريف المبتدأ هذا النوع من المبتدأ ولا يخرج
 جازا علم انه لو قال بعد حرف الاستغناء لكان اولي لغير
 مثل قائم زيد **قوله** رافعة لظاهر احرازه عن السقف
 بعد ان الاستغناء وحرف النفي رافعة لغيره فاما ان
 فاقما لم تكن مستند بل خبر مستند والزبدان مستند لانها الركائز
 مستند والزبدان فاعله سادس الجوز على معنى لان الفعل
 وشبهه اذا استند الى الظاهر لم يشترط ان يجمع ظاهره المجرى
 غلو لم يقل رافعة لظاهر لكان مستند وليس كذلك لان خبر مستند
 وفي نظري الصواب ان يقال رافعة لغيره مستقر لغيره عنه
 مثل قائم الزبدان ويدخل فيه اما ثم الزبدان واقام انهم
 ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالظاهر في قوله رافعة لظاهر
 الظاهر الفعول لا الاصطلاح في وجع لم يتوجه النقص بمثل
 اقام انهم لان انما ظاهر في اللفظ وانما ان يقول ان اللد

لا فاعله

مستند

نحو

يشكل بمثل اقام انهم زيد افا جعلت زيدا مبتدأ وقام خبر
 وابوه فاعله قائم والجواب ان قائم مبتدأ في جملة والجمل خبر
 زيد اعلم ان هذا الخبر يشتمل لاسم الفعل مع انه مبتدأ على
 ما اختاره في باب اسماء الافعال **قوله** مثل زيد قائم وما قام زيد
 واقام الزبدان فالتمثيل الاول للمبتدأ الذي هو الاسم الجوز عن
 العوامل اللفظية مستندا اليه والمثال الثاني للمبتدأ الذي هو
 صفة واقعة بعد حرف النفي رافعة لظاهر والمثال الثالث للمبتدأ
 الذي هو صفة واقعة بعد الفعل الاستغناء **قوله** فان طابقت
 معروضا جازا لان ان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف
 النفي والاضا الاستغناء معروضا ايضا بعدها نحو قائم زيد
 وما قام زيد جازا لان ان اجاز ان يكون الصفة مستند
 وما بعدها فاعله وتكون داخلية في تعريف المبتدأ لكونها رافعة
 لظاهر وجازا ان يكون ما بعدها مبتدأ وفي خبره وح لكونها
 في تعريف المبتدأ لكونها رافعة لغيره لان في الصفة صير استرا
 وانما قال جازا ايضا ان طابقت معنى او مجموعا لم يجز لان
قوله والخبر المحرور المستند به المضاف للصفة المذكورة قوله
 الجوز احرازه عن خبر ان وشبهه ما وانما قال الجوز ولي
 يمثل الاسم الجوز لان خبر المبتدأ قد يكون غير علم وقوله المستند به

في الزبدان الزبدان قائم لا يجوز
 الا ان تكون الزبدان فاعله

غرفة خبز كسيرة ونحوه عندك وما عندك وما احسن ذلك
 والاربع عشرة بكونه فاعلا في المعنى وهو صوابا في اللغة
 لثوبه في هذه انا في خبره بكونه فاعلا في المعنى وهو صوابا في اللغة
 حاد الى خبره انا في خبره بكونه فاعلا في المعنى وهو صوابا في اللغة
 بانه خبر المبتدأ فالمبتدأ النكرة تختصر اما بالصفة المحذورة
 تقديره شئ عظيم امة انا في خبره بكونه فاعلا في المعنى وهو صوابا في اللغة
 جاز وقوة نكرة وهو مقدم للمعنى عليه وانما قلنا انه مختص
 بما يختص به الفاعل لانه فاعلا في المعنى وهو صوابا في اللغة
 فانما لا يشترط ان يكون مختصا بكونه فاعلا في المعنى وهو صوابا في اللغة
 في الدلالة على خبره بكونه فاعلا في المعنى وهو صوابا في اللغة
 بالحكم المتقدم عليه في الاستماع في الظروف وهذا خبره بكونه فاعلا في المعنى وهو صوابا في اللغة
 والسادسة مختصة بالمتكلم وهو في المبتدأ الذي هو الفاعل على خبره
 سلام عليك فاعلا في المعنى وهو صوابا في اللغة
 بانه خبر المبتدأ وتختص المبتدأ النكرة بالمسألة لانه مختص
 سادسا عليك فاعلا في المعنى وهو صوابا في اللغة
 عليك فاعلا في المعنى وهو صوابا في اللغة
 مشعرا بالفضل المحذورة وهو سادسا في المعنى وهو صوابا في اللغة
 على الماشي وان كان الثاني لم يدل الا على الحال وعلى الاستقبال

المستند

والرفع غير مشعرا بالفضل فيكون معناه سلام عليك مطلقا من غير
 اعتبار الماشي والمستقبل والحال وان كان كذلك كان سلاما مختصا
 بالمسألة كما كان حال النشبة فيه فاعلا في المعنى وهو صوابا في اللغة
 مطلقا لانه لا سلام من قبله فاعلا في المعنى وهو صوابا في اللغة
 وانما خبره بكونه فاعلا في المعنى وهو صوابا في اللغة
 المبتدأ يكون خبره بكونه فاعلا في المعنى وهو صوابا في اللغة
 المركب الاسنادي بالاشارة واسرزا فاعلا في المعنى وهو صوابا في اللغة
 اسرزا فاعلا في المعنى وهو صوابا في اللغة
 فاعلا لانه اسنادا الى الفاعل في مفعول ما لم يسم فاعلا في المعنى وهو صوابا في اللغة
 الفعل وقد يكون جملة خبرية او جملة لاسم او كذا في الكلام
 بشكل مثل قولهم زيد اخبرني لانه فاعلا في المعنى وهو صوابا في اللغة
 مفعول اسرزي ولا خبرية فالحسن بقوله وهو مفعول وما بعده
 مفعول القول وهو اما اسمية وهي التي يكون الخبر الاول منها اسما
 غورزا بكونه فاعلا في المعنى وهو صوابا في اللغة
 خبره والجملة اعني المبتدأ الثاني خبره في محل الرفع بانه خبر
 المبتدأ الاول وانما فعلية وهي التي يكون الخبر الاول منها فعلا
 فعلا غورزا بكونه فاعلا في المعنى وهو صوابا في اللغة
 ابوه والجملة الفعلية في محل الرفع بانه خبر المبتدأ وخبر المص

ذكر جملتين آخرتين غير الاسمية والاضطحية وهما الشرطية نحو زيد ان كان
يكونك والظرفية نحو زيد في الدار والمسلم اليكهما لان الجملة الشرطية
جملة ضلعية بالحقيقة والظرفية كذلك لانها ان كانت مقيدة
بالمجرد تصديروا زيد حاصل في الدار ليس الخبر جملة وكل ما هنا
في الجملة وان كانت مقيدة بالفعل تصديروا زيد حاصل في الدار
كانت جملة ضلعية **قوله** فلا بد من عايد لان الجملة الواقعة خبر
المبتدأ من ضمير يعود الى المبتدأ او قائم مقام الضمير نحو الاثم
فانتم الرجل زيد وهذا زيد وطذا قال من عايد لم يصل من
ضمير متصل بالفاعلة الا ان في ذلك لو قلت زيد عمو قائم لم يجد
لعدم ارتباط الجملة الثانية بالمبتدأ واذا عرفت ذلك فالصواب
ان يقول لا بد من عايد اذا لم يكن الخبر عبارة عن المبتدأ لانه
ينقص الخبر جملة عن ضمير الشأن نحو زيد قائم وليست عدم
احتياج هذا الخبر الى العايد كونه بمنزلة المفعول لكون المبتدأ
عبارة عنه في المعنى **قوله** وهو حذف اي وقد حذف الضمير الثاني
الى المبتدأ اذا وصل بقرينة دللت عليه نحو قوله البر الكوايستين
فالبر مبتدأ والكوايستين ثان وليستين خبره والجملة اعني الكوا
يستين في محل الوقف بانه خبر البر وليس فيها ضمير يعود الى المبتدأ
لكنه محذوف وهو منه لوجوب القرينة الدالة عليه وهي ان الملبس

نحو

ذكر البر ثم ذكر الكوايستين علم ان الكوايستين ليستين من البر وتقديره
البر الكوايستين منه ذلك ان كل من طعم السهم فكل من طعمه فالسهم
ومنون مبتدأ ثان وبدرهم خبر المبتدأ الثاني والجملة اعني
منون بدرهم في محل الوقف بانه خبر السهم وليس فيها ضمير يعود الى المبتدأ
يعود الى المبتدأ لكنه محذوف لوجوب القرينة الدالة عليه وهي
ان الملبس في ذكر السهم ثم ذكر المنون بدرهم علم ان منون منه تقديره
المنون منون منه فالجواب المحذوف في الصورة الاولى في محل الضمير
بانه حال والعامل هو مبتدئ وفي الصورة الثانية في محل الوقف
بانه صفة منون وهو الذي صحح وقوم منون مبتدأ بكثرة **قوله**
وما وقع طرقا فالأكثر انه مستند بجملة اعلم ان خبر المبتدأ يقع
نظرا نحو زيد جلفك او زيد في الدار روح يحجب تقديره بالعامل فيه
لان الظرف معمول والمفعول لا بد من عامل فينضمم ذهب اليه
ان ذلك العامل مفرد وهو اسم الفاعل تقديره زيد حاصل جلفك
او في الدار ووجه تسميهم ان ذلك العامل خبر المبتدأ واحصل الخبر
ان يكون مفردا لعدم الاحتياج الى الجملة او في جواب الكوايستين الى
ان ذلك العامل هو الفعل تقديره زيد حاصل في الدار ثم
ان ذلك تقديره هو العامل في الظرف واحصل الفعل لا فضلا على
التقديرين من الماحذف العامل استقر الضمير الذي كان في الاعرف

صح

فيقال ان دلالة الخبر من نوع ما لا تعرف مجازا وكذا في الكلام
 غيرية في الدار ابوه فائدة ما لا يعرف من نوع ما لا تعرف مجازا
 واذا كانا مبتداء مشتقلا على ما له صدر الكلام غير من ان يكون
 او كانا مع فحين او مقابا وبين مثل افضل منك افضل مني
 او كان الخبر صلة لدخول زيد قام وجب تقديمه اعلم ان اصل
 المبتداء ان يكون صفة ما على الخبر مع جواز تأخير عنه
 لكنه تفرق ما شيئا فتوجب تقديمه على الخبر بعد ان كان جازا
 التأخير عنه فحقها ان يكون المبتداء مشتقلا على ما له صدر
 الكلام كالاستفهام والغرض والتحقيق القسم والتمني والثناء
 والام لا ابتداء غير من ان يكون من مبتداء وابول خبره وغير من
 يكسر كرمه وما احسن ريدا ويعمل الاضطرار وما زيد الا
 قائم بوليد قائم وانما وجب هذه الاشياء ليعلم في ازل
 الامر ان الكلام من اى نوع من انواع الكلام ولا بد من غير
 والمضربا للمضربا ما قوله خبر خالي لانت ومن عويصة حاله
 نال اليقظة واكرم الاخوال فتا ذوقيل جازي مبتداء وابول
 خبره الا انه آخر الكلام الى الخبر مفعولة وفيه نظر ايضا وانما
 ان يكون المبتداء والخبر معوقين بخوليد ابوك وانما قلنا انه
 يجب تقديم المبتداء ههنا على الخبر لانه اذا قلنا المتأخره

صدر الكلام

المبتداء والمقدم محال خبر لكانا عدنا على الظاهر والاصالة
 ولادليل ولانه لو اخرلا لتبين بالخبر ومنها ان يكون المبتداء
 والخبر متساويين في التحسين نحو افضل منك افضل مني فان
 المبتداء والخبر افضل التفضيل مع من وانما قلنا وجب تقديم
 المبتداء ههنا بين ما ذكرناه ومنها ان يكون الخبر صلة للمبتداء
 بخوليد قائم وانما وجب تقديم المبتداء على الخبر لانه لو اخرلا
 بالناس على لا تترى انه لو قيل قائم زيد ليعلم انه فاعلم مبتداء
 وانما قلنا صلة له لانه لو كان الخبر صلة لغير المبتداء لوجب
 تقديم المبتداء على الخبر بخوليد قائم ابوه لانه لا يليق
 بالناس على بخوليد ان يقال قائم ابوه ليعلم انه فاعلم مبتداء
 لكان اصوب لانه يشكك بمثل المبتداء قائما والوتريدون قائما
قر واذا قصر الخبر الخبر ما له صدر الكلام مثل ان زيد
 او كان محققا له عوقل الدار رجل او لمقلقه صميم في المبتداء مثل
 على التمرة مشليا زيدا او يكون خبرا عن ان مثل عندى انك قائم
 وجب تقديمه اعلم ان هذا الكلام اشارة الى شيئا تعتبر فيه
 فوجب تقديم الخبر على المبتداء مع ان اسله التأخير فحقها ان
 يتضمن الخبر الخبر ما له صدر الكلام كالاستفهام مثلا عن
 اين زيد فزيد مبتداء وابول خبره ويجب تقديم الخبر لكونه مستقنا

الاستفهام واقتناء الاستفهام صدر الكلام وانما قيل الخبر
 بالمتوعد لان الخبر الجملة لو كان مشتقاً على المصدر الكلام
 لم يجب تقديم الخبر على المبتدأ نحو زيد من ابوه فان زيد
 مبتدأ ومن مبتدأ ثان وابوه خبر المبتدأ الثاني والجملة في
 محل الوقف بانها خبر المبتدأ الاول وهذه الجملة مشتقة
 على المصدر الكلام لان من ابوه يقتضي الاستفهام
 والاستفهام المصدر الكلام وانما لم يجب تقديم الخبر
 على المبتدأ لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام الذي
 فيه الاستفهام لا صدر كل كلام ولما قيل ان يقول الخبر
 في قولنا ابن زيد جملة لان ابن طريق والوقوف مقدرة بجملة
 وجوابه انا لانك ان الطرف مقدرة بجملة فان بعضهم قد
 الماند مقدرة بمخبر سلمنا انه مقدرة بجملة لكن المراد بالجملة
 في قولنا الخبر جملة اذا تضمن المصدر الكلام لم يجب تقديمه
 على المبتدأ الجملة السريحة والجملة ههنا غير صريحة بمعرفة المدة
 ومنها ان يكون تقديم الخبر على المبتدأ مستغنياً لوقوع مبتدأ
 نحو الدار رجل وقد مر ومنها ان يكون متعلق بالخبر خبر
 في المبتدأ اي يكون في المبتدأ ضمير يعود الى متعلق الخبر نحو
 على التمرة مثلها ان يد افسها مبتدأ والضمير الذي في مثلها

يعود الى التمرة وهو متعلق بالخبر لان الخبر بالحيثية حاصل اوصل
 كما ذكرناه غير مرة وعلى التمرة متعلق بحاصل اوصل وانما قيل
 تقديم الخبر ههنا على المبتدأ لانه يلزم احتراق قبل التمر لفضل
 وانه غير حائز وفيه نظر نحو ان يقال على الله عبد متوكل فان
 عبده مبتدأ ومتوكل خبره وفي المبتدأ ضمير الى متعلق الخبر
 هو على الله هذا اذا كان الخبر مقدرة في الطرف عاملياً والتوكل
 ان يقال او لم تعلقه ضمير في المبتدأ وكان الخبر فاعا لثباته
 ذكره ويمكن ان يجاب عن النظر المذكور بان الله اراد بالخبر الخبر
 وهو الجار والمجرور واراد بالمتعلق الخبر فله يقع الاشتراك
 لعدم كون الخبر ظرفاً لان الخبر متوكل ومنها ان يكون الخبر خبراً
 عن ان نحو عندي ائدة قائم فان مع الاسم الخبر في محل الوقف بانه
 مبتدأ وعندي مقدم عليه خبره وتقدره عندي بانه
 اي قيامه حاصل عندي وانما وجب تقديم الخبر ههنا على المبتدأ
 لانه ليس بالمتوكل بالمتوكل في الكتابة لانه لا يخرج عن
 وكتبنا ان قائم عندي احتمال انما المكتوبة وعندي ظرف قائم
 واحتمال انها المستوحدة وهي مع ما بها مبتدأ وعندي خبر
 قوله وقد تقدم الخبر لان ما عاقل فاسئل اي خبر المبتدأ بانها
 ان يكون اكثر من واحد لان الخبر هو الحكم فكما جاز الحكم على شيء

الاشياء

بما روى

او في الدار

لنالك

واحد بالحكم كثيرة جاز الخبر عن شئ واحد بل خبرا كثيرة فقولنا
 وهو المضمون للورد وورد الخبر الجيد فضلا عما يورد فيه شيئا
 والبول في خبره **وقد تضمن البيت** معنى الشرط فيقول
 المانع والخبر وذلك الاسم للوصف لفعل او ظرف او انكزة المفعول
 بهما مثل الذي يأتي في قوله قد دهم وكل من جاء على فله
 دهم اعلم ان البيت اذا تضمن معنى الشرط صح دخول الفاء
 في خبره كما صح دخول الفاء في جزم الشرط لكونه مشابها للشرط
 ان المواد لكونه سببا للخبر ومن حيث الابهام ومن حيث انه
 ذكر معه ما يصلح دخول ظرف الشرط عليه وذلك اذا كان البيت
 موصولا لاسمته ففعل او ظرف نحو الذي يأتي في قوله قد دهم
 فله دهم او انكزة صفتها فعل او ظرف فيقول رجل يلقى ارضا
 القاذرة دهم وانما يشترط ان يكون مفعولها وصفتها ففعله
 لكونه مشابها للشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا ولذلك
 اذا كان صفة او ظرفا لان الظرف معمول عن حاج الواصل
 وذلك الفاعل هو الفعل دون اسم الفاعل ليقع في مشابها
 الشرط ويجب ان يعلم انه لا يدخل في خبره من
 ان يوصل الى المتكلم سبب الخبر وانما يوصل الى غيره
 ما لم يدخل على الشرط سوى ان نحو ان الذي يأتي في قوله قد دهم

نحو

صلة او صفتها جملة شرطية نحو الذي ان يكون في كذا له دهم ولم يكن
 لان الشرط قد اخذ في تقديره من الجواب لم يخرج الجواب **وليت**
 فاعلم انما كان بالافتقار لفعل مفعول ما يقع في الفاء دخول الفاء
 على خبرها اذا كان اسمها موصولا لاسمته فعل او ظرف او انكزة
 صفتها فعل او ظرف مثلا لا يفتقر الى ان يفتقر الى الذي في الدار
 او يأتي في قوله دهم لانه لم يفتقر الى الشبهة بين المفعول والمفعول
 الشرطية ذلك لان الشرط والجزاء يحملان الصدق والكلية في الفاء
 خبرها الكلام الذي فيه ليت وعلل لا يفتقر شيئا من الصدق
 والكلية لكونه الفاء واعلم انه لا وجه لتفصيل ليت وعلل بهذا
 الحكم فان جميع فواضع الامة كما هو اركان وعلت واعلت
 وما ولا مانع بالافتقار لانهما لانهما على ما في الصدور واما
 فالفاء الصدور فالتماثل للشرط لكونه متضمنا لصدور الكلام
وقد تضمن البيت اي بها اي الفاء بعض الفاء ان ليت وعلل في
 امتناع دخول الفاء على خبرها ونقل الاكثر ان ان يجره ليجز
 والاكثر من غيره وذكر الاكثر ان ان يجره بوجه والافتقار
 منه حجة المانع انه كما لم يجر دخول ان على الشرط لم يجره على ما
 يشبهه وحجة الجواز ان ان لم يجره معنى الكلام بل قوله فلما جاء
 دخول الفاء قبل دخول ان كذلك يجوز به دخول ان لكل واحد من التعليل

والمنفعة

قليل منهم

تتبع

حسن الا ان الواقع هو الجواز لقوله قبل ان الموق الذي يفرض منه
 فانه من قبلك وكقوله نعم ان الذين قدوا المؤمنين والمؤمنات ثم
 لم يتوبوا عليهم عذاب جهنم لا يخال المثل الا لا يدخل على المثل
 لانه ليس بموصول وهو صواب كونه لاننا نقول لما دخل جواز
 دخول الفاء على غير المبتدأ الذي هو اسم الموصوف بالموصول المذكور
 بعد دخول ان فدلالة على جواز دخوله على الموصول وعلى الا
 انه يلزم ان يكون المبتدأ الذي يدخل الفاء على خبره تامة
 صلته بفعل او ظرف او مفعول خلفها فعل او ظرف واسم موصوف
 بالموصول الذي صلته هذا او ظرف او مفعول ان جواز دخول
 الفاء على خبرها ويجوز ان لا يكون فعل ما لان نظره وقد عرفت
 المبتدأ التام قربة جواز القول بالمستعمل المثل والحق ان
 قد عرفت المبتدأ على سبيل الجواز او جازية قربة قد عرفت
 القول المستعمل المثل او الله او هو المثل ولكن لا يقتضي جازية
 اي ضمير موصول ويجوز ان يكون تقديره ضمير موصول اي
 يكون الخبر محذوف والضمير جواز محذوف فاذا التزم وجوب
 هي التزم في موضع غير معتل لولا ان ذلك غير معتل في زمانها
 وطرحه سببه وحمل الفاعل كذا او قد عرفت جواب المبتدأ جواز
 وجوب الما جواز قلني منه مثل قولك خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع

الحوان الشقة ولكن
 بليت وعل ايضا الصحيح
 عند بعضهم

واقضا وخارجا وغيره يدل عليها ذلك الفاعل جازية فيكون محذوف
 اثباته وانما حذف الخبر وجوبا فيشرط ان احد ما يوجد قربة تامة
 خصوصية للتبعية والفاء في التزم غير المحذوفه لتوحيدها في الفاعل
 والمعنى انما لم يذكر الشرط الاول هنا استثناء بذكره في جواز
 حذف المبتدأ والخبر وجوب الخلف في واجبه احدهما بعد الاول
 الاستعاية نحو لا يذلل ملك عمر او لا يذلل من هو جاز في غير
 وخبره محذوف وهو موجود وانما يجب حذفه هنا نحو لا يذلل
 المذكورين لان لولا يدل على خصوصية الخبر لان لولا لا يذلل
 الثاني لوجود الاول فان جواب لولا التزم في موضع الخبر
 نظر لان خبر المبتدأ بعد لولا قد يكون خلاصا وحمل لولا
 عليه كقولنا في شعر ولولا الشعر لعلمنا بزيدي
 لكننا اليوم اشعر من ليلته وهو قد هب لوما في الثاني بعد
 كل مبتدأ هو مصدر موصوف بالفاعل او الالمفعول واليهما
 مذكور بعده الحال وافضل التفضيل مضافا الى المصدر المذكور
 بعده الحال مثال الاول اذا كان مفعولا بالفاعل ذهابا واجزا
 ومثاله اذا كان مفعولا بالمفعول خبره يدل قائما اذا كان
 مفعولا به ومثاله اذا كان مفعولا باليهما خبره يدل قائما
 وخبره يدل قائمين وانما لم يقل مضاف بل موصوب ليقال

مثل حرف زيد قائما فانه ليس مضاف اليها بل ينسب اليها فنسب
 وتقدر الزعم بان مبتداه وهو اضيف الى الفاعل وزيد منصوب
 بانه مفعول اضروي وخبر المبتداه محذوف تقديره ضربي زيد
 حاصل اذا كان قائما وقائما منصوبا بانه حاصل والاصل فيه
 كان ولم يحذف ان يكون قائما منصوبا بان يكون خبر كان لا يجوز
 تخرجه ولم يكن فيه دلالة على الطريق بخلاف الحال فان دلالة
 على الطريق ودو الحال الخبر الذي كان وهو عائد الى زيد
 خبر المبتداه وهو حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة
 ثم حذف اذا كان دلالة الحال عليه وهو قائما لان الحال
 يدل على وقت والزمان وانما وجب حذف الخبر ههنا حصول
 الشرطين لان قائما يدل على اذا كان دلالة الحال على الطريق
 واذا كان يدل على الخبر لدلالة الظروف على متعلقة العام فقامتا
 يدل على الخبر لان الدال على الدال على الطريق ان عازل لك الشرط لان
 خبر الخبر التزم وضعه وهو قائما ومثالا لثان كثر خبري السابق
 ملتوتا واخبر ما يكون لا غير قائما او اخطب كونا الا غير معنى
 وجوده اذا كان قائما جعل وجوده خطيبا مبالغة او اخطب
 اوقات كونا الا غير اذا كان قائما فيكون اخطب بمعنى الزمان
 فعل التقدير الا غير لا يكون افضل التفضيل مضافا الى المبتد

قائم

فان كان المبتداه خبرا
 فانه لا يكون مضافا اليها
 بل ينسب اليها فنسب

من غير المعنى بل الوقت المضاف الى المصدر فالثالث بعد
 كل مبتداه عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وتخص المضافة
 مثل كل رجل وضعته فكل مبتداه ورجل مضاف اليه وتخصه
 محذوف على كل رجل والواو بمعنى مع وخبره محذوف تقديره
 كل رجل وضعته مقرونا او مقرون مع وضعته وانما وجب
 حذف الخبر لحصول الشرطين لان الواو العطف بمعنى مع فيدل على
 خصوصية الخبر وهو المقارنة ولان خبر الخبر وهو تسمية التخص
 موضع الخبر لان الخبر ان يكون مبتداه وههنا وقع خبره
 خبره وهو المصطف والواو بعد مبتداه قسم به مثل لعلي
 لا فعلن كذا فلعلي مرفوع بانه مبتداه خبره محذوف تقديره
 لعلي قوما عبيد وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لان لما
 قيل لعلي علم ان تم قسما وان الخبر وهو جواب القسم التزم مقاما
 واعلم انه قد يحذف المبتداه والخبر معا جوازا كقوله تعالى
 من قال لا اله الا الله فانه خير ان وانما هو المستبعد وحاول
 الحروف خبر ان زيد قائم اعلم انه انما ذكر خبر ان مع انه خبر
 بالحققة وذكر تعريفه من قبل لانه خالف الخبر المبتداه من معنى
 الوجوه وهو جواز تقديم خبر المبتداه عليه وعدم جواز تقديم
 خبر ان على اسمها في غير الظروف ومما يشهد خولان وعدم

من غير المعنى بل الوقت المضاف الى المصدر فالثالث بعد
 كل مبتداه عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وتخص المضافة
 مثل كل رجل وضعته فكل مبتداه ورجل مضاف اليه وتخصه
 محذوف على كل رجل والواو بمعنى مع وخبره محذوف تقديره
 كل رجل وضعته مقرونا او مقرون مع وضعته وانما وجب
 حذف الخبر لحصول الشرطين لان الواو العطف بمعنى مع فيدل على
 خصوصية الخبر وهو المقارنة ولان خبر الخبر وهو تسمية التخص
 موضع الخبر لان الخبر ان يكون مبتداه وههنا وقع خبره
 خبره وهو المصطف والواو بعد مبتداه قسم به مثل لعلي
 لا فعلن كذا فلعلي مرفوع بانه مبتداه خبره محذوف تقديره
 لعلي قوما عبيد وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لان لما
 قيل لعلي علم ان تم قسما وان الخبر وهو جواب القسم التزم مقاما
 واعلم انه قد يحذف المبتداه والخبر معا جوازا كقوله تعالى
 من قال لا اله الا الله فانه خير ان وانما هو المستبعد وحاول
 الحروف خبر ان زيد قائم اعلم انه انما ذكر خبر ان مع انه خبر
 بالحققة وذكر تعريفه من قبل لانه خالف الخبر المبتداه من معنى
 الوجوه وهو جواز تقديم خبر المبتداه عليه وعدم جواز تقديم
 خبر ان على اسمها في غير الظروف ومما يشهد خولان وعدم

خالف خبره

على الميثاق والجزء من
على المال والذبول

[illegible]

مفعول مطلق فلا يخرجه عنه ويمكن ان يمار عند ان لم يرد انضله وهو مفعول
الفاعل باسقاط الفاعل وان لم يكن صادرا عنه وفي الجواب عن من يجهن
اخذها ان زيد في المثال المذكور ليس فاعلا لشيء بل هو مفعول
والشافعي تأييد القول انما الشافعي انه لا يطلق بالاصطلاح على المفعول
ضمير في صلة في المثال المذكور وان أطلق بالاصطلاح انما كان
المشكك باللفظ وهو جوابه الصحيح ان المولد ضمير في صلة المفعول
المتروك قوله فلا يخرجه عنه لانه مفعول مطلق قدنا لانك انما مفعول
مطلق وانما يكون كذلك ان لو كان ضمير في صلة المفعول المفعول
بالفعل فانه مفعول في صلة فاعله هو فاعله هو فاعله هو فاعله هو
كقولنا مفعول زيد فاعله هو فاعله هو فاعله هو فاعله هو
عن شاذل اعني القيام فان القيام اسم ماضل فاعله هو فاعله هو
مطلق لانه ماضل فاعله هو فاعله هو فاعله هو فاعله هو
القيام والقيام يقع ان يكون فاعله هو فاعله هو فاعله هو
عن اسم ماضل فاعله هو فاعله هو فاعله هو فاعله هو
وان صدر عليه انه اسم ماضل فاعله هو فاعله هو فاعله هو
فعل المشكك لكن ليس عليه انه ماضل لان من القيام عن مفعول
وليس العالم في قولنا خلق الله العالم مفعول مطلق بالانتماء المذكور
لان العالم ليس عن خلق الذي هو مصدر خلق لان المطلق حدث

لان العالم ليس عن خلق الذي هو مصدر خلق لان المطلق حدث
لان العالم ليس عن خلق الذي هو مصدر خلق لان المطلق حدث

والعالم ليس كذلك والمراد بالفضل انهم ان يكون شافعي متروك
سنة ليدخل فيه شاذل به ووجهه والى ذلك المذكور ان كان يكون لفظا
واستدبر ليدخل فيه سقيا ووجهه ولا يشترط التفسير المذكور وهو متروك
سوطا ومنه من يقول بان قوله فاعله هو فاعله هو فاعله هو
تسمية لانه الشافعي ما هو الشافعي في الاول وفي الشافعي تسمية الشافعي
واعلم انه لو زاد عليه قيدا آخر وهو ذكر سقيا لكان لفظا متروك
لاعتق ويكون للشاذل والتوقع والعدة نحو جلة جلة
وجلة وجلة اي المفعول المطلق على ثلاثة انواع لان سقيا له افعال
ان كان زادا على قول الفعل فهو الشاذل كيد محبست جلوبا وان كان
زادا على قول الفعل فهو ان كان لا فعل فيه فاعله هو الفعل وهو متروك
والجدة نحو جلة جلة مكره الجيم وهو ما يدل عليه باسم خاص غير
وجه القصدي وانما ان يدل عليه بالصفة نحو جلة جلة شاذل
وان زيدا من غير التفسير لانه متروك التفسير لان سقيا هو
يكن من غير التفسير وان كان لا فعل فيه فاعله هو الفعل وهو متروك
للمدة والمرات نحو جلة جلة جلة الجيم فاعله هو الشاذل لا يفتن ولا يجمع
بجان ولا غيره اي المفعول المطلق الذي هو الشاذل لا يفتن ولا يجمع
لافتناء التفتنة وانما الكثرة وانفناء الكثرة لان لفظ الحقيقة
المشتركة ولا كثر فيها بلية ان اذها فغير تسمية المفعول المطلق

لان العالم ليس عن خلق الذي هو مصدر خلق لان المطلق حدث
لان العالم ليس عن خلق الذي هو مصدر خلق لان المطلق حدث

لان العالم ليس عن خلق الذي هو مصدر خلق لان المطلق حدث
لان العالم ليس عن خلق الذي هو مصدر خلق لان المطلق حدث

لان العالم ليس عن خلق الذي هو مصدر خلق لان المطلق حدث
لان العالم ليس عن خلق الذي هو مصدر خلق لان المطلق حدث

هذا القبول لان فعله مذكور في قوله لا يكون خبرا عنه ان لا يكون
المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم استلزاما لان يقع شيئا بعد في
داخل على اسم يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم نحو ما سيروى
الاسم سيروى فانه ثبت بعد في داخل على اسم لكنه خبر عن ذلك
الاسم وليس من هذا القبيل قوله ووقع مذكورا في وقوع المفعول
المطلق مذكورا في موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه
فيه قولنا زيد سيروى اسير اعلمه زيد سيروى سيرا وانما قلنا في
موضع الخبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه لانه يفتقر الى مثل
قوله تعالى قل ان كنت الاضر وگاذا لان ذلك لا يكون ههنا بل يكون
في موضع خبر عن اسم لانه لم يكن ههنا اسم بعده يحتاج الى خبر عنه
لكن موضع خبره فقوله غما انت الاسير اسير مستفاد بعد
في غمما داخل على اسم وهو انت وهو ليس خبر عن اسم وكذلك
قوله ما انت الاسير البريد فقوله ما انت سيرا الاسير
ما انت سيرا الاسير البريد وانما اوردها ليعلم ان الاسم
الواقع وقع الخبر وان يكون خبرا عن المبتدأ على غير ما
انه فعل المبتدأ كما في الاول والثاني في فعلية منه به
كما في الثاني وقوله انما انت سيرا فليس مستفاد بعد في
نفي داخل على اسم وهو انت وليس خبرا عن اسم قوله زيد سيرا

هذا القبول لان فعله مذكور في قوله لا يكون خبرا عنه ان لا يكون
المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم استلزاما لان يقع شيئا بعد في
داخل على اسم يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم نحو ما سيروى
الاسم سيروى فانه ثبت بعد في داخل على اسم لكنه خبر عن ذلك
الاسم وليس من هذا القبيل قوله ووقع مذكورا في وقوع المفعول
المطلق مذكورا في موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه
فيه قولنا زيد سيروى اسير اعلمه زيد سيروى سيرا وانما قلنا في
موضع الخبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه لانه يفتقر الى مثل
قوله تعالى قل ان كنت الاضر وگاذا لان ذلك لا يكون ههنا بل يكون
في موضع خبر عن اسم لانه لم يكن ههنا اسم بعده يحتاج الى خبر عنه
لكن موضع خبره فقوله غما انت الاسير اسير مستفاد بعد
في غمما داخل على اسم وهو انت وهو ليس خبر عن اسم وكذلك
قوله ما انت الاسير البريد فقوله ما انت سيرا الاسير
ما انت سيرا الاسير البريد وانما اوردها ليعلم ان الاسم
الواقع وقع الخبر وان يكون خبرا عن المبتدأ على غير ما
انه فعل المبتدأ كما في الاول والثاني في فعلية منه به
كما في الثاني وقوله انما انت سيرا فليس مستفاد بعد في
نفي داخل على اسم وهو انت وليس خبرا عن اسم قوله زيد سيرا



في واسيرا وقع مذكورا في موضع خبر عن زيد وليس خبرا عنه
ما وقع تفصيلا لا يفتقر الى فعل مستفاد عليه نحو قولنا الوفاق
فانما مستفاد وانما في ذلك الموضع الوجه حذف الفعل الثاني
للمفعول المطلق مذكورا فاستلزاما ان يقع للمفعول المطلق تفصيلا لا
مضمون جملة مستفاد فقوله تفصيلا استلزاما ان يقع اثر مضمون
جملة مستفاد ولم يقع تفصيلا نحو قولنا الوفاق فتشمل في قوله
قائمة ليس هذا القبيل لان نعلم مذكور وقوله لا يفتقر الى مضمون جملة
استلزاما ان يقع تفصيلا لا لا يفتقر الى مضمون جملة بل يفتقر الى مضمون
او تفصيل مضمون جملة لا تفصيل اثره مثال الاول زيد سيرا فورا
قريبا او بعيدا ومثال الثاني زيد سيرا فورا او بعيدا وسير بعيد
وانما قيد الجملة بالمستفاد لانها لا يكون الا كذلك لا يتباع تفصيلا
تفصيل الثاني على الثاني ومثاله قوله تعالى فتشتر الوفاق فاحلها
بعد وانما فورا فورا ونداء تفصيل لا لا يفتقر الى مضمون جملة مستفاد لان
الجملة المتفاد هي قوله تعالى فتشتر الوفاق وتضمينها في قوله
وارثا المني او الفداء او الاسترقاق او غير ذلك تقديره فانما تضمننا
وانما تضمننا قوله وانما ما وقع للتشبيه على ما جاء بعد جملة
مستفاد على انهم يمتنع وسامحيد مثل مروت وهو زيد فاذا لم
صوت صوت جاز وسراج سراج الشكلى او من المانع التي يجب

هذا القبول لان فعله مذكور في قوله لا يكون خبرا عنه ان لا يكون
المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم استلزاما لان يقع شيئا بعد في
داخل على اسم يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم نحو ما سيروى
الاسم سيروى فانه ثبت بعد في داخل على اسم لكنه خبر عن ذلك
الاسم وليس من هذا القبيل قوله ووقع مذكورا في وقوع المفعول
المطلق مذكورا في موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه
فيه قولنا زيد سيروى اسير اعلمه زيد سيروى سيرا وانما قلنا في
موضع الخبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه لانه يفتقر الى مثل
قوله تعالى قل ان كنت الاضر وگاذا لان ذلك لا يكون ههنا بل يكون
في موضع خبر عن اسم لانه لم يكن ههنا اسم بعده يحتاج الى خبر عنه
لكن موضع خبره فقوله غما انت الاسير اسير مستفاد بعد
في غمما داخل على اسم وهو انت وهو ليس خبر عن اسم وكذلك
قوله ما انت الاسير البريد فقوله ما انت سيرا الاسير
ما انت سيرا الاسير البريد وانما اوردها ليعلم ان الاسم
الواقع وقع الخبر وان يكون خبرا عن المبتدأ على غير ما
انه فعل المبتدأ كما في الاول والثاني في فعلية منه به
كما في الثاني وقوله انما انت سيرا فليس مستفاد بعد في
نفي داخل على اسم وهو انت وليس خبرا عن اسم قوله زيد سيرا

١٢

[illegible]

فصل في بيان ما يجب من العلم بالدين

[illegible]

[illegible]

ويعرفه بالانتهاء واما بنى هذا القسم مع ان اصله ان يكون

لكن قد تم محرابا منصوبا لا قد مقول به لكونها مشابهة لكاف الخطاب
في قولنا ادعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب
ووقعه موقعه واما بنى على الحركة فقاين ما كان بنائه
لازما ومنه ما كان بنائه عارضا واما بنى على الضمة لانه
لو بنى على الكسر التبع للمنادى المتضاف اليه المتكلم الذي
الياء الكسرة ما كسرة عن الياء نحو يا فلان ولو بنى على الفتح
لا التبع للمنادى المتضاف له فروف الفتح كذا بالفتحة
في بعض اللغات نحو يا فلان **قوله** ويختص بانه الاستغناء
نحو يا فلان واما يختص للمنادى اذا دخل عليه لام الاستغناء
نحو يا فلان للسلب لانه محروك لعدم كونه مشابهة لكاف الخطاب
من حيث الافراد لانه كركب لا ضميمة مع حرف الجر **قوله** في
يشق لا طاق الضم واللام نحو يا فلان اي يشق المتكلم
المستغنى عنه الحاق الالف الاستغناء به وحق لا يكون
اللام معهما لامتناع اجتماع لام الاستغناء مع الالف لان
اللام تختص للاستغناء والالف تختص بكونها بين يديها
ان يكون مفتوحا مفتوحا مكمل وان دعي ويجوز الحاقها بكونها
فيقال فتقول يا فلان **قوله** ويشتب ما سواها نحو يا فلان

ويعرفه بالانتهاء واما بنى هذا القسم مع ان اصله ان يكون

لكن قد تم محرابا منصوبا لا قد مقول به لكونها مشابهة لكاف الخطاب

في قولنا ادعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب

ويانها لا غير معين بالمالا جلا اي ويشتب ما سواها
المفرد العرفه وما سواها المستغنى عنها او يقتضيه ان كان مع
فتيل قول حرف النداء وما سواها المتضاف نحو يا فلان والفتا
المتضاف نحو يا فلان العاجلة والفتحة الغير للفتحة نحو يا فلان
لغير معين واما نصيب هذه الاشياء الثلاثة لكونها مفتوحة
بما على الفتحة وعلامة هذا البناء انما الاول فليقدم مشابهة
لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثاني فليكونه مشابهة
للمنادى المتضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما بعده و
ما بعده اتمم ومختص لهما فانه عدم مشابهة لكاف الخطاب
من حيث الافراد واما الثالث فليكونه مكررا اعلم ان جميع الالف
المضافة حازان يكون للمنادى لا المتضاف الى المتصل بالخطاب
فلا يمتد يا فلان لك الاستغناء اجماع التبيين لان
اللام مختص بالخطاب من حيث انه منادى وغير مختص بالخطاب
انه متضاف الى الخطاب لوجوب تنازها **قوله** وتواكب الالف
المشتبة المفردة بين الالف والفتحة ومختلفا لبيان
والمفتوح نحو يا فلان دخول يا عليه ترفع على الفتحة
وتشتب على عليه نحو يا فلان العاقل والعاجل او ترفع الالف
المبتنى اذا كانت مفردة او في حكمها نحو يا فلان المحسن الوجه

ويعرفه بالانتهاء واما بنى هذا القسم مع ان اصله ان يكون

لكن قد تم محرابا منصوبا لا قد مقول به لكونها مشابهة لكاف الخطاب

ترفع حلا على الفظه وتسبب حلا على حله فتقول المبتدئ ان
 به عن المبتدئ العربي نحو يا عبد الله الطريف فان ما جعله
 يرتفع وتقول المبتدئ ان هذا من التواضع المتأخذ فان التواضع
 المتأخذ نحو يا زيد هذا الما لا يجوزونها الا التصديق المتأخذ
 اذا كان متصفا فلم يجز فيه الا الشك في ما يتأخذ المتأخذ المتأخذ
 متصفا لم يجز فيه الا التسبب بالاولوية وتلك التواضع التأكيد
 والعنفه تحفظ البيان والمعتلون يخرجون المتعذر دخول عليه
 المعرف باللقم وانما في المتعذر دخول عليه في المعرف باللقم لا
 لوجان دخول عليه نحو يا زيد وعمر وليكن حكمه كحكمه في المثال التأكيد
 ياقيم اجنوب يا جعين ومثال الضمعة يا زيد الما قبل العاقل في
 عطف البيان يا زيد بقلعة ومثاله المصطفى المتعذر دخول
 يا عليه نحو يا زيد الحارث والحارث وتقول على ما جبال ادي
 وان يكون مع هذا الطيف ترتفع هذه التواضع حلا على لفظ المتأخذ المتأخذ
 وتسببها حلا على حله فان قيل لم سافر ترتفع حلا على الفظه وكذا
 من الواجب لا يجوز لنا في التواضع المبتدئ وتواضع المبتدئ تواضع
 حله فلا يقال في المبتدئ ان هذا من التواضع المتأخذ المتأخذ المتأخذ
 يقال حلا على هذا الكلام بكمز الكلام بل يرتفعها قلنا انما حاز
 لمشاكلة حركة المتأخذ المتأخذ المتأخذ المتأخذ المتأخذ المتأخذ

هذا هو الوجه في قوله
 يا عبد الله الطريف
 فان ما جعله يرتفع
 وتقول المبتدئ ان هذا
 من التواضع المتأخذ
 فان التواضع المتأخذ
 نحو يا زيد هذا الما
 لا يجوزونها الا التسبب
 بالاولوية وتلك التواضع
 التأكيد والعنفه تحفظ
 البيان والمعتلون يخرجون
 المتعذر دخول عليه المعرف
 باللقم وانما في المتعذر
 دخول عليه في المعرف باللقم
 لا لوجان دخول عليه نحو
 يا زيد وعمر وليكن حكمه
 كحكمه في المثال التأكيد
 ياقيم اجنوب يا جعين
 ومثال الضمعة يا زيد
 الما قبل العاقل في عطف
 البيان يا زيد بقلعة
 ومثاله المصطفى المتعذر
 دخول يا عليه نحو يا زيد
 الحارث والحارث وتقول
 على ما جبال ادي وان يكون
 مع هذا الطيف ترتفع
 هذه التواضع حلا على
 لفظ المتأخذ المتأخذ
 وتسببها حلا على حله
 فان قيل لم سافر ترتفع
 حلا على الفظه وكذا من
 الواجب لا يجوز لنا في
 التواضع المبتدئ وتواضع
 المبتدئ تواضع حله فلا
 يقال في المبتدئ ان هذا
 من التواضع المتأخذ
 المتأخذ المتأخذ المتأخذ
 المتأخذ المتأخذ المتأخذ
 يقال حلا على هذا
 الكلام بكمز الكلام
 بل يرتفعها قلنا انما
 حاز لمشاكلة حركة
 المتأخذ المتأخذ
 المتأخذ المتأخذ
 المتأخذ المتأخذ

هذا هو الوجه في قوله
 يا عبد الله الطريف
 فان ما جعله يرتفع
 وتقول المبتدئ ان هذا
 من التواضع المتأخذ
 فان التواضع المتأخذ
 نحو يا زيد هذا الما
 لا يجوزونها الا التسبب
 بالاولوية وتلك التواضع
 التأكيد والعنفه تحفظ
 البيان والمعتلون يخرجون
 المتعذر دخول عليه المعرف
 باللقم وانما في المتعذر
 دخول عليه في المعرف باللقم
 لا لوجان دخول عليه نحو
 يا زيد وعمر وليكن حكمه
 كحكمه في المثال التأكيد
 ياقيم اجنوب يا جعين
 ومثال الضمعة يا زيد
 الما قبل العاقل في عطف
 البيان يا زيد بقلعة
 ومثاله المصطفى المتعذر
 دخول يا عليه نحو يا زيد
 الحارث والحارث وتقول
 على ما جبال ادي وان يكون
 مع هذا الطيف ترتفع
 هذه التواضع حلا على
 لفظ المتأخذ المتأخذ
 وتسببها حلا على حله
 فان قيل لم سافر ترتفع
 حلا على الفظه وكذا من
 الواجب لا يجوز لنا في
 التواضع المبتدئ وتواضع
 المبتدئ تواضع حله فلا
 يقال في المبتدئ ان هذا
 من التواضع المتأخذ
 المتأخذ المتأخذ المتأخذ
 المتأخذ المتأخذ المتأخذ
 يقال حلا على هذا
 الكلام بكمز الكلام
 بل يرتفعها قلنا انما
 حاز لمشاكلة حركة
 المتأخذ المتأخذ
 المتأخذ المتأخذ
 المتأخذ المتأخذ

ان كل حركة واحدة من المتأخذ المتأخذ المتأخذ المتأخذ المتأخذ المتأخذ
 يا هؤلاء الكرام بكمز الكلام لان حركة غير واحدة من هذا علم ان المواد
 بالمتأخذ المتأخذ في قوله وتواضع المتأخذ المتأخذ المتأخذ المتأخذ المتأخذ
 واعلم انه لو لم يرتفع حلا على الفظه او تقديره او حله وتسبب حلا
 على حله لكان صوابا لشيء بل ما في العالم وما في العالم في العالم وكل
 يا هذا الرجل يا هؤلاء الكرام لان المتأخذ في هذه الصور ليس هو
 لفظا حتى يحل على لفظه بل مصغره بقدره في المتأخذ المتأخذ المتأخذ
 حلا في المتأخذ المتأخذ المتأخذ المتأخذ المتأخذ المتأخذ المتأخذ المتأخذ
 بمصغره الحلق لمصغره الحلق لا بمصغره الحلق لا بمصغره الحلق لا بمصغره الحلق لا
 بالمصغره الحلق لا بمصغره الحلق لا بمصغره الحلق لا بمصغره الحلق لا بمصغره الحلق لا
 مصغره الحلق لا بمصغره الحلق لا بمصغره الحلق لا بمصغره الحلق لا بمصغره الحلق لا
 في قولنا حلت مصغره الحلق هذا الرجل زيدا فان حله الحلق لا بمصغره الحلق لا
 متصفا اليه والرفع باعتبار كونه فاعله المصدر من حيث المعنى ولهذا
 بجزءه فاجعل الرفع للمركب وكذا المتأخذ المتأخذ المتأخذ المتأخذ المتأخذ المتأخذ
 موقع المتأخذ المتأخذ المتأخذ المتأخذ المتأخذ المتأخذ المتأخذ المتأخذ
 وتلك في المصغره الحلق الرفع والرفع والتسبب اعلم ان
 خليل بن احمد بن زائدة المصطفى المتعذر دخول يا عليه الرفع تسببها على
 انما ديان والماجر والحرف في غير التواضع المتأخذ المتأخذ المتأخذ المتأخذ

هذا هو الوجه في قوله
 يا عبد الله الطريف
 فان ما جعله يرتفع
 وتقول المبتدئ ان هذا
 من التواضع المتأخذ
 فان التواضع المتأخذ
 نحو يا زيد هذا الما
 لا يجوزونها الا التسبب
 بالاولوية وتلك التواضع
 التأكيد والعنفه تحفظ
 البيان والمعتلون يخرجون
 المتعذر دخول عليه المعرف
 باللقم وانما في المتعذر
 دخول عليه في المعرف باللقم
 لا لوجان دخول عليه نحو
 يا زيد وعمر وليكن حكمه
 كحكمه في المثال التأكيد
 ياقيم اجنوب يا جعين
 ومثال الضمعة يا زيد
 الما قبل العاقل في عطف
 البيان يا زيد بقلعة
 ومثاله المصطفى المتعذر
 دخول يا عليه نحو يا زيد
 الحارث والحارث وتقول
 على ما جبال ادي وان يكون
 مع هذا الطيف ترتفع
 هذه التواضع حلا على
 لفظ المتأخذ المتأخذ
 وتسببها حلا على حله
 فان قيل لم سافر ترتفع
 حلا على الفظه وكذا من
 الواجب لا يجوز لنا في
 التواضع المبتدئ وتواضع
 المبتدئ تواضع حله فلا
 يقال في المبتدئ ان هذا
 من التواضع المتأخذ
 المتأخذ المتأخذ المتأخذ
 المتأخذ المتأخذ المتأخذ
 يقال حلا على هذا
 الكلام بكمز الكلام
 بل يرتفعها قلنا انما
 حاز لمشاكلة حركة
 المتأخذ المتأخذ
 المتأخذ المتأخذ
 المتأخذ المتأخذ

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
والله اعلم بالصواب الذي اعلم الله تعالى
في قوله تعالى والله اعلم بالصواب الذي اعلم الله تعالى
في قوله تعالى والله اعلم بالصواب الذي اعلم الله تعالى

تأويله قوله **والله اعلم بالصواب** ان كان كالمعنى كالحليل والافعال
اي ان كان المعطوف المتعذر دخول عليه مثل الحسن اي من الالف
بلام التعريف التي يجوز ان تخرج الالف لانه متعذر ايو التعريف
الوضع كالحليل لا تقع يمكن ان تخرج الالف لانه متعذر
اللفظ فيه فيكون وجود اللفظ فيه كعدمه فيعرب يا عراب يا عراب
مما ذكرنا وان كان المعطوف المتعذر دخول عليه مما عجز عن تخرج
الالف لانه متعذر عن تخرج الالف واللفظ في التفسير كالتعريف
لا يمكن ان تخرج الالف لانه متعذر عن تخرج الالف
فيه وكان تأويله في قوله **والله اعلم بالصواب** ان يكون تأويله كالحليل
هذا الحكم في قوله **والله اعلم بالصواب** ان يكون تأويله كالحليل
كان كالمعنى كالحليل والافعال وان كان كذلك في قوله
التعريف فيها فالتعريف او في قوله **والله اعلم بالصواب** ان يكون
تخرج اللفظ منها كاللغة في قوله **والله اعلم بالصواب** ان يكون
اولئك يمكن ان يكون معناه في اللفظ والاعتبار واللفظ
عنده صورة اللفظ في قوله **والله اعلم بالصواب** ان يكون
يحتاج الى التعريف في قوله **والله اعلم بالصواب** ان يكون
يجوز ان يكون في قوله **والله اعلم بالصواب** ان يكون
تعريف اللفظ في قوله **والله اعلم بالصواب** ان يكون

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
والله اعلم بالصواب الذي اعلم الله تعالى
في قوله تعالى والله اعلم بالصواب الذي اعلم الله تعالى
في قوله تعالى والله اعلم بالصواب الذي اعلم الله تعالى

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
والله اعلم بالصواب الذي اعلم الله تعالى
في قوله تعالى والله اعلم بالصواب الذي اعلم الله تعالى
في قوله تعالى والله اعلم بالصواب الذي اعلم الله تعالى

تأويله قوله **والله اعلم بالصواب** ان كان كالمعنى كالحليل والافعال
اي ان كان المعطوف المتعذر دخول عليه مثل الحسن اي من الالف
بلام التعريف التي يجوز ان تخرج الالف لانه متعذر ايو التعريف
الوضع كالحليل لا تقع يمكن ان تخرج الالف لانه متعذر
اللفظ فيه فيكون وجود اللفظ فيه كعدمه فيعرب يا عراب يا عراب
مما ذكرنا وان كان المعطوف المتعذر دخول عليه مما عجز عن تخرج
الالف لانه متعذر عن تخرج الالف واللفظ في التفسير كالتعريف
لا يمكن ان تخرج الالف لانه متعذر عن تخرج الالف
فيه وكان تأويله في قوله **والله اعلم بالصواب** ان يكون تأويله كالحليل
هذا الحكم في قوله **والله اعلم بالصواب** ان يكون تأويله كالحليل
كان كالمعنى كالحليل والافعال وان كان كذلك في قوله
التعريف فيها فالتعريف او في قوله **والله اعلم بالصواب** ان يكون
تخرج اللفظ منها كاللغة في قوله **والله اعلم بالصواب** ان يكون
اولئك يمكن ان يكون معناه في اللفظ والاعتبار واللفظ
عنده صورة اللفظ في قوله **والله اعلم بالصواب** ان يكون
يحتاج الى التعريف في قوله **والله اعلم بالصواب** ان يكون
يجوز ان يكون في قوله **والله اعلم بالصواب** ان يكون
تعريف اللفظ في قوله **والله اعلم بالصواب** ان يكون

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
والله اعلم بالصواب الذي اعلم الله تعالى
في قوله تعالى والله اعلم بالصواب الذي اعلم الله تعالى
في قوله تعالى والله اعلم بالصواب الذي اعلم الله تعالى

چند بیت از شعرهای دیگر در این نسخه

والمعنى انما هو ان الله تعالى قد خلقنا من نوره
فانما نحن اهل النور والهدى والبر والحق
والصواب والعدل والرحمة والمغفرة والجلل
والعظيم والقدوس والسبحانه والاعظم

وَيَا أَيُّهَا الْمَدِينَةُ

وَيَا أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ

والمشاكل في هذه المسئلة

تاء ومناسبة الكثرة ليا، وما لبثت وما لبثت حتى التالى
الفاء بدل حرف متحرك بالفتحة وما لبثت بتعويض لا لبث
الفاء على اليا، ولم يقل بالياء لان اليا بدل عن اليا اقل
لزم اجتماع البدل والبدل عنه وهو غير جائز **قوله** وما لبثت
وما لبثت خاصة مثل باب يا غلامى وقالوا يا بنى ام وبكى
اى اذا كان المنادى ابنا متاعا الى الغم والام المتأخرين الى
المتكلم يجوز فيه ما جاز في المنادى المتأخر الى اليا المتكلم فقول
يا بنى وبكى وما لبثت حتى يصح اليا والاكتفاء بالكثرة وما لبثت
ويا بنى مما قبل اليا الفاء يجوز فيه وجه آخر وهو يا بنى ام
ويا بنى ثم بعد ذلك الف والاكتماء بالفتحة وانما ساق فيه
هذا الوجه مع انه لم يرفع المنادى المتأخر الى اليا المتكلم
على الية المشهورة لانه اضل من المنادى المتأخر الى اليا المتكلم
لتركيبه انما قال خاصة لعدم جواز ما جاز في المنادى المتأخر
الى المتكلم في غيرها سواء كان المتأخر غير غلام بنى
او غلام وكان المتأخر غلام بنى او غلام بنى او غلام بنى
والمتأخر الى غيرها غير غلام بنى وما غلام بنى وما غلام بنى
هذا الحكم دون غيرها لكثرة استعمالها عند العرب وغيرهما
قوله وتعيم المنادى جاز في غيره ضرورة اى تعيم

وتعيم المنادى جاز في غيره ضرورة اى تعيم
وتعيم المنادى جاز في غيره ضرورة اى تعيم
وتعيم المنادى جاز في غيره ضرورة اى تعيم

المادة

والمشاكل في هذه المسئلة

المنادى جاز في عدة الكلام والاختيار والترقيم في غير التاء
جاز في التاء **قوله** وما لبثت وما لبثت حتى التالى
مثلا على ولا على الى ذميمة **قوله** وهو يخلص في آخره
تخفيفا اى تيم المنادى حروف في آخره تخفيفا لا لعل
التخفيف **قوله** وشروطه ان لا يكون متاعا ولا مستغنا ولا
متداويا ولا حجة ويكون اما علما ايدا على ثلاثة احرف وانما
التأنيث اى شرط الترقيم ان لا يكون متاعا لان المتأخر
لزم آخره او آخر المتأخر ليه فلو لم يكن آخر المتأخر لزم الترقيم
في آخر المنادى لان المتأخر ليه من قبل الاول مستوفى ووجه آخر
المتأخر ليه لم يكن الترقيم في آخر المنادى لان المتأخر ليه ليس
من المنادى لفظا وان لا يكون متاعا لان المطلوب هو المتأخر
مدا التاء في التطويل والترقيم متاعا وان لا يكون جملة لا
الجملة جملة على ما فلا تغير وان كان علما من افعالها وانما
على ثلاثة احرف وانما تأنيث التأنيث لانه اذا كان علما كان على
اذا حذف منه ثنى واذا كان زائدا على ثلاثة احرف لم يلزم التأنيث
في فضل الكلمة بحرف التثنية لهما اذا كان تاء التأنيث فلا
يشترط فيه ان يكون علما وان يكون زائدا على ثلاثة احرف لانه
لو لم يكن محذوف منه الااء التأنيث وهو ليس من فضل الكلمة

آخر

المادة

فإذا لم يكن من حذفتا

فإذا لم يكن من حذفتا التائيت الحذف من الكلمة على ما في الأحكام
ففي نفس الكلمة يسبب حذفها علم أن يسبب به شروط في ترتيبه على لغة
من يجعل الباقي أساسا رأسه أن يكون علما للثلاثة يلحق بالانحاف
فلا يقال في ترتيب حذفتا إذا كان صفة با حذفتا على
محصول الانحاف من حذفتا فالحذف من المذكور غير العلم إذا اريد
الحذف وأما إذا كان علما فلا يحصل الانحاف من حذفتا فالحذف
لأنه لا يؤتى المذكور والعكس في العلم حلا على المصنف
وإن كان في آخره زائدان في حكم الواحد كما هو مرادنا
جميع قبله مدة وهو أكثر من أربعة حذفتا علم أن هذا التأني
الحذف من المنادى والترقيم فأنه قد يحذف له حرفان و
قد يحذف له اسم برأسه وقد يحذف له حرف واحد أما الأول
وهو أنه يحذف له حرفان فإذا كان في آخر الاسم حرفان زائدا
زيدا تاسعا في حكم الزائدة الواحدة وذلك كما فيه الألف المحذوفة
نحو اسما وحراء والألف في التثنية الزائدة نحو سكان وموسى
وأما النسبة فتكون في بعض على علامة التنقيح والجمع نحو
وذيدين فأنه يحذف حرفا واحد منها بمنزلة حرف واحد
بشرط أن يبقى بعد حذفها ثلاثة أحرف أو أكثر من مثل يمين
ويمين ولذلك يحذف له حرفان إذا كان في آخر الاسم حرف

فإذا لم يكن من حذفتا التائيت الحذف من الكلمة على ما في الأحكام
ففي نفس الكلمة يسبب حذفها علم أن يسبب به شروط في ترتيبه على لغة
من يجعل الباقي أساسا رأسه أن يكون علما للثلاثة يلحق بالانحاف
فلا يقال في ترتيب حذفتا إذا كان صفة با حذفتا على
محصول الانحاف من حذفتا فالحذف من المذكور غير العلم إذا اريد
الحذف وأما إذا كان علما فلا يحصل الانحاف من حذفتا فالحذف
لأنه لا يؤتى المذكور والعكس في العلم حلا على المصنف
وإن كان في آخره زائدان في حكم الواحد كما هو مرادنا
جميع قبله مدة وهو أكثر من أربعة حذفتا علم أن هذا التأني
الحذف من المنادى والترقيم فأنه قد يحذف له حرفان و
قد يحذف له اسم برأسه وقد يحذف له حرف واحد أما الأول
وهو أنه يحذف له حرفان فإذا كان في آخر الاسم حرفان زائدا
زيدا تاسعا في حكم الزائدة الواحدة وذلك كما فيه الألف المحذوفة
نحو اسما وحراء والألف في التثنية الزائدة نحو سكان وموسى
وأما النسبة فتكون في بعض على علامة التنقيح والجمع نحو
وذيدين فأنه يحذف حرفا واحد منها بمنزلة حرف واحد
بشرط أن يبقى بعد حذفها ثلاثة أحرف أو أكثر من مثل يمين
ويمين ولذلك يحذف له حرفان إذا كان في آخر الاسم حرف

الحذف

جميع قبله مدة وذلك لأن الاسم أكثر من أربعة أحرف نحو منسوق
وسكن فأنه يحذف له حرفان أما إذا قلنا أنه في آخر الاسم و
وجوب الترقيم في آخر الاسم وأما الواو فلا تحذف مدة زائدة
وحرف العلة الزائدة بالحذف ولو قلنا قال وهو أكثر من أربعة
أكثر من أن يكون على أربعة أحرف نحو سعيد فأنه لا يحذف له
حرفان لأنه يلزم الانحاف في الكلمة للترقيم الذي هو مطلق
وعليه يدرك الكتاب تنكوت مناجدة حرف على أي
لغير حذف السين ويقع يا فتيل والمراد بالمدح حرف زائد
من حروف المدد الذين ساكن في الأصل ولهذا حذف حرفان
من منسوق وعاد وسكن ولم يحذف من منسوق بل يقال في حذفتا
عنا بأشياء الألف لأنها ليست بمدة بالتقسيم المذكور
الانحاف الزائدة بل مدلا على ما هو عليه أنه أصل حذفتا أو حذفتا
ولذلك مستقبل ومستمال وأعلم أنه لو قالوا قبل قوله مدة
وهو أكثر من أربعة أحرف كان أولى ليحذف فيه مثل حرفي فأنه
يحذف منه حرفان أيضا لفظة المذكورة وأعلم أن اسما على
فعل حذفتا بعضهم من الأوم قلبت الواو همزة وحذفوا الحاء
سليوبه جمع اسم الله نحو جمعة اسما قلبت الواو همزة فحذف
الأول وهو اختصار الاسم كما في آخره فأنه كان على الثاني

فإذا لم يكن من حذفتا التائيت الحذف من الكلمة على ما في الأحكام
ففي نفس الكلمة يسبب حذفها علم أن يسبب به شروط في ترتيبه على لغة
من يجعل الباقي أساسا رأسه أن يكون علما للثلاثة يلحق بالانحاف
فلا يقال في ترتيب حذفتا إذا كان صفة با حذفتا على
محصول الانحاف من حذفتا فالحذف من المذكور غير العلم إذا اريد
الحذف وأما إذا كان علما فلا يحصل الانحاف من حذفتا فالحذف
لأنه لا يؤتى المذكور والعكس في العلم حلا على المصنف
وإن كان في آخره زائدان في حكم الواحد كما هو مرادنا
جميع قبله مدة وهو أكثر من أربعة حذفتا علم أن هذا التأني
الحذف من المنادى والترقيم فأنه قد يحذف له حرفان و
قد يحذف له اسم برأسه وقد يحذف له حرف واحد أما الأول
وهو أنه يحذف له حرفان فإذا كان في آخر الاسم حرفان زائدا
زيدا تاسعا في حكم الزائدة الواحدة وذلك كما فيه الألف المحذوفة
نحو اسما وحراء والألف في التثنية الزائدة نحو سكان وموسى
وأما النسبة فتكون في بعض على علامة التنقيح والجمع نحو
وذيدين فأنه يحذف حرفا واحد منها بمنزلة حرف واحد
بشرط أن يبقى بعد حذفها ثلاثة أحرف أو أكثر من مثل يمين
ويمين ولذلك يحذف له حرفان إذا كان في آخر الاسم حرف

٤

فقد كان له في ذلك الموضع من الجود والكرم ما لا يحصى
في غيره من الأماكن، وهو الذي كان له في ذلك الموضع من الجود والكرم ما لا يحصى

سید محمد علی بن ابی طالب

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

كان في ذلك ليعلم ان الله لو يشاء
لجاء بالواو والفتحة كرم

تحت الترخيم

المستخرج من نسخة المخطوطات
في دار الكتب المصرية

بیتخج جانا و الحضور

والله اعلم بالصواب

وہاں سے آکر اپنے گھر پہنچا۔

وَقَدْ كُنْتُ فِي الْمَدِينَةِ مِمَّنْ كَفَرُوا فَكَيْفَ أَخْذُكَ

مکان المادى

و من خود کتاب است

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه

...فمنهم من كان يفتي في ذلك...

و قد اختلفوا في حكمه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين



لا بد ان يكون حجاب في سبغه اخرى حجاب في حكمه في الآخر
 والباقي **قوله** ولكن زيادة الالف في الحرف اي لان زيادة الالف
 او ما يقوم مقامه في آخر المندوب لان المندوب فيه مذكور
 والتطويل الا اذا ان المندوب مضافا او موصولا المحذوف
 المضاف اليه والمضاد **قوله** فان خفت الالف قلت واغلامك
 واغلامكوه اي فان خفت الالف من زيادة الالف لا زيد
 الالف بل زيد حرفا جانبا كونه او جانبا لقول في عظيم
 مخاطبة واغلامك به بزيادة الياء لانه لو زيد في آخره الف
 وقيل يا غلامكاه التبع بسلام وصلح فالحق به الياء
 المناسبة لحركة الكاف وهي الكسر وتعمل ما عده مذكور
 محذوف واغلامكوه بزيادة الواو والها لانها كانت
 بآخره الفاء قلت واغلامكاه لا تتبع بسلام الحاصل في المندوب
 بآخره الواو التي هي مناسبة للجمع قلت واغلامكوه **قوله** وكذا
 الحاء في الوقت اي لان زيادة الحاء في زيادة الالف في الواو
 والواو في قول وزياده واغلامك به واغلامكوه لان المندوب
 فيه مذكور وقت التطويل ولان الحاء في الوقت يزيد بيان
 هذه الحروف **قوله** ولا يندوب الا المعروف فلا يقال واربلاه
 وانما لم يندوب بالثبوت لان المراد تمهيد العذر للتحقيق والام

بفتح

مصيبة عظيمه وهذا المطلوب ان يحصل ان الالف ان يكون
 المندوب موصولا فلا يقال واربلاه وانما قولهم يارب جبريل
 قائما بان لا يندوب في قوله تعالى واعبدوا الله ما علموا من غير
 ان يندوب هو عند المطلق وكونه مذكورا كانه في جواز كونه مذكورا
 وكونه على الشرط حتى لو كان على غير وجهه لم يندوب
 كان مذكورا غير علم جاز في قوله وطفا قال ولا يندوب الا للرب
 ولم يقل ولا يندوب الا العلم **قوله** وادفع واذا تطولوا فلا
 يندوب اعلم اني انما اريد به استماع الحاق علامة التبع بصفة
 المندوب في وجهه ليس في جازاه واستدله الخليل على ان
 ما قد جازاه زيد الطويلة جاز زيد الطويلة لان كل واحد
 غير المندوب في موضع يندوب لان الاول ان يكون المندوب
 لكنه متعلق المندوب في الثاني ليس المندوب في المتعلق المندوب
 فلم يندوب من انقطاع الثاني لمتاع الاول ويمكن ان يستدل على
 مذهب الخليل بان المندوب قد تم والصفة ليست من جملة
 وانما هي اسم حي به التبيين والتوضيح فلم يلحق به علامة التبع
 ولهذا انصاع على ان الحاق التبع به في المندوب والمضاد اليه والمضاد
 لان المضاد في اليه مع المضاد في قوله واحدة وكذا السند
 مع الموصول ولهذا لم يندوب في التكرار عن استئناف اليه وعن السند

في قوله واربلاه

في قوله واربلاه

2000
2000

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

مکتبہ

Handwritten signature or note in the bottom right corner.

۱۰۰

خبر من حضرت

حقاً زعمی مثل زیداً صوفی فان زیداً
سمی بعداً فعل غیر مشتعل منه بغير

الخنا اذا كان قوية الرفع التي من قوتية الضم الخنا وتوابعها مع
 غير السلب مخرجاً في يد اماناً غير وفيرة فانه لولا اماناً الى الضم
 هو الخنا لانه على تقدير الضم كان عطف الجملة الفعلية على الجملة
 الفعلية وعلى تقدير الرفع كان عطف الجملة الاسمية على الجملة
 والاولى والثانية سبب لكن مع وجود اماناً كان الرفع هو الخنا لان
 لا يقع الفصل بعدها الا اذا دنا الرفع الى الضم فادان كان ذلك
 تارة في الرفع لان الرفع والرفع والرفع والرفع والرفع والرفع
 الضم المخفض من الرفع واما قال انا مع غير الخنا لان انا لو كان
 مع الضم كان الضم هو الخنا وتوابعها زيداً واما مخرجاً فانه
 لانه على تقدير الرفع كان الضم مخرجاً من المبتدأ وهو بعيد لان المخرج
 يعمل المندوق والكن في السلب لا يحصل التصديق ولا الكذب على
 تقدير الضم لا يلزم الاخذ في الفصل انما صريحه وتقدير الفصل بعد
 وكلامها اكثر من وقوع السلب من المبتدأ واما الرفع فمخرجاً وبعده
 للضاحية مخرجاً في زيداً واما قوله لان اولوية عطف الجملة
 الفعلية على الجملة الفعلية تعارضها ندوة وقوع الفصل بعد انا
 للضاحية في رفع الرفع على الضم استلزام حذف الفصل **قوله**
 وبقا النسب بعطف جملة فعلية على جملة اسمية سبباً في مخرج الرفع
 وبقا النسب بعطف جملة فعلية معطوف على جملة اسمية مخرجاً

الترتيب
 الخنا

زيد

زيد وعمر اكرمته لانه على تقدير النسب يلزم عطف جملة فعلية على
 جملة فعلية وعلى تقدير الرفع يلزم عطف جملة اسمية على جملة فعلية و
 الاول اول حفظاً للثانية سبب **قوله** وبقا النسب بعطف جملة فعلية على جملة اسمية
 اي وبقا النسب بعطف جملة فعلية على جملة اسمية مع جواز الرفع نحو زيد
 ضربته وما زيداً ضربته فانه على تقدير الرفع كان الرفع الاستعانة
 بالخبر على الجموع وعلى تقدير النسب كان الرفع الاستعانة بالخبر على الجموع
 ولا شك ان دخولها على الفصل اولى من دخولها على الاسم لكن الرفع بعد
 هل الاستعانة به اصعب من الرفع بعد المحررة لما ذكر في باب
 الاستعانة واما قال عز ولا يستعانة اجزاء على اسم الاستعانة
 ترشيد الحكم على اسم الاستعانة كقول ما ورس **قوله** واذا الشرطية
 وحيث ايجز الرفع وبقا النسب بعد انا الشرطية نحو زيداً
 ضربته فانه وبقا حيث نحو اجز حيث زيداً ضربته واما كان
 النسب هو الخنا ودون الرفع لانه على تقدير النسب كان اذا وحيث
 متناهي الى الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كان متناهي الى الجملة
 الاسمية واما انها الى الجملة الفعلية اولى من انها فعلها الى الجملة
 الاسمية لكونها في معنى الشرطية وحال حيث عليها المشاهدة اناها
 ولا يمكن استعمالها في الشرطية واما قيد انا الشرطية احتراز عن اناها
 فان الرفع هو الخنا وبقا **قوله** وفي الامر الذي انتهى الى موقع الفصل

الشرطية

يا راد بل من المشرق والمغرب
هذا الاحتمال روح المبدأ
محقق في صورة من الابد
لأنه من

الآن اضر بيدهم

حسنیہ بیگم

مفتی محمد رفیع

الحمل

مفعول متناول الفعل التقدير نحو قولنا في جواب من يقول من يقول قوله
 بتقدير يراثنى خرج عنه مثله فان قيل في المثال المذكور وان كان
 لكنه ليس مفعول بتقدير يراثنى بل هو مفعول بتقدير يراثنى قوله تعالى
 مما بعده اعتراض عن مثل زيد في جواب من يقول من يقول فان قيل
 بتقدير يراثنى لكن لا يقدّر بما بعده فان قيل ليس بهذا الباب لانه
 فعله وقوله او ذكر المحذّر منه مذكور في الخبر فيه مثل قولنا الضرب
 الطوبى فانه وان لم يكن مفعولا بتقدير يراثنى تقدير يراثنى بعده لكنه
 مفعول بتقدير يراثنى لكن لا يقدّر بما والحذر منه مذكور قوله وذكر
 على فعلنا نصب تقدير يراثنى وهو مفعول بتقدير يراثنى فعل تقدير
 مما بعده او ذكر تقدير يراثنى بعد فعله على التقدير الاول مفعول
 وعلى التقدير الثاني مفعول له وانما وجب حذف الفعل العام لانه
 لعدم الغرض من حفظ الفعل وجود الغرض الدالة عليه ومثاله
 اياك والاسماء التي تفعل ان تتعرض للاسداء والاسماء التي
 تفعل فحذف اثنى مما ذكرنا فاستغنى عن التقرير لعدم موجب الالفاظ
 به وهو كراهة الجمع بين ضميرى الضمائر على الفعلين واحد ثم قيل
 عن ضمير الفعل الى المفعول المعقودة ففعل اياك والاسماء المذكورة
 قوله اياك وان تعاقبا على نوع ففعل ان تتعرض للهدف والمذكور
 ان تتعرض لفعلك والهدف نحو الاربعة والعصا وان فيه عادة

نحو

نحو قولنا اياك من الاسماء التي هي من غير ان يكون لها مفعول متناول
 من غير ان يكون لها مفعول متناول وان لم يكن لها مفعول متناول
 ان يقال اياك من الاسماء لانه لو كان لها مفعول متناول والاسماء
 تقدير يراثنى من الاسماء والاولى غير جائز لامتناع حذف حرف الجر من الاسماء
 الصريحة الا في المواضع التي حذفها العرب فيها الا ترى انك تقول
 اخذت من ربيدها ولما تقول اخذت زيدا ودها وتقول اخذت
 من الرجال زيدا ولا اخذت الرجال زيدا الا اذا استعملت في
 الخبر للعلم به كما في قوله تعالى واخذنا موسى قومه سبعين رجلا
 ذنبا وما يخفى ليس بما حذف من الضمير والوجه من **قوله** المفعول
 هو ما قبله فعل تقدير يراثنى المفعول فيه اسم فعل فيه فعل مذكور
 او تقدير يراثنى ما قبله فعل تقدير يراثنى والمثل قولنا يوم الجمعة طيب
 فان يوم الجمعة اسم فعل فيه فعل ويقوله مذكور يخرج عنه مثله لا يقال
 وان ضل فيه ضل لكنه ما ضل فيه فعل مذكور في الفعل ههنا لفظا
 لا يقال لانه مستغن عن يوم الجمعة في قولنا يوم الجمعة سمته الصدوق
 على مع انه ليس بمفعول فيه لانه سببه ما ذكرنا في تعريف المفعول
قوله من زمان او مكان هذا الشارة للاقسام المفعول فيه والزمان
 هو اليوم والسبيل ما جزاها وما يتركب منها المكان ما يشتمل على
 من غيره **قوله** وتتركب من غيره في او شرط نصب المفعول في ان

واياك من غير ان يكون له مفعول متناول
 اخرى وهو ان يكون له مفعول متناول
 لا شاع طرفة العين والصفحة
 الثاني ان يكون غير جائز

لا يكون في منطقة لها لو كانت مستوية استقرت في الارض كونهما
 باعدي عن اثنين لفظا حالة واحدة وان يكون في قدره لافها لو يكون
 في قدره لكانا ساسيا ولم يكن مفعولا فيه **قوله** ونظروا الزنا
 كلها قبل ذلك **قوله** الزنا معينا كان او سبها فانه قيل
 القربى بتدريج لانه الفصل عليها كذا لا يتصل على الصدق فكما
 يتصل الصدق مع غيره كان او كونه يتصل بغير الزنا من مبهما كان
 او معينا **قوله** فلو لم يكن كان مبهما قبل الاطلاق **قوله** ان
 المكان مبهما قبل القربى بتدريج في قوله خلع المجد وان
 لم يكن مبهما لم يقبل القربى بتدريج في قوله دلالة الفصل على
 بيان ذلك لان الفصل كغيره يشترط بدل الزنا المعين ولم يدل على
 المكان المعين غير المجد والداء والسوق ويدل على المكان آيةهم
 لان القربى يتلزم مكانا في الامكنة ولما كان كذلك قيل قوله
 الزنا القربى بتدريج في الاماكان مبهما **قوله** وقدر اليهم
 بالجماعات الست لما كان نظرا للمكان المبهم قابلا للتصديق
 والمعين غير الزنا وجب تضييق المكان المبهم فصره وقال المكان المبهم
 هو الجماعات الست وهي الخلفاء المتقدمون والعقود والنفوس الذين
 واصلوا منها **قوله** وسئل عليه عهد ولحقه شيعته ما لاجلها
 اعطى على المكان المبهم القربى بالجماعات الست عند قوله شيعته

ولم يقبل الزنا القربى
 بتدريج

عنودون ومع كونهما مشابهة للجماعات الست من حيث الاسم لا
 انما اذا قلت جلت خلف المجد فانه مبهم بقنا وان كان خلف المجد
 لا انقطاع الارض فكذلك اذا قلت جلت عندك بقنا وجميع
 الاكنة التي حواليك **قوله** ولتلك المكان اكثر منه وتعمل على الحكم
 المبهم لفظ مكان في قوله جلت مكانا مع كونه معينا لكثرة
 استعماله ولانه مبهم كالجماعات الست لكثرة الاكنة اعطى ان
 الاكنة المبهمة في الجماعات الست كثيرة فالاولى ان يقال في سماء
 كانه لفظ فاق تسمية ذلك المكان باللفظ انما هي بسبب كونها
 وجهته وهو غير داخل في سماء المكان المبهمة كان اسم تسميته
 بها بسبب لفظها والفقير غيرهما وكلها داخل في سماءها **قوله**
 وما بعد ذلك على الاصح ان يعمل على المكان المبهم ما بعد ذلك
 من الاكنة المبهمة في قوله دخلت اعداء على المذاهب الاصح لكثرة
 الاستعمال انما قال على الاصح لان في ذلك خلافا فقال بعضهم
 مستند فاصدح مفعولا به ولا يكون من هذا القبيل في الاصح
 وهو غير المصداق انه مفعول لان تصدده فعل وهو المصداق
 الالتزام غالبا لان نظيره وهو كثر وتفسيره وهو خير من
 فيكون دخلت كذا ان قباله عليه **قوله** ويصحب
 مصراعيه المفعول فيه بمصالحه غير يوم الجمعة قال القائل

في قوله المبهم آية كان لاسم
 مبهمة به بسبب او غير اصل
 به بسببه ونظير تمامه كذا

يوم القيمة واولا نعمه
وصمت يوم القيمة

والاقيوم

[illegible]

3400

مفعولاً والثاني في الجنب في المضاف مفعول له مضافاً إلى التوابع فائدة
 الثاني عند التوابع في قوله مفعول به متبادراً للمفعول ومنه في اللفظ
 الفصل مكانة مفعول به متبادراً أو ادبيته مفعولاً له مضافاً إلى التوابع وهو متعطف لأن
 المفعول منه عند العرب العالية ونحوها ذكره التوابع لم يضمنه العالية
قوله وهو متعطف عليه اللفظ لأن شرط متعطف المفعول أن يكون اللفظ
 متعطفاً عليه مفعولاً لأن الآلة أو كانت متعطفة لأن شرطه هو أن يكون
 متعطفه مع الجور أو لا يكون متعطفه منه العالية التي هي شرط
 المفعول **قوله** وإنما يجوز حذفها إذا كان فعلاً فعلاً الفعل
 المتعطف به ومقدارها في الوجود أو أنها يجوز حذفها عن المفعول
 عند حصول شرطيه أحدهما أن يكون المفعول فعلاً فعلاً فعلاً الفعل
 المتعطف إلى يكون مفعولاً فعلاً فعلاً الفعل عند الفعلية فكانا في الشرط
 في المفعول المذكور فعلاً للكل كذا في السأديب فعلاً للكل لأن الآلة
 أنه متعطف بقوله تعالى يركب البروقها وطهاها ونحوها وطهاها
 مفعولاً منه أنه ليس فعلاً فعلاً الفعل لأنه مفعولاً عنه عن الجنب
 واللفظ أنه لا يتوكل في الكلام أنه مفعولاً بل لأنه حال فعل مفعول يركب
 سلباً أنه مفعولاً لكن مع تقديره مفعولاً في الآلة مفعولاً في الآلة مفعولاً
 وطهاها أو لا يكون متعطف على الخافضة والطع بعض الإطعام أو لا
 أن يكون المفعول له مقداره الفصل في الوجود لأن الآلة يكون

حق

انما الله ادامهم يحصل الشيطان
لم يخرق غفلة الامم وبيك من قلوبهم
لما في البيان
وكونه كونه على ما كان

4

والآلکان معناه طرف
زید مع عمرو مع

والمراد بالفعل تقدير الغير ما ذكرناه وهو ما يستقطب
 معنى الفعل فان كان الفعل لفظا فلا يحلوا من ان يجوز
 العطف او لا يجوز فان جاز العطف جاز الوجهان ^{العطف}
 والنصب على ان يكون معه فوجب ان لا يرد بها
 بالنصب والرفع وانما جاز العطف ههنا لتأكيد الغير
 المنفصل بالمنفصل وفيه نظر لانه يشكك في جواز
 زيدا وعمرا فان جاز العطف مع انه لم يجر العطف
 الا العطف لا يقال يرد بالجواز جواز العطف وعمل
 وههنا يجب العطف لانه نقول للجزء اعلم من ذلك و
 الذي يدل عليه قوله عقيب ذلك وان كان الفعل ^{اللفظ}
 وجاز العطف تعيين العطف فانه الملق الجواز على العطف
 مع انه واجب وفيه نظرين وجه آخر وهو انه لا يلزم من
 جواز العطف جواز الوجهين وانما يجوز النصب ان ^{في}
 المصاحبة وهو منوع وجواب الاصل ان التردد في
 حال المذكور بعد الواو المصاحبة فتحل في انه يجوز
 فيه الوجهان فان قيل انما حل المفعول معه بالنصب
 اذا علم فكيف جاز فيه غير النصب والجواب الذي
 ذكره في المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه لا

يكون

يكن ههنا لانه انما حل كل واحد منها بعد ان علم ان
 قما سدر رفع وهو الذي تمام مقام الفاعل قلنا انما
 جاز فيه غير النصب بانه ههنا كما بين في غير قبل ذكر
 الحق فلو لا بانه ههنا جاز ان جميع اقسامه منصوب
 لكن يلزم تذكره ومن تردده في الكتاب ان عمل
 طاق قولنا قام زيد وعمرا وما نريد وعمرو مفعول معه
 لكن في جواز اطلاق الاسم عليه نظر وان لم يجر العطف
 تعيين النصب بان يكون مفعولا معه فوجب
 زيدا قلنا لم يجر العطف ههنا لامتناع العطف على
 الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد لا فصل كما بين
 في باب وان كان العامل فعلا فقد يراد فلا يخلو
 من ان يجوز العطف ولا يجوز فان جاز العطف
 تعيين العطف لصحة العامل نحو ما زيد وعمرو
 وان لم يجر العطف تعيين النصب للضرورة نحو
 مالك وزيدا وما شئت وعمرو وانما اشنع العطف
 لانه يتبع العطف على الضمير المجرور لا باعادة الجاء
 ولم يعمد لبار ههنا واذا اشنع العطف تعيين النصب
 بان مفعول به بالفعل يعني لان التقدير ما اشنع و

الحال

غير اذا قلنا او دمثا لئلا يعلم ان معنى المفعول موجود
مع الاستفهام والحال والمجرور مع الاستفهام واللا
في الحال ما يتبين هيئة الفاعل او المفعول في
الحال ما يتبين هيئة الفاعل مخرجا في زيد الكلب او هيئة
المفعول بخوضيته زيد المجدد عن ثيابه او هيئة
الفاعل والمفعول معا نحو لقيت زيدا راكبا في
بالهيئة غير متبين الهيئة سواء كان متبينا للذات
كالتيار ولم يكن يخرج باضافة الهيئة الى الفاعل
المفعول به التفت مخرجا في زيد راكبا ولا يثبت
زيد راكبا لان راكبا صفة زيد لا بالنظر الى
كونه فاعلا او مفعولا ولا في الحقيقة في جميع
الاجزاء الجيتن هيئة الفاعل في المفعول به وانما
في المفعول بقوله لان الحال لا يقع بها تالسا
الفاعل لكونه افضل بالنسبة الى المفعول به ولا
يشكل الحد بغير حيث ان زيد راكبا يقع ان زيد فاعلا
وهو مفعول لا لان يحج الحال عنه من حيث انه
فاعل معنى لا لان مفعول معه وانما قال ما يتبين ولم
يقول ما يتبين لان الحال قد يكون جمل في الجمل ولا

اسما في لفظ او معنى مثل جربت زيدا قايما وزيد في الدار قايما
وهذا زيد قايما الى الفاعل الذي يكون الحال جالسا
فاعل معنى وكذا للمفعول الذي يكون الحال جالسا
عنه مفعول لفظا او مفعول معنى مثال الفاعل
لفظا نحو ضربت زيدا قايما فان قايما يحتمل ان يكون
حالا من الزاء في ضربت وهو فاعل لفظا ويحتمل ان
يكون حالا من زيد وزيد مفعول لفظا ومثلا للفا
معنى زيد في الدار قايما فان قايما حالا من زيد وهو
ليس فاعلا لفظا لان متبناه لكونه فاعلا معنى لان قال
حصل او حصل الى هو محذوف من حيث المعنى
مثال المفعول معنى قوله تم هذا بعل شيئا شيئا
من بعل وهو مفعول معنى تقديره ائبده على بعل
او اشير الى بعل شيئا وكذا هذا زيد قايما قايما
منسوب بان هذا حال من زيد وزيد مفعول بمعنى
تقديره ائبده على او اشير اليه ولما قيل ان يقول لانا
الاخسران غير متباينين للمقصود لان زيد اليه
بقي والحال واللازم اختلاف العامل في الحال وصا
لان العامل في زيد هو الابتداء وفي الحال معنى المفعول

فاعل لفظا او معنى

الذي هو في كذا في المثال الاول لا يعني ان يكون ذلك
في المثال الثاني وهو غير ذلك كذا كان كذلك
كان ذلك في المثال الاول لا يعني ان يكون ذلك في المثال
في المثال الثاني في المثال الثاني في المثال الثاني في المثال
ويكون ان يجاب عنه بان اطلاق ذلك على المثال على
بطريق المجازية للشيء باسم العائد اليه وانما
ذلك لان عليه تكون الضمير القائل غير مفعول فاعلم
على تكون ما به في المعنى قوله وما ملها الفعل وشبهه
او معناه اي وما ملها لئلا ما فعل نحو ضرب زيد
قائما وانما شبه فعل وهو الصفات المشتقة من الفعل
والمصادر واسما الانفعال نحو زيد ضارب عروفا فانما
واما معنى الفعل وهو الذي يستنبط من معنى الفعل
كقوله الفير واسما الانشائية والظرف والتمني والشيء
وغير ذلك نحو في الارز يد قايما وهذا زيد قايما قوله وشبهه
طها ان تكون نكرة اي شرط لئلا ان تكون نكرة
الاحتياج الى تعريفها قوله وصاحبها معرفة غالبا
وصاحبها لئلا تكون معرفة غالبا لئلا يحكم عليه
وحيث الحكم عليه ان يكون معرفة وانما قال غالبا لئلا

وقوع صاحبها لئلا نكرة كما ينبغي ان يعلم ان صاحبها مفعول
وليس مجرور لعطفه على الجاء في شرطها لان كون
صاحبها معرفة ليس بشرط قوله وارسلها العراك ومعرفة
بروحه ونحوه مما قدل هذا جواب عن سؤال مقدم وهو
بقال ان لم تكن شرط لئلا ان تكون نكرة والعراك في
قوله ارسلها العراك حال مع كونه معرفة وقدل لك
حده حال مع كونه معرفة وجواب ان تقول لما لا يدل
على عدم جواز وقوع الحال معرفة احتياج هذا الى دليل
وثناويل ان العراك مصدر عن حاله وفعله وقدل
ارسل لئلا تتحرك العراك ومعرفة به فيفهم وطه
قلما حذف الفعل قبل ان العراك ووصفه حال على
المجازية المحصول باسم العاصلا ونقول لا مصدر
واقع موقع لئلا نكرة اي ارسلها معرفة ومعرفة
به منفرد قوله وان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها
اي وان كان صاحبها لئلا نكرة وجب تقديمها
صاحبها نحو جاء في راكب ارجل وانما وجب تقديمها
على صاحبها اذا كانت نكرة لئلا لو اخر لا يفسد المعنى
في مثل قولنا ضربت رجلا مجرورا من شارب فقدم في

ما به الموضع وان لم يلحقه حرجا وفيه دليل على ان
 الباب **قوله** لا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف
 الظروف ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي فلا
 يقال زيد قائما في الظرف لضعف العامل بخلاف
 الظروف فيجوز تقدمه على العامل المعنوي نحو قهر
 اكل يوم لك ثوب كل يوم منصوب على الظرف فالعا
 في معنى الفعل وهو لا بد وانما جاز تقدم الظرف على
 العامل المعنوي لوجود الاتساع في الظروف فالع
 يقع في غيرها وانما احتاج الى كجواز تقدم الظرف
 على العامل المعنوي لوجود مناسبة بين الظرف
 والظرف لانه لا بد من ان يكون كالظرف ولو كان
 فضلا في الكلام مع اختلافه في هذا الحكم ويحكم
 جواز تقدم الحال على العامل المعنوي وشبهه لكون
 اذا لم يكن مانعا اما اذا كان مانعا فلا يتقدم
 اما الفعل في ان دخل عليه ان لو ما المصدرين
 واما مشابهة فان كان مصدرا واسم الفاعل المعنوي
 المعرفين بلام التعريف او الصفة المشبهة لانهما
 يمتزلا الموصولات فلا يتقدم مانع خبرها عليها

فتوب متدا ولاك
 الجار والمجرور في محل
 الزنوع بالث خبره وفي

ولضعف

ولضعف الصفة المشبهة في العمل هذا اذا كان الحال
 بغير الواو واما اذا كان بالواو فلا يتقدم على العامل
 فعلا او غيره مراعاة مراعاة لباية الاقل وهو الصند
 كاد على المفعول معه **قوله** ولا على المجرور وعلى الاصح
 اي لا يتقدم الحال على صاحب الحال المجرور على ان
 الاصح فلا يقال من ركب راكبة بهذا لان الحال تابع
 لصاحب الحال وانما لا يقع لا يقع الا حيث يقع وقوع
 المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكذلك الحال لا يتقدم
 عليه وانما قال على الاصح لان الكونين جوز وان تقدم
 الحال على ذلك الحال المجرور نحو قول الشاعر **قوله** اذا
 لم راعية النسيان تاشيا فطلبها اكله عليه شدي
 وهو حال من خبر عليه ويقدم عليه على مثل الجوا
قوله وكل ما دل على هيئة وصفه صح ان يقع حالا
 مثل هذا امر الطبيب منه طبيا اي كل ما دل على هيئة
 وصفه جاز وقوعه حالا سواء كان مشتقا او لم
 يكن مشتقا نحو هذا امر الطبيب منه طبيا اي هذا حال
 كونه امرا طبيا من هذا كونه طبيا فالمراد ان الطبيب
 مع انهما لهما مشتقتين لكنهما دالين على

والصدق والعامل في عطفها هو الغيب بالاتفاق ^{في}
 يراخلاف فقال ابو علي الفارسي هو هذا الاسم
 الاشارة او عرف النبي لأخصار العالم في هذا
 التفضيل واستماع فقد جعل اسم التفضيل على التفضيل
 في العمل وقال هذا الكتاب هو طيب وجوزعيل
 التفضيل بالاتفاق مما قبله لم يزلوا لهم ثمرة خلق
 بهما طيب من عطفهم ان العالم في بل هو اسم
 بالاتفاق ^{قوله} وتكون جملة خبرية أي وتكون
 الحال جملة خبرية كما تكون مفردا لأن الحال خبر عن
 ذلك الحال بالتحقيقة فكأن الخبر عن الشيء بالصدق
 يجوز فكذلك بالجملة يجوز لأنما قال جملة خبرية أي
 محذرة للصدق والكذب لأن الحال خبر فوجب أن
 يكون محذرة للصدق والكذب ولا بد أن يكون
 في هذه الجملة وبطريقها إلى صاحبها وهي الضمير
 أو الواو ^{قوله} فالأسماء بالواو والضمير بالواو أو
 بالضمير على ضعف والمضارع المبني بالضمير ووجه
 ما سواها بالواو والضمير واحد ^{قوله} والجملة التي تقع
 حالاً إما أن تكون اسمية وفعلية والفعلية إما

محذرة

أن تكون

أن تكون فعلية إما اسمية أو فعلية أو ما ضياء
 متبعا ففقه حسن ^{قوله} فالأول اسمية بالواو ^{الضمير}
 نحو جاء في زيد وعلا مة راكب فعلا مة راكب جملة خبرية
 حال مع الواو والضمير أو بالواو وحده نحو جئت في
 الشمس طالعة أو بالضمير وحده على ضعف كعلم أو
 في أول الأمر كونها حال لا خبر فلا بد أن يكون الواو
 في أولها نحو كاسته فوالله في قوله فوالله في حال
 مع الضمير وحده والثانية وهي أن يكون فعلية
 ضمنا عما ضمنا بالضمير وحده لتأنيده اسم الفاعل
 واستماع الواو في اسم الفاعل نحو جاء في زيد راكب
 فركب مع الفاعل جملة حال مع الضمير وحده وهو ضمير
 في ركب وأما الثانية وهي التي فعلها مضارع ضمير
 أو ما ضياء متبعا ومثبت فبالواو والضمير نحو جاء
 زيد وما يركب وجاء في زيد وما يركب وما راكب
 أو بالواو وحده نحو جاء في زيد وما تطلع الشمس
 وقد طلعت الشمس وما طلعت الشمس بالضمير
 وحده نحو جاء في زيد وما يركب وجاء في زيد قد ركب
 وجاء في زيد ما ركب ^{قوله} ولا بد في الماضي المبني

متبعا أو فاعلا

من قد طاهرة او مقدرة اي لا بد من قدراً طاهرة
او مقدرة اذ وقع الفعل الماضي حالاً وذلك لان
الماضي يدل على الانقضاء والحال يدل على عدم
الانقضاء فلو كان قد تفرق الماض من الحال و
مثال قد طاهرة جاز في زيد قد ركب ومثال
القدرة قوله قد ركب اذ جاءكم حصرت صدورهم
قد حصرت واما في الماضى بالثبت لانه لو كان
منقياً لم يجب قد طاهرة ولا مقدرة لعدم الجاه
اليها لانه اذا وقع الفعل الماضي استمر ذلك الشيء
الحال بحكم الاستصحاب فلم يخرج الى خلافه
الشكوت فانه يحتاج في استمراره الى فاعل يتردد
ويجوز حذف الفاعل كقولك للساخر يا رب ابعث
اي يجوز حذف الفاعل حالاً اذا دل عليه قرينة كاجا
حذف عوازل ساير الاشياء ومثال قولك للساخر
يا رب ابعث يا رب اذهب يا رب ابعث يا رب وبعث
المؤكدة مثل زيد ابوك عطوا الحق اي يجب حذف
الفاعل في الحال المؤكدة والحال المؤكدة هو الذي لا
ذو الحال عنها مادام موجوداً غالباً والمنفصل عنها

هي التي

ذلك

ذلك فقال الاول زيد ابوك عطوا فان الالف لا
عن شعر العطف مادام موجوداً غالباً وانما يجب
حذف عطوا عاملاً لان الالف يشعر بالعطف والالف
العطف لا تستغنى عن التصريح بالفاعل الذي
هو زيد وحقه او ثبت وحق فحذف عاملها ولم
يستعمل فحذفه الحال حالاً عن المفعول لا ومن الفاعل
قوله ويضبطها ان تكون مقربة لمعنون حليم
اي وشروط هذا الحال ان تكون تأكيداً ومقربة
جمله اسمية لانها لو كانت تأكيداً ومقربة لمعنون
جمله فعلية لم يكن فعلها واجب الحذف لكنه
جائز للحذف قوله التيمم ما يرفع اليها المستقر
عن ذات ملوحة او مقدرة اعلم ان التيمم
هو الاسم التكررة الذي يرفع اليها المستقر عن
ذات مذكورة او مقدرة فقوله ما يرفع اليها
احقر زيد عما لم يرفع اليها ما لا يكون تيمماً وقوله
المستقر احقر زيد عما يرفع اليها المستقر
تحويلات غير جارية فالجارية ترفع اليها المستقر
العين لكن ذلك اليها غير مستقرة العين

قوله
ويضبطها

العيين في الأصل لم يوضع مبهمة بل حسنة الالهام
 الاستعمال بالثنية الملتصقة قوله عن ذات احد
 بهما يرفع الالهام المستقر عن الصفه نحو لما كان كذا
 جاء في زيد وكذا فان زكيا يرفع الالهام المستقر
 صفه وهبة لاجن الذات لان زيدا الالهام فيجوز
 الصفه المجرى وقوله مذكورة او مذكورة تفصيل تلك
 الذات ولا يرد عليه النقض بصفات الاحياء البهيمه
 نحو موت بهذا الرجل فوجب كونها صفة وهو جوب
 كون التثنية مذكورة **قوله** لا اول عن مذكور مذكور
 اما في حد وهو عشرة في ذلكا وسياق واما في غير
 نحو رطل زينا وصنوان سينا وتقبلت بر او على التثنية
 زينا اعلى التثنية التي يرفع الالهام المستقر عن
 ذات مذكورة وهو التثنية عن المفرد والمراد بالمفرد
 ههنا ما يرفع التثنية الالهام المستقر عن نفسه بعد
 ما تم سواء تم بالتثنية او بالتثنية او بالاضافة وهو
 ههنا مقابل للتثنية وذلك المفرد اما مقارنا او مجزا
 ذلك مقدار والقدار هو الغالب اما في عدد نحو
 عشرين درهما وخمسة عشر درهما وسياق في تميز الالهام

وبأ

في باب العدد واما في غير العدد اما مسوح نحو ما في التثنية
 قد دراجه سحايا واما موزون نحو رطل زينا وصنوان
 سينا واما محمل لها نحو على القرة مثلهان زينا واما مكمل
 نحو فغير ان **قوله** فيفرد ان كان حيا الا ان يقصد
 الالهام في جميع في غيره اي يفرد التثنية حال الا
 والثنية والجمع ان كان التثنية مبهمة والمراد من المفرد
 ما يطلق اسمه على القليل والكثير نحو الزيت والماء **والعمل**
 والتخل وغير ذلك تقول عندي رطل زينا ورطلان
 زينا ورطلان زينا واما يفرد لعدم احتياجه الى التثنية
 والجمع فوقع المفرد على القليل والكثير الا ان يقصد
 الاتباع المثلثة فيطبق التثنية ما فصل له عدم
 دلالة عليها **قوله** عند رطل زينا ورطلان زينا
 ورطلان زينا وان لم يكن حيا جميع ان كان المراد
 بالتثنية مجزا فيقال عندي قطارا قديما وعندي بيت
 كذا **قوله** ان كان بتثنية او بتثنية التثنية جائز
 الاضافة والافادة اي ان كان الاسم المفرد الذي
 يميزه بالتثنية او بتثنية التثنية جائز اضافة
 ذلك الاسم الى ذلك التثنية وجاز ان يضاف اليه

تقول على نيت ودعل زيدا وقيل يزود قسيران ١٦
 بالاضافة وتوكلها وكذا اذا قربت جمع نحو الاكرميين
 ايضا الا وان لم يتم بالتوبين وفنونه النقية والجمع بالجمع
 بشي آخر يجر الاضافة وذلك المفعول اما شبيه بنون الجمع
 نحو عشرين ودرهما اما بالاضافة نحو مقلها زيدا
 انما لم يجر الاضافة في نحو عشرين درهما لانه كما
 مع حذف النون لم يجر لان هذا النون من نفس
 الكلمة وما هو من نفس الكلمة لا يجر بالاضافة
 ولو اضيف مع نون لم يجر لان هذه النون شبيهة
 بنون الجمع والاضافة للجمع مع شوبت النون فكذلك
 لا يثبت ما هو شبيهه فان لم يضاف مثل عشرين
 واخواته الى التمييز وفي التعليق المذكور نظر لانه لو كان
 صحيحا لم يجر اضافته الى غير المميز لكانه جازما لاجتماع
 نحو عشرين وعشرين رمضان المصواب ان يقال
 في تعليل ان يضاف الى غير المميز كما رايت فلو اختلف
 الى المميز لزم الالتباس ولم يعكس الامر فماتوا
 ايضا في المشرق الى نفسه لان العدد هو المميزية الميزة
 فلو اضيف اليه لوقعت حادثة احتيف الى نفسه وانما

لم يجر

لم يجر اما في مثلها الى زيد لان يضاف مرة فاستغنى
 مرة اخرى **قوله** وعن غير مقدار نحوها ثم حدد بالخصر
 اكثر عطف على مفرد اي التميز الذي يرفع الابهام عن
 ذات المذكورة اما يميز عن مفرد مقدارنا كما يميز
 عن مفرد غير مقدارنا مثال المفرد المقدار ما مر وشال اليه
 غير المقدار نحوها ثم حدد او نفسه مجوزا لاضافة وتمر
 لكن الاضافة اكثر على الاصل والله اشهر بالمعنى
 والمختصر اكثر **قوله** والفا في نسبة في جملة او ما
 هما نحو طاب زيد نصا وزيد طيب ابوابه ودالو
 على اي والتمييز عن ذات مقدرة هو التمييز عن
 ذات مقدرة في نسبة في جملة نحو طاب زيد نصا او
 غابر الجملة نحو زيد طيب ابوابه ودالو علما او في
 نسبة في اضافة نحو طاب زيد نصا وقد دلت
 فالتشديد قولنا طاب زيد نصا يرفع الابهام المستقر
 عن ذات مقدرة لانه ذات المذكورة لا تليق
 زيد ابهام بل في ذات استداليه الطيب لجازان
 يستدل الى زيد طابها وان كان مستداليا ذات
 اخرى حقيقة او في ذات هو سبب نسبة الطيب

قد غلب الميرفوز كونه الذات في رفع الالهام المستقره فكلوا
 ضاهاها اي ما شابه الجسلة وضاهها فاعلم ما شرف
 المضاهات وهي المشابهة والاشابه المجهلة اسم الفاعلة
 اسم المفعول والصفة المشبهة مع فاعلها مثال ذلك طبيب
 فان طبيب مع فاعله مشابهة للجدة او لأخا فانه يحسن
طبيباً باقوله او ضاه فاعطف على قوله في جملة اي و
 الثاني عن ذات مقدرة في نسبة في ضاه فانه يحسن
 العجسنى طبيب زيدا باو ابوة ودارا وعلما فالتثنية الاول
 عبارة عنه وعن متعلقه والثاني ضاه فانه يحسن
 غيره متعلق بتعلق النسبة باحدى المنبئين والثالث
 متعلق بتعلق المملوك بالمالد والرابع متعلق
 بتعلق الصفة بالموصوف قوله ان كان اسمها
 جعله لما انتصب عنه جازان يكون له متعلق والى
 فهو متعلق اي ان كان التميز اسما يجمع ان تجعل له
 انتصب عنه والمتعلقه جازان يكون له وجازان
 يكون متعلقه فخطاب زيدا بالاول جازان يكون
 نفس زيدا وجازان يكون من ولد زيدا وخطاب زيدا
 ابوة فالابوة جازان يكون المراد بها ابوة زيدا ومن ابوة

تأبوه ودارا وعلما
 وقوله دارا وعلما

ولكن وان لم يكن صالحا لذلك تعيق ان يكون متعلق
 من انتصب عنه ولا امتنع ان يكون غير عزم نحو
 طالب زيد علما ودارا لكل فالعلم والدار لا يصلح الا
 للجهة واحدة وهي اتم متعلق من انتصب عنه هذا ما
 فهمت من شرح المص في هذا الموضع وفيه نظرية لا
 من انفاة صحة الجمع المذكور ان يكون متعلق من
 انتصب عنه جازان يكون لما انتصب عنه كقولنا
 طالب زيد نفسا ولان النفس غير صالحة لهذا الشرح
 وان علما على مقتضى القول شكل بمثل طالب زيد نفسا
 فان نفسا يجمع جعله لما انتصب عنه مع امتناع جعله
 متعلقه وبالجمله لا يخلو الكلام ههنا عن تعيق
قوله فبطابق فيهما ما قصد اي يطابق التمييز في
 التصورتين اعني من انتصب عنه ومتعلق من
 انتصب عنه ما قصد اي ان قصد مفردا او فراديين
 وان قصد شيئا من التمييز وان قصد جمع جمع في
 التصورتين فتقول اذا كان التمييز عين من انتصب
 عنه فخطاب زيدا بالاول وان ابوين والزيد ون
 اياه وكذلك نفسا اذا كان التمييز متعلق من انتصب

يلزم ان يكون التميز والجهة
 واحدا وهو غير مقيد ولا تميز

عنه فخر طاب زينا بأذا أردت أبا فقط وطاب زينا
 إذا أردت أبا وجدا وأبا مائا وطاب زينا بأذا أردت
 أبا وأما واجلاد **ف** الآن أن يكون جنسا الآن يقصد
 الاتواع أي يطابق التميز في صورتين ما قصد الآن
 إذا كان التميز جنسا فانه لا يطابق كالعالم والجزء
 قائم إذا أردت العلم من العلم من حيث هو لا من
 حيث هي برة لا يشق ولا يجمع الآن يقصد الاتواع
 المختلفة في شق كان المراد طاب بسبب علقين
 وطاب من علوه إذا كان المراد طاب بسبب علوه
 كثيرة ولقائلا يقول في العبارة الكتاب نظر لأن
 قول الآن يكون جنسا مستثنى من قول يطابق التميز
 في صورتين والاستثناء استثناء الثاني في استثناء
 من الاستثناء الأقل فيكون معناه يطابق التميز
 صورتين ما قصد الآن أن يكون التميز جنسا فانه لا
 يطابق ما قصد الآن قصد الاتواع فانه يطابق
 ما قصد وضاده ظاهرة لأن الاستثناء الأول يفي
 عدم مطابقة التميز لما قصد في الجنس ويجعل الاستثناء
 الثاني يقتضي مطابقة التميز لما قصد في الجنس ويجزا

علم لا يطابق ذلك
 إذا أردت

شق ويجمع الآن يقصد
 الاتواع المختلفة الآن
 فيقال طاب في علوه
 أن كان المراد

بأن لا يلزم استحالة اتفاق الأول يقتضي عدم مطابقة
 التميز لما قصد من التميز والجمع في الجنس إذا لم يقصد
 الاتواع المختلفة والثاني يقتضي مطابقة لما قصد من
 التميز والجمع إذا قصد الاتواع المختلفة فان قيل لا
 يمكن قصد التميز والجمع في الجنس لأنهم قصدوا لا
 نوع المختلفة فيلزم التميز وتلك الاستثناء ذلك يتكرر
 اتحاد نوع من جنس واحد فيجوز أن يقصد اثنين أو
 من اتحاد ذلك النوع مع أنه لا يشق ولا يجمع وح لم
 يطابق التميز ما قصد فان قيل هذا لم يطابق التميز
 ما قصد من أفراد النوع واحد من جنس واحد كما
 يطابق ما قصد من أنواع جنس واحد قلنا لا اتحاد
 أفراد النوع الواحد في الحقائق والمماهية واختلافها
 في العوارض والمشتخصات واختلاف أنواع الجنس
 الواحدة في الحقائق والمماهيات فجاءنا خلافا
 للجنس مفردا على أفراد نوع واحد إذا قصدت لا اتحاد
 في الحقيقة ولم يميز الملاقى الجنس مفردا على أنواع
 وحدها إذا قصدت لا اختلافها في الحقائق
 أن كان صفة لا وطبقا وصفت الحال أي وان كان

التميز صفة كان التميز من انصاف غيره
 مطابقا لكونه اياه في المعنى يقال طاب زيد قاربا
 وطاب الزيدان فان سمي وطاب الزيدون فواو
 واذا كان التميز صفة احتملت تلك الصفة ان يكون
 حالها في المثال المذكور لكن التميز اولي من الحال
 لان المراد منه دعاء له مطلقا سواء كان حال كونه فاربا
 او غير وهذا يفهم منه اذا كان تميزا حدث ان يكون
 حالا والفرق بين التميز في قولهم لله ذرة فاربا وبين
 قولهم مثلها زيدا ان الفارس يرفع الانهما عن
 نسبة الذرة الى التميز لا عن نفس الزيدان او يرفع
 الانهما عن نفس المثال الا انهما في اضافة المثال
 الى التميز بل في نفس المثال ولا يتقدم التميز
على عامله اى ولا يتقدم التميز على العامل مطلقا
 كان العامل فعلا او غير فعل لانه ان كان غير فعل
 لانه ان كان غير فعل كان ضعيف العمل فلا يكون
 له قوة يعمل معها مؤخر او ان كان فعلا فلا يكون
 في معنى ما على ان لا يتقدم العامل على الفعل لانه
 هو ايضا عليه وانما قلنا انه ما على هذا المعنى لان اصل

نذكر

قوله

قولنا طاب زيد نقا طاب نفس زيد واصل تصيب
 زيد غير تصيب صرف زيد الا انه عدل عنه الى قولنا
 طاب زيد نقا وتصيب زيد غير نقا كيد والمباقة
 لان ذكر الشئ مبهما ثم ذكره مقسلا بوجوب التاكيد
 المباقة وانما مثل قولهم وغبرنا الارض عيوننا فهو
 عليه اطراد الباب قوله والاصح ان لا يتقدم
 على الفعل خلافا لما ذكر في البرد اى التميز لا يتقدم
 على العامل اذا لم يكن فعلا بالاتفاق اما اذا كان
 فعلا فالاصح ان لا يتقدم عليه لما ذكرنا من قبل
 خلافا لما ذكر في المسند فانهما اجاز تقدم التميز
 على العامل الفعل متمكين بقول انما تقدم التميز
 على بالفرق بينهما وما كاد نقا بالفرق تقيي
 والجواب عنه ان الزيد متضمن للرواية فكذلك
 ما كاد نفس بالفرق تقيي قوله المستثنى متصل و
 منقطع فالمتصل هو الخارج عن متعدد لفظا او
 بالادخالها الى المستثنى على ضربين احدهما مستثنى
 متصل والاخر مستثنى منقطع فالمستثنى المتصل هو
 الخرج بالادخال او احد اجزائها فيه تعدد وكثرة لفظا

المستثنى
 متصل

نحو ما في الرجال الازيد اخرج عن متعدد لفظا
 لأن الرجال جمع رجال ونعتهم نحو ما في القوم الازيد
 مخرج عن القوم وهو متعدد فقد لا لاكثر من
 لفظا لا ليس جميع لفظا بل مفرد اللفظ وفيه نظر
 لأن المشتق منه لا تعد فيه لفظا بل معنى ولفظ ان
 يقال معناه ان المشتق هو المخرج عن متعدد لمفرد
 جاء في القوم الازيد او عن متعدد مفرد فوجها ضربت
 الازيد او نحو معناه ان المشتق هو المخرج لفظا عن
 متعدد نحو ما في القوم الازيد او المخرج فقد يرا نحو
 جاز في ليس الا واما قال بالارواحها في المخرج عنه
 المخرج عن تعدد متعدد بالصفة نحو اكرم بني قيس
 فان الجمال يخرج عن المخرج بالبدل كقول تعالى والله
 على الناس حليم حيث من استطاع اليه سبيلا والشرط
 اكرم القوم ان دخلوا النار وفي الجملة لا يدخل في المخرج
 المخرج بغير الا واما انها لا لايسق مشتق فوجها
 الا في غير دخل وعلا وما خلا وما عدل ليس ولا يكون
 وسوى وسواء **قوله** والمقطع المذكور بعد ما يخرج
 اولى المشتق المقطع هو الذي ذكر بعد الا واما

موضوع

لفظا او تقدير متعلقا بالاشراج ليكون

(احكامها)

اخواتها لم يكن مخرجا نحو ما في القوم الاحكامها
 هو المذكور بعد الا غير مخرج عن القوم لعدم تارة
 اياه **قوله** وهو منسوب اذا كان بعد الا غير المتعلق
 كلام موجب او مقدر على المشتق منها او مقطعا على
 الاكثر اركان بعد دخلا وعلا في الاكثر وما خلا
 ما عدل وليس لا يكون قول المشتق منسوب اعلم
 ان هذا الكلام شروع في بيان ان المشتق في اي
 صورة واجب النسب في اي موضع جائز النسب في
 اي موضع مخفوض فابتداء بالقوة الاولى اعني
 واجب النسب في مواضع احكامها ان يكون المشتق
 بعد الا لئلا يغير الصفة في كلام موجب وامر بالحق
 ان لا يكون نفي ولا نهيا ولا استقها ما نحو ما
 القوم الازيد او انما قيد الا غير الصفة لان الاكثر
 للصفة لو يجب النسب بل يكون المشتق بعدها نفي
 لما قبلها كقولهم لو كان فيها الهة الا الله فعدنا
 بعد الا انفي من الصفة او الهة غير الله فانزع بالصفة
 على الصفة واما نافية كلام موجب لانه لو كان في
 كلام غير موجب لم يجب النسب نحو ما جاء في القوم الا

نريد ان يرد على الجواب على ابد من القوم ونصبه على
 الاستثناء وانما يجب النصب ههنا لاستثناء البطل
 واستثناء حمل الاعلى الصفقة اما الاول فلا ينفذ البطل
 فساد المعنى لان المبدل في حكمه السابق فيكون تقدير
 قولنا جاء في القوم الا ان يرد هو جاء في الا ان يرد يلزم
 منه في جميع العالم الا ان يرد هو هو الفضا دواتنا
 الثاني فلا تارة انما يحمل الاعلى الصفقة اذا استمع الاستثناء
 وههنا لا يقع ذلك وانما قال في كلامه موجب لاحد هو
 كان في كلامهم غير موجب لم يجب النصب هو جاء
 القوم الا ان يرد او يرد هو رده على ابد من القوم
 ونصبه على الاستثناء وانما في من المواضع التي يجب
 نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى مقدما على
 المستثنى منه قولنا ثا عو وما الى الا ان احد شيعة
 وما الى الاشعب الحق مشعب قال احمد مستثنى
 مقدم على المستثنى منه وهو شيعة وانما وجب
 النصب اذا كان مقدما على المستثنى من لانه لم
 يصلح ان يكون بدلا ولا لصفة لاستثناء تقدم البطل
 على المبدل منه وتقدم الصفقة على الموصوف وانما

وكذا ان مشعب
 مقدم على المستثنى منه
 هو مشعب ثم المستثنى

الى هذا القسم بقوله او مقدما على المستثنى من الثاني
 من المواضع التي وجب نصب المستثنى فيها ان يكون
 المستثنى منقطعا عند الاكثرين نحو جاء في القوم
 الاحجار وانما وجب نصبه حينئذ لانه امتنع البطل
 لاستثناء كونه احد الابدال الا ان يرد اما استثناء الثلاثة
 الاولى فظاهر وانما استثناء بدلا لفظا فليس ووجه
 قصد واردة وعدم كون بدل اللفظ كذا في الاستثناء
 منقطع كونه صفة لعدم الثابتة في الصفة ههنا ولا
 لا يجوز الصفقة الا اذا تعذلت الاستثناء ولو تعذر رتبة
 وانما قال في الاكثر ليجوز البطل عند بعضهم كقول
 الشاعر **وليلة** وليس بها اليقين الا العاقر **الا**
 العيس قال العاقر والعيس مستثنى منقطع بعد **الا**
 مع رفعه بالبطل فليجوز عند الاكثرين ان الابدال
 ما يوافق ويلزم المكان فهو اعلم من الانسان و
 العاقر والعيس بدل لا ينس بدل البعض عن الكل
 والرابع من المواضع التي وجب نصب المستثنى فيها ان
 يكون بعد صفته وعدل عند الاكثرين نقول جاء في القوم
 زيد وخلا زيدا او عمل بعضهم زيد او خلا بعضهم

وإنما وجب النصب لأنه مفعول به وجب نصب المفعول
 وإنما قاله الأكثر لأنهما حرفا جر عند بعضهم فيكون ما
 بعدها متوقفاً والخامس من المواضع التي وجب نصب
 المستثنى أن يكون المستثنى بعد ما خلا وما على ليس ولا
 يكون وإنما وجب نصبه بعد ما خلا وما على لأن ما بعده
 لا تدخل على الفعل فوجب أن يكون خلا وما بعدها
 فعلين وقاعلهما مضمرة المستثنى بعدها مفعولان
 فوجب نصبه فتولوا في القوم باطلاً زيداً وما على زيداً
 أي ما خلا بعضهم زيداً أي جاء في القوم ظل بعضهم
 زيداً فهو مصدر في موضع اللام أي جاء ليا بعضهم زيداً
 وإنما وجب نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون لأنهما
 فعلان ناقضان اسمهما مضمرة فيهما والمستثنى بعد
 هما خبرهما ووجب نصب خبرهما فوجب النصب فتولوا
 القوم ليس زيداً ولا يكون زيداً أي ليس بعضهم
 زيداً ولا يكون بعضهم ليدور ويجوز فيه النصب
 ويختار البدل فيما بعد الذي كلام غير موجب وذكر
 المستثنى من مثل ما فعلوه الأقل لا يقلل أي ويجوز
 نصب المستثنى ويختار إبدال عن المستثنى من فيما بعد

الـ

إلا في كلام غير موجب بشرط أن يكون المستثنى منه
 مذكوراً نحو ما جاء في القوم الأربعة وزياداً برفعه
 فالرفع على البدل والنصب على الاستثناء لكن
 البدل أولى من النصب لأن البدل لا تكلف فيه
 تكلف وهو تشبيه المفعول به وإنما قال في كلامه
 غير موجب لأنه لو كان في كلامه موجب لم يجر البدل كما
 في مواضع وجوب النصب وإنما قال وذكر المستثنى
 لأنه لو لم يكن المستثنى منه مذكوراً لم يكن من
 هذا الباب بل أعرب على حسب العوامل كما نحن ونشأ لها
 يجوز النصب ويختار البدل قولهم ما فعلوه الأقل
 برفع الأقل على البدل من وأفعولوه ونصبه على
 الاستثناء **قوله** يجب على حسب العوامل إذا كان
 المستثنى منه غير مذكور وهو في غير موجب ليعيد مثل
 ما خبر به أي ويعرب المستثنى على حسب مقتضى
 العوامل إذا كان المستثنى منه غير مذكور وإنما يجوز عند
 ذكر المستثنى من في كلام غير موجب لصحة المعنى ولم
 يجر في موجب لعدم صحة المعنى فإن انقضى العمل
 الفاعل يمنع ما بعد الأتيان يكون فاعلاً له نحو ما جاء في

والنصب
 في الكلام

الزيد وان انقضوا لعل المفعول به ينصب لكونه
 مفعولا به نحو ما ضربت الزيد وان انقضوا لعل المفعول به
 ينصب لكونه مفعولا به نحو ما ضربت الزيد وان انقضوا
 في ما بالاشياء ويسمى مفعولا به الآن ان يستقيم
 نحو قرات اليوم كذا استثناء من قوله وهو في الموضع
 الآن يستقيم المعنى فانه حينئذ يجوز عدم ذكر الشيء
 منه في الاثبات ايضا نحو قوله قرات اليوم الجملة
 لجواز ان يقرأ كل يوم الآية الجملة ومن ثم لم
 يجوز ان لا يقرأ الا كما لا يقرأ من اجل انه لا يجوز
 ذكر المستثنى منه في الموضع لجواز ان يقال ما زال زيد
 الا كما لا لان زالا للمنفى وما المنفى فيكون ما زال للا
 لان التثنية اذا دخل التثنية في الاثبات فعنه ثمة زيد
 الا كما لا وهو غير جائز فان واذا تعدل البديل على
 اللفظ البديل على الموضع نحو ما جاء في من احد الا
 زيد ولا احد فيها الزيد وما زاد شيئا الا شيئا
 من لا زاد بعد الاثبات وما ولا لاقتضيان عاملين
 بعده الا انها عتلت التثنية وقد انتقض التثنية الا انها
 تعدل ابدال المستثنى من لفظ المستثنى منه حيث جاز الا

نفي

بطل
نعم

تعين البديل من موضع المستثنى منه نحو ما جاء في من
 احد الا زيد فانه يجوز نصب زيد على الاستثناء ويجوز
 رفعه على البديل لكن لا من لفظ احد الا لان
 من لفظ احد لان من مقد ر بعد الاخير لان البديل
 يكون بالعامل فيكون تقديره جاء في من زيد فيلزم
 زياده من في الاثبات وهو غير جائز عند مسيبي
 واذا بطل ابدال عن لفظ احد تعين ابداله عن محل احد
 لان محل رفعه بانه فاعل ما جاء في ومن ثم لم يترك
 التثنية وكن لا احد فيها الا هو فان جزمه لا يجوز
 ابداله من لفظ احد لانه لو ابدال من لفظ زيم تقديره
 عامله بعد الا وهو غير جائز وكن لا ما زيد شيئا الا
 شيئا فالتثنية لا يجوز ابدال من لفظ التثنية الا
 لانه لو ابدال من لفظ زيم تقديره ما ما بعد الا
 هو غير جائز لان ما ولا لاقتضيان عاملين بعد الا
 لان نفيهما قد انتقض بالافاذا بطل عليهما لا
 انما تملا لاجل التثنية لانها تطلبتان متباينتين
 بليس من حيث التثنية فاذا انتقض التثنية بطلت متباينتين
 بينهما ليس وان ابدال لاشابه ليس وان

لاجل
 وان
 الشاهد ليس فاذا بطل
 الشاهد ليس بطل

بطل عليها أو بخلاف ليس زيد شيئا الشيء لا لأنها
 عطلت للفعلية لأن انقضى معنى النفي بقاء الامر
 العاقل لا جعله اي لا يجوز ان يقال ما زيد شيئا
 الاشياء بخلاف ليس زيد شيئا الاشياء فانها زعموا
 لان ليس تمام يعمل لاجل الفعلية لا لاجل لأن
 واذا كان كذلك لم يكن انقضى النفي مع بقاء
 الامر الذي يعمل ليس بسببه وهو الفعلية فيه
 في قول العالمين عاية الى ليس والضمير في قوله
 يعود الى لأن اي لا يعود للامر الذي في وجه العمل
 ان العالمين وهو الصحيح لأن ومن قولهم ليس
 زيد الاثما لأن وامتنع ما زيد الاثما اي ومن اجل
 ان عمل ما ولا لاجل النفي وعمل ليس لاجل لأن
 لا لاجل النفي لأن يقال ليس زيد الاثما لأن
 بقاء الفعلية التي تعمل ليس لاجلها مع بطلان
 النفي وامتنع ان يقال ما زيد الاثما لأن بطلان
 الذي لاجل عمل ما لأن ويخفوض بعد غير وسوى
 وسواء وبعد ما شاق الاكثر اي والمستثنى مجزئ
 بعد غير وسوى بكسر التين ومنها وسوا ويقع

المر

انيس وكذا وجاها تقول جاء في القوم غير زيد وسوى
 زيد وسواء زيد وجاها زيد لان المستثنى بعد غير وسوى
 وسواء مضاف اليه والمضاف الى غير مجزئ فوجب مجزئ
 بعد ما وان المستثنى بعد ما مجزئ مجزئ لا حرف جر
 وانما قال في اكثر لان حاشا حرف جر عند الاكثر
 من الحاشا فيكون ما بعد ما مجزئ عند الاكثرين و
 فعل عند بعضهم واذا كان فعلا لم يكن ما بعده مخفوضا
 بل منصوبا باثر مفعول فاعلم ضمير كذا في تا في قوله لأن
 واعراب غريبة كاعراب المستثنى بالاعلى التفصيل لأن
 غير اذا استعمل للاستثناء ومثل عراب الاسماء المستثنى
 بالاعلى التفصيل لأن ان المستثنى بعد لا غير الصفه اذا
 في كلام موجب لم يجز الا انصب فكانا ههنا لم يجز انصب
 تقول جاء في القوم غير زيد انصب فقط وكذا اذا انقضى
 المستثنى بالاعلى المستثنى مزوج انصب كن لك ههنا
 تقول جاء في غير زيد القوم نصب غير فقط وكذا انما اذا كان
 المستثنى بالانقطاع وجب انصب كن لك ههنا تقول ما
 جاء في القوم غير جاء وكان المستثنى بالانقطاع كان في كلام
 موجب والمستثنى منه مذكورا جاء انصب وانما انصب كن لك
 مجزئ

لاستثناء

مجاز

منها تقول ما جاء في القوم غير زيد بالنسب على الاستثناء
 والرفع على البدل وإذا لم يكن المستثنى من المذكور لم يجز
 إلا الإعراب بالذات والضمير العامل فتقول ما ضربت زيداً غير
 ضربة ما جاء في غير زيد وما ضربت غير زيد ما ضربت زيداً
 غير ضربة ما ضربت زيداً غير يوم الجمعة أو بين صفة
جاءت على لافي الاستثناء كما جلت الأعيان في لغة أدباء
تابعه الجمع من غير محصور ونحو ذلك الاستثناء نحو لو كان
 فيها الهة إلا الله لفسدنا العلم أن أصل غير أن يكون
 لغيره وقوع صفة في جميع مواضع محذور الاستثناء وعدم
 جواز الاستثناء في بعض مواضع نحو ما في رجل غير قال
 إلا أنها تحمل على لافي الاستثناء كما ذكرنا وأصل لأن
 الاستثناء لا للصفة لكونها حرفاً وأصل الحذف أن لا يكون
 صفة إلا أنها تحمل على غيرية الصفة وذلك إذا كانت تابعة
 لجمع محذور ونحو ذلك الاستثناء وحيداً وإنما قال
 تابع لجمع لأنها لو كانت تابعة لمقصود معنى لم يتعد إلا
 نحو ما جاء في أصل الخبر وإذا قال منكر لأنها لو كانت
 تابعة لجمع معترضة لأن المنكوه في موضع النفي للعلوم فيها
 المستثنى الاستثناء لم يتعد الاستثناء ونحو ما في الرجال

لا

الأخرى إلا أن الاستغراق والعموم وإنما قال غير محصور لأنه
 لو كانت تابعة لجمع منكر محصور لم يتعد الاستثناء
 نحو فلان على حجة دلام الإواحد وإنما قال أن يقول لا
 حاجة إلى قيد غير المحصور لأنه لا يطلق الجمع على
 الإفراد كما نصره المحقق عليه في باب العدد وإنما قال أنها
 لأنها كانت تابعة لجمع منكر غير محصور فتعد الاستثناء
 لأن الاستثناء يخرج الشيء من الشيء لولا الإخراج لو
 دخل فيه وإذا كان المستثنى منه جمعا منكورا غير
 محصور لم يجب دخول المستثنى في المستثنى منه لأن الجمع
 المنكور الغير المحصور كرميانه لا يحل أن يتناول ثلاث فقط
 وللممكن المستثنى من جملة الثلاثة مثال قوله تعالى لو كان
 فيها الهة إلا الله لفسدنا أي لو كان فيها الهة
 الله لفسدنا فالإضافة لله هي جمع منكر غير محصور
 ولأنه لو نسب الآية لم يلزم منه التوحيد لأن
 هو المطلوب من الآية لا أن يصير معناه لو كان
 فيها الهة غير مستثنى عنهم الله لأن ما هو فيه
 منقر لا مقتضى بقول القائل فلان على داهية
 الأدره إذا تبع الاستثناء مع كونه تابعاً لجمع منكر

لو فساد السموات والأرضين
 ولو لم يزلوا منه لو كان فيهما
 الهة غير مستثنى عنهم الله

غير محصور ويقولنا جاني رجال عشرة الا يزيد بالربع
 يتعد الاستثناء لا الصفة مع كونها تابعة لمذكور
 محصور ويقولنا جاني رجل الا يزيد بالربع فانما يصح
 الصفة ويتعد الاستثناء مع كونها تابعة للمذكور
 المطلوب ان نقول الا اذا كان تابعاً لمذكور غير متناول
 لما بعده يخرج عن جواز الاستثناء رجال عشرة الا
 زيد لا يدخل فيه ديام الادوية وعشرة الاولاد او غيرها
 جاب عن الاول يمنع عدم المحسنة ديام في المثال للحد
 وعن الثاني ان الجمع المذكور غير محصور لما لا يمتنع
 ولهذا لا يجوز الاستثناء ومن الرجال الذين هو
 المعدود حق لا يقال جاني رجال عشرة الا زيدا المعدود
 ثانياً ولا زيدا يجوز الاستثناء من العدد حتى يقال
 يقال جاني رجال عشرة الا واحداً ثانياً وله المستثنى
 والمستثنى وعن الثالث باننا لا نعلم ان كل مفعول جاز
 الاستثناء بعينه بل نقول انما اخذ قيداً لا زيدا كان
 مقدر اجاز الاستثناء عشر في بعض الصور وهو المفعول
 المنفرد في جواب الاجرة نظراً في بيان ما بطور يتعد
 الاستثناء عند وجودها مطلقاً ولم يتعد عن

ونقولنا انهم
 فانها محصورة في
 شيء لانها لا تليق
 فكانت الازمنة
 محصور
 في بعض الصور
 في بعض الصور
 في بعض الصور

عليها

عدها مطلقاً ويدل عليه تقييد جعلها على غير الصفة
 بقوله اذا كانت تابعة لمذكور غير محصور واعلم انه
 لو قال اذا كانت تابعة لشيء لم يجب تناوله لما بعد
 لم يتوجب عليه شيء من هذه الامارات **قوله** وضعف
 في غيره اي وضعف جعل الاستثناء في غير الجملة المذكور
 غير المحصور لان مكان الاستثناء كقول الشاعر
 وكل انج مفارقة لغيرك الا لفرقدان **قوله** انهم
 الفرقدان والفرقدان مرفوع بالصفة لكل واحد وكل واحد
 ليس جمعا مذكوراً غير محصور قوله واعراب سور سوا
 التصديق الطيف على الاصح اعلم ان مذهب سيبويه
 اعراب سوي وسوا التصديق الطيف مثلاً اذا قلت
 جاني اقرم سوي زيداً مكانك قلت جاني اقرم مكانك
 زيد ولم يصح فيها الا نصب فانما قال على الاصح لانه
 قد جاز قوم اجزاء اخرى غير جواز وقومها غير
 كقوله **قوله** ولم يبق سوي بعد وان وقام كاد ان
 فتوى فاعل لم يبق وكقوله **قوله** نحن اهل البصرة
 نأقن وما قصدت من اهلها نسوا كما وهو عين
 الاولين ثبات لا يقاس عليه **قوله** حسب وكان واحداً

في بعض الصور

هو المستند بعد دخولها نحو كان زيد قائما وامره على نحو
 خبرا مبتدأ ويقتدم معرفة اي خبر كان واخواتها نحو
 المستند بعد دخول كان او احدى خواصها فقولنا المستند
 شامل لخبر المبتدأ وخبر ان واخواتها خرج خبر المبتدأ
 وخبر ان واخواتها وخبر ما ولاشأنه ان
 زيد قائما هو المستند بعد دخول كان ز وامره كما مر
 خبر المبتدأ اي وحكم خبر كان واخواتها حكم خبر
 المبتدأ في جواز وقوعه مفردا وجزا سوا كانت الكلمة
 الجمله اسمية او فعلية وفي وجوب اشتغال الجمله
 الواقعة خبر كان على عايد على سبيلها وفي جواز فقره
 الخبر على الاسم فقولنا كان زيد قائما وكان زيد ابوه قائما
 وكان زيد قائما ابوه وكان قائما زيدا و وقد تقدم
 معرفة اي حكم خبر كان حكم خبر المبتدأ الا في جواز
 تقدم الخبر على الاسم اذا كان معرفة فان خبر كان
 اذا كان معرفة جاز تقدمه على الاسم لعدم اشتباهه
 بالاسم لاختلافهما في الاعراب تقول كان اعداء
 زيد عدا ولا خبر المبتدأ وانما اذا كان معرفة لم يخرج
 على المبتدأ لثلاثة يلحق خبر المبتدأ اعلم انه لو قال

يتقدم معرفة متاويدين كان اولي ليقادول مثل ما كانا
 كان افضل منه افضل مني فانه يجوز تقدم خبر الخبر
 ههنا على الاسم لحصول التمييز بالاعراب ولا يجوز في
 المبتدأ والخبر بصرف الالباس علم ان الخبر المقتضى
 مجزئان تظهر الاعراب فيحق يجوز ان يتقدم على الاسم
 لانه لا يتقدم في قولنا كانت الجبل النكرى لحصول
 التباس ق وقد يحذف عامل في نحو الناس مجزئون
 باعالمهم ان خبر الخبر وان شئت افتر وجوز في
 مثلهما اربعة اوجه اي وقد يحذف عامل خبر كان
 اي يحذف كان في مثل قولهم الناس مجزئون
 باعالمهم ان خبر الخبر نقص سبويه على جواز
 اربعة اوجه في مثله احدها نصب الاول ورفع الثاني
 وهو قول لوجه لقله الحذف وتقديره ان كان
 عمله خبر الخبر اوجه خيرة والثاني رفع الاول ونصب
 الثاني وهو اضعف الوجه لكثرة الحذف وتقديره
 ان كان في جمله خبر كان مجزئاه خبرا والثالث
 رفعهما معا نحو ان خبر خبر وتقديره ان كان
 في جمله خبر مجزئاه خبرا والرابع نصبهما معا نحو ان

حيث لا يغيره وقد يره ان كان علم خيرا كان جزاءه خيرا
 وهذا الوجهان متوسطان في القوة والضعف
 لتوسط الحذف بين الاول والثاني والمحصلا ان نصب
 الاول ورفع الثاني ولي لقله الحذف وبما نراه
 في نصب الاول يكون المحذوف كان مع الاسم في
 رفعه يكون المحذوف كان مع الجار والمجرم والله في
 رفع الثاني يكون المحذوف المتبداء فقط وفي نصبه
 كان مع اسمه واذا ثبت ذلك ثبت ان الوجه الاول
 اقوى وان الوجه الثاني اضعف لكونه عاكفا للاول
 في جزء والآخران متوسطان لهما فلهما الاول في
 احجزه فقط **ول** ويجب الحذف في مثل انما انت مطلقا
 انطلقت اي لان كنت اي يجب حذف كاف في مثل انما
 انت مطلقا انطلقت وقد يره اي لان كنت
 مطلقا انطلقت تحذف اللام المارة كما يحذف
 حرف الجر من ان وات في كلامهم ثم حذف كانت
 لجواز حذف كان في كلامهم فوجب العدول من
 الغير المتصل الى الغير المتصل بعد المتصل فصا
 انت مطلقا فزيد ما على ان لا تكيد ويكون كالبدل

من كان خيرا كان ما انت مطلقا ثم قلبت التون مينا
 وانما وجب حذف كان في المثالين ما عوقب عنها

اسم آفاق خبائثها

اي اسم وانما خبائثها هو المستند اليها
 دخول التا واحد في التا

من كان خيرا كان ما انت مطلقا ثم قلبت التون مينا
 وادعت الميم في الميم فصارتا انت مطلقا انطلقت
 وانما وجب حذف كان في المثالين ما عوقب عنها
 فلو ان كان الزم اجتماع العوض والمعرض عنه وانه
 غير ما يربط اسمها واخراتها هو المستند اليه بعدد
 غير ان زيدا قائم فقولوا هو المستند اليه شامل للبداء
 والاسم كان واخراتها والاسم ما ولا غيرهما
 ولما قال بعد دخول ان واخرها خراج عنه
 المتبداء واسم كان واخراتها واسم ما ولا غيرهما
 وانطبق التعريف عليه ومثاله ان زيدا قائم فزيد
 هو المستند اليه بعد دخول ان وحركه حكم المتبداء وقد
 يحا استيقا والبحث عنه في باب الحروف يتوفيق الله تعالى
 التصويب بل التي تنفي الجنس الفرق بين لا التي تنفي الجنس
 ولا التي تنفي معنى ليس ان الاول تنفي الجنس والماسية
 والثاني تنفي واحده من الجنس اذا قيل لا رجل في الدار
 كان معناه انه ليس في الدار هذا الجنس فاذا لا خير في
 ان يكون فيها واحد او اثنان او ثلاثة او غيرها واذا
 قيل لا رجل في الدار كان معناه تنفي واحد من جنس الرجال

ای یوں جو
پلی منصوبہ بدلتا

۲

منه انما هو في الدنيا
في قبري ابراهيم عليه السلام
سبحان من لا يهلك امره ولا كرمه
ولا اله الا الله

وكتبه الشريف الميرزا محمد باقر
الطهراني في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥
الحمد لله الذي هدانا لهذا

لا لا تعلم المعارف لان وضعها في التكرار ولا
تصل اليها اذ التكرار فلا يصح على جواب سؤال
سائل فاما الزيد في التكرار عمره فوجب التكرار في
الجواب ليكون مطابقا للسؤال وكذلك ان كان مقصود
من لا بد من الاسم فصح وجب الترفع والتكرار فتقول
لا في الترفع ولا في الترفع لعل ان عمل
لا بالفصل الضعيف علم واما التكرار فلا يصح على
جواب سؤال مسائل وقا لا دجلة في التكرار ام
فوجب التكرار في الجواب للمطابقة **وروي في نسخة**
ولا يا احسن لما تناول هذا جواب عن سؤال رقيقة
وهو ان يقال ان يا احسن معرفة من غير الترفع و
التكرار وانتم قلتم ان كان معرفة وجب الترفع و
التكرار وجواب انما في رقيقة ولا خلاف في احسن
لما خفف المضاف واقيم المضاف اليه مقام ولا خلاف ان
مثلا في حسن نكرة لان المثل لا يكتفي من المضاف
اليه التعريف كما في باب الاضمان ويمكن ان يكون
هذا جوابا عن ايراد المثال المذكور على المنصوب بلا نكرة
يا احسن معرفة مع انه ذكر في المثال المنصوب بلا

نكرة

نكرة **وروي في نسخة** لا حول ولا قوة الا بالله حسنة اوجه
فصحها ونسب الثاني ورفعه فصحها ورفع الاثر في
ضعف ونجح الثاني اعلم ان الله اعطى على اسم لا وكان
مغردا نكرة قريبا من لا مع تكرار لا جاز فيه حسنة
اوجه الاول فصحها لا حول ولا قوة الا بالله او لا حول
الا بالله ولا قوة الا بالله فلا حول ولا قوة الا بالله
وبالله خبره وكذلك لا قوة في عمل الترفع بازمتداه و
بالله خبره فلا حول ولا قوة الا بالله على هذا الوجه
جملتان والثاني فتح الاول ونسب الثاني لحوال
ولا قوة لا يبدى لتأكيد التقى وقوة عطف على لفظ
لا حول وخبره بالله فعلى هذا لا حول ولا قوة الا
بالله جملة واحدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني
فلا حول ولا قوة الا بالله ولا حول ولا قوة الا بالله
متبداه ولا في لا قوة لا يبدى لتأكيد التقى وقوة عطف
على عمل لا حول وبالله خبره فعلى هذا لا حول ولا قوة
الا بالله جملة واحدة والرابع رفع الاول والثاني لحوال
حول ولا قوة الا بالله فهو متبداه وقوة عطف عليه وبالله
خبره ولا يكون للا عمل ووجه عدم حمل لا ههنا شيان

الا بالله ولا حول ولا قوة
الرفع بازمتداه ولا في لا
في نسخة

أحد ما ان يكون مطابقا للسؤال وهو امر الغير الله
 ام قوة والثاني في ذلك لو فتح القوم التركيب مع وجود جهة العطف
 وهو غير جاز ولو فتح احدهما دون الآخر لكان ترجيحا
 من غير مرجح والمقام من رفع الاول وفتح الثاني نحو لاجل
 ولا قوة الا بالله فلهذا لم يرفع بالاسم لا يغيره محذوف
 وهو بالله ولا بمعنى ليس بمفعول لا بمعنى ليس شاذ
 ولا اجل هذا قال ورفع الاول على ضعف ولا قوة منى
 على الفتح في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره **قوله** واذا
 المجرى **قوله** لا يرفع **قوله** واذا ادخلت المجرى على لا التوكيد
 المجرى لم يرفع على الالاء لا اجل عمل العامل برفع
 هزة الاستفهام على سوا ان كان معقولا هزة مع لا التوكيد
 استفهام نحو لا يرفع في الماء او العوض نحو لا ترفع ولا
 عندنا او التثنية نحو الاما اشرب فيني رجل وتزول وما
 في هذه المواضع مع لعل المفتح كما كان قبل دخول المجرى
 كذلك وليس الاخير ان الاستفهام لان القابل لا
 بقوله الا تزول الاستفهام عن ترفع القول ولا يرفع
 الاما اشرب الاستفهام عن وجود الماء لانها لم يرفع
 الماء **قوله** رعت المبنى الاول مفعول بليبه منى ومعرب

قوله لا يرفع
 قوله لا يرفع
 قوله لا يرفع

رفعها ونصا نحو لا يرفع وظريف وظرفا اي رعت
 المبنى مع لعل الفتح اذا كان نعتا او لامفردا تاليا للبناء
 الوجهان ابتداء والاعراب اما البناء فمفعول الموصوف
 والصغرى شيئا واحدا نحو لا يرفع وظريف واما الاعراب فمفعول
 وج يجوز رفعه محلا على محل المبنى نحو لا يرفع وظريف لان
 لاصح المبنى في محل الرفع بالابتداء كما مر ويجوز نصبه
 محلا على لفظ المبنى نحو لا يرفع وظريف وان لم يخرج محل الرفع
 سائر المبنيات على القطع لمنها بهنجر هذه المبنى حركة
 الاعراب كما مر في باب النداء **قوله** والافعال الاعراب اي
 ان لم تكن النعت كما ذكرنا نعت الاعراب وهو الرفع و
 النصب وذلك بانها ان لا يكون النعت نعتا للمبنى
 نحو لا يرفع وظريف واما ان يكون النعت نعتا او
 نحو لا يرفع وظريف عاقلا وانما تعين الاعراب لكرامتهم
 ان يرفعوا الله اشياء وشياء واحدا واما ان لا يكون
 النعت مفردا نحو لا يرفع واما ان نعتين الاعراب
 لان اسم الا اذا كان مضافا لا يكون له الاعراب
 فتابعه اذا كان مضافا كقوله اولي بان لا يكون له الاعراب
 الاعراب واما ان لا يكون تاليا له نحو لا يرفع وظريف

فانما تعين الاعراب لانه اذا حصل الفصل بين الموصوف
 والصفة امتنع جعل الموصوف والصفة شيئا واحدا
 مع وجود الفصل ولهذا اخذ هذه القيود في قوله
 نعمت المبنى الاول مقدر اليه **قوله** والعطف على العطف
 والحل جازم لولا ان ابدا في اي والعطف من غير
 تكرير لعل المبني مع لعل التبع جازم على مقتضى المبني وعلى
 محله لخلو لخلو جازمية برفع جازم على محله لخلو لخلو
 نصها على لفظ لخلو لخلو وجعل على اللفظ من قال **قوله**
 فلا ابدا في مثل مردان وابنه اذا هو بالمختار ردى و
 نازقا **قوله** ومثل الاباء ولا خلاف في جازم تشبها لالفا
 لشاركت في اصل معناه ومن لم يجز لا اباء لخلو لخلو
 فيها علم انه يجوز ان يقال في لا اب له ولا خلاف في لا اب
 ولا خلاف في لا اب يجوز ان يعطى حكم الاضافة تشبها له
 بالمضاف لشاركت في المناصفة اصل المعنى لان المتعارف وهو
 ابوه وعلماه بمعنى اب وعلماه له ومن اجل ان
 جواز لا اباء ولا خلاف في لمن اجل التشبيه بالاضافة
 من حيث مشاركة له في أصله معناه ثم عزان يقال لا اباء
 فيها لعدم مشاركة المناصفة اصل معناه وذلك لان

الانتهى
 رده او كثر

الاجته

للاضافة ههنا لا يكون بمعنى **قوله** وليس مضافا لهما
 المعنى خلافا لبيانية اي قوله لا اباء ولا خلاف في لا اب
 بمضاف الى التبعين كاذم اليه سبويه فان ذهب
 الى ان اب في قوله لا اباء مضاف الى لهما واللام زائدة
 لتأكيد الاضافة ولكن ذلك خلاف في قوله لا خلاف في المضاف
 الى لهما واللام زائدة لتأكيد الاضافة والمصنف اشار
 الى بطلان من هي سبويه فقال لا ليس بمضاف لانه لو كان
 مضافا لفسد معناه وذلك ان معنى لا اباء لا اباء محتمل
 لا لا بغير وهو غير جائز وعمل لا في المعارضة وهو ايضا
 غير جائز **قوله** وفيه تشبها في عطفك مثل لا عليك اي لا
 باس اي ويجوز ان اسم لا في مثل لا عليك اي لا باس عليك
قوله خبر ما ولا المشبهتين بليس قد ذكرنا مشابهة
 ما ولا ليس فلا تعيدها الى لا يطول **قوله** وهو المستند
 بعدد صورها او خبر ما ولا هو بعدد خولها ولا تقترن
 هو المستند ما مثل خبر المبتدأ وخبر كان وخبر ان وغيرها
 فلما قال بعدد خولها على التسليم يخرج عنه هذه
 الاشياء **قوله** وهي لغة اهل الجازي ولغة اهل البصرة
 ولا عمل ليس على لغة اهل الجازي لان تسليم لا يعملونها

لاجل ان الارب

مجانة

عمل ليس له خوطما على التليين اعني لاسم والفعل
 وتقدم هذا بحث قول واذا زيدت ان مع ما انقص
 التقى بالا او تقدم للغير بطل العمل هذا اشارة الى ان
 بطل العمل ما ولا احد لها ان اذ زيدت بعد ما فزيد
 عمل ما لضعف عملها بالفضل فيها وبين معونها نحو
 ان زيد قائم وقولها ان طفا بين ولكن سائيا وودنه
 آخرها وانما لضعف اليه وجه الله بقوله فاذا زيدت ان
 مع ما وانما انما اذا انقضت التقى بالانضمام في الآتي
 وانما بطل عملها لانها انما تعمل بسبب المشاهدة للعل
 لاجل التقى وقد بطلت فبطل عملها اشارة الى معقوله
 وانقضت التقى لانها انما انما تقدم خبرها على اسما
 بطل عملها نحو ما قائم زيد لضعفها في العمل فلم يقد في
 التصرف قول واذا عطف عليه بموجب فالرفع اولها
 عطف على خبرها ولا يجوز عطف موجب وهو بل ولكن
 بطل عملها بطلان ما هو سبب عملها وهو التقى
 فالرفع جلا على خبرها ولا من حيث هو في البداية في
 الاصل نحو ما زيد قائم بل قائم ولكن قائم قول الجواب
 هو ما اشتمل على علم المضاف اليه والمضاف اليه كاسم

في المضاف اليه

اليه شيء بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا مراد الى المجرور
 ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو لفظا والمضاف اليه
 كاسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا
 مراد افعوله كاسم لان المضاف اليه لا يكون لاسم الكثرة
 بشكل بالمضاف اليها كالمضاف اليه اذ لا حيث
 وعقاب عنه بان تلك المجل في اذ لا المجرور فاذا قلت
 اجلس حيث جلس زيد كان تقديره اجلس في مكان جلوس
 زيد فيكون اضافها الى المجرور حقيقة قول نسب اليه
 شيء احترازه عما هو قريب اليه شيء كخبر المبتداء مثلا وقوله
 بواسطة حرف الجر احترازه عن مثلا لفظا والمفعول به
 زيد عملا وقوله لفظا او تقديرا تقصيرا حرف الجر لفظا نحو
 يزيد وانا ما يزيد وشان حرف الجر تقديرا لفظا ما زيد وفاء
 فضر وقوله مراد احترازه عن الترف نحو حيث يوم الجمعة
 لان يوم الجمعة نسب اليه شيء وهو صحت بواسطة حرف
 الجر وهو في ذلك الحرف مراد لا لان كان يوم الجمعة
 مجرورا ويعلم من ان المقصود من قوله مراد المراد في
 العمل قول فالنقل يشهد ان يكون المضاف اسما مجرورا
 لاجله اي بشرط المضاف اليه الذي هو مجرور بواسطة

حرف الجر تقديره ان يكون مضافا الى ما قبله او ما بعده
 مقام تنوين حرف من اجل الاضافة وان لم يكن على اربعة
 تنوين او ما يقوم مقام تنوين حرف من اجل الاضافة
 وان لم يكن فيه كما قد لا يكون فيه تنوين لحذف
 لاجل الاضافة وانما حذف التنوين لاجل الاضافة لان التنوين
 يبدل تمام المضاف بدون المضاف اليه والاضافة لا
 تؤخذ بعد تمام المضاف لاجل المضاف اليه لاجل هذه السبب
 يحذف ما يقوم مقام التنوين كقوله في النسخ والجمع **قوله** وفي
 معنوية ونظيرة أي الاضافة على ضربين معنوية ونظيرة
 والمراد بطولها الاضافة المعنوية ان يكون المضاف غير
 صغرى مضافة الى معرول والمضافات ان لا يكون صغرى
 غلام زيد واما ان يكون صغرى لكن غير مضافة الى معرول
 نحو مصارع صغرى لكن غير مضافة فيخرج الى معرولها لان مصر
 ليس بمعرول المصارع ولا لاجل هذا لم يفتقر على قوله غير مضافة
 بل قال مضافة الى معرولها ومعنى مضاف اضافة المصدر الى
 الفاعل والمفعول اضافة معنوية لان المضاف ليس صغرى
 وان شئت قلنا هذا مذهب زيد اصل اضافة معنوية لان
 المضاف اليه ليس بمعرول للمضاف وكذلك الاضافة

طالع في المضاف
 مضافة الى معرولها
 مضافة الى المصارع

مما
 مثل

في مثل قولنا هذا ضارب زيد اصل اضافة معنوية وكما في
 زيد افضل القوم لان المراد بالعمل ههنا ان يرفع المضاف
 المضاف اليه او ينصبه لوسط عليه اذ ان المراد به ان
 المضاف كان رافعا او ناصبا للمضاف اليه قبل الاضافة
قوله وهي ما يعني اللام فيما عدا جمل المضاف بطرفه
 بمعنى من في جمل المضافات بمعنى في طرفه أي
 الاضافة المعنوية على ثلاثة اقسام لان المضاف اليه
 ان لم يكن جمل المضاف بمعنى ان يوردان جمل المضاف
 اليه على المضاف ضيرا كان اوصفا ولا تعلق للمضاف
 كانت الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد أي غلام زيد
 فان زيد ليس جمل غلام ولا ظرف الغلام وان
 كان المضاف الى جمل المضاف كانت بمعنى ان يورد
 عليه او ما اخذ منه كانت الاضافة بمعنى من نحو اخبر
 فتنة أي اخبر من فتنة وان كان المضاف اليه ظرف
 المضاف نحو ضرب اليوم كانت الاضافة بمعنى في أي ضرب
 في اليوم وهو قليل نحو غلام زيد وحدهم ضرب في
 أي كون المضاف اليه ظرف المضاف وتكون الاضافة
 بمعنى في قليل فقوله غلام زيد ضال الاضافة بمعنى اللام

لان
 زيد ليس بمعرول هذا
 لان لا يعمل ان كان
 المضاف

في

وتقول خاتمة ضمة مثال للاضافة بمعنى من وقول ضرب
 اليوم مثال للاضافة بمعنى في قوله وتفيد تعدياً من
 المعرفة وتخصيصاً مع النكرة اى للاضافة المعنوية ان
 كانا الى المعرفة هو غلام زيد افادت الاضافة
 تعريفاً للضاف لانها عينه ووصفه بقائه الايضاح
 للاسماء وتوالت في الابهام نحو مثل وغير وشبه
 وغيرها اللهم الا اذا اشتهر للضاف بما تكرر للضاف اليها
 او معاً بمرارة للضاف اليه نحو عليه المحرك غير التكون
 وان كان للنكرة افادت تخصيصاً للضاف نحو
 غلام رجل وغلام امرأة قوله وتفيد تعدياً من
 من التعريف اى وشط الاضافة المعنوية ان يكون
 المضاف محالاً على حرف التعريف لانه كان في حرف التعريف
 لكان معرفة فخرج الى الاضافة ولانه ان اضيف الى
 المعرفة لم يجماع التعريفين وان اضيف الى النكرة لم
 ويعلم منه الايضاح فالعلم الابعاد اتفاق الاختلاف فيه
 نحو زيد اخبر من زيد كرم ولا يعرف باللام الا بعد
 حذف اللام منه وان المضاف للجمع لا يضاف فان اصله لا
 سلب التعريف عنها لوضوحها على المعرفان اعلم بحمد

وشمل اي حقيقة مثل اي
 بوسن

مكرر

عن حرف التثنية ليس بشطاف هذا لاضافة وان كانت
 حرف التثنية والتعريف لانه ليس بالتعريف على الملازمة بل
 هو مع القصد للتعريف ولان الغرض الاكثر في مسند
 التثنية والاختفاء لا التعريف قوله وما اجازته النكرة
 من التثنية الاثراب وشبهه من المعد وضعف هذا
 جواب عن سؤال مقدر وارد على ما ذكره من قبل
 وهو ان شرط الاضافة تجويد المضاف من حرف التعريف
 والكوقيون يقولون التثنية الاثراب والاربعة الداء
 والنكرة المكتبة واجاب عنه بانه ضعيف لما قلناه القياس
 واستعمال الفعل لان استعمال الفعل في التثنية الاثراب ما
 ذو الربعة ثلث الا في التثنية بالبلد قوله وقال النفر
 نطق فيها واذا دلحمة الاشارة قوله واللفظ ان
 يكون المضاف صفة مضافة الى معولها نحو ضارب زيد
 وحسن الوجه اى للاضافة اللفظية ان يكون المضاف
 صفة مضافة الى معولها فتقول صفة احترازه عن
 شغل غلام زيد وقوله مضافة الى معولها احتراز
 عن شغل صاع صغر فان اضافته مثلها اضافة معنوية
 ومثال الاضافة اللفظية ضارب زيد وحسن الوجه

وهو في الحقيقة
 وكيف العرف

وهي غلبة الاتصال لان المورد في اللفظ منصوب في
المعنى كما في المثال الاول لا ويرتفع كما في المثال الثاني قوله
ولا تحيدوا لا تحيدوا في اللفظ اي الاشارة اللفظية لا تحيد
الاتفاق في اللفظ وهو حذف التنوين لوثق قائما
التنوين والانتفاء تعريفيا ولا تخصيصا لانها استغنى
تقدير الاتصال قوله فمن ثمرها زمرت برجل حسن
الوجه وامتنع برجل حسن الوجه اي ومن اجل ان الا
اللفظية لا تحيد الاتفاقي في اللفظ كما ان ذلك يقال مرة
برجل حسن الوجه فلما اذلت هذه الاشارة تعريفيا فكان
حسن الوجه معرفة فذكر برجل حسن الوجه لانتفاع وتوقع
المعرفة صفة للنكرة كما في الشوايع والاصل ان هذه الاشارة
لا تحيد الاتفاقي في اللفظ ينتفع ان يقال مررت برجل حسن
الوجه لان زيدا معرفة وحسن الوجه نكرة وانتم وقع
والصواب قوله النكرة صفة للمعرفة قوله زيدا زيدا واسم الضارب
زيد بخلاف الفراء وانما جاز الضارب زيدا والضارب زيدا
وهو عند النور والمنع ان الامانة بهذه الاشارة والقراء جوزه بناء على ان
يقال الضارب في سائر الامور الاشارة سابق على اللفظ واللام او حمل على الضارب
التعريف بهذه الاشارة وهو الرجل والصواب في اللفظ والامانة وجواب الاول ان

اللام سابق على الاشارة لا في تحقيق ذات اللفظ والامانة
لتحقق عارض من عوارضه وهو الخفيف وتحقيق
الذات متعلق بمحقق الصفات وجواب حمل على الضارب
الرجل والذات برب في عصبه قوله وضعف الواهب
المادة الجان وبعبارة اخرى لان الاول ان يكون شله
متنعا لان عبدها معطوف على المارة وحكم المعطوف
حكم المعطوف عليه فكان ذلك الواهب عبدها وهو
بمعرفة الضارب زيد فكما اتسع الضارب زيد وجب
ان ينتفع هذا الاشارة على ضعف لان المعطوف
وان كان حكمه حكم المعطوف عليه لكنه ليس حكمه
مثل حكمه من جميع الوجوه ولهذا جاز ان يقال يابن
المارة وان لم يكن بالمارة وكذلك جاز ان يقال
وتخطتها وان لم يكن بتم خطتها فجاز من حيث ان حكمه
ليس حكم المعطوف عليه من جميع الوجوه وضعفه من
حيث ان حكمه حكمه من بعض الوجوه قوله وانما
جاز الضارب الرجل جاز على المختار والحسن الوجه
هذا جواب عن سوال فقد وهو ان يقال ان من الوا
ان ينتفع الضارب الرجل بناء على ما ذكرتم بعدم انما

التحفيف فاجاب عن ذلك بان قال انما جازى جازى
 المحسن الوجه المشابهة له من حيث ان المضاف في
 صورتين صفة معترضة بلام التعريف والمضاف اليه
 معرف بلام التعريف ولما قيل ان يقول فما التحفيف
 في المحسن الوجه حتى يجوز الازدواج فيه فيعمل مثل الظاهر
 الوجه لطيف وجوابه ان تقول التحفيف في مادة المحسن التي
 حذف الضمير وحذف الجار والمجرور لان اصله المحسن
 الوجه منه او المحسن وجهه فاذا اضيف حذف الضمير عن
 وجهه والجار والمجرور وهو منه وانما قال على المختار وفي المحسن
 الوجه لان فيه ستة عشر لغة والمحسن الوجه من جنس
 ومنه يعلم الجواب عن حمل الفاعل القارب زيد على القارب
 الرجل لان المضاف اليه غير معرف باللام في القارب
 زيد فلم يمكن حمله على المحسن الوجه واعلم ان حكم المشابهة
 الى المعرف باللام حكم المعرف باللام حتى جاز القارب
 ذلك لان **قوله** والقارب اليه وشبهه فيمن قال انه مضاف
 حمله على قاربك عطفت على لسانك الرجل وانما جاز انما
 والقارب وتبينها وجهها عند من يقول ان مضاف
 الى تكاف حمله على قاربك من حيث ان المضاف في التقدير

صفة والمضاف اليه ضمير متصل وانما جازى الاخذة وقاربك
 من غير نظر الى التحفيف لامتناع اجتماع التثنية والضمير
 المتصل لان التثنية يوزن بافصال ما بعده عن
 ما قبله والضمير المتصل يوزن بالانصال واذا انظر
 الى التحفيف في قاربك لم ينظر التحفيف في القاربك ومن
 هذا يعلم الجواب عن حمل الفاعل القارب زيد على القارب
 لان المضاف اليه في القارب زيد ليس ضمير متصل
 فلم يمكن حمله على قاربك وانما قال فيمن قال انه مضاف
 لان منهم من ذهب الى ان القارب في القاربك ليس
 بمضاف والكاف ضمير منصوب متصل به على انه مضاف
 القارب وجب الرجوع الى العذر وهو الحمل على قاربك
قوله ولا يضاف موصوف الى صفة انما قال
 لا يضاف موصوف الى صفة لان الصفة تجب متا
 بعضها للموصوف في الاعراب فلو كانت الصفة متا
 اليها كانت مجرورة على غير متا بعضها للموصوف في
 الاعراب **قوله** ولا صفة الى موصوفها اي ولا يضاف
 الصفة الى موصوفها لان الصفة تجب ان يكون متا
 عن الموصوف فلو اضيفت الى موصوف يكون متقد

عليه هذا خلق قوله ومثل مسجد الجامع وجانب الفريضة و
 صلوة الاولى وبطلان الحقايق من هذا جواب عن سؤال
 مقدر وهو ان قولكم لا يضاف للموصوف الاضافة
 منقوض بقول العرب مسجد الجامع وجانب الفريضة و
 الاولى وبطلان الحقايق وذلك لان الجامع صفة للمسجد
 الفريضة صفة للجانب والاولى صفة للصلوة والحقايق
 صفة للبقعة لا يضاف الى المسجد الجامع والجانب الفريضة
 والصلوة الاولى والبقعة للحقايق وجوابه انما يدل على ما
 دللنا على ان لا يضاف الى الموصوف الا المضافة
 وجب تأويل هذه الاشياء فلا يلزم ترك الدليل وتأويله
 ان تقديره هذه الاشياء ومسجد الوقت الجامع وشباب
 المكان الفريضة وصلوة الساعة الاولى وبطلان الحقايق
 الحقايق كما يوصف المسجد الجامع فكذا لا يوصف
 الوقت بالجامع وهكذا القول في البقية قوله ومثل
 جرد تظفيرة واخلق ثياب مثاول هذا جواب عن
 سؤال مقدر وهو ان قولكم لا يضاف صفات
 موصوفة منقوض بقولهم جرد تظفيرة واخلق
 ثياب وذلك لان جرد تظفيرة واخلق صفة لثياب

ان يقال

لا

لا يضاف تظفيرة جرد وثياب اخلق واجاب عنه
 مثاول لان ما دللنا على ان يضاف الى الموصوف الا المضافة
 وجب تأويل هذه الاشياء فلا يلزم ترك الدليل وتأويله
 ان هذه الاضافات بمعنى من ليس للموصوف الاضافة
 ولا لا يخلو صفة للثياب وان كانت صفة
 في قولنا تظفيرة جرد وثياب اخلق لا يخلو حذف
 للموصوف واستعملت الصفة مقام الموصوف
 استغنى عن ايراد الموصوف فحصل الانس
 في بعض الاستعمالات وهوان الجرد من اى جنس
 هو الاختلاف من اى جنس هو اى موصوفاتها
 واخلقها الى موصوفاتها بيانها لا ينظر الى انها
 اضافة للصفات الموصوفاتها فلو اورد تظفيرة
 واخلق ثياب فلهذا الاضافة بمعنى من قوله ولا
 يضاف اسم مائل للمضاف اليه في العموم والخصوص
 كليت واسد وجنس وضع لعدم الفائدة اى ولا
 يضاف احد الاسمين المضافين في العموم والخصوص
 الى الجزء لعدم الفائدة في هذه الاضافة نحو ليت واسد
 في الاحيان وجنس وضع في المقام وانما قال اسم مائل

المضاف اليه ولم يقل ملأف للمضاف اليه ليدخل فيه
 المراد فأت نحو اللبث والاسد والمذا وبيان نحو الا
 والناطق **قوله** بخلاف كل الاسم وعين الشيء فان يخص
 اي ليس المضاف والمضاف اليه وكل الاسم وعين
 الشيء من جملة الاسماء المتماثلة في العموم والخصوص
 وذلك لان الاسم اخص من الكل اذ الكل
 للاسم وغيرها والشيء اخص من العين فيكون
 العام (الخاص فلم يكن مما نحن فيه يخص المضاف
 بالمضاف اليه فيفيد **قوله** وقوله سعيد كوز
 نحوه متناول هذا جواب عن سؤال مقدس وهو ان
 يقال سعيد كوز اسمان متماثلان في العموم والخصوص
 لكنهما عليهما لرجل واحد واخيف احدهما الى الآخر
 وانتم قلتم لا يجوز اضافة احد المتماثلين الى الآخر وجواب
 عنه بانهم تناول اللفظ لما دل الدليل على انه لا يجوز وجوبنا
 وبطلان ذلك بوزم قول الدليل وبطلان المراد بالمضاف
 هو المسق والمداول والمضاف اليه الاسم واللفظ فاما
 قلت جاء في سعيد كوز فكانت قلت جاء في مدلول
 هذا اللفظ واستقام ولم يكن الناقيل بالعكس لاختلاف

لان اللفظ في تعريف
 المعنى هو هو هو

اسناد الحق وشبهه الى اللفظ ولم يضيف الى الاسم فلم
 يقل كوز سعيد لان اللفظ اوضح من الاسم فافاد
 الاسم الى اللفظ وليس من العكس **قوله** واذا اضيف الى
 الصبي او الخلق **قوله** يا امة كلهم كوز اخره واليا وصوته
 او ساكن المراد بالاسم الصبي عند الجمع اقام لم يكن في
 آخره واو اذ اقبلها ساكن مخربا ودلوا فاذ اضيفا كوز
 ما قبل اليها لاجل الياء بالاضافة اما مستوحط على المص
 او ساكن لاجل الضمة فتقول يعلق في قلبه يد لوي
 بفتح الياء ويكسر **قوله** فان كان آخره الفاقبت
 ومن قبلها غير النونية او ان كان ياء ادغمت وان
 كان واو اظفقت ياءا وعرفت **قوله** تحت الياء للساكنين اعلم
 ان الاسم اما ان يكون صحيحا او ملحقا به لا يكون
 صحيحا ولا ملحقا به وقد عرّفك الاولين وان لم يكن
 صحيحا ولا ملحقا به فلاحق من ان يكون في آخره الف
 اديا او واو فان كان في آخره الفاقبت الياء
 حالها الاضافة الى الياء نحو عيسى وعلاء ماى لكن
 قيل هذا بل قلبا لالف ياء ان كانت غير النونية فنقول
 في عيسى ورسى هذا عيسى ورسى لان اصل هذا الالف

حرف علة والمخبر به كوز اسم

اما الواو واما الياء فان كان الواو تارة الالف
 الى الواو وثمة قبل الواو ياء ثم يدغم الياء في الواو
 ان كان الياء في غير الياء في الياء وان كان
 الالف في غير الياء لم يفتحها هذا بل ياء الالف لا
 اصل لهذه الالف من الواو والياء وفترة الياء ولا
 يلحق الرفع بالنصب والمجردان كان آخره ياء او غمت
 الياء في الياء فيقال فظلال في رامي وغازي رامي و
 غازي في كراي ومحمد بن المشهور ردت الياء وادغمت
 في ياء الانشاء فالف التثنية لم يفتحها لانه لا يجر
 لهذه الالف من الياء او الواو فترد الياء والالف بنفس
 الرفع بالمجرد والنصب فان كان آخره واوا غمت الواو
 ياء او غمت الياء في الياء فيقال في قاضي فظلال في رامي
 وغازي وكان في المشي والمجموع حالي النصب والمجرور
 وان كان في آخره واو قبلت الواو ياء وادغمت الياء
 في الياء وحركت الياء لانها اساكين وفتحت الياء
 فيقال في هؤلاء هؤلاء هو لا يسلط لانه لا يجر
 النون لاجل الانشاء فزواجتمت الواو والياء وفتحت
 اعراسها على الاخرى بالكون ففتحت الواو ياء

وان كانت

الهاء

الاء انشاء في الياء

ثبت من قاعدتهم وادغمت الياء في الياء وفتحت الياء
 فصار ياء في هذا لو لم يكن الا في جمع المذكور الى الالف
قوله وانما الاسماء الستة فاعني واوي واجازا المبردا في
 واوي هذا اشارة الى كيفية طوق ياء الانشاء في هذه الاء
 فيقال في فتح واوي افعي الياء في الياء في الياء في الياء
 وصفا ان لام الفعل محذوف من اخ واوي كاهو محذوف
 من يوردم فكما يقال في يوردم يوردم يوردم من خبير
 رد لام الفعل فكذلك يقال في اخ واوي افعي واوي من
 غير رد لام الفعل لكن الميزاجاز و رد لام الفعل في
 اخ واوي فيقول فيها اخ واوي مع رد لام الفعل وادغم
 في الياء فتسكت بقول الشاعر واوي مالك ذوالجبار يبار
 واجب بان لا تسلم ان المضاف الى ياء المتكلم هو الالف
 لجرزان يكون ابرن جمعا لالف والياء على ان الالف
 جمع على يين وان كان شاذ فقول الشاعر فلي تبين
 اسرانا يكبنا وقد يتنا بالانبياء **قوله** وتقول حمي
 اي يقال في حمي ومن حمي ومن حمي كقيل في دم ودم ودم
 من غير رد لام الفعل **قوله** ويقال في في لا كزوني يعني
 اذا اخيفتم الياء المتكلم فغير وجهان احدهما في

معناه محذوف
 الياء في الياء
 في الياء في الياء
 في الياء في الياء

وهو لا كثر والثاني في الوجه الثاني في ما هو من حيث
 ان الحق بربا المتكلمين غير تغيير المضرو والوجه الاول لا كثر
 واضمحراح لان قلبا او غيرهما حاله الاقلا انما هو حالة
 الضرورة وهي مفقودة حالة الاضافة وذلك لان
 فخره بسكون الواو فخذت الها لظن ان ضمها وجوبه
 الواو فلو لم تقلب الواو لم يثبت الواو اذا تحرك ح نحو
 حرف عراب لا نفتح ما قبلها فوجب حذف الالف لا
 لثبات الساكنين بها الالف والفتوحين فيبقى الاسم المعرب
 على حرف واحد وهذه العلة غير موجودة حال الاضافة لانه
 اذا حذف الهمزة اضيق الحرف في الكلام كان مبنيا عند قوا
 ومعر بانقل برأى عند الجنون لكنه لم يبق على حرف واحد
 لانه لو حذف الواو عند الاضافة الى المتكلمين كان العدول
 موجبا حذفها وهو النقص الساكنين لانه اذا حذف الهمزة
 الاضافة الى المتكلمين صار فوق فوجب قلبها
يا وادغامها فيها وكسر الهمزة لاجل الياء ولذا
قطعت قيل اوب وجم ومن ومن ففتح الفاء افصح سكان
 اذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة كان اعل بها بل
 فقبل هذا اوب وجم ومن ومن ورايت اذا يا وجم

وهنا

وهنا اوقا ومرت يا وجم ومن ومن ففتح الفاء
 وضمتها وكسرهما في لم يكن الفتح افصح اما كون فتح الفاء
 افصح فلكون الفاء في فم مفتوحا في الاصل واما ما
 الفاء فليدل على الواو المبدل منها الميم واما كسر الفاء فلا
 لما عوضوا الواو ميم العلة ذكرنا ها فكنا عوضت الواو
يا فكنا ان اذا عوض يا كسر ما قبلها فكنا ان اذا عوض
مما نحو يا جم مثل يد وخب ود لوي عند مطلقا اي
 وقد جاء في جم لغات غير ما ذكرناه احدها ان مثل
 يد مطلقا اي حال الافراد والاضافة فتقول في الافراد
هذا جم ورأيت جم او مرت جم وتقول في الاضافة
هذا حلت ورأيت حلت ومرت حلت فهذه اللغة
 مثل لغة العرب في حال الافراد ولست مثلها حال
 الاضافة واللغة الثانية ان مثل حلت مطلقا اي حلت كم
المهموز حال الافراد والاضافة فتقول في الافراد هذا
جم ورأيت جم او مرت جم وتقول في الاضافة هذا
حلت ورأيت حلت ومرت حلت بجاء واللغة الثالثة
ان حلت مثل حلت مطلقا فتقول في الافراد هذا ورأيت
حلت او مرت حلت وهذا حلت ورأيت حلت ورأيت

الثانية

مجموعه واللفظة الرابعة ان حكمه مثل حكم عساى المقصود
مطلقا فتقول هذا حكا ورايت حكا ومررت حكا وهذا
حكا ورايت حكا ومررت حكا فهذه العبارات الثلاثة
الاخيرة محال للغة الاولى حكا الى لا زاد والاحدا
قرا وجاء من مثل يد مطلقا اي وجاء في هذه لفظ اخر
غير اللفظة الاولى وهي ان يكون حكمه حكيم مطلقا اي
حالا لا زاد والاحدا فتقول هذا هو ورايت هذا
مررت به وتقول هذا هناك ولت هناك ومررت
بهذه فهذه اللفظة مثل اللفظة الاولى حال لا زاد وغير
ها حالا لا حكا **قرا** ود لا يضاف الى ضمير لا يقطع
اي لا يضاف الى ضمير لا يقطع عن الامانة لان
ذو وضع لا يجلون يتوصل الى جعل اسماء الجنس صما
للأسماء الكركات فوجعل للما صفة رجل فيقال جاء في
رجل ذو مال فوجب له ما وضع واما بخلاف ذلك
فتا في نحو صلي على محمد وذويه وكقول الشاعر **قرا** انما
يعرف ذا الفصل من الناس ذو ذوة اعلم ان هذا القول
المذكور يقتضي ان لا يضاف ذوا الى غير هاتين معني
الجنس فلولا ذواته في تخصيصه بالذوات لضاف الى

مضمون

مجموعه التاج

مضمون **قرا** استماع كل ثبات باعرب سابق من جهة واحدة
اي استماع كل ثبات اول واعرب الثاني مثل اعرب سابقه
من جهة واحدة فتقول كل ثبات شامل في المبدأ وخبر
كان وخبر ثبات وخبر ما لا يفعل ثباتي علمت وفعل
ثالث علمت فلما قال باعرب سابقه خرج عنه اخبار
كان ولت وما لا لان اعرب اخبارها ليس مثل اعرب
اسمائها ولما قال من جهة واحدة خرج عنه خبر المبدأ
والفعل الثاني لباب علمت والثالث من باب علمت
تكون اعرب الثاني مثل اعرب متوحد من جهة واحدة
واعرب الثاني فمما علمه ليس كذلك اما الاول فلا
جاء في قولنا جاء في زيد الطويل علم فيها لاقتضا
القاعل واما الثاني لانها وان كانت توافي لكن اعرب
ليس من جهة واحدة بخلاف التابع فان العامل متعلق في
قولنا جاء في زيد الطويل اقتضى القاعل وهو بعين هذه
الاقتضا عمل فيها بخلاف خبر المبدأ والفعل الثاني
لباب علمت والثالث من باب علمت يكون عملا لا تباد
في المبدأ والخبر من جهة اقتضا السند والسند الباد
عمل علمت في الخبرين من جهة اقتضا السند والمفعول والقتر

الى وان عملت في ثلثة نفعاً على من جهة اقتضاء تنقسم
 الشخص الى ما بالنسب والمسبوب اليه ولا يتشكل بثلثه
 انت مع ان انت تابع ليس بالعرب سابق لان المراد بان
 سابقان لعرب لفظاً او مجازاً مثل عرب متبوعه لفظاً او
 مجازاً فان انت وازيك ان خير امر فربما فهو في محل الجر
 بانه تأكيد تر التفت تابع يدل على معنى في متبوعه
 فتكونه تابع شاملاً لجميع التوابع من البدل والتأكيد
 عطف البيان والعطف بالحرورات والتفت على ما له
 يدل على معنى في متبوعه خرج جميع التوابع سواء كانت لان
 جميعها لا يدل على معنى في متبوعها لكن قد يتوهم ان ذلك
 في المثال مثل ضربت زيداً قائماً فان قائماً يتوهم انه تابع ولد
 على معنى في متبوعه وهو هذا الحال فلما قال مطلقاً خرج
 مثل لان مثل قائم وان توهم متوهم ان تابع يدل على معنى
 في متبوعه لكن لا يدل عليه مطلقاً بل حاله وجد باللفظ عند
 واعلم ان لو قال تابع يدل على معنى في متبوعه او متعلقه
 لكان الصواب ليشتمل النوعين ونفياً لان يتوهم ان متبوعه
 بالتفت الواقع بعد الالف كقولهم لو كان فيها
 الهة الا الله لفسد لان الله ثبت الاله اجمع انه

لا يدل

لا يدل على معنى في متبوعه وجوابه ان المراد بالتفت
 هو التفت حقيقة لا باللفظ لا اسم الواقع بعد الالف
 نعم حقيقة لا بضماف اليه التفت من حيث المعنى
 تقديره لو كان فيها الهة غير الله لكن لما لو كان غيراً
 المتواضعة الى ما بعده لكونه عرباً ما بعده اعلم
 المنعوت ضرورة اصلها للفظ واللفظ اسم التفت
 عليه مما اذا رو فائدة تخصيص وتوضيح وقد يكون
 مجرد التفت او التفت والتوكيد نحو نفع واحد هذا الشا
 الى اقسام التفت منها ان يفيد التخصيص وذلك اذا كان
 نفعاً للشيء نحوياً وفي محل طويل ومنها ان يكون مجرد التفت
 نحو بسم الله الرحمن الرحيم المجد الذي هو فعل نحو فعل
 زيد الفاسق الذي لم يجهل بعين اذا كان زيد معلوماً
 قبل ذكر هذه الصفات ومنها ان يكون للتأكيد وذلك
 اذا اريد التفت على ما مر تدل عليه المتبوع كقولهم
 نفع واحد فان الواحدة لمرتد على ما مر تدل عليه
 لان الثاني نفع الواحدة تدل على الوحدة وانما قال في
 الثلاثة الاخيرة وقد يكون لفظاً استعها لها وكثرة استعمالها
 الاولين رو ولا فصل بين ان يكون مشتقاً او غير

اذا كان وضع لغيره المعنى عموماً مثل معنى ودى مال
او خصوصاً مثل مررت برجل الى رجل وهذا الرجل
يزيد هذا العلم ان بعض النحاة اشترطوا في النعت ان يكون
مشتقاً والمقتضى رحمه الله اشار الى ان ليس يجب ان
يكون النعت مشتقاً وذلك لان المراد بالنعت تابع
يدل على معنى في متبوعه عموماً اى في جميع استعمالاته
مثل المنسوب نحو قتيق وطوق ودى مال وذات مال
كأيقال جاء فى رجل ملوك وقيى بجاء فى رجل ذوات مال
وذات مال على امرأة ذات مال فان كل واحد منهما يدل
على معنى في متبوعه عموماً او تابع يدل على معنى في متبوعه
خصوصاً اى في بعض استعمالاته نحو اى رجل يفتقرنا
مررت برجل الى رجل اى كامل فى القبول لانه اى رجل
يدل على معنى في متبوعه فى هذا الموضع وان لم يدل
على معنى في متبوعه فى غير هذا الموضع نحو اى رجل
عندك ويا ايها الرجل ونحو الرجل قد مررت بهذا
الرجل فان يدل على معنى في متبوعه وهو معين الذات
فى هذا الموضع دون موضع آخر يخرجنا عن الرجل للسهم
الاشارة فى قولنا مررت بزيد هذا فان هذا يدل على معنى

نعم

وهو الاشارة فى متبوعه فى هذه الصورة اخرى نحو
هذا زيد **مررت** وتوصف النكرة بالجمله الخبرية اى وبنى
الموصوف اذا كان نكرة بالجمله الخبرية وهو الذى
الصدق والكذب وهى رتبة نحو مررت برجل فام ابوه
ومررت برجل ابوه فام ومررت برجلان فام ابوه
قت ومررت برجل فى الدار فاما جاز وصف النكرة بال
الخبرية لان الوصف فى الموصوفين الموصوف وبن
منه خبر بالجمله كاي خبر بالمعنى وانما يخص نكرة لانتها
وصف المعرفة بالجمله تكون الجمله نكرة وهو عرب
مطابقة الموصوف الصف في النكر والتكرير **مررت**
الضمير اى ويلزم الضمير الجمله التى تقع صفها نكرة
مررت الجمله بتلك النكرة كما فى المثال المذكور الا
انك لو قلت مررت برجل زيد فام لم يفهم ان
زيد فام برجل حتى يقال عنده او معه او غير ذلك **مررت**
ويوصف بالوصف بحال متعلقه نحو مررت برجل
حسن علامة اى والصفة على ضربين احدهما ان
الموصوف نحو مررت برجل عالماً والثاني ان الصفة متعلقة
الموصوف نحو مررت برجل حسن تلك الحسن

وان كان صفة لوجه من حيث اللفظ والمجاز فان صفة
 المشعشع وهو الغلام من حيث المعنى والحقيقة **قوله**
 قال اول يتبعه في الاحراب والتعريف والتذكير والاختلاف و
 التثنية والجمع والتذكير والثانية او الصفة التي هي صفة
 الموصوف بالحققة يدعى الموصوف في عشرة اشياء او
 الرفع والنصب والجور مجزئ من هذه الصفة بقول الاعراب
 والتعريف والتذكير والاختلاف والثنية والجمع والتذكير
 والثانية اي يجب موافقة الصفة للموصوف في هذه الاشياء
 لانها هي الموصوف بالحققة والمعنى فيلزم بالضرورة
 موافقتها اياه **قوله** والثاني يتبعه في الخمسة الاول
 وفي الباقي كالفعلي الصفة التي هي حال متعلق
 الموصوف تتبع الموصوف في الخمسة الاول وهي الرفع
 والنصب والجور والتعريف والتذكير لانها ما جعلت صفة
 لذلك الموصوف من حيث المجاز واللفظ جعل ثابتة
 له في هذه الاشياء مراعاة للفظ والمركب تابع للموصوف
 في الخمسة الباقية وهي الاختلاف والثنية والجمع والتذكير
 والثانية بل كان حكم الحكم الفعل لانها تستند الى الظاهر
 الذي بعده كالفعل فكما ان الفعل اذا كان مستند الى

الظهور

الظاهر الذي بعده يجب فراده وان يجوز تثنية ولا جمع
 الاعلى ضعف فكل ذلك الصفة لانها واقعة موقع الفعل
 وعامة عمله وكان الفعل اذا كان مستند الى
 الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل مذكرا ويجب
 ثانيه اذا كان مفعلا حقيقيا ويجب اذا كان مفعلا غير
 حقيقيا كما ينبغي موضعه فكل ذلك الصفة فيقوم مردت
 رجل فاعل ظل منه ورجال فاعل على انهم ورجلين فاعل
 غلاما او مردت باعراة فاعل ابوها وسيجي هذا البحث
 واقربا **قوله** ومن ثم حسن قام رجل فاعل غلاما و
 ضعف فاعل دون غلاما ويجوز تعود غلاما الى من
 اجل ان حكم الصفة التي هي متعلق الموصوف حكم الموصوف
 في الباقي اي في الاختلاف والثنية والجمع والتذكير والثانية
 حسن ان يقال قام رجل فاعل غلاما فاعل فاعل مع
 كون فاعل جعا وضعف ان يقال قام رجل فاعل غلاما
 لان فاعل دون مثل يقعدون لفظا ومعنى وكما
 ضعف ان يقال قام رجل يقعدون على ان ضعف
 ان يقال قام رجل فاعل دون غلاما وتكون يجوز من غير
 ضعف ان يقال قام رجل فاعل غلاما فاعل غلاما

قوله غلاما
 غلاما

تعود اليه مثل يفتقدون لفظاً **قرئ** والمضمر لا يوصف
ولا يوصفهم اما الاقوال فلان بعض المميزات وهو
ان في غاية الوضوح فلو الباق عليه لا طرد الباب لا يقال
لا يلزم من عدم وصف المصغر لا يمتنع والتخصيص
عدم وصف غيره من المدح وغيره لان مقتضى الاصل لا يمتنع
والتخصيص فلما لم يوصف المصغر لا يصلح بوصف غيره
لأنه يلزم ترجيح هذا الاصل على الاصل واما الثاني فلان
لا يدل على معنى مستوعب **قرئ** والموصوف اخضر ومسا
اي والموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة او
مساو لها في القوة والتكبر فلا يكون للفرع مرتبة على
الاصلة الدلالة على ثبات المرادة ويجب ان يكون
اخضر من الصفة او مساوياً لها من حيث المفهوم لا
حيث الخارج الا ان ذلك الضاحك قد وثقنا مررت
بلكيوان الضاحك اخضر من الحيوان من حيث
الخارج لكنه اعم من حيث المفهوم لان مفهومه
شئ له القوة وشئ له القوة اعم من ان يكون
حيواناً او غيره **قرئ** ومن ثم يوصف ذو الالام الا
يتمثل او بالضاف الى مثل اي ومن اجل ان الموصوف

لم يوصف
المضمر للاصل
في الموصوف

اخضر

اخضر من الصفة او مساوياً له يوصف الاسم المعرف
بلام التعريف نحو تمام الرجل العالم او بالاسم المضاف
الى اسم المعرف بلام التعريف نحو تمام الرجل ذو المال
لاهما مساويان ولم يجوز وصفه بالاسم المضاف
الى المضمرة الى العلم او المجهول لانه اخضر من المعرف بلام
التعريف فلا يقال جاء في الرجل صاحب زيد او صاحب
او صاحب هذا حمل على الصفة **قرئ** واما التزم و
باب هذا يدلى للام للابهام هذا جواب عن
سؤال مقدور وهو ان يقال يلزم ما ذكرنا من يجوز
وصف اسم الاشارة باسم المضاف الى الاسم المعرف
بلام التعريف او المضاف الى مثله لان اسم الاشارة
اخضر من الاسم المضاف الى المعرف باللام ومساوياً
للمضاف الى الميم لكنه لم يجز بالافتقار واجاب عن
ذلك بان التزم وصف باب هذا الاسم المعرف
بلام التعريف للابهام وتقديره ان الميم يطلب صفة
يقين ذاته وتدل على انه والاسماء الدالة على المزايا
هي اسما الاحاس وتعرفها باعتبار بعضها لا تها
باللام **قرئ** ومن ثم ضعف مررت بهذا الابهام

الآ بالاسم المعرف بلام
التعريف لا نسحر

وحسن مراد بهذا العام اي ومن اجل ان صفة
الاسماء الاشارة يجب ان يدل على الذات وتعيين
ذات المبهمة ضعف ان يقال مررت بهذا الاثر
لان الابيض لا يدل على الذات والنوع لاحتمال ان
يكون رجلا وامراة وكاعدا وثليا او غير ذلك ولولا
على الجسم جازع ضعف وحسن ان يقال مررت
بهذا العام لانه يعلم انه انما هو رجل والعطف
تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه بتوسط بين وبين
متبوعه احد حروف العشرة وسبا في مثل قام زيد
عمر فنقول تابع يتناول التوابع كلها وقوله مقصود
بالنسبة يخرج كلها سوى البدل لان الجمل انعت
والشاكيد وعطف البيان ليست بمقصودة النسبة
بل ان بها للغير هو المتبوع وقوله مع متبوعه يخرج
البدل لان البدل وان كان مقصودا بالنسبة
لكن متبوعه ليس بمقصود بالنسبة كما في البدل
قوله بتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة خاصة اخرى للعطف بعد تمام الحد ومثاله
قام زيد وعمر ونابع مقصود بنسبة القيام

المتبوع

زيد قوله واذا عطف على ضمير المرفوع المتصل كذا
متصل نحو ضربت انا زيدا الا ان يقع فصل فيكون زيد
نحو ضربت اليوم وزيد اي اذا عطف على الضمير المرفوع
المتصل اسم كذا ولا يفهم منفصل ثم عطف عليه ذلك
الاسم نحو ضربت انا وزيدا لان الضمير اذا كان مرفوعا
متصلا اشتما اتصاله بالفعل حتى كان جزءا من الفعل
فكرو عطف الاسم عليه المتبوع ان اكثر من فصل حتى
كان العطف على المنفصل وانما قال المرفوع لانه لو كان
منصوبا او مجرورا جاز العطف عليه بل ان كان بالمتصل
فموضعا بلك وزيدا او مررت بلك وزيدا وانما قال
المتصل لانه لو كان منفصلا جاز العطف عليه بل انما
بمنفصل نحو انا وزيدا وانما اذا وقع الفصل بين
الضمير المرفوع المعطوف عليه فجاز العطف عليه بل انما
بمنفصل سواء وقع الفاصل قبل حرف العطف نحو
ضربت اليوم وزيدا وبعد كقولهم ما اشركنا ولا
اباؤنا قوله واذا عطف على ضمير المجرور اعيد التماسه
مثل مررت بلك وزيدا اي اذا عطف اسم على ضمير
المجرور لا عود التماسه نحو مررت بلك وزيدا كذا

عطف الاسم على ضمير المجرور الذي صار كالمجرور ومن
 الجار وما قبله تقع قالون والارحام في بعض القراء
 فيكون متعين لوقوع العطف لاحتمال ان يكون الواو
 للقسم فيكون العطف متعيناً فاما قوله فاذهب وما
 بلد ولا ياء من محب فتأنيد لا يقاس عليه **قوله**
 المعطوف وحكم المعطوف عليه اي حكم المعطوف مثل
 حكم المعطوف عليه في جعل ما جاز ووجب وامتنع
 المعطوف عليه مثلاً اذا وجب ان يكون في المعطوف
 عليه ضمير كجر المبتدأ اذا كان جمله او صلة الذي يجب
 ان يكون في المعطوف كذلك والعلم ان ليس المعطوف
 في حكم المعطوف عليه في جميع الاشياء انما يجوز ان
 يقال يازيد والحارث ورتب شاة ومثلها مع امتناع
 دخول حرف النداء على ما فيه اللزوم وامتناع دخول
 رتب على المعارف **قوله** ومن ثم لم يجز ما زيد بقاير
 او قائما ولا ذاهب عمر الا الرفع اي ومن اجل ان
 حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في الجواز والامتناع
 مستأنس والوجوب لم يجز ان يقال ما زيد بمقام ولا ذاهب
 الا الرفع في ذاهب وكنك لم يجز ان يقال ما زيد

قائما ولا ذاهبا غير ان الرفع في ذاهب لوجوب
 وجود الضمير في المعطوف عليه وهو قائم وامتناع
 وجوده في المعطوف وهو ذاهب لكون عمر
 فاعلا لا يرفع عمر فاذا رفع ذاهب بان يكون عمر
 مبتدأ وذاهب ضمير مقدما عليه والحكمة عند
 على الجملة المتقدمة ولو جاز عطف ذاهب على
 لفظ قائم وعمر على لفظ زيد عطف المقدم على المفرد
 لا لا لعطف عليه لكان كسب ما الكسب لوجوب ان
 يقع ضمير بالعدم الضمير فيه ولا يلزم تقدم الخبر
 على الاسم وهو متنع كما ينتم في المعطوف عليه **قوله**
 وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها
 ما السبب هذا جواب عن سوال مقدور وهو ان
 يقال يلزم ما ذكرتموه ان ينتم ان يقال الذي يطير
 فيغضب زيد الذباب لان قولنا فيغضب زيد
 معطوف على يطير هو الذي صلة الذي مع عدم
 في يغضب زيد ووجوب الضمير في يطير لكونه
 صلة الذي وجب ان الاسم ان ينتم ان يقال الذي
 يطير فيغضب زيد الذباب وانما ينتم لو كان الفاء

العطف المحض لكذلك ليس كذلك لكونها للشيء
ايضا لان في التقدير الذي نطارد فيه زيد الذي
والذي يكون ما قلنا استماع الذي يطير ويغضب
زيد فبين انه حرم للشيء لا للعطف المحض
قوله واذا عطف على عالمين مختلفين لم يحذفنا
للمرء الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فلو كانا
ايلاذا عطف شيان على محمولين مختلفين
على تقدير حذف المضاف لم يحذف مطلقا عند سيبويه
وجاز مطلقا عند الفراء وجاز عند الاعلم وحذف
الكتاب اذا كان المحرور متقدما على المرفوع او المنصوب
في المعطوف والمعطوف عليه نحو في الدار زيد والحجرة
عمرو فالحجة على الدار والعامل في الدار هو في وعمر
معطوف على زيد والعامل فيه الابتداء والمحرور
مقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه
نحو سيبويه ان حرف العطف ضعيف من ان
يقوم وينوب متابع عالمين ونحو الفعل والاعتناء
وهو قولهم ما كل بشيء شجرة ولا سوداء ثمرة نورا
معطوف على بشيء والعامل فيها كل وثمره معطوفة

عطف

على قوله

على شجرة والعامل فيها ما قولنا لثا عسرا اكل امراء
تخسعين امراء وناروقد بالليل ناراء والثاني لا
ولي عطف على امراء الاول والعامل فيه اكل والثاني لا
عطف على الامر الثاني والعامل فيه تحسين ونحو
المنصف في جاز العطف على المبين فيما اذا كان المحرور
مقدما على المرفوع او المنصوب في المعطوف والمعطوف
عليه الاستعمال وفي متاع العطف على العالمين
فيما اذا لم يكن المحرور مقدما على المرفوع والمنصوب
فيهما ما ذكره مع عدم استعمال الفعل وانما قال
على العالمين لجواز العطف على محمول واحد
في الخبرين وبكثرة لعدم المانع وهو قيام حرف
مقام العالمين وانما قيل العالمين بالمتعلقين ورفع
وهم من يتوهم ان مثل قولنا ضرب زيد عمرا
من هذا الباب ولا يجوز العطف على زيد وعمرا
فانه ليس من هذا الباب لكون الفعل الثاني توكيدا
للفعل الاول لا يجوز العطف عليهما لانهما ليسا بمرئيين
عالمين مختلفين والمراد بالاختلاف ههنا سبويه
لا يكون الثاني توكيدا للاول قوله التاكيد تابع بقروا

سبويه

التاكيد

في النسبة او التثنية في قولنا مع يشعل جميع المتابعين
 قال بقرام المتبوع خرج العطف بالحرف والمبدل لا
 لا يقران امر المتبوع ولما قاربه النسبة خرج عن الصلة
 وعطف البيان لانها وان كانا يقران امر المتبوع كفا
 لا يقران امر المتبوع في النسبة بل في تعيين ذاتها
 الا ترى انك اذا قلت جاف زيد الطويل فلا يشك في
 نسبة الجاف الى زيد بل يشك في ان زيد من الزيد
 فلما قلت الطويل علم انه ان زيد هو ولما قالوا والشئ
 دخل في مثل كل واحد وتوابعهما نحويا وفي القول كلهم
 فان كلهم وان لم يقر الامر المتبوع في النسبة لكنه يقر الامر
 في التثنية فانطبق التعريف على تأكيد واعلم ان الحد
 المذكور لا يتناول جميع وانها لا يقر بقرام المتبوع
 في النسبة ولا في التثنية فلو قلنا تأكيد تابع يقرام
 في النسبة او التثنية ما يقرامه في النسبة او التثنية
 لكان اصوب ويشكل ايضا جميع التأكيد التي ذكر
 الى متبوعها شي نحو زيد زيد تبارك وضرب ضرب زيد و
 ان ان زيد قائم فان زيد الثاني تأكيد فلا بد مع انه
 لا يقر بقرام المتبوع في النسبة ولا في التثنية

وكذا

وكذا ان التثنية في ان زيد قائم تبارك وهو انقل
 معنوي فالنقل تكرر اللفظ الاول نحو جاف زيد زيد
 ونحو في الانفاظ كلها اى التأكيد على ضربين لفظ
 ومعنوي والتأكيد اللفظي ان يكرر اللفظ الاول وهو
 يجرى في الانفاظ كلها اى في الاسم نحو جاف في زيد
 زيد في الفعل نحو ضرب ضرب زيد وفي الحرف نحو
 ان ان زيد قائم وفي التكرار نحو جاف في زيد قائم
 انه يشك في مثل ضربت انت وليدك انت فان انت تارة
 لفظي مع انه لم يكرر اللفظ الاول فان قلت ليس لفظي
 قلنا يلزم الواسطة بين اللفظي وبين المعنوي بالانفاظ
 والاولى ان يقول اللفظي تكرر اللفظ الاول او شيان
 مراد منه كافي تأكيد الضمير المتصل تبارك والمعنوي بالانفاظ
 محصورة وهي قد وغيبه وكلها وكذا واجمع وانع
 واتبع واتبع اى التأكيد المعنوي بالانفاظ مع دونه
 وهي النفس والعين وكلها وكذا هما والكل واجمع و
 الكف واتبع واتبع تبارك فالاول لان يعان باحسان
 سيقها وصيرها لغيره نفسها انفسها انفسهم انفس
 اى النفس والعين يعان المفعول والنفس والمجرع والمذكر

والجواب باختلاف صيغتها وضميرهما او باختلاف ضابطها
 الا في المتن المذكور والوجه انه لا اختلاف بينهما لا
 بالصيغة ولا بالضمير يقول زيد نفسه والزيد ان
 نقياها او انفسها وهو الاكثر والزيدون انفسهم
 وهذا نفسها المندرجة نقياها او انفسها والهنداء
 انفسهم تر والثاني في المتن كلاهما كذا هما ان الثاني
 الثاني وهو كلاهما المتن يقول جاء فلان لرجل وكلاهما
 المذكور وجاءت المراتن كذا هما الوجه ثالث لا يخفى ان
 كليهما لا يستل الواحد به لا يجوز تأكيد التثنية في كلا
 نحو الاختصاص فانه لا يجوز ان يقال لا خصم الربيع وكلاهما
 لعدم الاحتياج الى تأكيد لعدم الفائدة لاستتاع صدور
 الاختصاص من واحد فقط جلا في الجواب فانه يجوز ان
 الرجلان كلاهما يجوز صدور الجواب من واحد فقط فان
 قيل لا حاجة ايضا الى تأكيد المتن بكلا في مثل جاء في
 الزيادة لانه يعلم من لفظ المتن ان المراد منه الاثنين فلا
 يحتاج الى تأكيد بكاهما لا يحتاج في مثل الاختصاص تقنا
 لان المراد من لفظ المتن الاثنين يجوز ان يكون
 المتن على الواحد بما زادت كان الواحد جازا للعدد والى

والا عليه فان لفظ المتن ظاهر في ان المراد منه اثنان
 في صورة الاختصاص والجواب ان احتمال غير ذلك
 الامر ناكذ ذلك الظاهر في نحو الاختصاص لاستتاع
 صدوره عن الواحد ولم يتأكد في نحو الجواب لا يمكن
 صدوره الجواب عن الواحد فلم يحتمل الاول الى التأكيد
 دون الثاني ولغايل ان يقول كما ان المتن يحتمل
 الواحد يحتمل الجمع لان الجواب كما احتمل في جانب اللفظ
 احتمل في جانب الكثرة فاذا كان بكلا حصلت التنا
 وهي العلم بان الجمع ليس بمراد منه ويمكن ان يجب
 عنه بانه لم يطلق المتن على الجمع عند عدم اطلاق
 جميع على المتن كثيرا واذا كان كذلك لم يرجح الى تأكيد
 المتن بكلا لانه لا يتوهم منه الجمع لانه لم يطلق لفظ المتن
 على الجمع كذا هم والجواب في غير المتن باختلاف
الصيغ في كلا وكلاهما وكلمتهم وكلمته والصيغ البوا
اجمع جمعاء اجمعون جسيم الى الابد
 بعد التثنية وهو كل والجمع يقع تأكيد او غير
 المتن سواء كان مفردا او مجموعا مذكرا او مؤنثا لكن
 باختلاف الصيغ في الكل تقول اشترت العبد

كل واحد من القسمين كلهم واشترت الجارية كلها بجمع
 الفاعل كلهم وباختلاف الصيغ في الواقي وهو الجمع
 وتوابعه يقرر لا شترت العبد كلهم بجمع كمن اشترى
 وجاء في القسم كلهم اجعون اكفون اتعونا اجعون
 واشترت الجارية كلها بجمع كمن اشترى بجمعها
 وجاء في القسم كلهم بجمع كمن اشترى بجمعهم
بكل واحد من القسمين والاذ واجزا بجمع افتراقها احدا واحدا
 نحو اكرمتم القوم كلهم واشترت العبد كلهم
 حاد زيد كل اى لا يصح التأكيد بكل واحد من القسمين
 ذي اجزاء يصح افتراق تلك الاجزاء احدا واحدا
 القوم كلهم فان القسم اجزا يصح افتراقها احدا
 وهي زيد وعمر وخالد وغيرهم او شترت ذي اجزاء
 يصح افتراق تلك الاجزاء احدا واحدا شترت العبد
 كلهم فان ليس العبد اجزا يصح افتراقها احدا
 لكن له اجزا يصح افتراقها احدا لان العبد يكون
 يكون نصفه او اقل واكثر شترت فان لم يكن
 لشئ اجزاء او كان له اجزاء لكن لا يصح افتراقها
 حاد ولا حكمها لم يجر تأكيده بكل واحد من القسمين

ولا فائدة في التأكيد بما فيه شمولها لاجزاءها
 ولا فائدة لاجزاء لا يصح افتراقها احدا ولا حكمها
 لا يقال بجماع زيد كلهم لان اجزاءه لا يصح افتراقها
 حاد وهو ظاهر ولا حكمها لانه لا يمكن محو نصف او
 او ربعه او اذا اكر المضمير المرفوع المتصل بالنفس
 والعين اكر بمفصل نحو شترت انت نفسك اى
 اذا اكر المضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين
 وجب تأكيد ذلك المرفوع المتصل بالمضمير المتصل
 او لا شترت اكره بالنفس والعين لان لو اكر المضمير
 المتصل بالنفس والعين بلا تأكيد بالمضمير المرفوع
 المتصل بالنفس ولا النفس بنفسه والعين بالعين
 بعض المواضع نحو اكرمى هو نفسه فانه لو لا المرفوع
 المتصل بالنفس لم يترك بالفاعل تحمل عليه ما لم
 يقبل التأكيده بالفاعل نحو شترت انت نفسك لا
 طراد الباب وانما قيد المضمير المرفوع لجواز تأكيد الضمير
 المرفوع المتصل بالنفس والعين بلا تأكيد بمفصل
 آخر نحو انت نفسك فاعل وانما قال بالنفس لجواز
 تأكيد المرفوع المتصل بالكل واجعين بلا تأكيد

لجواز تأكيد ضمير المنصوب
 وانما ذكر بالنفس والعين
 هو تأكيدهما بالمفصل نحو شترت
 نفسك ومن زنت بك نفسك
 انما قيد بالمفصل صحيح

بالمتصل نحو جاء في كلهم اجمعون لعدم التماس التثنية
 بالفاعل ههنا لان الكل واجمعون يليان العوارض
 قليلا بخلافنا لنفس العين فانهما يليان العارض
 كثيرا **واكت** واخوه اتباع لاجمع اطلاق هذه
 الالفاظ المؤكدة بها ترتيبا للسان العربي الاصل
 بهلن وذلك الترتيب ان يذكر اول اكل ثم اجمع
 ثم اكن ثم ابع والثلثة الاخيرة اعني اكن
 وابع وابع اتباع لاجمع لان بسن ويطان
 وابع اتباع لحسن وشيطان وابع **واكت** ولا يتقدم
 اي فلا يتقدم اكن اخواه على جمع لكونها اتباع لها
 خلافا لان كيتا فانه جونا لا يتولد بكل واحد
 منها **واكت** وذا كيهادونه ضعيف اي وذكر اكن
 واخويه به وكن ذكر اجم ضعيف لعدم دلالتها
 على معنى الجمعية دلالة ظاهرة ولانها اتباع لها
 ان نحو بسن ويطان من التتابع كعدم انه ليس هو
 لفظا لعدم تكرر الاول ولا تأكيد معنويا لانه ليس
 من الالفاظ المحفوظة بلطاب عنه بعضهم بان تكرر
 الاول لا ان يغير حرف واحد في الاول لما يتجوز

عن التكرار في كل كلامه البدل تابع مقصود
 نسب الى المتبوع دونته نحو سلب زيد ثوبه فان
 المطلوب هو الثوب دون زيد فقوله تابع شامل
 لجميع التتابع وقوله مقصود بما نسب الى المتبوع
 يخرج عنه النعت والتأكيد وعطف البيان لانها
 ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع وقوله دون
 يخرج عنه العطف بالحرف لان العطف بالحرف
 وان كان تابعا مقصودا بما نسب الى المتبوع فكن
 المتبوع كذا لك مقصودا بالنسبة وهو بدل الك
 والبعض والاشتغال والفظ فالاول بدل اول
 الاول والثاني جزء والثالث بيته وبين الاول
 ملازمة بغيرها والرابع ان تقصد اليه بعد ذلك
 بغيره هذا قسمة البدل الى قسميه وهي بدل الكل
 من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتغال
 وبدل اللفظ وذلك لان البدل اما ان يكون
 لول البدل منه او لا يكون والاول بدل الكل
 الكل نحو جاء في زيد اخو والثاني اما ان يكون
 بدل البعض بدل لول البدل منه او لا يكون

والاول بدل البعض من الكل نحو ضربت زيداً
والثاني اما ان يكون بينهما اي بين المبدل و
المبدل منه ملائمة اي تعلق غير الكليات والمجوزات
يكون والاول بدل الاشتمال نحو ضربت زيداً ثوبه
والثاني بدل الغلط نحو مررت برجل حمار اريد
ان تقول حمار فسقط لك الحمار الى ان قلت برجل
ثم استدركته وقلت حماراً والمراد بالغلط في
قولنا بدل الغلط هو المبدل منه لان المبدل ليس
بغلط بل الغلط هو المبدل منه فيكون معناه بدل الشيء
من الشيء **قوله** ويكونان معرفتين وتكريرتين
وتختلفين اي لبدل والمبدل منه يكونان معرفتين
ويكونان تكريرتين ويكون المبدل والمبدل منه يكونان
معرفتين ويكونان تكريرتين بالعكس فهذه اربعة والمبدل
ايضا على ما ذكرناه اربعة فيكون المجموع ستة عشرة
هو اخص من ضرب اربعة في اربعة مثال الاندال الاربع
اذا كانا معرفتين زيد اخوك زيد واسد زيد عليهما
الحمار وشال الاندال الاربع اذا كانا تكريرتين زيد
غلام زيد رجل بدله رجل علمه ورجل حمار وشالها

معرفتين
تكريرتين
حاصلها

اذا

اذا كان المبدل منه نكرة والمبدل معرفة رجل غلام
زيد رجل راسه رجل علمه رجل حماره ومثالها اذا كان
المبدل منه معرفة والمبدل نكرة زيد غلام زيد زيد
زيد علم زيد حماره **قوله** واذا كان نكرة من معرفة
فالمعنى مثل بالناصب ناصبه كما زيد اي اذا بدل نكرة
من المعرفة يجب نعت النكرة لان المبدل هو
بالنسبة دون المبدل منه فكونه ان يكون خطأ
عنه من كل الوجهه فالي بالصفة لذلك النكرة
كالجاء بر اللقمان الذي فيه كقولنا تعالى بالناصب
ناصبه ناصبه كما زيد **قوله** ويكونان ظاهرين
وتختلفان اي المبدل والمبدل منه يكونان ظاهرين
ويكونان مضمونين ويكون المبدل منه ظاهراً
والمبدل مضموناً ويكونان بالعكس فهذه اربعة
اقوال المبدل ايضاً اربعة فيكون المجموع ستة عشر
وهو حاصله من ضرب اربعة في اربعة مثال الاندال
الظاهر من الظاهر زيد اخوك زيد راسه زيد علمه
زيد الحمار ومثالها اي بدل المضمون من الظاهر زيد
ضربته حماراً زيد زيد قطع ايها حمار بل

بين كونهما اياه وحار الزيد بن كونهما اياه
 ومثاله في ابدال المظهرين المظهرين زيد
 اياه ويزيد قطعت زيدا اياه احد زيد كونه
 زيدا اياه وحار زيد كونه زيدا اياه ومثاله
 ابدال المظهرين المظهرين زيد زيد زيد
 زيد ويزيد كونه جهله زيد كونه حاره **قوله**
 ولا يبدل ظاهر من مضمي به لا لكل الا من القاء
 اعلم ان المضمي الذي يبدل عنه المظهرات متكلم
 او مخاطب او غائب والبدل ايضا اما بدل الكل
 من الكل او غيره فان كان البدل بدل الكل من
 الكل لم يجز ابدال المظهر من المضمي المتكلم والمخاطب
 فلا يقال في المسكين كان الامر والاعليك
 الكريم المحترق لللا يلزم ان يكون المقصود
 بالنسبة اقله لا لزم من غير المقصود مع كونه
 مدلولها واحدا وما اذا كان البدل غير بالكلين
 الكل فجاز ابدال المظهر من المضمي المتكلم والمخاطب
 لعدم كون مدلول الثاني عين مدلول الاول
 ولهذا جاز ان يقال لا يشترتك نصفك واشتد

من الكل

بضمي

بضمي واغثنى ملك واجتبتك على وضربك الحار
 وضربني الحار قال اشاعره زيني ان امرك لن
 يبطا وما الضمى على ضاعا على بدل من الياء وانما
 جاز في المتكلم فهو في المخاطب يجوز ابدال المظهر
 من الغائب فجاز سوا كان بدل الكل من الكل او
 غيره لوجود الاشتباه والايهام في الغائب كما
 في المظهر نحو ضربته زيد وراسه وغلامه وحار
 عطف البيان تابع غير صفة يوضع متبوعه نحو اقم
 بالله ابو حفص عمر فقوله تابع شامل لجميع التوابع
 ويقول غير صفة خرج عنه الصفة ويقول يوضع
 متبوعه خرج عنه جميع التوابع الباقية لكونها
 غير موصية لمبتوعها نحو اقم بالله ابو حفص عمر
 فهو تابع غير صفة يوضع متبوعه وفصل من
 البدل لفظا في مثل قوله انا ابن النارك البكري
 بشر اعلم ان الفرق بين عطف البيان والبدل
 لفظي ومعنوي اما اللفظي ففي مثل قول المحدث
 انا ابن النارك البكري بشر عليه الطير ترقيبه
 وقوم انا بشر الوهم بدل لامن البكري لم يجز

ضم

كون البدل يتكرر العامل فيكون تقديره انما
 التارك بشر وهو غير جائز كما ترى باب الاختلاف
 واذا جعل عطف بيان جاز لعدم كونه يتكرر العا
 او انما قال في مثل ولو قيل في قوله ان ابن التارك
 لان هذا الفرع جاز في باب اسم الفاعل المعرف
 باللام اذا اضيف الى اسم فيه اللام واحررت
 على المتضاف اليه اسما على معطوف عليه عطف
 بيان فان يظهر الفرق بينه وبين البدل في
 اللفظ نحو الضارب الرجل زيد ولكن لا في هذا الفرع
 حاصل في التاء تقول يا هذا زيد بالرفع على
 اللفظ والنصب على المحل والتنوين على تقدير
 تجعل عطف بيان وبالضم لا غير على تقدير ان
 تجعل بدلا عنه واما الفرق المعنوي فلا
 البدل هو الذي يعتمد عليه الحديث وذكر البدل
 عند التعليل بخلاف عطف البيان فان المقصود
 هو الاول وذكر عطف البيان انما هو لتوضيح التبع
 وطحا كان زيد في قوله مررت باخيه زيد يلا
 ان كان الخطاب اخ واحد فقط وعطف بيان

ان كان لا اخوة **قوله** المبني ما ناسب مبنى الى
 او وقع غير مركب اي الاسم المبني ما ناسب مبنى
 الاصل من مشابهة وغيرهما او وقع غير مركب
 غيره على سبيل منع المطلق دون الجمع والمركب
 الاصل الفعل الماضي والحرف وامر الخطاب انما
 اخذ في تعريفه احدا لاخرين لان الاسم لما كان
 معربا بشرطين التركيب وعدم مشابهة مبنى
 الاصل فالمبني هو الذي لا يبعد فيه احد الشطين
 على سبيل منع المطلق **قوله** وحكمه ان لا يختلف
 آخره باختلاف العوامل اي حكم مبنى لا يختلف
 آخره باختلاف العوامل في قوله لا لفظا ولا
 لكونه قابلا للمعرب لجعل حكمه مقابلا حكم المعرب
قوله والقابض ضم ونفع وكسر وقف اي والقابض البناء
 ضم نحو منه ونفع نحو اين وكسر نحو حير ووقف
 نحو من اعلم انه جاز يعود الضمير في القابض الى البناء
 وان لم يجر ذكره لفظا لانه مذكور بمعنى لا لانه
 المبني عليه وانما قال في البناء القابض وفي الاعراب
 انواعه لان انواع الاعراب مختلفة بالحققة لانه

كل واحد منها عن معنى جلا فلقاب البناء فانه
ليس المراد منها الا اللفاظ **قوله** وهي المضمرات و
اسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكلمات
واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف
او الميقات المضمرات واسماء الاشارة الى غيرها
لكن يجب رفع الاصوات لكونها معطوفة على
الاسماء في اسماء الافعال الاعلى لانها لا نهائية
باسماء بل لانها لا يطلق عليها الا الاصوات
هكذا قالوه وفيه نظر وانما قد نظروا بالبحر
لان بعضها معرب **قوله** المضمرات وضع لتكلم
او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا ومعنى
حكا او ضمير اسم وضع لتكلم غوا او مخاطب
انت او غائب نحو هو تقدم ذكره لفظا اما غيبا
نحو يربط غلامه واما تقدم نحو تربت غلامه
فريد او معنى بان يكون مشتقة كقولها تعال الى هذا
لوا هو اقرب للتقوى الى هذا اقرب لذل لانها اعد
عليه او حكا اي تلبث في لذهن في مثل ضمير الشأن
نحو هو زيد فابعد في تنازع الفعلين هو ضمير اذكر

الذي

الذي بين وفي نحو ربه بعباده وفي قوله تعالى
حتى توارت بالحجاب وقوله تعالى ولا يدرككم الموت
منهما التدريس فاما بقيت المضمرات لعدم احتياج
حها الى الاعراب لانها المعاني الموجبة للافعال
فيها لوضعهم للرفع لفظا والنصب لفظا و
الحجور لفظا **قوله** وهو متصل ومنفصل اي الضمير اما
متصل اما متفصل لانها ان يستقل بنفسه في
اللفظ او لا فالاول يسمى المتصل والثاني المنفصل
قوله اما متفصل المتصل بنفسه والمتصل غير المتصل
اي المتصل هو الضمير المتصل بنفسه في اللفظ و
المتصل هو الضمير غير المتصل بنفسه في اللفظ **قوله**
وهو مرفوع ومنصوب والحجور اي المفعول اما مرفوع
واما منصوب واما مجرور وتوقع الضمير مقام القاء
وكون الظاهر احد هذه الامور **قوله** فالاولان
متصل ومنفصل والثالث متصل اي الضمير المرفوع
والضمير المنصوب اما متصل واما منفصل والضمير
المجرور متصل فقط اي لا منفصل لالامتناع الفصل
بين الجار والمجرور **قوله** فذلك خمسة انواع اي الضمير

خمسة انواع لانهم نوع ومنسوب ومجرد والاول
 ينقسمان الى تسعين فيكون المجموع خمسة قوله الاول
 ضربت وضربت المضربين وضربن اي مثال النوع الاول
 من هذه الخمسة وهو الضمير المرفوع المتصل بضربت
 ضربنا وضربت ضربت بضربنا وضربت بضربنا وضربت
 ضربنا وضربت بضربنا وضربت بضربنا وضربت بضربنا
 قياس المجهول طور دمثا لثان احدها للعلوم وهو ضربت
 والثاني المجهول وهو وضربت قوله وثالثا في المثالين
 او مثال النوع الثاني من الانواع الخمسة وهو الضمير
 المرفوع المتصل بالحق انت انتما انتن انتن انتن
 هوها هم هيها هن قوله والثالث لضربتي في ضربتي
 وثاني لانهن اي مثال النوع الثالث من الخمسة
 المنسوب المتصل بضربتي وضربنا وضربك في ضربتي
 وثاني وثالثا الى لانهن وثالثا او دمثا لثان يعلم اتصال
 الضمير المنسوب بالفعل للخرقة قوله الرابع اي الى
 اليهن اي مثال النوع الرابع من الخمسة وهو الضمير
 المنسوب المتصل بيا وايانا اي لانهن قوله الخامس
 غلامي ولي غلامهون وهن اي مثال النوع الخامس

يقاس

من

من الخمسة وهو الضمير المرفوع المتصل غلامي غلامها
 غلامك الى غلامهون ولي لثالثا المرفوع وثالثا او د
 مثالين يعلم اتصال الضمير المرفوع بالاسم والمرفوع
 لجميع المعنى الذي وضع الفاظ الضمير له تسعون
 والافاظ الدالة عليها استتوت لان الاول حصل
 من ضرب الخمسة في ثمانية عشر لان الضمير اما
 المتكلم او مخاطب او غائب وعلى التقادير الثلاثة
 اما المفرد او ثنائي والمجموع فيصير تسعة حاصل من
 فيصير حاصل الطرية الثلاثة في نفسها وكل واحد
 من هذه التسعة اما المذكور او المؤنث فيصير حاصل
 القرب ثمانية عشر واذا ضربنا الخمسة في ثمانية عشر
 بلغ تسعين والثاني حصل من ضرب الخمسة في
 اثني عشر لان الافات كل واحد من ثمانية عشر
 لا يزيد على اثني عشر لكون الافات في الواحد المذكور
 والمؤنث والمثنى المذكور والمؤنث والجمع المذكور والمؤنث
 في المتكلم اثني عشر فيسقط اربعة المثنى المذكور والمؤنث
 في المتكلم والجمع المذكور او المؤنث والواحد المذكور
 او المؤنث وكون المثنى المذكور والمؤنث في الخطاب

والغائب واحدًا غائبًا قط لفظان احراز فيصير الجوز
سنة واذا سقطت سبعون ثمانية عشر واذا اضربنا الـ
في اثنين عشر بلغ ستين وهو المطلوب **قوله** والمرفوع
المتمصل خاص فيلحق بالماضي الغائب والغائبة اي
الضمير المرفوع المتمصل خاصة يستقيم الفصل للماضي
لواحد الغائب نحو ضرب وللواحدة الغائبة نحو همد
ضربت دون اخواتها اعني مبتدأها ومجرر عصبانها
الابتسار بالمفرد وانما تأخر لخاصة لان المنصوب
والمجرور متصلين لا يتران بخلاف المرفوع المصوب
لشدة اتصاله بالعامل وانما قيد الضمير المرفوع بالمتصل
لأستبعاد استثناء للمفصل في العامل لا تفصا لهند
قوله وفي المضارع للمتكلم خاصة مطلقا اي رتبة
الضمير المرفوع المتمصل في المضارع للمتكلم سواء كان
المفرد او المثنى او الجمع او المذكور او المؤنث لوجود رتبة
دائرة على من هو له دأثر بقوله مطلقا المعادة كونه
من الانتماء **قوله** والمخاطب اي ويستتر الضمير المرفوع
المتمصل في المضارع للمخاطب نحو ضرب انت دون
المخاطبة والمخاطبين والمخاطبين والمخاطبات

والمخاطب

والمخاطبات لرفع الابتسار **قوله** والغائب والغائبة
اي ويستتر الضمير المرفوع المتمصل في المضارع الغائبة
نحو زيد يضرب وفي الغائبة نحو همد يضرب ولا يستتر
في الغائبتين والغائبا لرفع الابتسار **قوله** وفي الصفة
مطلقا اي ويستتر الضمير المرفوع المتمصل في الصفة
مطلقا اي مفردا كان او مثنى او مجوعا وسد كرا كان
او مؤنثا مخاطبا كان او غائبا او منكلها او جود قد
دائرة على الضمير وعلا مات الستة والجمع او قرينة
المخاطب او قرينة المتكلم لا يورز احتياج الالفين
في المثنى والواو في الجمع مقول زيد ضارب و
الذي ان ضاربان وهند ضاربة والمثنى ان ضاربا
والزيد وضاربون والهندات ضاربات وليست
الحروف فيها ضمائر بل حروف اعراب لتغيرها بالاعيان
الراجل على الصفة والمراد بالصفة اسمها الفاعل و
المفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل **قوله** ولا
يسوغ المقصلا لا تعذر المقصلا في الجمع والاثنتين
بالضمير المقصلا لا عند تعذر الاليتان بالضمير
المتمصل تكون التصل اخبر من الفعل **قوله**

ذلك بالتقدم على عامله بالفعل بغرضه والعطف ^ن
 العامل معنويا او حرفيا والضمير مرفوع او مجرور مضرب الوجه
 جرت على غير من هو مثل تلك ضربت وما ضربك الا
 انا وراك والشر وان زيد وما انت قائما وهن زيد صار
 قواى والعقد المذكور اما بتقديم الضمير على عامله نحو ايا
 ضربت واما بالفصل بين الضمير وبين عامله لاجل
 غرض نحو ما ضربك الا انا والعقد ظاهر في التوضيح
 وانما قال بعض لعدم جواز الفصل بينه وبين عامله
 لان الضمير لا يلزم العدد وعن الاصل بلا فائدة و
 اما بحدوث عامل الضمير نحو اياك والشر لا متناع التعلق
 المفوظ بغير المفوظ واما يكون عامل الضمير معنويا
 وهو لا ابتداء نحو انا زيد لماذا ذكرناه واما يكون عامل
 حرفيا والضمير مرفوع نحو ما انت قائما لوجوب استئنا
 الضمير المرفوع المتصل اذا كان مفردا غاييا نحو ضرب
 واستناع استئنا الضمير في الحرف لمضيق عمل
 المفعول المتكلم والمخاطب والمثنى والجمع على المخرج
 الغائب وان لم يجب استئناها لطلد الباب وانما
 قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا او مجرورا

جاء

جاء المتصل نحو انه والعدم واستئنا الضمير المنصوب
 والمجرور في العامل واما يكون الضمير استئنا به صفة
 جارية على غير من هو لغيره زيد ضاربته هي فحدث
 وزيد مبتدأ ثان وضاربته ضمير مبتدأ ثان وهو
 فاعل ضاربته وضاربته مسندة اليه وهي جارية على
 غير من هو لان ضاربته ضمير زيد واما عليها بالحقبة
 هند والمجرور في محل رفع بان خبر المبتدأ الاول وانما
 وجب ابراز الضمير لكون الصفة اضعف من الفعل
 في العمل ودفع الالتباس نحو زيد عمر وضاربته
 فاذا ابرز الضمير علم ان الضارب زيد واذ ابرز عمر
 ان الضارب عمر والتزموا ايضا ابرازة فيها لا يلتبس
 نحو هند زيد ضاربته هي طواد الباب ولا يلزم من ذلك
 وجوب ابراز في نحو زيد عمر ويضرب ونحو هند
 زيد يضربها لان وان حصل الالتباس في الصورة
 الاولى تكن العامل فيها قوي لان فعل وخلة وجبة
 الامر اشد من مجيء الامرين وهما اضعف العامل وحصول
 الالتباس في بعض الصور والاول منتف صفتا
 فلما فرغ من تعدد الاسباب الموجبة لتعد اتصال

الضمير او دوا مشغلا على ترتيب المذكور وهو قولنا
 اياك الى قوله وهذا ايضا رتبته هو قوله واذا اجتمع ضميرا
 وليس احدهما مرفوع فان كان احدهما اعرف وقدمته
فلك الخيار في الثاني نحو اعطيتك وضربك واعطيتك اياه
 وضرب اياه اى اذا اجتمع ضميران ولا يكون شواهما
 مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمت الاعرف فلك
 الخيار في اتصال الضمير الثاني وانفصاله تقول اعطيتك
 وضربك واعطيتك اياه وضرب اياه فانما اورد مثالين
 ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكون منصوبين وان يكون
 احدهما منصوبا والآخر مجرورا كما قال في غير احدهما
 مرفوعا لان لو كان احد الضميرين مرفوعا لم يجز الامر ان
 لا يرفع عدم الفصل بتعيين الاتصال بخوض تلك ومع الفصل
 بتعيين الانفصال بخوض الاياك واعلم انه لو قال فان
 كان احدهما اعرف وقدمته من غير فاصل
 بينهما فلك الخيار في الثاني فكان احسب لبيان
 ليشكل مثل قولنا ما اعطيتك الاياه وجوابه يعلم
 من قوله او الفصل ومن قوله اجتمع لاستماع الاجتماع
 مع الفصل قوله والآخر منفصل نحو اعطيتك اياه واياه

اى وان لم يكن مجموعا ذكرنا وذلك بان لا يكون احدهما
 اعرف لكن نحو اعطيتك اياه واعطيتك اياك واعطيتك
 اياك وان كان يكون احدهما اعرف لكن لا يكون الآخر
 مقدر ما نحو اعطيتك اياك فالضمير الثاني منفصل فقط
 لكونه مقدم لعدم المتساويين من غير مرجح على الاخر
 تقديره الانقصر على الاخرى فيما هو كالكلية الواحدة قوله
 وانما في خبر باب كان الانفصال او جاز انفصال الضمير
 كان وانما في تشبيهها بالفعل اذا كان ضميرا نحو كنهت
 اياه لكن المختار هو الانفصال لان في الاصل خبر المبتداه
 وخبر المبتداه الانفصال قوله والاكثر لولامت ورتبه
 الى آخره اى الضمير اذا وقع بعد لولا وبعد عسى فالأكثر
 انه بعد لولا ضمير مرفوع منفصل نحو لولامت الى آخره
 لكونه مبتداه وبعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسى
 الى آخره اى جاز بعد لولا ضمير مجرور وبعد عسى ضمير
 منصوب متصل نحو لولاد الى آخره وعساك الى آخره فذلك
 الانفصال ان الضمير بعد لولا ضمير مجرور واقع موقع الضمير
 المرفوع لجواز وقوع بعض الضمائر موقع بعض نحو ما اذا كان

ولما انت فهو في محل الرفع بالابتداء وهدى عن موضع
واقع موقع الضمير المرفوع وتاد سيبويه الضمير بعد ولا
في محل الجر ولا هو مرفوع ههنا وهدى عن موضع في محل النصب
بهي وهو معنى لعل ههنا قوله ونون الوقاية مع اليا
لازمة في الماضي والمضارع عربا عن نون الاعراب اي
نون الوقاية مع ياء الضمير لازمة في الماضي مطلقا نحو
ضربه وضربا في مضربوني وفي المضارع العرق عن نون
الاعراب نحو يضربني لمضرب من دخول الكسرة ولهذا
هذا النون نون الوقاية قوله ولما مع النون في
ولدت وان واخواتها مخفية اي ولما مع النون على
في المضارع نحو يضربني ويضربون ويضربن ويضربن
في ثباته وحذفها ما ثبات فلا جعل في على المقادير المتقدمة
واما حذف فلا يستغنى عنه بنون الاعراب ولكن لا بد
مع ذلك من مخفية اثبات نون الوقاية لحفظ بلاية على
السكون وفي حركه تكون اسماء على ثلاثة احرف وكن لان
مع ان واخواتها مخفية في ثبات نون الوقاية فثبتهما
بالفعل وحذفها كما هو اجتماع النونات في الاربعة
الاولى وحمل الاخرين على الاربعة الاولى قوله ويجوز ان

فلا بد من

ليست

ليست ومن ومن وقد وقط اي ويجوز ان في ثبات
النون تشبيهها بالفعل وعدم اجتماع النونات وفي
من ومن لحفظ سكونها مع جواز حذف عنها لكونها
حرفين وجواز اتصال الياء بالحرف من غير نون الوقاية
نحو غلام من ليل ليختار ايضا في قد وقط اثبات
الوقاية لحفظ سكونها مع جواز حذف عنها لكونها
اسمين وجواز اتصال الياء بالاسم من غير نون الوقاية
نحو غلام في قوله وعكسها لعل اي وعكس لعل
فانه يختار لعل حذف نون الوقاية لكونها حرفا و
جواز اتصال الياء بالحرف من غير نون على ان
بعض لغاتها لعل فيلزم اجتماع النونات فحذف
النون او لا يكتفى لعل لعل عليها لكونها من
لغاتهم واما جواز اثبات النون فللتشبيه بالفعل
ويشوب بين المبتداء والخبر قبل الالف لعمول وبعد
صيغة مرفوعة متصل بظايق المبتداء اي ويتوسط بين
المبتداء والخبر قبل دخول المواصل للفتحة على ما هو
زيد هو المطلق صيغة مرفوعة منفصل مطايق المبتداء
في الافراد والثنائية والجمع والتذكير والثانيات و

الخطاب والمنكهم والغيبه تقول زيد هو القائم ^{في} قوله
 هما القايان الزيدون هم القايون هذا هو القايه
 قال الله تع وكنت انت الرقيب وان تزلنا اقل باننا
 قال صفة مرفوع ولم يقل خبر مرفوع لعدم تحقق قوله
 خبر قوله ويسى فصلا ليفصل بين كونهما ^{شئرا}
 اى يسى هذه الصفة فصلا لانها تفصل بين
 كون ما بعدهما نفثا لما قبلها او خبرا عنه فانه اذا
 وجدت هذه الصفة علم ان ما بعد ما خبر لا تفصل
 لامتناع الفصل بين التعت والمعنوت قوله ^{مخر}
 ان يكون الخبر معرفة او فعل من كذا نحو كان زيد
 هو افضل من عمر اى وشرط من كذا اثبات هذه
 الصفة ان يكون الخبر معرفة بخو زيد هو القائم
 او يكون الخبر فعل من كذا اى يكون الخبر مشابها
 للمعرفة لقنا من حيث ان يضاف كالا الحاء المتوعدة في
 الابهام نحو مثل وغير قوله والاموضع عند التحليل اى لا
 موضع لهذا الخبر من الاعراب عند التحليل مع كونه
 اسما لانه داخل للفصل الكاف فاوليك والشاء
 فانت فلان هذه لا عمل لها من الاعراب لا يكون لهذا

الخبر

الخبر محل من الاعراب قوله وبعض العرب يجعله متبنا
 وما بعد خبره اى وبعض العرب يجعل هذا الضمير
 متبنا ويجعل ما بعد خبره وهو على هذا الوجه اسم بلائمة
 وعليه قوله بعضهم في غير السبعة وما ظلتا هم ولكن
 كانوا هم الظالمون وان تزلنا اقل برفع الظالمين
 واقل قوله ويتقدم قبل الجملة خبر غائب يسى خبر الشا
 والقصد بهما الجملة بعده اى ويتقدم قبل الجملة خبر غائب
 المنعطف والاجمال لان ذكر الشئ بهما اثر فذكره مقصودا
 بوقع في الخس تقريبا واجلا لا وليلا يقوت الكلام
 عن السامع عند تحفظه ويسى هذا الضمير ضمير الشان
 ان لم يكن في الجملة مؤنث وخبر القصة ان كان فيها مؤنث
 كقول تعالى فانها لا تعمى الابصار وانما يجب ان يفسر
 هذا الضمير بالجملة لانها هي المرادة من ذلك الضمير
 انما كانت بعد الضمير لوجوب كون المفسر الشئ
 بعده قوله ويكون منفصلا ومتصلا مستقلا او نيا
 على حسب العوا مل هو زيد قائم وكان زيد قائما
 زيد قائم اى ويكون هذا الضمير منفصلا ان كان
 متبنا وهو زيد قائم لكونه عاملا معنويا ومتصلا

مستتر ان كان عاملا فعلا وهو مرفوع كان
 زيد قائم لوجوب استكمال الضمير الغائب المرفوع
 المفرد في الفعل بلا فصل ومتصلة بارزا ان كان
 منصوبا سواء كانت عاملا حركيا نحو ازيد قائم لا متنا
 استكمال الضمير في الحرف او فعلا فخرطنته زيدا
 لعدم استتار الضمير المنصوب واليه اشار بقوله
 على حب العوامل ان تفصاله وهو اتصال مستترا
 اتصال بارزا انما هو على حب عوامله **وحذف** مستترا
 ضيف اي وحذف هذا الضمير والى ان المنصوب
 ضيف لازمه مراد وليس عليه لازمة قوية مقابل قوله
 ان من يدخل الكنيسة وما يلي فيها جازا وظاهرا ولم
 يحذف بقوله منصوب عن شئ لان هذا الضمير اذا كان
 مرفوعا لم يحذف عنه اما اذا كان مبتدئا فلا يلزم بقوله
 الغرض واما اذا كان اسم كان فلا تله ليجوز حذف الفاعل
 بل ذكره ليلا يحذف منصوبا جازا على ضعف لازمه مقصود
 لادلاله بظاهرة **عليه** **اللامع** ان اذا خففت فائدة
 لازم اي حذف هذا الضمير منصوبا بضعيف الاعم ان
 المستخرجة الحقيقة من التثنية لا يلزم حذفه مع

علم

عدم الضعف لئلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى و
 بيان ان ان المفتوحة اكثر شأنا للفعل لفظا لكونها
 شدة ومقدرة على لفظ ان بان ايضا بمعنى لدلائلها على
 معنى زائد على التأكيد كالفعل والمكسورة لا بد الا
 التأكيد والمكسورة الخفيفة وجد عملها كقول تعالى وان
 كلات لما يوفينهم فوجيان تعال المفتوحة الخفيفة لئلا يلزم
 مزية الاضعف على الاقوى ولم يجد عملها في الظاهر
 فتقدمه في الضمير كقول تعالى وفيه كسوف الهند
 قد علموا ان ما للكل من يخفى وينفك وكقول تعالى علم
 ان سيكون منكم مشركون على انه سيكون اعلم ان كل من
 يخفى بدارها لا يخبره مقدما عليه ولا يخبره ان لم يكن
 كل فاعل ما لك لئلا يلزم تفسير ضمير الشأن بالمفرد **قوله**
 اسم الاشارة ما وضع لئلا يشار اليه اى اسم الاشارة اسما
 صنعت لئلا يشار اليه فل يلزم تعريف الشئ تعريفا دوريا او
 هو اخفى وهو مفضل لانه عرف اسم الاشارة الاصطلاحية
 بالاشارة الاخرى للعلوم وانما يثبت لكونها مشابهة لغير
 من حيث احتياجها الى ما بين ذات المشار اليه **قوله**
 وفي هذا كذا الى اخره اشارة الى تعدد ما ذابنا ومبطل

الافق

المذكور ما قلناه ونحوه وذات المثل في المذكور كالرفع وذات
 المؤنث حال التصيب والنحو ذوق وذوق وذوق وذوق
 وذوق في تلكها الى المؤنث الواحدة عاقله ونحوها وتلك
 المؤنث المؤنث حال الرفع وتبين اليه حال التصيب والحقير
 اولاه بالمد والقصر اشار به الجمع المذكور والجمع المؤنث
 عاقله ونحوه **قوله** وليطيقها ما حرف التنبيه اى ويطلق ^{قوله}
 اسماء الاشارة المذكورة حرف التنبيه وهو لها يدل
 على تنبيه الخطاب يقال هذا صلاتها صلاتها صلاتها
قوله يتصل بها حرف الخطاب اى ويتصل باواض اسماء الا^{شارة}
 حرف الخطاب يدل على حال من مخاطبه من الافراد ^{لغة}
 والجمع والتذكير والاثان **قوله** وعي حصة الى اخره
 اسماء الاشارة حصة لان المشار اليها مذكر وامر
 مؤنث وعلى المتكلمين اما ماضى واما مضى واما مجموع
 وهو مشترك بين المذكور والمؤنث فيكون حصة ^{لغة}
 والالفاظ ط المبالغة على الخطاب حصة ايضا والقصة الا
 خبره فتستعمل مع كل واحد من الخمسة الاولى فيكون
 المجموع حصة وعشرين لفظا حاصل من ضرب ستة
 للاشارة في ستة للخطاب تقول ذاك اذا ذاك اذا ذاك اذا

ذا كما ذاك وهكذا تقول للاشارة في ستة للخطاب ^{لغة}
 الباقية اعرف بين وتاوتين **قوله** ويقال ذا القريب
 وذلك للبعيد وذلك المتوسط اشارة الى الفرق بين ذا
 وذلك هذا القريب الى القريب وذلك للاشارة الى المتوسط
 في القريب والبعيد كونه حال الخطاب وذلك للاشارة الى
 البعيد وقيل الامم لبعوا الخطاب **قوله** وتلك وتلك وتلك
 مشددين واولاها مثل ذلك فتقول تلك وما عطف عليه
 مشددا وقول مثل ذلك خبره يعنى كما ان ذلك للبعيد ^{لغة}
 تلك وتلك وتلك مشددين واولاها **قوله** واما ثم وهنا
 وهنا فليكن خاصة اى هذه الاسماء الثلاثة للاشارة الى
 المكان خاصة اى لا يشار بها الى غير المكان القريب وهنا
 وهناك الى المتوسط وتفهنا شدة وهناك الى البعيد
 وفي صانك لغات احد يصاحف الفاء مع تخفيف النون
 والاضماران ففها وكرها مع تشديد النون لكن القوم ^{لغة}
قوله الموصول الى اليمين جزء اليمين وعابدها ثمانية الم
 ثمانية منها من حيث احتياجها الى الغير وهو الصلة وحده
 الموصول اسم لا يبين جزاءا من الكلام من مسند او
 مسند اليه الام مع صلة وعابده فتقول اسم كالحبس وقوله

لا يصح جزاء، أما اللفظة يخرج الاسم التي تصير جزاء تاماً
 من الكلام كزيد ويحل وقوله عايد يخرج منه إذا زاد
 وإن لم يمت جزء من الكلام اللفظ الصلة فانه يتم بأوعايد
 وإنما قال لا يتم ولم يقل لا يصح جزاء لأن يصح جزاء لكن
 لا يصح جزاء تاماً قوله وصلته جملة خبرية إذا احتاج إلى
 تعريفها لأنها لم تكن مكية وكانت مأخوذة في تعريف
 الموصوف فعرفنا بأن فالصلته جملة خبرية لئلا يلزم
 تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والمجهولة أو بما هو ^{مما}
 وإذا دُرج أن تكون صفة جملة لأن الذي والحق ومثلاً
 ومجموعهما وضعت لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطتها
 فجعل آخرتها عليها وإذا دُرج أن تكون خبرية لأن ما
 عداها كالآخر والمثني وغيرهما غير موضع للموصولات ^{لصحة}
 تجب أن يكون موضعها قوله والمما يصير له هذا
 تعريف للعايد وإنما عرفه لأنه غير بين وما خوذ في تعريف
 الموصول أي العايد خير في صلة مفرد إلى الموصول
 وإنما يجب ذكره ليرتبط الصلة بالموصول قوله وصلته اللفظ
 واللام اسم فاعل ومفعول أي صلة الالف واللام الذي
 بمعنى الذي والحق لا يكون الاسم فاعلاً ومفعولاً

لما

لما همهم أن تدخل صيغة الالف واللام الجملة لتكون
 فعلية مثل صيغة اللام التعريف فسلط بين الجملة مفرد
 ليحل عليه ويلزم أن يكون الجملة فعلية لئلا يمكن سبيل
 المفرد منها ذلك المفرد هو اسم الفاعل والمفعول
قوله وهي التي والحق في آخره هذا شروع في عدها أي
 والموصولات التي المفرد المذكور والتي المفرد المؤنث
 والذات بالالف للثنى المذكور حال الرفع والذات
 بالياء حال النصب والجزء الثاني بالالف للثنى
 المؤنث حال الرفع والثنى بالياء حال النصب والجملة
 والاولى والذين المذكورين وفي جميع المؤنث لغات
 اللاتي واللاتي واللواتي واللات بالمد والهمزة واللاتي
 بالياء المكسورة والساكنة من غير الهمزة وكل هذه
 الأسماء مشتركة بين اولى العلم وغيره الا لاولى
 والذين فانه مخصوص بأولى العلم قبل ومن العجب
 أن المفرد والمثنى وهما الذي والمثنى لمن يعلم ولن
 لا يعلم والجمع مخصوص بأولى العلم ومن ثمة يعلم
 غالباً وما فيها لا يعلم غالباً وهذا أعنى من وما يستعمل
 للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث وأي الذكر

بمعنى الذي واية الموت بمعنى التي وذو الطائفة بمعنى الذي
 في لغة كل قول فان الماء ما ابي وجدي وبيري وذو حشر
 وذو طويت وذو بعد كلاسستها م خاصه بمعنى الذي
 بمعد البصريين واماعنه الكوفييين فيقع ذابعا بلقا
 والالف واللام في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذي
 او التي **قوله** والعابيد المفعول يجوز حذفه اي الضمير القا
 من الصلة الى الموصول يجوز حذفه اذا كان مفعولا
 كقولهم انما يبدى الدوق لمن يشاء ويقد للمفعول
 العلم بهم كونه فاعله وانما قيد العابد بالمفعول لان
 غيره وهو امر المرفوع والمجوز لم يحذفه لكونه
 المرفوع فاعلا واستقام حذف الفاعل واستلزام حذف
 المجزوء كثرة الحذف على الجان والمجوز وفيه نظر
 يجوز كون المرفوع متبدلا وخبرا وجوز حذفهما
 ويجوز حذف الجار والمجوز معا كقولهم على الاريا م
 ان يرجع قوما كالذي كذا اي كذا الذي كذا انواعه
 فالاصوب ان يقول والعابيد المفعول كتحذفه
 لانه قل حذف خبره **قوله** واذا اخبرته بالذي صدرتها
 الى قوله اي واذا اخبرته باستعانة الذي عن شئ

معظم

معظم وجه وغير معلوم من وجه آخر صدرت الذي
 اي جعلت الذي في صدر الجملة لكونه مخبرا عنه
 وجعلت موضع الخبر عن ضمير البعير الذي الذي
 واخرت الخبر عن لكونه مخبرا واذا اخبرته عن
 من قولنا اخبرته زيدا فقلت ما قلناه وقلت الذي
 خبره زيد وكذلك تقول في الاخبار بالالف واللام
 الضاربه انا زيد لكن الاخبار بالالف واللام
 بالجملة المعطية ليتمكن بتا اسم الفاعل والمفعول
 منها الصريح دخول الالف واللام وانما كان كذلك
 كان الذي أكثرها الاسن الالف واللام واعلم ان
 المراد بالذي في قوله واذا اخبرته بالذي هو الذي
 والذات والذاتين والذات والذات والذات واعلم
 ان يجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر هما مع ان
 لم يذكرهما في موضع وجوب تقديم المبتدأ ومنه
 مواضع تأخير الخبر **قوله** فاذا اخبرته بالذي
 الاخبار اي فان اخبرته من الاهور المذكورة
 وهي صدر الذي واقامه الضمير مقام الخبر عنه
 لعود الى الموصول وتأخير الخبر عنه خبرا مقدر

الاخبار عنه بالذي لا خلاف لازمة وشروطها ومن ثم
 امتنع في خبر الثاني اي ومن اجزائه اذا امتنع احد من
 الامور الثلاثة تغذي الاخبار عن خبر الثاني في قوله
 هو زيد قائم تغذي قصور الخبر بالذي وتغذي تغذي
 وامتنع الاخبار ايضا عن الموصوف في خروجها في زيد
 الطريق لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وصف الضمير
 وامتنع الاخبار ان المصدر العامل في غرضه زيد لان
 جعل الضمير مكانها ان علنا الضمير في محورها لان الضمير
 لا يعمل موحدا وانما قيد المصدر بالعامل لجواز الاخبار
 عن المصدر الغير العامل في عنوان يقال في رايته مثلا
 الذي رايته ضربه وامتنع الاخبار عن الحال في محج
 ضريت زيدا بما لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وهو
 الضمير لا يركن بان يقع عن القيد فخطاب زيد نفسا
 وامتنع الاخبار عن الضمير المستحق لان يعود اليه خبر
 الموصول في كيد ضربه لامتناع جعل الضمير مكانه ليقع
 الى الموصول لاستحقاقه ان يعود الى غير الموصول ولو
 عاد الى الموصول لبقى ذلك الغير بلا عايد وامتنع الاخبار
 عن الاسم الذي يشتمل على الضمير المستحق لان يعود

قوله
 في الخبر الثاني
 في قوله
 في الخبر الثاني
 في قوله

الى غير الموصول في نحو زيد ضربت علة من بعض ما ذكرناه
 قوله واما الاحتمية موصول واستفهامية وشبهة ومثله
 دنا من معنى شي وسد اي وما الاحتمية انواع احدها
 وهي خبر او الى العلم بالحق المحقق باصطناعه وقد يكون
 للعلماء كقول تعالى والسا واماها والثاني شرط
 كقولهم ما يقع للعلماء من وجهه فلا مملكها
 والثاني شرطية والثالث استفهامية في نحو العالمين
 كقولهم في وما نلك يمينك يا موسى والرابع موصوف
 بمعنى شي اما باللفظ نحو مروت بما يحجب لك اي
 بشي معجب لك واما بالحل كقولهم انكره النفوس
 من الامر لم رجة كحل العقائد والخاس تامه بمعنى
 شي بخود قصته دفانها اي نعم الشئ شي الدق و
 السادس صفة فخرية بضمها ما الى في ضرب
 قوله ومن كذلك اي انواع من كانواع ما لا خلاف
 والصفة فان من لا يكون تامه ولا صفة مثال الموصوف
 فخرجا في من ابو به طيب ومثال الاستفهامية
 من عندك ومثال الموصوفة بالمفرد وكفى بها فضل
 على من غير ناحب التي محذواها ومثال الموصوفة

بالجمل فقوليت من انصرف بحيث صدره قد قوت في
 مونا لم يطع فانها بمعنى شخص وانسان ومثال الشرطية
 من يكونه اكرمه وهي جميع وجوهها تخصص بالاعمال
 وقد يستعمل لغيره في العلم كقول تعالى فمنهم من
 يشق على بطنه ويطلق على الواحد ويتره واللفظ كرم
 المؤنث وانما يوصف وما شرطين واستفهاما متين لثبوتها
 معنى الخوف وهو حرف الاستفهام والشرطية فيكون
 لا احتياجها الى الصفة والصفة فوليت وايه كذا اي عدد الا
 اي جاية كعدد انواع ما الا في اسم فان ايا واية لانها ان
 ثابتهن مثال الاستفهامية ايم واتيم عندك والشرطية
 ايم تكون في كونه وللوصف في اياها الرجل ويا اياها المراقبه
 الموصولة ايم اشد على الرحمن عينا والصفة غوم ورت جمل
 اي رجل فوليت وهي معرفة وحدها الا فاعلم في صدر رتبة
 سلميا اي واية معرفة وحدها من بين اخواتها في جميع الا
 المذكورة الا اذا كانت موسومة وحذف صدر رتبها
 ينتج اما انما مع قيام الموجب للثبوت في التثنية على ان اصل
 اخواتها هو الاعراب واما اختصاصها بالاعراب دون
 اخواتها فلوجود الاختافه المنافية للثبوت فيها وعدمها في

انواع

اخواتها واما بانها اذا حذف صدر رتبها نحو قولنا
 ثم لنزعن من كل شيعة ايم اشد على الرحمن عينا
 اي ايم هو قلنا كيد مشايختها الخوف من حيث اقتضاها
 الخوف لك الخوف فوليت اذا صنعت وجبات اي
 وفيما اذا صنعت وجبات عند سبويه احد هما انما يجر
 ان ذا معنى الذي وما الاستفهام الاستفهام اي الذي
 صنعت فاستفهاما والموصول مع صلة خبره والعائد محذوف
 تقديره ما الذي صنعت وجواب رفوع يطابق السؤال وقد
 يجوز له وجواب يتقدم الفعل المذكور في السؤال لكن
 الاول لا ولا في ثبوتها ان ذا ينزل اسم واحد وهذا
 شئ ويحكم على وصفة بحسب ما يقتضيه العامل وهذا
 في محل النسب بانه مفعول صنعت وانما تقدم لتضمن معنى
 انشاء الاستفهام فعمل هذا لا يكون اسما موصوفا
 ح منصوب يطابق السؤال ويجوز الرفع ايضا على تقدير
 خبر مبتدأ هذا وفي لكن الارن اول فوليت اسما لا فعلا
 ما كان بمعنى الامر واللام اي اسما لا فعلا (اسما) بمعنى
 امر الخاطب او بالاضافة مثلا لاول رويد زيد اي اسما
 ومثال الثاني صيغته اي بعد وانما جئت لمرتبعتها

مثل ثابته شرا غلام زيد لوجود النسبة بين كلمتهما
 وانما يجب اخراج الاول لان سبب بناءه ليس التركيب
 والثاني لكونه معربا وكلامنا في المعنى وانما قال من كتب
 ولم يقبل من اسمين ليدخل مثل سيبويه وعمر بن لادن
 الحرف الاكثر صوت وقال تضمن الثاني حرفا جليا
 كقصة عشر وحادي عشر واخواتها الاثنى عشر فان
 تضمن الجزء الثاني من التركيب الذي سبب بناءه الترتيب
 حرفا في الجزان كقصة عشر وحادي عشر الى تسعة عشر
 وتاسع عشر الا اثنى عشر هما بناء الجز الاول فلكونهما
 الجز الاول من الاسم المفرد واما بناء الثاني فلتضمنه
 الحرف فان اسلم خمسة عشر وستة عشر وانما اردنا
 وهما خمسة عشر وحادي عشر ليعلم ان البناء ثابت في
 هذا التركيب سواء كان المولد من العدد او الواحد من
 المتعدد وفي بناء التركيب الذي يراد به واحد من المتعدد
 نظرا لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به ثابته
 وعشر وجوابه اننا لا نعلم انه لا يتضمن الحرف اذا لم
 يهادى وعشر لان معناه حادي وعشر كما ان معنى
 احد عشر احد وعشر لانه مركب من المفردين من المتعدد

اصح

احدهما الحادي والثاني العاشر فكما يقال احد عشر كان ينبغي
 ان يقال حادي عاشر الا انه يصح حرف الواو غير لفظها
 الى لفظ العشر التحفيف وانما استثنى عشرين هذا
 الحكم لانه اعرب الجز الاول منه وبخلاف الثاني وانما لم يثن
 مع وجود علة البناء لتشبههم اياما بالصفات في حذف النون
 منه لانه يوزن بالانفصال منه به في الاعراب لكونه
 حكما فصيلا مثل حذف النون وقال الاعراب الثاني اي
 وان لم يتضمن الجز الثاني من التركيب الذي سبب بناءه
 التركيب حرفا اعرب الجزء الثاني منه لعدم علة بناءه وبخلاف
 الاول لكونه بمنزلة الجز الاول من الاسم المفرد على سبيل
 جعله وانما قال في الاصح لان فيه ثلاث لغات احدا
 المذكورة وهي النقص ولها قال في الاصح والثانية علة
 الجزين معا واضافة الاول الى الثاني وضع صرف
 المضاف اليه للعلم والثالثة الجزين واضافة الاول الى
 الثاني وصرف الثاني واعلم ان لفظ الاعراب الثاني
 ان لم يكن الثاني قبل التركيب مبنيا غير مبرور وفقطوب
 لكان اصوب وجوابه ان كلامه في التركيب الذي سبب
 بناءه التركيب وهما ليس كذلك وقال الكائنات والجز

بالكنايات هذه الكنايات المبنية وهي عبارة عن الفاعل
 منه بغيرها عن شئ وقع مفضل في كلام متكلم المفضل
 بهما على الماثل أو لئلا ينفصل هذا لا يكون كم كناية
 لا غير سعيه عن شئ واقع مفضل في كلام متكلم وإنما
 ذكره هذا لكونه موافقا لكنا في كونه بعد ذكر كم وكذا
 للعدد أي كم وكذا للتعريف كناية عن العدد وإنما بنى
 كم الاستفهامية لنتبعها من الاستفهام والخبرية لكونها
 مثل الاستفهامية في الصيغة وإنما بنى وكذا لكونه متوقفا
 عن المير لأن أصله في أصل على كات التثنية فيبقى
 على ما كان عليه من البناء ومجرد كذا منصوب غالبا
 لكونه غير لازم المضاف اليه في مثله لا عسله كذا ذكره
 مجردا باضافته كذا اليه لكونه بمنزلة كذا وما به وتقدم
 مرفوعا باضافته ما قبله خبره نحو لم يندى كذا دهم
 وندم مبتدأ ولم يندى خبره وكذا حال هكذا قالوا
 وفيه نظر والادنى عندى ان يكون كذا مبتدأ وودى
 بدلا او عطف بيان وخبره وعندى ظرف لادنى وكذا
 ردت للحدث أي كيت وادنى كناية عن الخبر
 لا غائبا لكونها واقعين موقع المير وهو المفضل **فله**

في

كم الاستفهامية ميزها منصوب مرفوع أي ميز
 كم الاستفهامية منصوب مرفوع ولا لعدد فمثل
 مجموع ميز كمين الاعداد المتوسط لما يلزم الترتيب
 بلا مرجح والخبرية مجرد مرفوع أي وميز كم كناية
 مجرد مرفوع ومحبسوع اما كوز مجرد وان يكون
 متناخا اليه واما جواز كونه مفسدا ومجموعا فان يكون
 للعدد وجواز كون ميز الاعداد مرفوع ومجموعا
 وتدخل من فهم أي وتدخل من في ميزكم الاستفهامية
 وكم الخبرية نحو كوز من رجل ضربت وكم من فزية
 اهدكناها وهما صدر الكلام أي لكم الاستفهامية
 وكم الخبرية صدر الكلام لكونها لائنا الاستفهام
 ولاننا المتكلمين وكانها تقع مرفوعا ومنصوبا
 ومجرورا أي كل واحد من كم الاستفهامية وكم الخبرية
 يقع مرفوعا أي مبتدأ وخبره ومنصوبا ومجرورا
 ولم يقع فاعله لاننا لهما صدر الكلام وعدم وقوع
 الفاعل على صدر الكلام وكل ما بعد فعل غير
 عنه بغيره كان منصوبا معولا على حسب انشائه
 الى موضع كونهما منصوبين أي كل موضع يكون **لفعل**

ما بعد كم فعل غير مشتغل عند بضمه او متعلق بغيره
 كانه في محل النصب بذلك الفعل بحسب ما يقتضيه
 القامع يعني ان اقتضى مفعولا بانه كان مفعولا به
 نحو كم رجل ضربت وكم غلام ملكك ولان اقتضى
 طرفا كان طرفا نحو كم يوم ما صحت وكم يوما صحت
 وكل ما مله حرف جر مضاف في الإشارة
 الى مواضع كونهما مجرورين وهي كل موضع قبل حرف
 جزاء اسم مضاف اليه يكون مجرورا فيه نحو كم رجل
 مريت وكم رجل مريت كم رجل ضربت والافعال
 وغلام كم رجل ضربت مبتدأ ان لم يكن طرفا وخبره ان
 كان طرفا اشارة الى مواضع كونهما مرفوعين وبما
 انه اذا لم يكن بعد فعل غير مشتغل عنه بشئ آخر لا
 قبل حرف جزاء اسم مضاف اليه فكم مرفوع في
 ذلك الموضع بانه مبتدأ ان لم يكن طرفا نحو كم رجل
 اخوتك وكم رجل قام وخبره مبتدأ ان كان طرفا نحو
 كم يوما سفلد ويعلم كونه طرفا بالجهان فان كان المفعول
 طرفا كان كم طرفا والافعال وكذلك اسما الاتمام
 والشرط اي واعلم ان اسمي الاستفهام والشرط

نحو من وما استفهام متين والشرطين مثل العرب
 كم فان كان بعدهما فعل غير مشتغل عنهما بشئ آخر
 كان محلها النصب بانهما مفعولان لنحو من
 تضرب يا ضرب وان كان قبلهما حرف جزاء اسم مبتدأ
 فمحلها المرفوعين مريت ومن ثم راء مرفوعا
 من ضربت وغلام من تضرب اضربه وان لم يكن
 بعدهما فعل مبتدأ ما ذكرناه ولا قبلهما حرف جزاء ولا
 اسم مضاف في محل الرفع بالابتداء نحو من ضربته
 ومن تضرب وفي مثل تميز كم عمة لك يا جبريل
 وبما ان تلك اوجه اى وجاز في تميز كم الذي احتمل
 نصبه بالفعل الذي بعده مع احتمال رفعه بالاجتناب
 ثلثة اوجه النصب بان يكون كم للاستفهام مية
 مكانه عفل عن كية اعدادا لا تروعا له والحريان
 يكون الخبرية وكم يكون مبتدأ في النوريتين
 لانه بعد فعل مشتغل عنه بضمير وليس قبله
 حرف ولا اسم مضاف وهو ليس بطرف وقوله قد
 حلت على عشارى خبره والرفع بان يكون عمة
 مبتدأ وان صغرها وتل حلت خبرها وكم حيت

غير ان الاستغناء به والتعبية وعلى التقديرين في محل
 التصيب على لفظه ان كان الميم المقدرة وعلى
 المصدر ان كان الميم المقدرة لان بعد فعل
 غير مشتغل عنه فغيره وميمه طرف او مصدر
 هذا البيت للغزوق بهو جربل شعر وهو كم علف
 لك يا جربل وخالة فدعا فنه طبت على عشاري
 فان نصبت حجة نصبت خالز وفلعا وان رفعتها
 رفعتها وان جردتها جردتها لكونها ثابتهين
 لها وقد حذف في مثل كم من مالك وكم ضربت
 اي وقد حذف ميمها اذا دل عليه قرينة نحو
 كم مالك فلا استغناء م اي كم دورها مالك لان اذا
 سئل عن كمية مال علم ان سئل عن كمية دورها
 ودرهم نحو كم ضربت اي في الخبرية اي كم ضربت
 او كم ضربت مرة ضربت فكم في المثال الثاني في محل
 على المصدر وعلى اللفظ وفي المثال الاول متبوعا
 بعده خبره الظروف منها ما قطع عن الاضافة
 كقبل وبعد المراد بالظروف الظروف المبنية وهي
 انواع منها ما قطع عن الاضافة نحو قبل وبعد و

جميع

جميع الجهات الست اذا قطع عن الاضافة وفوق
 بها فان يضي لكونها ثابتهين لحيث احتياها
 الى المضاف اليه المحذوف المتوى وبني على الحركة
 لكون بنياء عارضا على اللفظ لكون حركتها حالة
 محذوفة كحالة الاعراب اما اذا لم يكن المحذوف
 متويا فكان معروبا كقولنا فاع الى الشراب وكت
 قبل اكاذا غص بالماء الغرات لان جعل اسماء
 من غير المقنات الى المضاف اليه فلم يخرج اليه فلم
 يشبه الحرف والفرق بين هذه الاسماء مضافته
 وبنيها مقطوعة عن الاضافة متوية مع احتياها
 الى المضاف اليه في صورتين انها مذكورة تمامها
 في الصورة الاولى فاعربت وبعضها مذكورة في
 الصورة الثانية فبقيت لان بعض الاسم لم يمتحق
 الاعراب واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب
 او اجري لا غير وليس غير وحسب مجرى قبل و
 في بناء بها على اللفظ المشتركة في بناءها قال واجري
 مجراه لا غير وليس غير وحسب لان لا غير وحسب
 ليس بظرف وكان مبنيا فاوردناها هنا لمشابهة

وليس غير

ولا يضاف الا الى
فان لا يكون

وبعد ومنها جيت اى ومن الظروف المبينة حيث
وانما بقى لما بهمة الخوف من حيث احتياجه الى الجملة
توصحه ولا يضاف الا الى الجملة لانه موضوع مكان
يقع فيه النسبة وانما قال في الاكثر لانه قد يضاف
الى المخرد كقول اما ترى حيث سهل على العاقل انما
اعراب حيث ومنها اذا وحي المستقبل اى
ومن الظروف المبينة اذا وحي الاحتياجه الى الغير
هو المضاف اليه وهو للزمان المستقبل سواء دخل
الماضي وغيره وفيه معنى لشيء يظن ذلك اختصارا
بهذا الفعل ليعتاد الى الجملة الفعلية لتأنيدها بشرط
الفعل وكان لا يحتاج الى جواب وجواب عامل ويعلم
من قوله فلذلك اختصارا انه قد يضاف الى الجملة لا
سمية اذا كان للشرط وقد يكون اذا انما جات
اى يظهر المكان او الوقت المجرد عن معنى الشرط
فقد يلزم المتبادر بعد اى يقع الجملة اللاحقة بعد
فوقاين اذا مره وبين اذا الشرطية خرجت فاذا
السبع واقف فاذا معمول واقف وكانك قلت فيمن
السبع واقف اذا وهذه هي التي ينوب عنها الفاء

سخر

في جواب الشرط هكذا ذكره النحاة وقال المصنف انه قد
معمول لما دل عليه من معنى فاجاءت كانك قلت فاذا
زمان السبع واقف اعلم ان الزمان لا يقع المتبادر بعد
غالبها كان اصوب لانه لا يلزم المتبادر بعد ما
الا كان الرفع بعد ما واجبا اكثر ليس كذلك لما ذكره
في باب ما اضمره عامل على شرطه النفسير ومنها اذا
للماضى ومن الظروف المبينة اذا وهو للزمان الما
سواء دخل الماضى وغيره ويقع بعد جملته اسمية
وفعلية نحو اذا قام زيد واذا زيد قائم لعدم معنى الشرط
فيه وعلا بانه اذا كونه في اذا ومن معناه يضرب
بينهما وقد يكون اذا للعلماء جات كما اذا خرجت
فاذا زيد قائم وغير قول الاشاعرة فيمنما العسر واليسر
مياسير فيمن ظرف مكان وما تاتي به والعسر مشتق
منه محذوف وهو موجود وهو باطل في بين واو
مضاف الى هذا للعلماء تقديره فيمن زمان العسر موجود
والعامل في اذا جات لانه ليس بمضاف الى اذا
فيتمتع عمله فليل ولا يجوز ان يعلم جات في بين لكون
بين وانظر الى المكان واسماع على عامل واحد في

طرف المكان الاعلى سبيل الجدول ومنها اين وان
 للمكان استقها ما او شرط اي ومن الظروف
 المبينة اين وايها للمكان سواء كان للاستقها
 او لشرط نحو اين زيد واين تكن اكن واي زيد وليك
 تقعد اقعدي وبنيا لضمها حرف الاستقها م او ص
 الشرط متى للزمان فيها اي متى ظرف الزمان
 في الاستقها م غوي متى لقا في الشرط غوي متى
 اكوسك والفرق بين متى لشرط واذا الشرط ان
 متى للزمان المبيم ولا لا يتحقق وقوعه واذا
 للزمان المعين ولا يتحقق وقوعه فلها لايقا
 انك متى حمل البس وبقا لايتك اذا اجرا البس وبقا
 متى لضمها حرف الاستقها م او حرف الشرط
 واين للزمان استقها ما اي ومن الظروف
 المبينة ايان وهو لظرف الزمان في الاستقها م
 كقولنا متى ايان يوم الدين وبنيا ايان لتعنه
 للاستقها م وكيف لكان استقها ما اي ومن
 الظروف المبينة كيف للزمان الحال بقول كيف
 زيد وبنيا لتعنه همز الاستقها م وهو من ظرف

زمان عند الامه سوال عن حال المسؤل عنتم في
 الحال ومذومند بمعنى اول المدة اي ومن الظروف
 المبينة متى ومنذ وها بمعنيين احدهما بمعنى اول
 المدة فيلها المفرد المعرفه وهو الزمان الذي
 يطلع ان يكون جوابا لمتى ليدل على اول المدة الذي
 هو المطلوب تقول ما رايته منذ يوم الجمعة والاشيا
 بمعنى جميع المدة فيلها المقصود بالعدد لبيان
 جميع المدة التي المقصودة وهي الزمان الذي
 يطلع ان يكون جوابا لكم نحو ما رايته منذ يومان
 وانما بنيا لكونهما اسمين مثل كونهما حرفين في
 اللفظ وقد يقع المصدر والفعل اي قد
 يقع المصدر بعدهم نحو ما رايته منذ سفره او الفع
 نحو ما رايته منذ سافر وان تحققت نحو ما رايته
 منذ ان سافر وان التعليل المفتوح نحو ما رايته
 فيقدر زمان مضاف اى اذا وقع بعدها
 احدا لاشيا المذكورة وجب ان يقدر بعدها
 زمان مضاف اليه لكون المعنى المعنى مبني على
 اي ما رايته منذ زمان سفره وزمان ان سافر

وزمان ان سافر وانما حذف للعلم به وج يكون
 محقق اول المدة وهو مبتدأ ما بعد خبر خلافا
 للترتبات اي ومقدور من مبتدأ في مواضع احدهما
 وما بعد خبرها وما بعد زمان تكونها في
 تاويل الاضافة لانها لعقول والمدة ويومان جميع
 تلك المدة وهو ضعيف لان المعنى لا يصادف
 الاجعل من مبتدأ ولا مانع من ولادة يتبع و
 قوع مثل يوسى مبتدأ في مثل قولنا ما رايته من قبل
 لان نكرة غير محصورة بوجه واعلم ان الموضع
 للجملة التي هما صدر بها الاعتدال المسمى في فائده
 يجعل موضعها نصبا على الحال وهو ضعيف لان
 المعنى لا يصادف ذلك ومنها لدى ولدن وقد
 جاء لدن ولدن ولدن ولدن ولدن ولدن اي ولد
 الظروف المبيته لدى ولدن وفيها لفات غير
 وقد اشار اليها بقوله وقليبا لدن بفتح اللام وكون
 الثوب ولدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر
 ولدن بفتح اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام
 وضم الدال وانما لم يثبت لدن ولدى لان من لغا

لدن

لدن الذي وصفه وضع الظروف ثم حل عليه اخواتها
 حكمها ان يحذفها على الاضافة فتحو للدن لان ذلك
 نصبت العرب غرابة بلون خاصه تشبها لتونها
 بالشويع من حيث انه يثبت ويترجم ومنها
 قط للماضى المنفى وعوض للمستقبل المنفى اي
 ومن الظروف المبيته قط بفتح الطاء الزمان
 الماضى المنفى على سبيل الاستغراق نحو ما رايته
 قط وعوض للزمان المستقبل المنفى على سبيل
 الاستغراق نحو لا فعل عوض لى لا فعل لى
 وبها تضمنها معنى في واخصا بالبناء من س
 الظروف لعدم ظهور في فيها فتنها في او فتنها
 لام التعريف والظروف المضافة الى الجملة و
 لا يجوز بناؤه على الصحيح اي ويجوز بناؤه الظروف
 المضافة الى الجملة على الفتح نحو هذا يوم ينفع الضياء
 والى نحو قوله تعالى ومن جرى يومئذ لاكنا
 البناء من المضاف اليه قبل المضاف اليه الجملة هي المعلقة
 لعدم جواز بناءها عند الاضافه الى الجملة اللاحقة
 وهو ممنوع عند الاولين لان الجملة مبنية سواء

كانت اسميت او فعلية فجوز ان كتاب المضاف اليها
 الباء ويعلم من قولهم يجوز ان يجوز ان يعربها ايضا كذا
 احكام مستحقا للاعراب ولا يجب ان كتاب المضاف
 الى المضاف اليها منه وكن لك مثل غير مع ما وان
 فان كن لك يجوز بنا مثل وغير على القبح اذا انبتا
 الى اخو قيا مثل ما تقوم او الى ان خوقيا مثل
 ان تقوم او الى ان مثل لك تقوم لما كانها او شا
 بهما الظروف المضافة للاعراب وانما ذكرها وان
 لم يكونا من الظروف لكونهما مشاهدين للظروف
 ومن حيث احتياجهما الى المضاف اليه
 المعرفة والتكرار المعرفة ما وضع لشيء بعينه المضافات
 والاعلام والمبهمات اعني الموصولات واسماء الا
 والمعرفة بلام التعريف والمعرفة بالبناء والمضاف
 الى احدها معنى وقدمت المضافات والمبهمات والمعرفة
 بالبناء او المضاف الى احدها معنى وانما قال معنى لان
 ما في
 لوضيحتها الى حد ما لفظا لم يتعرف المضاف من المضاف
 اليه قول المعرفة ما دل على شيء بعينه في نظر ما ان
 به المعنى الشخص فخرج عن اعلام الانجاس كما سائر

المثل نحو اذ وجبت ويجوز
 اعرابها لكونها اسمين
 مستحقين مفعلا

قوله ما وضع لشيء من المعرفة
 وقوله بعد جيج التكرار لانها
 لم توضع لشيء بعينه وانما هي

وشاع

وشاع للتعليق فان كل واحد علم وليس والاعلى فغير
 بعينه بل العلم للجنس ليس واحد من اولى من الا
 ولا يتوهم واحد دون آخر وان كان مراده بالعين
 مطلق التبرع عن غيره من الحيات دخل في جميع امثا
 التكرار وضرب الاعمال والحروف فان كذا
 منها دل على شيء بعينه لا يشا ذكر غيره من المضافات
 واما المعرفة بلام التعريف فاللام فيه اما المعرفة
 نحو اهلك الناس الدنيا والديم واما المعرفة
 استغراق الجنس كقوله تعالى ان الانسان لخبث
 الا الذي آمنوا واما العهد بان يذكر متكررا ثم يعا
 المنكر ومعرفة كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون
 رسولا فنعصى فرعون الرسول وان يكون مفعلا
 في لذهن كقولك ادخل السوق اذا كان السوق
 معهودا بينك وبين مخاطبك واما معنى لشيء نحو
 الضارب والضروب وقدم العلم ما وضع لشيء
 بعينه غير متناول غيره فوضع واحد قوله ما وضع لشيء
 بعينه شامل لجميع المعارف وقوله غير متناول غيره
 يخرج عنه سائر المعارف لكونه متناولا لغيره فان ا

وضع الخطاب مع كونه متنا واما لغيره وهو زيد او غيره
اذا خطب به وقول بوضع واحد ليدخل فيه العلم الذي
يقع فيه اشترط ان يكون زيدا اذا سمي به رجلا ثم سمي به
اشترط ان يكون كان متنا ولا غيره لكن ليس
بوضع واحد بل باوضاع اعلم ان فيه نظرا لان
مثلا اما موضوع الخطاب معين او الخطاب غير
معين لا سبيل الى الاول لعدم فهم الخطاب المعين
منه ولا الى الثاني واللام يمكن معرفته بكونه موضوعا
لشيء غير معين والمقدور خلافه لا يقال خطأ انه موضوع
لخطاب غير معين وتجمع كونه موضوعا لشيء غير معين
لان ذلك الشيء معين من حيث انه مخاطب لقدره
عن المتكلم والغائب لا نأقول لا يمكن ذلك في
كونه موضوعا لشيء معين والا كان مثل رجل
معينه لا يميز موضوع الواحد من الرجال فيميز عن
واحد من غير الرجال فان مثل انت ورجل وشركا
فيهما موضوعات الواحد لكن احدهما الواحد
المخاطب والاخر لواحد من الرجال لكن مثل رجل وكثر
بل خلاف فلا يمكن تميز عن الغائب والمتكلم في كونه

مومنا

موضوعا معين واعلم ان جوابه مبني على حرف ^{حد}
وهو ان مثل انت كلي اعتبارا مفهومه ملن
مخاطبه زيدا كان او غيرا وجوزي باعتبار عرض
الجزئية والتخصيص به بسبب قصدك به شخصيا
ولاذا عرفت ذلك فالمراد بقولهم انه موضوع لشيء
معين انما هو باعتبار عرض الجزئية والتخصيص
والمراد بقولهم انه متناول غيره انه يجوز استعماله
في شخص آخر غير الذي استعمل فيه او لا لكون
مفهومه كليا او نقول الجواب المراد بالوضع ^{استعمال} الا
فيكون معنى الحد العلم ما استعمل لشيء بعينه غير
جائز استعماله في شيء آخر لا يتوجه عليه الا
شكال واعلم ايضا انه يجوز نصب غير على الحال فيكون
معناه العلم ما استعمل في شيء بعينه غير جائز استعماله
في غيره ويجوز رفعه بان يكون خبرا بعد خبر ولا يجوز
خبره لان ذلك الشيء الذي ما هو المعين لا يتناول
غير نفسه حتى يجتزعه واعرفها المصير المتكلم
ثم الخطاب اي واعرفها المعارف المصير المتكلم لعدم
امكان التكرار فيه ثم الخطاب الجواز وقوع تكراره

المضمر القاريب ثم الاعلام ثم المبهضات الداخلة عليه
 التعريف ثم المنادى ثم المضاف الى واحد ما معنى
 انضاف اليه وهو المشهور من مذهب سيبويه
 وفيه اختلاف كثيرة وفيما في الخلافات تظهر في الو
 فالنكرة الى اخره فقول ما وضع في ثامن المعاني
 والنكرة وقوله لا يبين حرمات المعرفة عنه نحو رجل
 فانه وضع لواحد من هذه الحقيقة فينبأ لا يكون على
سبيل المبدل قوله اسماء العدد ما وضع لكثير لعدد لا
 واصولها اثنا عشرة كلمة واحدا عشرة ومائة والف
 اى اسماء العدد اسماء وضعت لتدل على كثر لعدد لا
 اى لعدد ودات فالواحد والاثان عدد لثورتها جزا
 من قول لقائل كم عندك ولا ينفصل لعدد بمثل
 الزيادة مع كونه موضوعا لكثير اما الاشياء لانه غير
 موضوع لكثير لعدد جميع الاشياء لانه لا يمكن تقدير
 جميع الاشياء بالزيادة وفيه نظر لانه لا يتقد رجميع
 الاشياء بجميع الاعداد والمخزان يقال المراد ما وضع كثر
 احاد الاشياء بالذات فلا يكلل بالزيادة لان كثر
 عارض له لان فرض واحد فينبأ الى الكل واصولها اثنا

في قوله اسماء العدد

المنفرد

اثنا عشرة كلمة وهي واحدا الى عشرة ومائة والف وتبولد
 منها اعداد غير متناهية المحدثات عند التولد اما
 بقية نحو مائتين والالفين واما جميع نحو عشرين والو
 ومات واما يعطف نحو احد وعشرون واما بتركيب
 نحو احدى عشرة على سبيل منع المطلق فقطر واحد اثنا عشر
 لوان ثمان وثمانون ثلث العشرة ثلث العشرة ان استأ
 هذه الاعداد اى تقول واحد واثان والذكر واحد واثنا
 او ثمان للوث وهو جار على القياس وتقول ثلث لث
 وثلث للوث نحو ثلثة رجال ثلث عشرة رجال
 وعشر نسوة وهو جار على القياس مشهور وانما لم يجر
 عليه لان المعداد المذكور جميع هذا فيكون مشا
 فيجرم لثوق النار بعدد ما اذا الحق للمذكر الحق للوث
 فرقا بينهما ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكور بية
 فاستج الى ثانيته او لا واما قوله تعالى من جاء بالهتة
 فلعننا مثله انا فلان الاشياء هي الحسنات ولاها الكسب
 الثابت من المضاف اليه واعلم انه يجوز ان يقال ثلث
 دواب وثلثة دواب اذا ريد به المذكور من قال ثلثة
 دواب جرى على الاصل وهولان يقال الدابة في الاصل

صفحة على وزن فاعل من ب ي ب وليست باسم
لكنها تستعمل على الالهام من حيث ان لا يذكر الموت
فيكون التقدير ثلث اشياء دو اب وج يكون المعنى
مذكر او من قال ثلث دولب حل على الظاهر واخرى انما
مجرى المفعول والخبر ثلث بنات عرس واربع بنات
اوى لان المولى ادين بثلث عرس وابن اوى وقا
المحققون من على الصلة قلت طلحات سوا اريد بها
بكال واريد بها نسا وويل ثلث طلحات غدا اريد بها نسا
وثلث طلحات اذا اريد بها النسا فربما جهل **قوله** احد عشر
اشيا عشر عشرة واشيا عشر اى اذا جازت عشر
قلت احد عشر رجلا واثنى عشر رجلا والمذكر واحد
عشرة واثنى عشر امرا الموت اما الخبر والاول فقد
جاء في حال التركيب كيجي حال الانراد الا انه غير المراد
الى الاحد والواحدة الى الاحدى تخفيفا وما تانيث البز
الثاني في الموت وتلك في المذكر فقد جمع الالهام
المجهر على اخواته لعل تذكرها في اخواتها **قوله**
ثلث عشر الى تسعة عشر المذكور ثلث عشر التسعة عشر
وتم تكسر الفخيم اى نقول ثلث عشر الى تسعة عشر لا تكسر

ول

وثلث عشر الى تسعة عشر الموت يكون اثنين
عند اصل الجواز وكما عند بنى يتم فالجاء الاول
جاء في التذكير والتانيث حال التركيب كيجي حال الانراد
في تذكير الموت وتانيث المذكر والخبر الثاني قد
الى الاصل لانه لا واجب تذكير المذكر بل يلزم اجتناب
التانيث فيها هو كالكلمة الواحدة وجب تانيث الموت
لانتفاء المانع وهو عدم فرق بين المذكر والموت وكما
الثين في عشرة او سكونها لئلا يجمع قول الى ربيع لثقات
في كلمة واحدة مع تركيبها مع ما في آخره فجمع عشرون
واخواتها فيما اى تقول عشرون واخواتها وهي ثلث
واربعون الى تسعين في المذكر والموت فجمع عشرون
رجلا وامرأة الى تسعين رجلا وامرأة احد وعشرون
احدى وعشرون اى اذا عطف العشرون اعنى
عشرين الى تسعين على ما دون عشره وهي من احد
الى تسعة يستعمل ما دون عشرة على ما عرفت وتعطف
على عشرين ولما اورد مثالين للتعليم وهو احد وعشرون
المذكر واحدى وعشرون والموت قال ثم بالخطب حفظ
ما تقدم الى تسعة وتسعين اى تاخا احاد من واحد

الى عشرة ما عرفت من غير تغيير وتقطيع على عقود
 فيقول ليها اثنان وعشرون رجلا واثنان وعشرون
 امرأة الى تسعة وتسعين رجلا وتسعين امرأة
 وانما لم يركب الاحاد مع العشرات في العشرين واخواتها كما
 ركب الاحاد مع العشرة لان الواو والياء في العشرين
 والاخوات علامته للاعقاب والترتيب موجب للبناء
 فالجمع بينهما متعدد مائة والفي مائتان والفي
 فيهما اي يقول في المذكر والمؤنث مائة ومائتان
 والفي والفا من غير تغيير فمائه رجل ومائة امرأة
 والفي رجل والفي امرأة ثم بالعطف على ما تقدم اي
 اذا جاوزت مائة استعمل ما زاد عليها على ما عرفت
 من واحد الى تسعة وتسعين وقطع على مائة فتقول
 وخمسة رجال ومائة وخمسة نساء وهكذا تستعمل ما دون
 المائة على ما عرفت الى ان تصل الى مائتين ثم تستعمل مائة
 المائتين وتقطيع على مائتين وهكذا الى الالف واذا وصلت
 الى الالف فتعمل ما دون المائة على ما عرفت ومائة
 المائتين على ما عرفت وتقطيع المائتين على الالف ومائة
 المائتين فتقول الف ومائة واحد وعشرون رجلا والف

ومائة

ومائة واحد وعشرون امرأة ولم يجر هذه القاعدة
 في التواريخ لان الغرض فيها معرفة الاصل لكون الاكثر
 معلوما وفي ثمان عشرة فتح اليا وباء اسكا
 وشذوذ فيها بفتح النون اشارة الى مخالفة لآخره
 لان اخر الاسم الاول من المركبات من احد عشر
 الى تسعة عشر هي على الفتح للفتح الاثنى عشر واثنى عشر
 فانه معرب وثاني عشر مع كونه منبجاء مخالفا لآخره
 من المنبجاءات لجراد فتح يائه قياسا على ساير المركبات
 واسكانها للتخفيف وخذوها مع كمال النون لعل لا تتركه
 على اليا وخذوها مع فتح النون وهو شاذ
 وميز الثلاثة الى العشرة لمخفوض مجموع لفظا او معنى
 لما فرغ من كيفية استعمال الاعداد شرح في جلال الميزات
 اعني تعدد ذات فقال ميز الثلاثة الى العشرة مخفوض
 لاضافة الاعداد اليه ومجموع لفظا مخفوض لثلاثة رجال
 او معنى مخفوض لثلاثة نفر وخمسة اشياء عند الخليل و
 فانه وان كان على وزن فاعل عند هذا الكثرة
 المعنى جمع لشيء يوافق لعدد العدد لكونه اياما في
 المعنى وانما ابتداء بميز الثلاثة لعدم مجي الميز لما دون

الثلاثة على ما يصح به الا في الثلاثة الى مائة
 استثناء من قولهم مائة الثلاثة الى مائة
 ويجمع لفظا او معنى وانما استثنى منه لعدم
 الثلاثة الى لفظ الجمع من ثلث مائة الى جمع
 لا لفظا ولا معنى لكون المائة موضوعا لعدد معين
 ولا شيء من الجمع كذلك وكان قياسها ما بين
 اوصاف وكان القياس ان يضاف الى ما بين ان
 ارتبوا المذكور العاقل والى مائة ان اريد غير
 العاقل وانما يحوي اضافتها الى لفظ المائة لوجود
 الكثرة فيها فاشبهت الجمع وميز احد عشر الى
 تسعة وتسعين منصوب مفردا اما نصبه فليتم
 قبله بتقدير التنوين من احد عشر الى تسعة عشر
 لان كل تنوين حذف لغير اللام والاضافة فهو في
 تقدير التنوين فلكون الاعداد في تقدير التنوين
 يشبه نون الجمع في عشرين واخواتها واما افراد
 فحصول الفرض برمع كونه اخف من الجمع
 وميز مائة والالف وتشتبهما وجوز مخفوض
 مفردا اي ميز المائة والالف وميز ثمانية الالف والالف

مميز

وميز جمع الالف مخفوض لاضافتهما اليه وميز لمحدود
 الفرض به وانما لم يقل وجعهما كما قال وتشتبهما
 استعمال جمع المائة فلا يقال ثلث مائة الى جمع
 بخلاف الثنية فانه يقال مائة رجل واذا
 كان المعد ودمونا واللفظ مذكرا او بالعكس
 فوجبان اي اذا كان المعد ودمونا واللفظ النال
 عليه مذكرا فلك وجبان اي جاز لك تذكير العدد
 وتاثيره كالشخص المطلق على الشاة فانه جاز ان يقال
 ثلثه شخص مراعاة للفظ وثلث شخص مراعاة للفظ
 وبالعكس اي اذا كان المعهود مذكرا واللفظ النال
 عليه مؤنثا فلك وجبان تذكير العدد مراعاة للمعنى
 وتاثيره مراعاة للفظ كالنفس المطلقة على رجل تقول
 ثلثه نفس وذلك افضل علم ان مراعاة اللفظ في
 اولى عندهم من مراعاة المعنى ولا يميز واحد
 ولا اثنان استثناء بلفظ مميز عنها نحو رجلان لا
 الفصل لمقصود بالعدد اي ولا يستعمل الواحد و
 الاثنان مع معدودهما للاستثناء بلفظ معدودهما
 عليهما فان رجلا يدل على واحد ورجلين على اثنين

عند الجمع فانه لا يدل على عدد معين فلم يجر الاكتفاء
بالجمع الذي هو العدد لعدم دلالة الجمع على تعيين ثلث
بالعدد في الجمع لعدم تعيين العدد وناسج الى كراحد
العدد وادى لمير واما قولهم رجل واحد ورجلان اثنين
فلما تكيد ويقول في انفراد من العدد باعتبار تصير
الثاني والثانية الى العاشر والعاشر لا غير اى ويقول
لواحد من الشئ الذى فيه تعدد وكثرة باعتبار تصير
ذلك الواحد عدد اقل من الذى اشتق منه ذلك
الواحد مثل ما اشتق ذلك الواحد من الثاني في العدد
والثانية للموت الى العاشر والعاشر واما اشتداد
بالثاني لانه لا عدد اقل من الواحد حتى يجعل الواحد
واحد كقولهم اى ما يكون من نحوى ثلثه الاله
بمعهم اى لا هو مضموم الثلاثة لا اربعة وانما لم يتجاوز
العاشر بهذا المعنى لعدم فصل فوق العشرة بمعنى انه
مصير عدد اقل من عدد يختلف العشرة فادونها فانزوي
لها فعل مشتق من العدد بهذا المعنى نحو ثلثت الا
شئ ووجعت الثلاثة وعشرة هذه التسعة وباعتبار
حالة الاول والثاني والارلى والثانية الى العاشر و

مصير

العاشر

والعاشر اى تقول في المفرد من العدد باعتبار
حال اى باعتبار انه واحد من العدد متصف بان
ثان او ثالث او غير ذلك الاول والثاني والذكر والذكر
والثانية للموت الى العاشر والعاشر تقول
ثالث ثلثة خامسة عشر عشرة وانما قال لا
ولم يقل الواحد لكون الواحد للعدد وليس المراد الله
بالصفة فغير لفظ الواحد الى الاول كما غير لفظ الاثنى
الى الثاني ولم يترتب ما بعد الثاني الى العاشر بهذا
المعنى لكونه بمنزلة واحد من العدد بخلاف الاعتبار
الاول فانزوي رتب ما بعده لكون اسم فاعل بمعنى
مصير والحادى عشر والحادية عشرة والثانية
عشر والثانية عشر التاسع عشر والثانية عشر اى اذا
جاوزت العشرة فنقول باعتبار رجالة الحادى عشر لانه
بتدبير المجزئين لان اسم المذكور يختلف ثلثة عشر بطلا
والحادية عشرة للموت يتاين المجزئين تكون هنا
للمذكور من كل الوجوه وهكذا نقول الى التاسع عشر
للمذكور والحادية عشر للموت ومن ثم قيل
في الحول ثالث اثنين اى مصيرهم من ثلثتها وفي

الثاني ثالث ثلاثة أي أحدهما أي ومن أجل أنه
يقال الثاني والثالث باعتبارين قيل بالاعتبار
الأول أي باعتبار تصير ثالث اثنين أي تصير
ما هو أقل من العدد الذي اشتق منه بواحد ليكون
أن يصير مثل المشتق منه ومعنى ثالث اثنين مع
الاثنين ثلث وهو اسم فاعل من ثلثتهما وقيل باعتبار
الثاني أي باعتبار ثالث ثلث ثلث أي كيف الرعدة
مسألة للعدد الذي اشتق منه ليكون له معنى وقيل
بحسب إضافة إلى ما هو أكثر نحو ثالث عشرة لجر إذا
يكون واحدا من عشرة وللمعنى وهو تصانف بالثالثة
وتقول جادى عشر أحد عشر على الثاني خاصة أي وفي
تقول جادى عشر أحد عشر التاسع عشر باعتبار الثاني
للمعنى والمعنى والمقيل باعتبار الأول لعدم فعل
المشتق منه اسم فاعل فوق العشرة هذا المعنى ولهذا
قال على الثاني خاصة وإن شئت قلت جادى أحد
عشر في تاسع تسعة عشر فيعرب الأول أي وإن
قلت بهذا المعنى بعبارة أخرى جادى أحد عشر عند
عشر الأول استغناء عنه بذكره ثانية وهكذا تقول إلى

تاسع تسعة عشر فيعرب لفظ الأول لعدم موجب البناء
وهو التركيب ومنه الجزآن الباقيات لوجود موجب
البناء فهما المذكورتان المونث والمونث ما فيه
علامة الثانية فقط أو تقدير المونث بخلافه أي
عزيت المونث أو لا لأن الثانية وجودي والثانية
عدمي ومعرفة الملكات سابقة على معرفة الأعلام
فالمونث اسم في علامة الثانية لفظا مخصوصا به و
جبط وحصول أو تقديرها وهي الزاخر اصل أرداه في
التصغير نحو ربيعة والمذكور بخلاف المونث أي
المذكور اسم فيه علامة الثانية لفظا ولا تقديره
وعلامة الثانية ثلث الثاني والالف مقصورة أو ممددة
أي وعلامة الثانية التي تلحق الهم المونث ثلث
وهي لاء والالف المقصورة والمدودة وقدم ذكرنا
وأما احتياج إلى علامة الثانية لاحتياجها مطلوب
ولأنها كاتب مأخوذة في تعريف المونث والانية لئلا
تلحقها الالف المقصورة فعلى كجلى وفعل كاحلة و
ضع كنعى وفعل كسلى وفعل كدلى والثالثة الأول
بالثانية عكس الأخرين وإنبية المدودة سمى وكذا

خفساء وعاشوراء ونفساء وغير ذلك وهو متيقن
 والفظي فالحق في ما باننا ذكر من الحيوان كالموت وناقض
 غيلا ذلك كله ونوعين اي الموت اما حقيقي واما الظن فانما
 ما باننا ذكر من الحيوان كالموت باننا في الرجل يتأذى باراجا
 الرجل والموت الظن غيلا في الموت الحقيقي وهو الموت
 الذي لا يكون باننا ذكر من الحيوان سواء كان في
 علامته انما ثبت في قوله اولم تكن نحو عين وكل غصون
 الانا دار ومن الموت الظن المضاف الى الموت والمفاد
 جروا كقول تعالى لينفذ بعض السيرة وهو محقق
 شعريه او فظنوا بعين شي عند اوصافها محقق
 حسن عند ولا يجوز ان يقال جاء تن غلام عند لا
 الفلام ليس جزاء منها ولا فعل لها ولا صفت لها والذ
 يعرف بتاثير النوع الاخير الشفة فالاشارة كقول
 تعالى في هذه النام التي كنتم بها تكذبون وعود التفسير اليه
 كقول تعالى والشمس وضحاها والحق علم من التاثير
 بفعله كقول تعالى والنفث المساق بالساق وغير ذلك
 ووجود علامته التاثير بلفظ او تقدير او غير
 اعلم انه اراد بالظن ههنا غير ما اراد به في باب ما لا يشترط

لأن

لأن اللفظ يجعله مقابل حقيق ههنا سواء وجد في علامته
 التاثير لفظا او لم يوجد ولم يتنا ولا الموت الحقيقي و
 جعله في باب ما لا يشترط مقابل الموت الضمني سواء
 كان حقيقا او لم يكن واذا استدل به الفعل فالتا
 وانت في ظاهر غير الحقيقي بالجزء او اذا استدل به
 الموت الحقيقي او في غير الموت الظن الفعلي فيجب للما
 التا باللفظ اللفظ الا اذا فصل بين الفعل والموت حقيقة
 جازا انما يصح ان الما في غير الموت كقولهم حشر القاضي
 اليوم امراه وكقولهم ولد لا يحيطل ام سويلي الذي يلا
 على ان الما من التاثير في قوله واذا استدل به الموت
 الذي ذكرناه قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالجزء او
 انت محيز في تاثير الفعل المسند الى ظاهر الموت غير
 الحقيقي وفي تذكيره تقول طلع الشمس وطلعت الشمس
 والفرق بين ما استدل به على الما ههنا وبين ما استدل
 به في غير الما ان الاول نحو قوله نعم فمن جاء ^{بسلامة} موظعا عظم
 ان الفعل لما بعده وان التا في غير موظعا بما من غير
 تاثير جازا ان يظن الفاعل غير التاثير المتقدم ولا يشترط
 آخر لان اصل الفعل استناده الى ما امر ان يبعد

على باب استصحابه وثام ص

واعلم انه يلزم من قول وانت في ظاهر غير الحقيقي بالحياد
 بجزان يقال لهما قاطبة مع كون اسم رجل لكونه موصوفاً بالحياد
 وهو خلاف المشهور وحكم ظاهر الجمع الاخر اي و
 الجمع الموصوف بالغير الحقيقي اذا كان الفعل مسنداً الى
 فيجاز تذكر الفعل وتاثيره بقول تمام التبرال وناسبت
 الرجال مطلقا اشارة الى ان لا فرق بين ان يكون هذا
 الجمع المذكور وبين ان يكون جمع الموصوف الحقيقيات
 او غير حقيقي بقول جاء الرجال والزيادات وجاءت
 الرجال والزيادات فالنايت يكون للجمع في هذه الجملة
 والتذكير يكون تاثير الجملة من باب التاثير انما
 وانما لم يبعد بالتاثير الحقيقي بل من تاثير الفصل
 اجاز لباي الجمع مجرى واحدا ولم يفعل بالعكس لئلا يترتب
 التاثير بحسب اللفظ على اعتبار التاثير بحسب المعنى
 اولان المذكور اصل الموصوف فرع وانما قيد الجمع بغير
 المذكور والسالم لانه لو كان جمع المذكور السالم لم يجر تاثيره
 لا يقال جاء الزيدون ولا الزيدون جاءت النساء
 المفرد لوجود المفرد فيه وضمير العاقلين غير المذكور
 فعلت وفعلوا اي ويقول اذا كان الفعل مسنداً الى ضمير

العاقل

العاقل الى الجمع العاقل بغير ذكر الاء لم كوجال فعلت فظهر
 المكون مسنداً الى ضمير الموصوف وفعلوا انظر الى كون مسنداً
 الى ضمير جمع مذكور ماقبل وانما قيد الجمع العاقلين بغير المذكور
 اعترازا عن نحو ان يكون فعلوا بغير ان يقال زيد
 فعلت لهما والنساء والايام فعلت وفعلن اي
 اذا كان الفعل مسنداً الى ضمير جمع موصوف غافلا كان
 كالنساء او غيره كالعبيون او الى ضمير جمع مذكور غير عاقل
 نحو الايام بجاز الحاقها بالنايت بالاعطاف لكونه مسنداً
 الى ضمير موصوف والحق لكون الجمع به تنظيلا لكونه مسنداً
 الى ضمير جمع موصوف فتقول النساء والايام والعبيون فعلت
 وفعلن قوله الثاني ما حقق آخره الفاء وايضا مستوح ما قبلها
 وتكون مكسورة ليدل على ان مصدره من حشر اي المثنى
 اسم الحق آخره الفاء اي مفتوحة ما قبلها وتكون مكسورة
 وقد ذكرنا الكلام في قوله ليدل على ان مصدره من حشر
 اشارة الى الحقوق هذه الحروف بالاسم المفرد الى ان
 لا يجوز تشبيه الاسم المشترك باعتبار معنيه المختلفين
 فلا يقال لزيدان ويؤديه الطهر والحشر بل يراى طهران
 ويحشران والمراد بالمثل فوجه ليدل على ان مصدره

العاقل

المثلية في اللفظ والمعنى لكنه يشكك في مثل القسرين والعشرين
وحجابه انما لا ندرك انه يشكك في مثل العشرين والعشرين فان لم يلا
اطلاق عن مثل الشمس لما نذكره فيهما لم يقدّر القسرين والعشرين
الا ان يكون الشيء غير في اللفظ قد يكون لاسم
ذلك اللفظ عند التسمية وقد لا يكون كذلك **قوله**
والمقصود ان كان الفرض وادو هو تلك في قلبه وادو
والانفاليه المعلم ان الاسم الصحيح هو زيد والحق به
خوطني لو لم يحتل بالياء نحو القاضى الحق بآخره العاد
ونون من غير تقييد تقول جاد والديار والقبائل
والقاضيان ورايت الزبددين والظبيين والقاضيين
هكذا تقول في الجورين والحدوف من القنوص فيقال
تأخيان وعسايا في قاض وعلم بعدم جوب جندو لم
يدكر المصنف هذه الانواع للعلم بحكمها من الحق الذي
والاسم المقصود ان كان الفريد لاسم وادو هو ذلك في
قلب العرو هو وادو الاستماع اجتماع لفظين ويكون اسم
هذا الالف الواو وغيره من في بعض وادو لم يكن
كذلك قلب الالف يا اما تكون الالف بدل لاسم يا و
اما تكون لا يكون الفريد لاسم وادو الاول على التثنية

وهو وادو

انما

انما لاسمها ان يكون الفريد لاسم وادو تقول ملها ان
في مثل لكثرة حروف الكلمتين ويكون الياء اخت من
الواو والثاني ان يكون الفريد لاسم يا نحو عسايا
في عشي وثالثها ان لا يكون الفريد لاسم يا و
ولا وادو نحو جاد في جادى والثاني في ثمان يا و
ان يكون الفريد لاسم يا كقولنا قاضيان في قاضي والقاضي
ان يكون غير بدل عن حرف كقولنا سبستان في سوسين
واحد وادو ان كانت حرة اصلية ثبت وان كانت
قلت وادو الالف لادو ليدان الى آخره اعلم ان هذه الحرة
اما اصلية واما للتانيث واما لاصلية ولا للتانيث
ان كانت اصلية ثبت لها لكونها اصلية يقول
في قرآن ان وان كانت للتانيث قلبت وادو لادو
بزادتها ورفا جها وبن اصلية تقول لخصم احوال
وان وسبب اختصاص القلب بالواو وهذا لان سنا
الواو واكثر في النقل وان كانت غير اصلية ولا هاء
بازا ليدان ردها الى اصلها وهو ظاهر وثالثها على
حالتها لتانيثها الاصلية من حيث كوفها غير تانيث تقول
في كسا وادو كسا وان وردا بان وكسا ان وردا ان

واعلم ان المراد بالاصلية ما يكون اصليا او في حقه شيئا
ما فيه حركة لازمة للحاق بخبرها بقول من بالان يكون
في حكم الاصلية والحقوق من ان واجب رد الالاصلي في
نحو زيد وجهاين وحذف فونه بالاضافة اي وحذف
فون المشي لاضافة الالاسم ليدل على الاتصال
ثا والثاني في خصيان واليان مطع على فون اي وفن
ثا والثاني في خصية واليه عند ثبوتها فون خصيان واليان
مع عدم سقوطها في غيرها لثبوتها بالكلية وانما
حذف فونها لانها لم يفترا فان كان المشي بمنزلة المفرد وكما
لا تقع في وسط المفرد ثا والثاني لا يقع في وسط
المجموع ماد ل على احد مقصودة بحرف مفردة بتغيريتها
فقوله ماد ل على احد ثا مل لغير المجموع بخبر صا
خسة ويقول مقصودة بحرف مفردة يخرج عنه استا
ذلك لعدم دلالتها على احد بحروف مفردة لعدم جمع
وبقول بتغيريتها عليه على ان التغير التقديري كاف ل
فيه مثل هان طان لفظه حال الامداد كلفظه حال الجمع
ثا هان وفوق هان لكن حركته حال الامداد حال
لمركد حال الجمع عند يان ان الهان حال كونه مفردا

وحال كونه جمعا كرجال ومعنى الجمال المذكور اسم دال على احد
تلك الاحاد بحروف مفردة كرجال فانه دال على احد مقصد
ثا لئلا الاحاد بالراء والهمزة فاما حال حرف مفردة فانه
بفردة لان حيزه المفرد لا ينفق حال الجمع في اكثر الامور فلم
تلك الاحاد حال الجمع بفردة بل مقصد بحرف مفردة
والثاني ان يقول انه قوله مقصودة بزيادة فون على ملول على
احاد بحروف مفردة كلفظ اللهم الا اذا وجد الله لا لازم من غير
الاضداد والارادة واعلم ان الاول ان يتعلق بحرف متغير
بدل لا بمقصودة ففون ثا ويركب ليس جميع على لا
لازم للحق المذكور اي يلزم من حد المذكور ان لا يكون
نحو لا مركب جمعا لعدم دلالتها على احد مقصودة بحرف
مفردة هان لان التبر ليس جميع لثبوتها لفظه على
وعدم اطلاق الجمع على القليل والبيان ان يقال عندى خسة
ارطال القول لان المركب ليس جميع راثب لانه لو كان جمعا
لر كان جمع كثره لاشعا كونه للقليل ولو كان جمع كثره لم
يكن تصغيره على لفظه لكن تصغيره على لفظه نحو مركب
فلم يكن جمعا وانما قال على الاصح لان فيه خلافا فاقا لبعضهم
ان التبر جمع ثمة والمركب جمع راكب وخبر ذلك جميعا

ويلزم من تعريف الجمع المذكور ان يكون ذلك جمعا لانه
 يتغير بالانفصال المفرد على وزن فعل وجمع على وزن
 اسد وبلق وهو صحيح ومكرر اي للجمع
 مكررا لانه اما ان يكون بناء واحدا سالما فلا يكون
 فان كان الاول فهو صحيح وان كان الثاني فهو مكرر
 نحو تلك من الثاني لانكسار بناءه تقديره فاصح
 المذكور والمؤنث اي للجمع الصحيح اما جمع مذكر نحو ذلك
 جمع زيد وما جمع مؤنث نحو ريفات جمع ريف
 المذكور ملحق بآخره واو مضموم ما قبلها او يا مكسور
 ما قبلها ونون مفتوحة يد على ان معاكثر من اى
 للجمع المذكور اسم للحق باثنين واو مضموم ما قبلها او يا مكسور
 ما قبلها ونون مفتوحة يد على ان معه اكثر منه عليها
 من جنسها وانما قلنا من حقيقه يعلم انه لا يقال ضارب
 بان يكون بعض افراده ما شيا وبعضها دائما ومنها
 شيئا وانما قلنا غالبا ليجوز اطلاق الجمع على الاثنين مجازا
 وانما لم يقل ههنا من حقيقه استثناء عن يذكره في
 المشق وتعرف من قبل فايد هذا لغيره فلا يعيدها
 والاسم ان كان صحيحا او ملحقا به لغيره فان هذه الحروف

مكرر

من غير تكرار آخره ما قبلها كسرة حذفت مثل قاضون
 اى فاذا كان آخر الاسم الذي يراد ان يجمع هذا
 للجمع يا قبلها كسرة نحو قاض حذفت الياء نحو جاء في
 قاضون فان اصله قاضون نعتت حركه الياء الى
 ما قبلها بعد سجع ك ما قبلها طلبا للتفخيز وحذفت
 الياء للتثنية الساكنين وكذلك التثنية والجر على ان يكون
 مثل القاضون لكان او لان في آخر مفردة وهو لقا
 محذوف وقاضون فانه ليس في آخر مفردة ياء مفتوحة
 وهو قاض لان محذوف الياء لالتقاء الساكنين قبله ان
 جمع غاية ما في الياء بانه لا يرد الياء المحذوفة لوجود
 علامة حذفها في آخره ياء مقدرة ولها لم يجر الا ب
 على الضاد في قاضون وان كان مقصودا حذفت الالف
 ونحو ما قبلها بغيره فاحتمل مصطفون اى وان كان
 الاسم الذي يجمع هذا الجمع اسما مقصورا نحو مصطف
 حذفت القوي بغير ما قبلها مفتوحا تقول في مصطف
 جاء في مصطفون اصله مصطفون قبلت الياء التثنية
 لتكررها وانتفاع ما قبلها فحذفت الالف لالتقاء
 الساكنين ونحو ما قبلها لالف مفتوحة لعدم موجب

تغيره واعلم انه لو قال مثل المصنفون لكان اولى
وعلمه ان كان اسما فذكر مفعلا علم ان الاسماء
التي يراد جبر هذا الجمع اسما اسم واسم فاذن كل
اسم بشرط صحة هذا الجمع من امور ثلثة وهي كونها
وعلا وعاقلة لكون هذا الجمع اشرف المجموع لصفة
الواحد غير المذكور العلم العاقل اشرف من غيره فاعلم
الاشرف الاشرف فان قلنا غير مجموع هذه الثلاثة
اوشان منها كالمائة او واحدتها كاعوج على الله
لم يجمع هذا الجمع وان كان صفة بشرط صحة هذا الجمع
من امور احدها ان يكون مذكرا عاقلة لما مر وانما
ان لا يكون افعالا الذي مؤنثه فعلا نحو اجرح جرحا
فرقا بين افعال هذا وبين افعال الذي لصحة جمع افعال
النفصل هذا الجمع نحو الافضلين ولا يشكل باجمع
جاء لانه ليس بصيغة تكثر منها في الصفة وانما
اليه بقوله وان لا يكون افعالا وهو عطف
على قوله فذكر والثالث ان لا يكون فعلا ان الزم
مؤنثه فاعلم نحو سكران سكرى للفرق بين فعلا
هذا وبين فعلا الذي ليس مؤنثه فعلا لا ازل

لا

لا يجمع فان الثاني يجوز جمع هذا الجمع نحو علمه ان
في جمع علمان وانما بالبريق ولا فعلا ونعل ونعل
عطف على فعل فعلا والرابع ان لا يستوي فيه
المذكر والمؤنث فيخرج معني مفعول وصبور
بمعني فاعلا لانهم اوجهوه هذا الجمع ليعلم يحسن في
المذكر ويجوز ان في المؤنث فاعلم الاختلاف بين
صغيرين للجمع مع عدم الاختلاف بين صغير
الواحد بين في المذكر والمؤنث فاعلم منتهى الفهم على الله
وانما قلنا في فعل بمعنى مفعول وفي فعل بمعنى فاعل
والثاني بمعنى مفعول لانهما جمع هذا الجمع لعدم اشتوا
المذكر والمؤنث فيهما فاح (دخول تا والتاينث عليهما
المؤنث نحو امرأة قتيلة بمعنى قاتلة وناقلة حلوبة بمعنى
محلوبة لعدم التام وكذا المذكر في القول في مفعول و
مفعول وفي كل ما يراد فيه المبالغة بالفعال تا والتاينث
عليه نحو علانة ونسابة ودولة لمن يدعى لشخص كثير
وضرقة ومجتمعة لانه يستوي فيه المذكر والمؤنث
وانما بالبريق قوله ولا مستويا في مع المؤنث وهو
عطف على فعلا فاعلم ان لا يكون المذكر

الواحد بين في المذكر والمؤنث فيلزم
الاختلاف بين صغيرين مع

مستويا في القطع مع الموت والحاصل ان لا يكون ثناء
 التانيث نحو علامته ونشانه كونه مدحاً واعلم انه
 لا يحتاج الى ذكر هذا الشيط لاستغنايه عنه بقوله
 ذكره يعقل يقول بذكره هذا لرفع وهم من يوهم
 ان الولد بالتذكير من جهة المعنى فقط او للتأكيد
 ويحذف ثوبه بالاضافة اي ويحذف ثوب
 الجمع بسبب الاضافة لما ذكرنا في المثني وقد شد
 نحو وسنين ارضين هذا جواب عن سؤال مقدمه
 هوان بقا لان الارض والسنة والاذنة والقرنة
 والقلنة والنبقة وما شابهها جوت هذا الجمع وهو
 الارضون والسنون والاوزون والمفردات
 والقلون والنبون مع اشقاء الشرايط المذكورة
 وهو كونه مذكراً على ما قلنا فلا يكون الشريط المذكور
 شريطاً واجاب عنه المصنف بقوله وقد شد نحو
 سنين وارضين وقد تكلف قوم في توجيهها و
 مجلد ان العوا والياء والتون فيها ليست للاعتراف
 بل عوض عن ثناء التانيث المقدرة كما ارضوا وعن
 الاعلال والادغام كما في منه دخرة وهو في ما به انشأ

الموت ملحق آخره الف وياء اوضح الموت
 القصص على قدر وحد المضاف اسم لحن آخره الف وياء
 اوضح نحو ثنائات ولا يتوجه عليه الاشكال بحذف
 الف لان ثناء التانيث لا يلة ليس من نفس الكلمة
 وشرطه ان كاصفة ولزم ان يكون مذكراً
 جمع بالولد والتمت فاذ لم يكن له مذكراً فان لا يكون
 مجرداً كما يقضى والاجمع مطلقاً اي لاسم الموت اذن
 يراد جمعه هذا الجمع اما صفة واما غيره فمذكراً كان
 صفة فاما ان يكون له مذكراً ولا يكون له مذكراً
 كان له مذكراً فشرطه ان يكون مذكراً جمع بالولد والتون
 لا يلزم مزيد الفرع على الاصل وجب لم يجمع مثل حوا
 وسكرى وفعل بمعنى فاعل وفعل بمعنى مفعول
 مفعول ومفعيل هذا الجمع لا يحتاج جمع مذكراً بالولد
 والتون وان لم يكن له مذكراً فشرطه ان لا يكون
 من حروف التانيث نحو حاضن وطاست اذا لم يمتد
 للمدح بل باعتبار اذ اسم للحصول ذلك الشيء للفرق
 بين الصفة باعتبار المدح وقت وفيها باعتبار التثنية
 فاذا اعتبر التثنية قبل جافض وطاست وجمع

حواس وطوائف واذا اعتبر للحدوث قبل حادثة و
 طائفة وجمع على طبائف وان كان اسم غير
 صفة جمع بالالف والياء مطلقا اي من غير اعتبار شرط
 لعدم الاحتياج الى الشرط نحو طبائف وطوائف ^{بفتح}
 في جمع بضمة وخطبة وذيب وقد جمع بالالف والياء
 على غير ما في نحو سمات وسراقات ^{التي} جمع
 ما تقربنا واحد كرجال وافراس اي جمع التكسير
 جمع تقريبا وبه واحد تحقيقا نحو رجال وافراس في
 جمع رجل وفرس وتقدر برا نحو تلك وهجان في جمع
 تلك وهجان فان الفلك مفردا كفعل وجعا كاسد
 وان الهجان مفردا كوار وجعا كرجال جمع القلة
 افعال وانما وفعلا وفعلا والفتح وما عدا ذلك جمع
 كثرة هذا قسمه الجمع باعتبار آخر الى جمع القلة وجمع الكثرة
 وجمع القلة هو الذي يطلق على عشرة فادونها من
 غير ترتيبه وما فوقها بقرينة وجمع الكثرة عكس جمع القلة
 ويستعمل لكل واحد منهما كقوله تعالى ثلثة قرو ^{في}
 موضع اقراء واقسم جمع القلة افعال كالكلف وافعال ^{كالمال}
 وافعال كاربعة فعلا لقلة قوله والفتح اي وجمع المذكور

جمع

الصحيح كزيد بن وجمع المونث السالم المسلمات وما عدا
 جميع القلة الذي ذكرناه جمع الكثرة المصدر اسم
 الحدث المجازي على الفعل لما احتاج الى تعريف
 المصدر فهما هو المصدر العامل والفرق بينهما
 ظاهر لان كل مصدر كذلك نحو ويله ونحوه فالفعل
 المطلق اعم من المصدر فقوله اسم الحدث شاملا لغير
 نحو ويله ويوم ويقوله المجازي على الفعل يخرج عنه مثله
 لانه لا فعل له يجري عليه والوارد بالمجازي عليه ان يكون
 له فعل يذكّر المصدر بيانا للمدلول وهو من الثلاثة
 سماعي وفي غيره قياس تقول اخرج اخراجا واستخرج
 استخراجا اي المصدر من الفعل الثلاثي سماعي
 يرتقى الى اثنين وثلثين بنا وفي غير الثلاثي قياسا
 وهو من افعال افعال ومن فعل تفعيل وتفعلا و
 تفعلا وفعال نحو كلم وتكلموا وبمزة بفتح وكرو وكروا
 او كرتب كذا بكقوله تعالى وكذبوا باياتنا كذابا و
 من افعال افعال نحو اكتسب اكتسابا ومن افعال
 افعال نحو انطلق انطلاقا ومن استعمل استعمالا
 نحو استخرج استخراجا ومن تفعّل تفعلا وتفعلا

نحو قلن قتلنا وقتلنا من فاعل مفاعلة وفعال
 نحو قاتل مقاتله وقتلوا قاتلا من يقولون قاتلا
 ومن فاعل فاعلة وفعال وان فعل فاعل ومن
 افعل لا فاعل ومن افعل الفاعل ومن افعل
 انفعال ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اذا كان
 مفعولا مطلقا ولا يتقدم مفعوله عليه اي المصدرا
 يعمل عمل فعله سواء كان بمعنى لما مضى او بمعنى غير
 الماضي اعني لما واللاستقبال لان عمله يكونه
 في تقديران مع الفعل والفعل المقدرا اما ماضيا
 او حالا ومستقبل فاذا كان يعمل بمعنى كل واحد
 منها واقفا قيد عمله بقوله اذا لم يكن مفعولا
 فكل غير ما ذكره ههنا ولا يتقدم مفعوله عليه
 اي ولا يتقدم مفعول المصدر عليه فليقا الى المعنى
 زيد اضرب عري وكونه في تقديران الموصول مع
 الفعل فاما لا يتقدم ما في خبر صلة ان عليها
 كن لك لا يتقدم ما في خبر صلة المصدر عليه
 ولا يضمر فيه اي ولا يضمر الفاعل المصدر لانه
 لو اضمر فيه ولا ضرر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد

كن

لكن لا يجوز اثنان في المثنى والمجموع لان يلزم اجتماع
 في المثنى وهما تثنية المصدر وتثنية الفاعل واجتماع
 الجمع في المجموع وهما جمع جمع المصدر والفاعل
 ولا يجوز ذكر الفاعل اي ولا يلزم ذكر فاعل المصدر
 نحو اعجنني خبز يابا ولا يلزم ولا اضمار فيه اذا كان
 مسندا الى ضمير وقد تبين انه لا يجوز ويجوز
 اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول اي ويجوز
 اضافته المصدر العامل الى الفاعل كقوله تعالى ولو لا
 دفع الله الناس وقد يضاف تليخ الى المفعول
 محذوفا كان الفاعل كقوله تعالى من دعا الخيرا فاما
 يكن محذوفا كقوله امن رسم دار مع مصف
 مع كن اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته الى
 لان احتياج الفعل وشبهه الى الفاعل اكثر
 وهذا قال وقد يضاف بقدر المفيدة للتفصيل ولم
 من قوله ويجوز اضافته الى الفاعل ان عمله متوقفا
 اول وليته انجح اكثر مشابهة للفعل لكونه مذكورا
 ح كالفعل واعماله باللام قليل اي واعمال المصدر
 المعرف باللام التعريف قليل وليته تقدر تقديره بان

مع الفعل لانه كما لا يدخل اللام على ان مع الفعل لا
لا يدخل على المصدر المقدر بها وقيل في ان المصدر
النكابة اعدادة بخلاف الضرر بل على الاجل فان كان
مطلقا فاعل للفعل وان كان بدلا من فوجها ان
فان كان المصدر مفعولا مطلقا فهو اما غير بدل
او بدل فان كان غير بدل فاعل للمفعول سواء كان
مفعولا محذورا ضربا زيدا ولم يكن كقولك ضربا
زيدا لمن رفع السوط وان كان بدلا من الفعل
وذلك بان يكون لازم الحذف نحو سقي زيدا
اي جاز ان يكون الفعل عالما وازان يكون المصدر
عالما من حيث انه نائب عن الفعل ويمكن ان يقال
ان معناه جاز ان يكون المصدر من حيث هو موصوف
عالما ان يكون المصدر من حيث انه بدل من
الفعل عالما قوله اسم الفاعل اسم المشتق من فعل
لمن قام به بمعنى المصدر اي اسم الفاعل اسم المشتق
من لمن قام الفعل به فقولها المشتق من فعل اجترأ
به عن غير المشتق فان لا يسمي اسم الفاعل وثان
لغيره من المشتقات من الفعل كاسم المفعول

لشعر

مفعول به

المصدر

المشبهة واسم الزمان والمكان والالة واسم التخصيل
ويقول لمن قام به جرح عنه اسم الزمان والمكان
والالة واسم المفعول تكون الفعل غير قائم بها ويقول
بمعنى الحد ويستخرج عنه الصفة المشبهة واسم التخصيل
لكونها بمعنى الثبوت لا بمعنى الحد قوله وصيغة
من اثنان في المجرى على فاعل ومن نحو على صيغة المضاف
بهم مضمومة وكما يقابل الآخر مثل يخرج ويستخرج
اي وصيغة اسم الفاعل من الفعل اثنان في على
فاعل لهذا اسمي لكثرة الاثنان ومن غير ذلك
المجوز على صيغة مضارعه بهم مضمومة في اقله وبكسرة
آخره اضلا نحو تكرم او تقدر براحو مخفارا ونحو سوا
كان ما قبل آخره مكسورا ولم يكن نحو دخل من اذفل
ومند كرم يند كرا الا ما شذ نحو اشهب فهو شهب
واحصن فهو محصن واودس فهو دوس والفتح فهو
ملفح واشعب المكان فهو عا شيب وايغم فهو باغم قوله
ويعمل عمل فاعل بشيا بمعنى الحال والاستقبال والاعتناء
على صاحبه او المخرقة او ما فان كان لازما وجبا لاضافة
معنى خلافا للكسائي اي ويعمل اسم الفاعل على فعله لازما

مفعول به

كانت او تتعدى يا لكونه متابعيا لمن حيث افرقة ودلالته
على المصدر كالفعل واحتمال احد الزمانين كالقفل وهو
لام التاكيد فان شاربيا يشترط من حيث الزنة وال
على الضرب واحتمال زمانين ويجوز دخول لام التاكيد عليه
لكن هذا العمل لا يعمل قط بشك في الحال او الاستقبال
لان الفعل الذي يعمل اسم الفاعل عليه وهو المتعارف ليس
يعني الماضي واقام يعمل على الفعل الماضي لانها ^{بمعنى} المتأخر
منها من حيث الزنة فان شاربيا يشترط لاستقبال
ويشترط الاصاحبه اعني لامتناه على المتبادر او على
الحال او على الموصوف او يشترط الاتعاض على المفعول او على
التقريب لا يجزئ يقتضي بذلك على العمل ما في الصور الثلاثة ^{الاول}
فلا ترمس على اصل وضعه لان صفة في المعنى فلا بد من
شيء يحكم به عليه وهو كونه راجعا في الصور ^{ثلاث} لا
موقوتة موقوتة هو الفعل او العمل ان لو قال ويشترط
وصف بصفة وعدم تصغير وكان اول طرحة بالوصف
او التصغير عن مشابهة الفعل ماخره بغير بالوصف
فما هو اما التصغير فلا ترمس وصف في المعنى واستدعى
بهذه الشريطة زيد قائم ابو وجاب في زيد قائما ابو

محدث بوجه قائم ابو وما قائم زيد واقام زيد والمرا بدقوله
يعمل قط ان فعلان كان لازما كان هو لازما وان كان
متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول
واحد وان كان متعديا الى اثنين كان اسم الفاعل كذلك
كان فعلان متعديا الى الطرفين والحال والمصدر والمفعول
والمفعول معروبا بالفضلات كذلك يعني اليها والمباد
بالحال والاستعانة بالحال والاستعانة بالحق او معنى
لا يتكلم على قوله تعالى وكلمهم باسم ذاع به بالصيد فان
باسمها وان كان ماضيا لكن المباد به كتابة للحال ^{قوله}
فان كان الماضي وجبت الاضافة اولى اسم الفاعل اذا كان
يعني الماضي وجبت الاضافة المفعول اضافة معنوية لانه
غير عامل لا شفاء شفاء علم ذكر مفعول اضافة معنوية
لان غير ^ا وانما قال معنى لان هذه الاضافة ليست في
تقدير الانقضاء والذى ^{بمعنى} هو امر متعدي بوجه شاربيا
اسم قوله ^{قوله} لان ^{قوله} لان اي وجبت اضافة ذلك فافكنا
فانه قال لم يجب اضافته لان يعمل بعده سواء كان بمعنى
الماضي وبمعنى الحال او بمعنى الاستقبال او بمعنى
ضعفه وليلا جلا ان لم زيد معطوف ودعا اس

الماضي

اسم اشتق من فعل لمن وقع عليه ذلك الفعل فقول
 ما اشتق من فعل احتراز به عن غير مشتق من فعل
 فانه لا يصدق اسم المفعول وثنا من فعل فغيره من المشتقا
 المذكورة عن تعريف اسم الفاعل ويقوله لمن وقع عليه
 مخرج عن غيره **قوله** وصيغة من التثنية في المجرى على
 المضروب ومن غيره على صيغة اسم الفاعل يقع ما قبل
 الآخر كمن خرج اى وصيغة اسم المفعول من الفعل التثنية
 المجرى على صيغة اسم الفاعل وذن المضروب ما ليا ويه
 لكثرة التثنية ومن غير التثنية في المجرى على صيغة اسم
 يقع ما قبل الآخر اى مضمومة وقع ما قبل الآخر لفظا نحو
 من قبل من يذل وسفه من يستغفر او تقرب نحو محتسبا
 ومحتجب **قوله** وامره الى الفعل والاستثنا لكان الفاعل غيرة
 بعلى خلا مردها اى ما اسم المفعول في عمله فعل
 فعلة واستثنا على كذا اسم الفاعل في عمله واستثنا على
 من كونه بمعنى الحال والاستقبال والاعتماد على صحتها
 او نظيره او ما من عدم اشتراكه في معنى الحال والا
 مع الانف والزم علة ما مضى مضروب يعمل على مضروب
 ومضرب يعمل على مضرب يتولى زيد مضروب فلا مضرب

الاصفة المشبهة

ابوه درهما الآن او غدا وزيد المضروب غلامه الآن
 او غدا اراس ومن جمل غرا يطعك ان لا يكون مضروب
 ولا مضربا كذا ذكرنا في اسم الفاعل **قوله** الصفة المشبهة
 ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت اى
 الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام
 ذلك الفعل به على معنى الثبوت فتقول ما اشتق من
 فعل احتراز به عن غير المشتق من فعل فانه لا يصدق
 صفة مشبهة ويقوله لازم مخرج عن اسم الفاعل
 واسم المفعول وافعل التفضيل المشتق من المتعدي
 ويقوله لمن قام به مخرج عن اسم الزمان والمكان والآن
 ويقوله على معنى الثبوت يخرج عن اسم الفاعل لازم و
 افعل التفضيل المشتق من اللازم كقام وافعل وثقاني
 ان يقول لاسلم ان يخرج بهذا القيد فعل التفضيل
 من الفعل اللازم لازمه لزيد على زيادة الثبوت فزيد
 على نفس الثبوت فلو نادى على لزيد اشر وهو قولنا
 فقلنا يخرج عن اسم التفضيل **قوله** وصيغتها محال
 لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع الحسن وصعب
 وشديد اى وصيغة الصفة المشبهة محال لغير الصيغة

اسم الفاعل ومختلفة ايضا على حسب التمام تقول في
حسن حسن وفي صحيح في يجوزون فخرين وفي
تشديد **قوله** ويجعل عمل فعلها مطلقا اي ويجعل المفعول
على فعلها مطلقا اي من غير ان يتصل بالزمان لعدم
الزمان في فعلها لان الزمان من قولنا زيد حسن شيئا
الحسن لاحد ذلك لكن بشرط اعتدالها على ما جاء في الحجة
او ما كان ذكره في اسم الفاعل **قوله** وتقسيم ما يليه هو
السنة باللام او مجردة ومعها مضافا او باللام او مجردة
فده سنة والمفعول في كل واحد منها مرفوع منصوب وجز
ثانيه عشره اربع على الفاعل والنصب الثانيه بالمفعول
والجهره على التميز في التكره والمجره على الاضافه اي وتقسيم
سائر السنة الشبه المشبهان يكون السنة المشبهه
بالام المرفوع او بغير اللام وعلى تقديرين فعولها اما
مضافا واما معرف بالام المرفوع او مجردة عنها فده
سنة اقسام حاصله من ضرب اثنين في ثلاثة وعلى
كل واحد من التقادير الستة معولها اما مرفوع واما
منصوب واما مجرد فيضمير المجرع ثانيا عشره
حاصل من ضرب ستة في ثلاثة فالمرجع منها ستة واثني

سنة

سنة والمجرور ستة فالمرجع في المرفوعات دلت على
الفاعلية والنصب الحار ف من المنصوبات دلت
على التبعيد بالمفعول وفي التكرات منها على التميز والمجر
في المجرورات دلت على الاضافه **قوله** وتقسيمها حسن
وجهه ثلثه وكن للمحسن الوجه حسن وجه الحسن
وجه الحسن الوجه الحسن وجه اي وتقسيمها
الصفة وحسن الوجه يرفع الوجه ونصبه وجه
حسن وجه يرفع وجه ونصبه وجه والحسن
وجه يرفع وجه ونصبه وجه وجه الحسن الوجه
يرفع الوجه ونصبه وجه والحسن وجه يرفع وجه
نصبه وجه **قوله** اثنتان منها ممتنعان
الحسن وجه الحسن وجه اي اثنتان من هذه الـ
الثانيه عشرة ممتنعان احدهما الحسن وجهه
وجهه والثاني الحسن وجهه وجهه وجهه اعادة
الاضافه فيها خفة ولا يحتاج اضافة ما ليس اللام
الى تكملة **قوله** واختلفت في حسن وجهه اي
واختلفت في صحة مسئلة واحدة منها وهي
حسن وجهه وجهه وجهه فقال قوم انها لا يصح لا

الكثرة عند

تتدبرها اضافة الشيء الى نفسه لان الوجبة
 هو الحسن وقال قوم انها تقع وينعقد اسفلها
 اضافة الشيء الى نفسه لتكون الحسن اعلم من
 الوجبة **قوله** والبواقي ما كان فيه خير واحد
 احسن وما كانت فيه خيران حسن وما لا خير
 فيه شيء اى والبواقي من الثمانية عشرة بعد ستمائة
 مستعملين منها اولئك اقام ثلثه احدها اى
 وهو ما كان فيه خير واحد للتحقق ما يحتاج اليه من
 غير زيادة ومسا للحسن وجهه يرفع وجهه
 حسن الوجبة بالاضافة وحسن الوجبة بتقويين ونصب
 الوجبة وحسن وجهها وحسن وجهه والحسن
 وجهه يرفع وجهه والحسن الوجبة بالنصب والجر
 والحسن وجهها والحسن وجهه بالاضافة وثانيها حسن
 وليس احسن وهو ما كان فيه خيران اما احسنه
 فلهو يوجد المحتاج اليه وانما عدم احسنه فلهو يوجد
 الزايد على المحتاج اليه ومسا للحسن وجهه بنصب
 الوجبة وجهه والحسن وجهه بنصب الوجبة وثالثها
 قبح وهو ما لا خير فيه لعدم المحتاج اليه وهو

الوجبة

الشئ وما لم يكن الوجبة يرفع الوجبة حسن التو
 ويرفع الوجبة وحسن وجهه يرفع وجه الحسن وجهه
 يرفع وجهه **قوله** متى رفعت بها فلك خير
 فيها فكل فعل والافعال خير الموصوف اشاراة
 الى طائفة يعرف بها ما فيه خير واحد وما فيه
 خيران وما ليس فيه خير وتقترب بها ان الضمير
 المذكور في الوجه مد لك بالحسن لكونه بارنا
 واذا عرفت ذلك فتقول متى رفعت بالصفة ما
 بعدها فلك خير فيها لاستماع وجودها علىين لعل
 واحد وح يكون الصفة كالفعل في انها لا ترفع
 لا ترفع ويكون تذكيرها وتاييدها باعتبار فاعلها
 الظاهر وان لم يرفع بالصفة ما بعدها كان فيها
 خير الموصوف سواء نصبت ما بعدها الوجه
 لاحتياج الصفة الى الفاعل **قوله** فتوشت
 وتكثرت وتجمع اى اذا تحقق وجود الضمير فيها اذا
 ما بعد الصفة منصوبا او مجرورا وتوشت
 الصفة وتكثرت وتجمع بحسب الضمير المستكنة
 فيها الوجه الى موصوفها فتقول مروت بهن

انهم ويرى من حيث برجلين حسن الوجهين مروي
 وبرج الى حسن الوجه لوجوب مطابقة الضمير للعا
 الى المنظر واذا عرفت انه اذا كان ما بعد الصفة
 مرفوعا لم يكن في الصفة ضمير وانما اذا كان منصوبا
 او مجرورا كان فيها ضمير فتقول اذا كان ما بعد
 مرفوعا ما ان يكون فيها بعد ما اي في الوجه في
 مثالنا ضمير ولا يكون فان كان فيها ضمير واحد
 وان لم يكن لم يكن فيها ضمير وان كان ما قبله
 يخ من ان يكون فيها بعد ما ضمير ولا يكون
 فان كان الاول كان فيها ضمير وان كان
 الثاني كان فيها ضمير واحد **قوله** واسما الفاعل
 والمفعول غير المتعديين مثل الصفة فيها ذكر اسم
 الفاعل الضمير المتعدي واسم المفعول الغير المتعدي
 الى مفعول ثان مثل الصفة المشبهة في جوار
 المسائل الستة عشرة المذكورة في الصفة المشبهة
 لان جوار هذه المسائل الستة في الصفة المشبهة
 انما هو لشيء باسم الفاعل والمفعول في جوارها
 فيها بطريق الاول فتقول زيد فاعم الاب وبه

الاب

الاب يرفع الاب ونصبه ويخبر وهكذا الى آخر المسائل
 وانما قيد اسم الفاعل والمفعول بغير المتعديين
 لانها لو كانت متعديين لم يخرج عنها هذه المسائل
 لالتباس الامر في انهما لو كانتا متعديين وجوزتا
 تلك المسائل فقلنا زيد ضارب اباه وزيد معطى
 اباه مثله لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول
 لضارب او فاعل نصب تشبيها بالمفعول وفي
 مثال الثاني ان مفعول ثان معطى ومفعول اوله
 اقيم مقام الفاعل نصب تشبيها بالمفعول والمفعول
 الثاني محذوف وكذا اذا قلنا زيد ضارب اباه وزيد
 معطى زيد لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول اول
 معطى اقيم مقام الفاعل او مفعول ثان لم اضطر اليه
 وليست الصفة واسما الفاعل والمفعول غير المتعدي
 كذلك اذا لمفعول لهما فانه يحصل الالتباس **قوله**
 اسم المفضل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة
 على غير اول اسم التفضيل اسم اشتق من فعل لموصوف
 مع زيادة على غيره فتقول ما اشتق من فعل مثال
 لغيره من المشتقات من الفعل **قوله** لوصوف

التفضيل
 التفضيل

يخرج اسمي الفاعل
والفعل والصحة
المشبهة لافعالها
بزيادة على غيرها

يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لافعالها
لوصف وقول بزيادة على غيرهما وانما قال اسم
التفصيل لم يقل فعل التفصيل ولم يقل فعل التفصيل
لئلا يدخل ويشل اعلم ان العدد المذكور في كل مثال
احدك الشائين وابل من حيث المشايم لا منها غير
مشتقين من فعل وهو فعل اول اسم
التفصيل على وزن افعل عاليا وشروط ان
يبنى الثلاثي المجرد اى وشروط اسم التفصيل ان
يبنى من فعل ثلاثي مجرد من الزوائد ليمكن بناء
افعل منه الا تؤول تلك لواوردت بناؤه من استخراج
فان لم تحذف حشر شي لم يكن وان حذفت الزوائد
حتى قلت هو استخراج لم يعلم ان المراد منه كثير المخرج او
كثير الاستخراج اعلم انه في كل مثال ليس واو
واعطى واحدى لان ليس من مبني من ثلاث في المجرد
فاذن لو قال وشروطه عاليا لكان اصوب
ليكن ليس بلون ولا عيب لان مبنيها افعل
لغيره مثل زيد افضل الناس اى وشروطه ايضا
مع كونه ثلثا مجردا ان لا يكون لونا ولا عيبا لان

من

من اللون والعيب فافعل لغير التفصيل نحو احمر ولو
قلوبى منها افعل التفصيل لا ليقرب لحيها بالآخر الا في
المد لوقلت ح هو احمر لم يعلم ان المراد وحره ام زيد في
ثمة واعلم ان المراد بالعيب هو العيب القاهر من الاشكال
بمثل اجمل واشل سبلا فان قصد غير توصفاته
بشد ونحوه تقول شدة من اسفراجا وبسا وحي اى فان
قصد تفصيل غير المثال المذكور وهو ان يبق خور حرج
وغير المجرد من الزوائد نحو استخراج والالوان والعيب
غير الخور وتوصل الى تفصيل شدة في مجرد ليس بلون
ولا عيب وهو مثل شدة وكثرة الفخ ما كان ساسا له
هو شدة استخراجا وكثريا ما واتجه على المثال الاول لغير
المجرد وانما في اللون والثالث للعيب وقباسة
اى وقباسة اسم التفصيل ان يبنى الفاعل وزن المفعول
لان يبنى لكل واحد منهما يحصل الالئاس ولو رجع
على الفاعل لبقى اكثر الالئاس لانه تفصيل لانه في اكثر الامور
افعل لازم ولان المبني في الفاعل اس منها في المفعول
ولان الفاعل اكثر من المفعول ونفعا للمفعول
الى غير عدد الزوائد واشهل واشهر وتلجاء اسم التفصيل

مينا المفعول لكنه قليل كقولهم هو أغنى وأثروا شغل
 وأشهر وأغرف وغيره ما قول ويستعمل على حد تشابه
 أي وقد يستعمل اسم التفضيل على حد التشابه وهو
 أن يكون مضافا نحو زيد أفضل القوم أو مع من نحو
 زيد أفضل من عمرو أو معترفا باللام نحو زيد الأفضل
 وأما استعمال مع أحد هذه الثلاثة فيعلم المفضل والمفضل
 عليه فإذا لا يجوز أن يقال زيد الأفضل من عمرو والحصول
 الاستغناء بكل واحد من اللام ومن وعن الآخر
 لدلالة كل واحد منهما على تعيين المفضل والمفضل عليه
 ولا يشكك بثلث قول وليست بالأكثر منهم حتى تكون
 بمعنى في كانه قال وليست بالأكثر منهم كقولهم زيد الأفضل
 من بين الرجال ولا يجوز أيضا أن يقال زيد أفضل بعدد
 المفضل عليه لأن يعلم فيجوز بغير أحد هذه الأمور كقولهم
 تعالى والله أعلم السور ونحن وإذا أضيف مفعلا
 أحدهما وهو الأكثر أن تقصد به الزيادة المطلقة على
 أضيف إليه أي فإذا استعمل اسم التفضيل مضافا كان
 له معنيان أحدهما هو الأكثر أن تقصد به زيادة على
 من مضاف إليه روح بشرطه أن يكون من جملة ما

يضاف

يضاف إليه وإذا اختلف فيه لمشاركة في أصل الفعل المضاف
 إليه ولهذا لا يقال للملافة الملكية أفضل البشر والعكس
 ولا للملائكة الكنان بل يقال أفضل من البشر والين من
 الكنان ولا يلزم من دخول في المضاف إليه التناظر
 لأنه داخل فيه من جهة الشك غير داخل فيه من جهة
 التفضيل فيشترط أن يكون منهم مثل زيد فهو
 الناس فلا يجوز يوسف أحسن أخوته لمجرد
 عنهم أي فلا جلاله يشترط أن يكون داخل
 في المضاف إليهم لمجرد أن يقال يوسف أحسن
 أخوته لاستلزام اجتماع التقيضين لأنه يتقدم
 إضافة الأخوة إلى الأخوة العابد إلى يوسف ثم
 أن يكون خارجا عنهم ويتقدم به بشرطه أنه
 من جملة المضاف إليهم يكون داخل فيهم فيلزم أن
 يكون داخل فيهم وخارجا عنهم وهو اجتماع التقيضين
 والثاني أن تقصد به زيادة مطلقة ومبدأ
 للتوضيح أي والمعنى الثاني الذي تقصد به حين كونه
 مضافا هو أن يقصد به تفضيل وزيادة مطلقة لا على
 ما يضاف إليه يكون هذه الأجزاء المخصصة والتميز

فهو يضيف اشعر جلده فهو زبوسفا حسن
 اخوة اى لاجل ان يقصد بزبادة مطهرة لا يقصد
 به تفصيل على ما يضاف اليه يجوز ان يقال يوسف
 الحسن اخوة لان لا يلزم اجتماع التقيضين لعدم
 دخول المضاف اليه ويجوز في الاول الاقوال
 والمطابقة لمن هو لاي ويجوز في المضاف
 بمعنى الاول الاقوال وفي جميع الاحوال يجوز ان
 افضل القوم الذين ان افضل القوم الذوات
 افضل القوم لكونه مثاها لان فعل من من حيث
 انه ذكر المقترن به في كل واحد منهما ويجوز المطابقة
 بخزير افضل القوم الزيدات افضل القوم الزيد
 افضل القوم من فعل افضل القوم المندان فضليا
 القوم المندات فضليات القوم تكون مضافا
 لان فعل من من حيث وجود الاختلاف فيه وعدمها
 في فعل من واما الثاني والمعرف باللام
 فلا بد من المضاف بقية اى ما المضاف بالمعنى
 الثاني وهو المضاف لجرد التوضيح والتفصيل
 والمعرف باللام فلا بد من المضاف لكونها

هذا افضل القوم المندان افضل القوم
 المندات افضل القوم مبدون

مكي

مستحقين المطابقة وعدم المانع عن المطابقة وهو مثا
 افضل من لعدم ذكر المفضل عليه فيما واشتمل ظاهره
 والذي بين منه مذكور لاختيار اى اسم التفضيل الذي يح
 من لا يتعمل الا مقرا مذكور الصيرورة من كالحج
 وح لا يمكن تحية اسم التفضيل ولا جهر ولا نبيته
 قبل ذكره واللام واللام المضاف من التثنية والجمع وكذا
 قبل فعل الاسم تامر ولا بد من عدم جواز الفصل بينهما
 من علامات تثنية وجمع وتاثيره ولا عمل في
 المظهر الا اذا كان شي هو في المعنى ليس بمفضل
 الى آخره اى فعل التفضيل لا يعمل في مظهر الا اذا كان
 ما زيا على ش وهو في المعنى مضافا لمسيب لئلا الشئ
 باعتبار ذلك الشئ مفضل على نفسه باعتبار غير ذلك
 الشئ حال كون هذا التفضيل متفيا كقولهم ما ريت رجلا
 احسن في عفة الكحل من في عين زيد فاحسن ما ريت على
 رجلا وهو مضاف للمعنى لمسيب وهو الكحل والكحل مفضل
 باعتبار الرجل ومفضل على نفسه باعتبار غيره فان الشئ
 حال كون هذا التفضيل متفيا كقولهم ما ريت رجلا
 في عين الكحل من في عين زيد فاحسن ما ريت على رجلا وهو

في المعنى ضعف المستبر وهو الكل والكل مفضل بالمتبادر
 وفضل على نفسه باعتبار استار غير المتبادر على معنى
 زيد حال كون هذا التفضيل متغيرا وانما يعمل في
 المظهر اذا لم يوجد الشرط المذكور وهو كون زيد
 على شيء وهو في المعنى ضعف لسبب لذلك الذي اقدم
 بمعنى الفعل لعدم دلالة الفعل على التفضيل ودلالة
 على التفضيل وانما قال ولا يعمل في المظهر لان العمل في
 الظاهر من غير هذا الشرط لان العمل في الظاهر لا يترتب
 (الضمير يحتاج الى اشارة) لانه بمعنى حسن مع علم
 باجتناب وهو الكل اشارة الى علة اتمام التفضيل عند
 الشرط المذكور اي في علاج لانه بمعنى حسن مع قوله
 ما داريت رجلا احسن في عينه الكل في عين زيد هو
 قوله ما داريت رجلا احسن في عينه الكل في عينه
 زيد بخلاف ما اذا لم يوجد هذا الشرط فانه لم يكن
 حسن مع انهم لو لم يعملوا اسم التفضيل لم يرفعوا وورد
 اسم التفضيل في المثال المذكور وهو احسن فكانت
 خبر المتبادر والكل هو مبتدأ فيلزم الفصل بين احسن
 ومعمول الذي هو خبر اجتناب وهو الكل وهو غير متبادر

كأنه
 مع انهم لو رفعوا فصلوا
 هو عينه وعين صميم

وللان يقول احسن في عينه الكل من عين زيد اي
 ويجوز لان تقول فيه معبارة اخرى خضر من الاول
 مع كون معناها واحدا وهي ان تقول ما داريت رجلا
 احسن في عينه الكل من عين زيد ولان قد
 ذكر العين قلت ما داريت كعين زيد احسن فيما الكل مثل
 شعر مرت على وادي السباع ولا اري كواد السباع
 حين ينظم واديا اقل به ركبته تارة وخوف الاوتى
 الله رايان قد بدت ذكوا العين على اسم التفضيل جائز
 عبارة اخرى من غير ذكر من معها فتقولك ما داريت كعين
 زيدا احسن فيما الكل اي ما داريت كعين زيد عينا
 فيما الكل وهو مثل ما انشده سيبويه مرت على وادي
 السباع ولا اري كواد السباع حين ينظم واديا
 به ركبته تارة وخوف الاما وقوله ساريا لانه
 قوم الفصل عليه وهو وادي السباع على فعل التفضيل
 وهو اقل من غير ذكر من ولا اري في محل النصب بانه
 حال وعامل مرت وكواد السباع مفعول ثبات
 لقوله ولا اري وعين ينظم جملة ظرفية حال من وادي
 السباع واديا منصوب بان مفعول القل لقوله ولا اري

في البيت المذكور

وان جعلنا ادى يعقوب بمركان كواضى استماع الحما
 من داي او متعلقا بالادى والصفة لادى او مركب
 فاعل اقل واخوه صفة مركب وثانية تبيين من اقل
 عطف على اقل وما فى قوله الاما يعقوب وسائر
 بانه حال عن ضمير اخوه او غير يعقوب شىء ممكن
 واقع بموقع المصدر **قوله** الفعل ما دل على معنى في
 نفسه مقتضى احد الازمنة الثلاثة في ثمة فتقوله ما دل
 على معنى شامل لكل الثلاثة وقوله في نفسه يخرج للعرف
 فتقوله مقتضى باحتمال الازمنة يخرج الاسم ^{الثلاثة} ويخرج في ان
 يراد بها الكلمة وبالادلة دلالة الاولية والافتران
الافتتان بحسب اصل الوضع حتى لا يتوخر التوضيح
 المذكورة في هذا الاسم **قوله** ومن خواصه دخول
 قد والتين وسوف والجارم بطوقنا الثانية **قوله**
 فتقوله ومن خواصه اشارة الى ذكر بعض خواصه
 كونه اشهر واكثر استعمالا من الازمنة الاولى مختص
 باقل الفعل والاختياران بآخره وانما اختص قد بفعل
 لانه لتقريب الماضى الى الحال او لتقريب الفعل وصفا
 لا يوجد ان الا فى الفعل وانما اختص سوف والتين

كواضى

كواضى

بالفعل

بالفعل لانها تختص بالفعل المضارع المشترك بين الحال
 والاستقبال بالاستقبال وانما اختص الجوارم
 بالفعل لاختصاص الجرم به كونه فى الفعل عوضا عن
 الجرم في الاسم وانما اختصنا الثانية الساكنة بالفعل
 لان وضعها لنيل على تخطى ان فاعل بالفعل فونت
 وانما قبل الثانية الساكنة لان التمهيد داخل على الاسم
 وانما اختص نحونا بفعلت بالفعل والمراد به التماس
 المرفوعة بالاولى الصلة لامتناع بثبوت الضمائر
 المرفوعة اليها **قوله** المتصلة في الاسم والحروف
 اتفق الحروف فظاهرا ولما فى الاسم فلا تها الواسلة
 بالاسم لزم اجتماع الاثنين في المثنى والواو
 في المجموع **قوله** يتصل برفى الواحد ايضا الجراد للملاب
قوله والماضى ما دل على زمان قبل زمانك
 اى الماضى فعل دل على زمانك قبل زمانك وهو زمانك
 الحال فتقوله ما دل على زمانك زمانك جميع الالتماس
 وقوله قبل زمانك يخرج ما على والمراد بالتمسك
 انما هو بحسب اصل الوضع لانه ينقض قبل لم يقتر
 وان ظهرت ضربت وضربت وبعث انشاء والمرا

بما هو الفعل لثلاث ينقص مثل مس ولم يتجه الفعل
به قول من على الفتح مع غير الضمير المرفوع الخ
 والواو ضمير صغير أي الماضي متبني على الفتح لفظا
 نحو ضرب أو تقديرا نحو رد على وغير مبتدأ محذوف
 أي هو مبتدأ عما بين على الحركة لوقوع موقع الاسم
 وبني على الفتح لكونه اخف وإنما قال مع غير الضمير
 المرفوع لأنه لو كان مع هذا الضمير وجب سكونه
 نحو ضربت لكونها ضميرا اجتماعا لربح سكونها
 فيها هو كالنكرة الواضحة لثمة التماثل الفعل بما على
 وإنما قد الضمير المرفوع بالحركة لحرارة من مثل
 ضربا وإنما قال مع غير الواو لأنه لو كان مع الواو وجب
 فتحه لهما لثمة غيرهما قوله والمضارع ما أشبه
 الاسم بالمدح وثنا تأتي لوقوع مشتركا وتخصيص
 بالتين أو سوف قولا أشبه الاسم شاملا للماضي
 لكونه مشابها لوقوع موقعه وقوله لوقوع بالمدح
 نائب عن الماضي والباء فيه المبيضة أو المصاحبة
 وقوله لوقوع مشتركا تبين الوجهة التي بها يشبه الأ
 بسبب حره وثنا تأتي أو بعد وهي وقوع كل واحد

فتقول من غير ضمير

منها

منها مشتركا وتخصيصا أما اشتراك الفعل المضارع
 الاسم فكذلك وأما تخصيصه فهو هذا الرجل وأما
 اشتراك الفعل المضارع فهو يضرب لكونه مشتركا
 بين الحال والاستقبال وأما تخصيصه بالتين
 أو سوف فهو يضرب أو سوف يضرب قوله فالهزة
 للمتكلم المفرد والمثنون لمع غيره والثنا للخطا طب بطلنا
 والمؤنث والمؤنثين عوية والياء الغاية غيرهما مذكرا
 كان أو مؤنثا نحو اضرب لتوافق لفظا لانا والتون
 المتكلم مع غيره نحو تضرب لتوافق لفظا نحن مذكرا
 كانا أو مؤنثين أو أحدهما مذكرا أو الأخر مؤنثا ومجرا
 كان أو مؤنثا وقد يستعمل الواحد للتعظيم كقول
 تعالى نحن نقص عليك أحسن القصص والثنا
 للخطا طب المذكر والثنا ويجمع نحو تضرب يازيد وتضرب
 يازيدان وتضربون يازيدان والخطا طب المؤنث
 ولشأنه ولجمع نحو تضرب ياهند وتضربان ياهندان
 وتضربن ياهندان لتوافق لفظا أنت المؤنث الغاية
 والغايتين نحو هند تضرب والهندان تضربان
 والياء الغايتين غير المؤنث والمؤنثين وهو المفعول

تبين لظاهر وثنا
 فالهزة علامة للمتكلم المفرد
 كان صرح

المذكور منه ومجموعه ومجموع الموشاة القائمة على
 زيد يضرب الرمان يضربان الزيدون يضربون
الناس يضربون قول وحروف المضارع مضموم
 والارباعي مفتوحه فيهما سواء بيان لمركبات هذه
 للمردف والاصل في الفعل تكونه اخف وانما اجتمعت
 في الرباعي وهو ما كان ما اضيد على ربعة اخرى
 نحو اكرم ودرج وقائل وكرم فوايذه وبين الثلاثة
 الاخرى انك لو قلت من اكرم وضرب اضرب يفتح
 الحيرة في مضارعتهم احصل الالتياس ولم يقبل الفكر
 لكون الرباعي قليلا يدخل في غير الرباعي نحو افضل
 واقبل واستفعل وغير ذلك قوله ولا يعرب
من الفعل غيره اذا لم يتصل به تون التاكيد او تون
 جمع مؤنث وانما لم يعرب غير المضارع من امرها
 لعدم علته الاعراب فيه وانما اعرب هذا النوع
 لثابتة الاسم على عام وانما لم يعرب هذا النوع اذا
 اتصل به تون التاكيد لانه لما عراب على ما قبل لم يعلم
 انه مستند الى الواحد والغيره فيقول يضربون
 لولعرب عليه في الاعراب على ما يشبه التثنية

ثبوت كان اربعه

مستكر

وهو غير جائز وانما لم يعرب ايضا اذا اتصل به تون الجمع
 لان هذه اوجبت شيئا ما قبلها قياسا على فعلت و
 فعلن وعن حصول التكون بعد الاعراب وفي
 عبارة الكتاب نظر لانه يدل على ان غير المضارع لا يرب
 اذا لم يتصل به تون المذكورة ويعرب اذا اتصل به
 المراد ذلك بل المراد انه لا يعرب من الفعل الا المضارع
 ويعرب المضارع اذا لم يتصل به تون واذا كان كذلك
 يتصل قوله اذا لم يتصل به تون في المفهوم من كل سر وهو
 ان المضارع يعرب ولا يجعل قيدا في المذكور وهو
 لا يعرب غير المضارع اذا لم يتصل به تون قوله
 وانما راعى رفع ونصب وحزم واعراب الفعل المضارع
 رفع ونصب وحزم وليس له جزئ لان المراد منه اعراب
 الاسم قوله فالصحيح المجرى عن ضمير يارزوم نوع
 والجمع والمخاطب المؤنث بالضم والنكرة والمذكور مثل
 يضرب بيان لتفصيل اصناف المضارع في الاعراب
 فانها تختلف في الاعراب ليعمل كل نصف ما يتحققه
 من الاعراب فالصحيح المجرى عن الضمير البارز والمرئى
 الذي لا يكون هو التثنية والجمع مؤنثا كان او مذكرا

والمخاطبة المورث اعلم بما القته حال الرفع وبالقحة
حالة النصب وبالسكون حال الجزم بقوله هو يثرب و
ان يثرب والمثرب والمراد بالفتح الفعل المضارع ان
لا يكون في آخر الف ولا اولها قوله والمثرب
ذلك بالنون وحدهما مثل يثربان ويثربون و
تثربين اي واعراب المضارع المتصل بالضمير الياء
الرفوع لاحد الامور المذكورة بثبوت النون حال الرفع
ويحذفها حال الجزم والنصب وهو في خمسة امثلة و
ها يثربان وانما يثربان وهو يثربون وانتم يثربون
وانت تثربين ولين يثربا ولين يثربا ولين يثرب
ولم يثربا ولم يثربوا ولم يثربوا فلما جعل اعرابها بالرفع
لثابتها صورة المثني والمجموع في الاسماء وانما سقط
النون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة في المفرد فكلما سقطت
الحركة حال الجزم كذلك النون وانما سقطت النون في
النصب لكون الجزم في الانفعال بمنزلة الرفع في الاسماء
فكما يقع النصب للرفع في الاسماء يقع النصب للجزم
في الانفعال قوله والمعتل بالواو والياء بالضمير تقدير
والقحة لفظا والحذف اي واعراب المعتل الآخر بالواو

والياء

سنتفاهم
والياء نحو يثرب ويثربون بالضمير تقدير حال الرفع لا
القحة على الياء والواو والقحة لفظا حال النصب تقول
هو يثرب ويثربون لن يثربوا ولن يثربوا القحة تقدير
الحرف ها الجزم نحو لم يثرب ولم يثربوا لانه اذا لم يجز الجازم
للمحرك حذف الحرف قوله والمعتل بالالف بالضمير تقدير
والقحة تقدير والحذف اي واعراب المعتل بالالف نحو يثرب
بالضمير حال الرفع وبالفتح حال النصب تقدير نحو هو يثرب
يحيى لانه في الف الحذف ويجذف الحرف حال الجزم
لغضن الحركه نحو لم يثرب قوله ويرتفع اذا جرد عن التاء
والجاءم مثله يقوم زيد لشارة المعامل بفتح المضارع وهو
كونه مجردا عن العوامل اللفظية اعني ناصب المضارع ويان
به نحو يقوم زيد قوله وبالنصب بان ودم وكى واذن و
بان مقدرة بعد يثرب ولا م كى ولا م الجود والفاء والواو
والعاطفة بان نحو اريدان تحسن الى وان تصوب الى انشابة
الى ناصب الفعل المضارع وحران وكن واذن وان
المقدرة بعد احد حروف المذكورة فلا في عن عن صا
قال فان نحو اريدان تحسن الى وان تصوب مواخير لكم
طاهر فان في المثالين المذكورين تعيين لان يكون تاء

المضارع ولا يحتمل ان يكون مخففة من المشتق لوجوب
ذكر يوصفوا السمين او تعاضف النخيم المخففة من التثنية
ولانها المخففة بالالف الداخلة على المبتدأ والخبر للم
الصيغة المثالية الاولى بالفتح فقط وفي المثال الثاني عريف
النون والتي تقع بعد العلم هي مخففة من المشتق و
ليست هذه مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم اولها التي
تقع بعد العلم فعملت ان سيقوم وان لا يقوم هي ان اغ
من المشتق وليست ان الناجية للفعل المضارع لاختار
اجتماع الراء مع العلم تكون الناجية للرجاء والطمع
القائمين على ان ما بعد ما غير معلوم التحقق وكون
الطرد الاعلان ما بعده معلوم التحقيق والمراد بالعلم
كل ما هو معلوم للعلم والعلوم اذا دخلت الحقيقة المشتقة
المضارع لاجب ان يكون المضارع مع المتين او سوف
او قد او مع حرف النفي ولهذا اورد مثالين يكون كالعلم
من المذهب الخفيف للفرق بين ان الناجية والمخففة
والتي تقع بعد النون هما الوجهان اي وان التي
تقع بعد الالف لا الداخلة على النون فيها الوجهان اي جاز
ان يكون مخففة من المشتق فعملت ان يقوم وان

سيقوم

سيقوم لجاز وقوم كل واحد منها بعد النون وان
ان ارج ومما هان في المشتق ان مثال ان الناجية قبلها
نوع ارج ومعنى ان هو الاستقبال وقيل انها الناجية
والان اذ لم يجز ما بعد ما على ما قبلها وكان الفعل مشتقة
مثل ان تدخل المخففة اول ذات انما تنصب الفعل المضارع
احدها محولا لما قبلها والآخر قولوا والعاملين على محول
واحد هما اذن وما قبلها والثاني فان يكون الفعل
تكونها جازا وجزا اوها لا يكبان الا في الاستقبال فتكون
لن قال السكت اذا دخلت الجنة فان فتنا احد الشرطين
مخوف لك لن قال انا انك اذا احسن اليك وهكذا
لن يقتل اذن لظن كاذبا او كذا كقولك لن يقتل
اذا اذن اظنك كاذبا وجبا الرفع واذا ادعت بعد
انها والواو فالوجهان اولي ذارتعت اذن بعد ان
كقولك مجيبا لن قال انا انك فلان او لمنا بعد ان
كقولك وان لا يلبيون خلا فلا لا فلا جاز الرفع لا
ما بعده على ما قبلها وجاز التسبلان الفعل لا يجز مع النون
لما كان معينا مستقبلا من النظر للحرف العطف فتا
غيره على ما قبلها وكذا مثل سكت كل فعل خلة

ان لا يكون ما بعدها مستقبلا على ما
قبلها اي لا يكون ما بعدها مستقبلا

ونعناه البنية اي وثنا السلطنة كي ادخل الحبة وسماها
 البنية اي يكون ما قبلها سببا لما بعدها فان الاستلام
 سبب لدخول الحبة وفي اسية للفتل المضاع عند الكوفيين
 وهو اختيار المعتكف وليس حرف جر ونصب ما بعدها
 بانها ان كان هو مذهب الجمهور لدخول اللام على كثر
 نقا الى كليل يكون على المؤمنين حجج وحق اذا كانت
 مستقبلا بالنظر الى ما قبله يعني ان ادخلوا حلت حتى
 ادخل الحبة وكنت سوت حتى ادخل اللام واسير حتى تيب
 الشمس اي ينصب ما بعدها حتى بانها ان بعدها بشرط
 ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء
 كان مستقبلا منها لاحبا او لم يكن لجواز قولك اليوم
 سرت اصي حتى دخل الباء بالنصب اذا الفرض هو الفاء
 عن الدخول المقرب عن ذلك التبريز غير نظري الى
 جموله كي حتى تكون يعني ان اي السببية وهو غاب
 خواسل حتى ادخل الحبة يعني كما دخل الحبة وقد كثر
 يعني الى ان اول انهاء الفاء قد سرت حتى تغيب الشمس
 يعني الى ان تغيب الشمس لان السور ليس سببا لفيض
 الشمس ما غاب بغير ان بعدها كوكها حرف جر واستماع هو

حرف الجر الفعل فاعلم ان يكون في تقدير الاحتمال في
 المثال الاول اعني حلت حتى ادخل الحبة هو من الاستلام
 في الكتاب يعني كوك وما بعدها مستقبلا حقيقة وفي
 المثال الثاني اعني كنت سوت حتى ادخل الباء يعني
 ان يكون يعني ان او يعني ان وما بعدها مستقبلا
 تحقيا بل بالنظر الى ما قبلها وفي المثال الثالث يعني ان
 ان وما بعدها مستقبلا حقيقة نحو سرت اليوم مع
 فان اردت الحال تحقيا او كتابة كانت حرف ابتداء
 اي فان فقد كون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها
 وذلك بايراد تلك الحال للدخول وتعني حقيقة نحو سرت
 اليوم حتى ادخل الباء وانت محي عن التبريز الى الدخول
 او تقديره اقول ان اليوم سرت حتى دخل الباء اصي
 وانت سرت ودخلت اس وقصدت الاحبا اليوم
 عن ذلك الحال كانت حرف ابتداء فبرفع ما بعدها وانما
 لم ينصب لكون نحو حرفا لامته لا حرف الجر وانما
 لم يجر ان يكون حرف جر لاستماع تقديره ان بعدها كوك
 الذي ادخل على المضاع للطعم والترجاء الثاني على الاختصاص
 وتحقق المناقاة بين الحال والاستقبال ويجب

السببية فهو مرض فذلك حق لا يرجو من اى اذا كانت
 حرفا ابتدا وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها
 لانه لا يخلو الاتصال اللغوي بين ما بعدها وما قبلها
 ويجب تحقق الاتصال المعنوي ليحقق الغاية التي
 يريدونها كقولهم مرض فلان حتى لا يرجو من المرض
 هو سبب عدم الرجاء ومن غم امتنع الرفع
 في كان سببى حتى اذا دخلها اولا لتأنيب فليست
 حتى تدخلها اى ومن اجل ان حق يكون حرفا ابتدا
 ح امتنع ان يقال كان سببى حتى يدخلها بالرفع في
 وكان التاكيد لانه على تقدير الرفع كان ما بعدها
 جملة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها فيبقى كان التاكيد
 بالخير وهو غير جائز فساد المعنى ومن اجل ان
 قبلها يجب ان يكون سببا لما بعدها ح امتنع ان
 يقال اسر حتى تدخلها بالرفع لان ح يكون ما
 بعدها خبر مستانفا مقطوعا بوقوعه لا تعلق له بما
 قبلها وما قبلها سبب لما بعدها وهو مفكوك
 فيه لوجود حرف الاستفهام فيه لم يلزم الحكم بوقوع
 مع الشك في بوقوع السبب فانه محال ويجاز

في كان سبب حتى يدخلها في التامة اى اذا كان تامة
 جازان يقال كاسرى حتى يدخلها بالرفع لعدم الالتصاق
 وهو لزوم الحال وهو بقاء كان التاكيد بالخير
 وفاعل جاز خبر غائبا الى الرفع اى جاز الرفع في كان
 سببى واتهم سار حتى يدخلها بالرفع اى
 واذا كان الاستفهام عن تعيين الفاعل بخرا
 سار حتى يدخلها جاز الرفع لعدم لزوم الحال وزوم
 الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب
 لان سبب التناول هو السبب لا التاكيد بالخير
 وهذا يقع الشك في السبب فانه يقع في تعيين السبب
 ولازم كى نحو اسلمت لادخل الحبة اى سأل
 كى اسلمت لادخل الحبة وتسبب ما بعدها لكونها
 باختيار ان وانما سميت لانه لا يرفع حتى وانما يجب
 تقدير ان بعدها لكونها حرف في راحة دخول حرف
 للقول الفعل فقلت ان سببكون ما بعدها في تقدير
 الاسم ولازم للجود لام تاكيد جود النفي لكان
 شل وما كان الله ليعذبهم اى ولازم الجود سبب
 لام زائدة لتاكيد النفي الداخل على كان كقولهم تعالى

وما كان الله يعزبهم والفرق بين هذه الامور ولا
 كذا الامور التي لا يعزب عنها هذه الامور من غير اختلاف
 المعنى عندنا بخلاف هذه الامور من غير اختلاف
 تقديرها بعد ما ذكرنا في الامور التي لا يعزب عنها
 الاخرى او يعزب ما بعد ما باخرا ان يشرط
 بعد ما ان يكون ما قبلها سببا لما بعد لانه انما
 عدل عن الرغبة الى التمسك ليدل على ان الشا في ان
 يكون ما قبلها احد هذه الامور المذكورة في الكتاب
 لان ما قبلها ليس سببا لما بعد الا عند تحقق واحد
 هذه الامور ولهذا لم يجز في الوجه الثاني المقصود
 كقول الشاعر ما تله متري لني يتم ولحق بالحق
 فاستشجوا والذبح ان الحق استخرج مثال الامر
 زرق فاكروك ومثال النقي لا تشتم فاصبرك و
 مثال النقي لا يغض عظيم فهو او مثال الاستقامة
 هل انما شقها فيشعوا النار ومثال النقي لا يشتم
 معهم فافهموا عظيم او مثال العرض لا تزدونا
 فكم لك تقديره لا يقل لكون منكم زيادة فاكروم
 متى وتقدير الشا في لا يكون منكم تتم ففهم

وتقديره

وتقديره الثالث لا يكون قضاء عليهم فهو تم وتقدير
 الرابع هو حصول الشفعة فافهموا انما وتقدير
 الخامس است لكونهم ففهموا عظيم وتقدير
 السادس ليس منكم زيادة فاكروم متى فاكروم
 تقديرها لانه لما قصد ان الاول سبب للثاني
 فحسب انما ان يعلم انك انك ولما اخبر ان كان
 ما بعد ما في تقدير المصدر وهو للعطف وجبان
 يحصل ما قبله ايضا في تقدير المصدر والاولى من عطف
 الاسم على الفعل ولذا انشأ لك ففهموا انما فاكروم
 جلة واحدة لانه في تقديره يمكن منكم ايتان فاكروم
 واذا كان كذلك لم يكن الخبران بمنزلة المصدر والمجرى
 الحقيقة وانما جاء الخبران في نظر الى المعنى والواو
 بشرطين للجملة وان يكون قبلها مثله ذلك اي وجب
 الفعل المشايع بعد الواو باخرا ان يشرط احد هما
 للجملة والثاني ان يكون قبلها احد الامور الستة
 المذكورة والعلا في شغل الخبرين على العلة المذكورة
 في الفا ما الاحكام كالاحكام فيها لان الواو للعطف
 كالفاء فباخرا ان بعد ليعلم الجملة ويرقم منه جعل الفعل

في م

الذي يتلقى تقدير المصدر ليكون عطف الاسم على
مثال الثاني لا يحل ذلك ويجوز ان كان المراد بقى اجتماع
الاسمين ومثال الاستفهام هل تعطيني واكرمك كان
المسئول عنه اجتماع الاسمين اعني الامانة والكرام
ومثال الثاني قول الابن عن خلق وتلقى مثله جاز
عليك اذا فعلت عظيم فالمعنى من هذا هو الذي
الشيء مع الاكرام ومثال العرض الانزل وتنب
خيرنا لمعرض عليه النزول مع اصابه للقرى وهذا
معنى المجبة في كل واحد منها تقدير بل منك واكرامه
واكرام للمعنى وتقدير الثالث لا يكون مستلزم
من خلق وابنان بغير تقدير اراج يمكن منه زيادة
في واكرام اللعنف اليمن نزولك واصابتك خير مني
وهو بمعنى الجان اي ينصب الفعل بعد واها
ان لانه بمعنى الجان وحقق والآخرة لما كان يلزم تقدير ان
بعد ما حق يكون الفعل معها في تقدير المصدر لا
هذه الاشياء بالاسماء يقول لا ينزل او تعطيني
اخا لان تعطيني حق هذا ما ذكره المصنف في الشرح
والذي ذكره غيره ان اوجرت العطف كالواو والاما

التي ايت لما لا وافقه فالق هو
مصول لما لم الاتفاق ومثال

لذلك

لذلك والواو للجمع وانما اخبرنا بعد ما يعلم ان الثاني لا
في حكم الاول بل المراد ان القصد في اللزوم لاجل الاعطاء
ولما قد رما بعد الواو في تقدير المصدر قد رما قبل
او كذا لا يكون عطف الاسم على الاسم فيكون تقدير
ليكن مني لزوم او اعطائك وهو في قوة قولنا
لا رقتك الى ان تعطيني وحتى ان تعطيني والان
تعطيني حتى والعاطفة اذا كان المعطوف
غير اسما اي ينصب بعد الحرف في العاطفة الفعل
المضارع بتقدير ان اذا كان المعطوف غير اسما
يلزم عطف الفعل على الاسم كتولد للعب عبادة
وتقر عين احب الي من ليس الشفوف ويجوز
الظهار ان مع لام كي والعاطفة اي ويجوز اظهار ان
مع لام كي ومع الحروف العاطفة على الاسم اسامع لام
كي فلهذا بين لام كي ولام الحروف لم يفعل العكس
لكون لام الحروف زائدة ولام كي غير زائدة وما مع كي
العاطفة تذكر اهتم عطف الفعل على الاسم كما مر
ويجب مع لاني اللام اي يجب ظاهرا ان مع لا اذا
كان قبلها اللام لثلاث احوال الاولى ان لا ينش

انما ان مع غير لام كي والها ملحق لولا في التسمية
 عليها وتكون لخصت احضرتا لقرى واخذ منها هذه قوله
 التي يخرجهما ان ثلاثة اقسام قسم يفتح الملام
 ان بعده وقسم يجره وقسم يجوز ويجزم ولما ولا
 الامر لا في التقرى ويجزم الفعل المضارع هذه الكلمة
 احد هاجوزم فعل واحد والآخر هاجوزم الفعلين
 الا في الرفع وهو لم ولما ولام الامر ولما التقرى
 وكل المجازات وهولن وهما واهما وحيثما وامن ومتى
 من وما واي واني عطفت على لم وهو القسم الثاني
 من القسمين المذكورين اعني هاجوزم الفعلين
 وهو ضربان ضرب حرف وهو ان ضرب اسمين
 معنيان للايجاز والاختصار وهو ضربان مرفوع
 وغير مرفوع والظرف اما ان لا يستعمل الا مع ما هو
 حيث واذا لفتحها عن الاضافه المانعة عن الاجرام
 لان المضاف اليه مرفوع لموقعه موضع الاعم والرفع
 والجزم متاقيان واما ان يستعمل مع ما ويجزى عنها
 وهو ان في المكان ومتى فالزمان كقولهم تع اينما تكون
 يدرك الموت وكقولهم ان تصرف بنا العدة خيرا

نمر

نصرف العبر نحو ما للتناق وكقولهم يتماثلون في دين
 ر وانما التماثل وتساوي وكقولهم يتماثلون في دين
 نازة تجديخين اليه عندها خبر الموقد واما ان لا يستعمل
 مع ما وهو ان كقولهم فاصبحت انا ما لم يكن بها
 كذا مكرها تحت ريمك شاجر وغير الظرف
 ما ومن راي ومما واشتد كقولهم اري العز كذا انما
 كل ليلة وما تفقد الايام واليهوي يفقد ومن يتكبر
 اكرمه وقولهم تع ليمان غولنا لاسماء الحسن وقوله
 تع الى ممانا تنابه من آية لتحرنا الآية والاصل
 في ممانا على محين احدهما ما على ان الثانية نازة
 فهو بمنزلة ما ثم ابدل من الالف الى هاء القسمين
 اللفظ والثاني ان يكون مرادها قبل ما فكانت قايلا
 قال في فعلها لا يتقدر عليه فقال الخطاب م ما
 تفعل فعل ثم جريا مجرى كلمة واحدة ويجزم بها كالجزم
 بما واما لم يفهم هذه الاسماء بمعنى ارفع انها حرف
 الشطرا ايضا لا اصلح والشطرا ان يكون للاستعجال
 ولوليس كن لك بل المعنى واما مع كيفها و
 اذا فتا ذاي للزم كيفها واذا فتا ذاي لا يستعمل في الحذف

في كيفية لان من المستحيل ان تكون على وجهها هو عليها
ولذلك فاما حين اذا وان الشطية لان اذا التقيض وان
الشرطية للهوم وقد يجزم باذا ضرورة اشتمل كقولوا اذا
تصل من الحوادث فكذلك فاصبر لكل ضربة فستحصل
والكوفي سيجوز لهم بحيث مع ما يريدونها وبات
مقدرة عطف على قوله لم اري يجزم الفعل المضارع بان
مقدرة وقد يحوي بيان فم القلب المضارع ما ضيا
ونفسه وما شئها الازمة لما فرغ عن تعداد الجوازم مع
في قبيل من معانيه انقال لم لقلب المضارع الى معقل الماضي
ولفظة ويختص بالاستفراق وجوار حذف الفعل
اشارة الى المنقذين لما ولم بعد اشترائها فيما ذكر
اي يختص لما باستفراق نفي الفعل في الزمان لما
الى زمان الحال فلم لنف فعل ولما لنف قد فعل بفعل
زيد لم ينفعه انهم اي عقيب النعم لم يلزم الاستمرار
الى وقت الاختيار ونفعل نعم زيد ولما ينفعه انهم
لزم استمرار النفع عن الماضي الى وقت الاختيار
لان زيادة معانيها بزيادة ما يختص ايضا بما يجوز
حذف فعله نعم زيد ولما اي ولما ينفعه لان اصله

لم زيد

لم زيدت عليه ما نأت مناب الفعل وقد جاء حذف
الفعل مع لم فاذا اقولوا واحتفظوا بعينك التي استوت
يوم الاخرة ان وصلت وان لم اى وان لم تصل
واعلم انه قد يفصل بين لم والفعل جلا على الجاء
والجور في ضرورة الشعر كقولنا سمعت معاينة اننا
رسولها كان لم سوى هل من الوحش فوهل ولما
مشترك بين كونه اسما وبين كونه حرفا الا انه اذا
كان اسما فهو مخصوص بالماضي واذا كان حرفا فهو
مخصوص بالمضارع ولما الامر الامام
بها الفعل اى لام الامر لام يطلب بها الفعل فان
كان الفعل مبنيا للفعول لزمته مطلقا وان كان
مبنيا للمفاعيل لزمته مسندا الى المتكلم والطايب وا
في غيرها فتاكد كقولنا نلتفحوا ولا تنه
ضد ما اى لا التي المنص نحو لام الامر وهو الذي
يطلب بها ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع
المضارع المبني للفعول والمفاعيل على ما لم يكن
او غائبا او متكلما وكلم الجازات تدخل
على الفعلين لبيبة الاول ومجيرة الثاني وميتا

شرطاً وحزاً فان كانا متساويين او الاول فالجزم و
 ان كان الثاني فالوجه ان اعلم ان كل الجزاءات
 وهي المذكورة من قبل تدخل على الفعلين البدلي
 على ان الاول سبب الثاني فالاول سبب والثاني
 سبب وهو الاول منهما شرطاً والثاني فيهما جزاء
 اعلم ان المورد بالب هو السبب في العقل لانه يشك
 بثبوت ان السهام موجودة اذا شئت على الشرع
 الثاني سبب للثاني في الخارج لان حصول الاول
 في العقل سبب لحصول الثاني فيه ثم ان الشرط
 والجزاء ان كانا متساويين نحو ان تم اثم تجزيم كل
 واحد منهما ولعب لكون كل واحد منهما معبراً بالظن
 موجود وان كان الشرط متساوياً والجزاء ماضياً
 نحو ان تضرب ضربت فالتجزيم ايضاً واجب في الاول
 لكونه معبراً بوجود الجزاء فيه واذا دال به بقوله فان
 كانا متساويين في القول فالتجزيم اي فالتجزيم واجب وان
 كان الشرط ماضياً والجزاء متساوياً نحو ان تضرب انك
 فالوجه ان في الجزاء النوع والتجزيم اما النوع فلا ان ضرب
 الشرط لانه يجعل الشرط الذي هو اقرب اليه فلا ان

لا يعمل

لا يعمل في الجزاء الذي هو بعد عنه الى واحد الجزم فانه
 مع ما وجد في الخارج من متساوي الجزم كثير ومتساوياً
 قوله فلهذا وان انا خطيل يوم سفته يقول لا عيب
 مالي ولا جرم واشار اليه بقوله وان كان الثاني في اي
 فان كان الجزاء متساوياً واللفظ الاول ضعيف لان
 الثاني معرب والجزاء موجود وان كان ماضياً في
 ان تمت وتساوي الجزم في كل واحد منهما لكونه ماضياً

قوله واذا كان الجزاء ماضياً بغيره لفظاً او معنى
 معنى لم يجر الفاعل وان كان متساوياً او متبناً ماضياً

سبب اشارة الى بيان الجزاء الذي يتبع دخول الفاعل

الذي يجب والاضابط فيه انه اذا اخرج حرف الشرط في
 الجزاء معنى قطعاً لم يجر دخول الفاعل عليه واذا لم تقتر
 بغير دخول الفاعل عليه لم يدل على جواب الشرط
 فاشارة الى الاول بقوله ان كان الجزاء ماضياً بغيره
 لفظاً او معنى اي اذا كان الجزاء ماضياً لفظاً نحو
 ان ضربت ضربت او معنى نحو ان تضرب لم تضرب
 ولم يقترن فيه لفظاً ولا معنى لم يجر دخول الفاعل
 عليه لتحقيق تأنيده حرف الشرط فيرجح وهو جعله ماضياً

لعدم الاحتياج اليه وان احتاج
 تأنيده وعدم تأنيده فيرجح الخبر

وانما قال بغير تدل لفظا او معنى لان لو كان مع تد
لفظا كقولهم ان لبرق قد سبق اخ له من قبل
او معنى كقولهم ان كان قبيح تد من قبل قصديت
وجيب دخول الفاء لانها لا تنفك انما يحرف للشرط فيه
لان العرض للماض المحقق والشار الى الفاء بقوله
ان كان مضارعا مثقالا او متفيا لانه لا يوجد له اي
وان كان الجزاء متفيا عاما ثبتا جازا لا مريضا
الفاء من حيث ان جعل خبر متبدا محذوف فلم يؤثر
في حرف الشظي نحو ان قد يقوم اي فهو يقوم وتر
الفاء من حيث ان لم يجعل خبر متبدا محذوف بل
الشظي وهو اول لان عدم الحذف اول من الحذف
نحو ان قد تم وكن لك اذا كان الجزاء متفيا
بل جاز الوحيان دخول الفاء كقولهم تعالى من بين
برية فاعيانا جسا ولا ريب ان جعل لا تنفك لا
فلم يكن حرف الشظي ناثير فيه لامتناع اجتماع العليتين
على محمول واحد جاز ترك الفاء وان جعل لا محذوف
لتنفك كان لحرف الشظي ناثير فيه ليعلم للاستقبال
وانما قيد المتنى لان المتنى بما او ان يجب دخول

الفاد

الفاء عليه لاستناع ناثير بحرف الشظي لان المراد بها
بما هو الحال مع كونها للشرط بالمتنى بان هو
الاستقبال والشار الى الثالث بقوله والفاء بمعنى
اذا لم يكن الجزاء متفيا بغير تد لفظا او معنى فلم يكن
المضارع ولا متفيا بل واجب دخول الفاء لامتناع ناثير
حرف الشظي قد سئل ان جعل اسمية كقولهم فان
ست فهم لقا دون او امر كقولهم ان كنت تحبوت
الله فانتعوت في حبكم الله او بيا كقولهم ان طلقوا
مومنات فلا ترجعوهن الى الكفار او استغفلهما
كقولهم انك لثائفين رجينا او دعا كقولهم ان اكرمنا
فرحك الله او كان ما ضيا مقترنا بقى لفظا او تقدير
كامل او متفيا بما ازيل كما مر في الخبر ذلك
ويجوز اذا صح للوجه الاسمية موضع الفاء كقولهم وان
تصميم شئقة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطرون وانما
جاء اذا مع الجلالة الاسمية موضع الفاء لئلا تنفك
على التخييب كالفاء لانها للفاجاة وانما لا يجزى موضع
الفاء في غير الجلالة الاسمية لان اذا التي للفاجاة لا
تدخل لاجل الجلالة الاسمية الانا وانا

مقدرة بعد الامر والتمنى والاستفهام والعرض و
 التمني واذا قصد البتة نحو اسلم تدخل الجنة ولا يخرج
 تدخل الجنة اى لا يخرج الفعل المضارع بان مقدرة
 بعد الافعال الخمسة التى هي الامر والتمنى والاستفهام
 والتمنى والعرض والجنة ولا تكفر تدخل الجنة اى لا تكفر
 تدخل الجنة واين بيتك اريدك الى ان تعرفنى بيتك
 اريدك وليت عندنا جديت اريدك ان كان في الجميع عندنا
 يجرتنا واللائملى بنا تصغير اريدك انزل المنصب
 وخبر او المعنى في الجميع ان وقع الاعدل وقع الناف
 لان الاشياء الخمسة المذكورة يتضمن معنى
 الطلب والطلب لا يكون الا لعرض فيكون في
 ضمن هذه الجنة سبب لسبب وهو ما بعد ما
 الخبر كذلك فان ليس للطلب ولهذا لا يجوز في التنى
 لكونه خبرا واعلم ان المبدأ بالامر هو الامر حقيقة
 او قوة ليدخل فيه نحو حبك الناس فان حبك
 منزل منزلة الكف كما قال الكف الناس
 واستمع لا تكفر تدخل النار كذا في الملكا في لان التقدير
 ان لا تكفر لان القمير يجب ان يكون من جنس الظاهر

فقدرة

فقدرة ان لا تكفر تدخل النار وهو محال خلافا لما حكاه
 فانه يجوز اعتقاد اذ لا يشرع المعنى لان المعنى ان
 تكفر تدخل النار الامر صيغة يطلب بها الفعل
 من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة هذا
 تعريف لامر المخاطب المبني للفاعل وليس تعريف
 لمطلق الامر لخروج امر الغائب والمتكلم وامر المخاطب
 المبني للفعول فتعريف صيغة يطلب بها الفعل شامل
 لغمر ومن امر الغائب وامر المتكلم نحو لضرب زيد و
 لا تضرب وامر المخاطب المبني للفعول وهو لضرب زيد
 من الفاعل المخاطب يخرج الغائب والمتكلم نحو
 لضرب زيد ولا تضرب انا وامر المخاطب المبني للفعول
 نحو لضرب وقرر بحذف حرف المضارعة يخرج مثل
 قولك بذلك فلتضربوا في القراءة الشاذة ومثل اصاب
 تضرب زيدا الا انه ليس بحذف حرف المضارعة
 وحكم آخر حكم المجرى اى وحكم آخر هذا الامر حكم آخر
 المجرى ومقول اذهب واعز وادم واخش عذبت
 الحركة والواو والياء والالف كما يقول ليعز وليوم
 وليخش وفي النشئة اعز وادرميا والنشئة بحذف

الثوب كما يقول لغزوا ليرميا ولغزيا لافا كانت
 حكمكم انما يجوزم تشيها له بما فيه لام الامر من حيث
 ان كل واحد منهما يطلب الفعل وانما قال حكم انقر حكم
 المجزوم ولم يقل يجوزم لكونه مضافا عند البصريين
 لعدم علمه الاضراب وعدم مشابهة الاسم بالوجه
 نابت فان كان بعد ساكن وليس برأى في
 هذه الصل مشهور فان كانت ما بعد ضم مكسورة
 فيا سواء مثل الضرب اعلم وان كانت راءيا مفتوحة
 مقطوعة اشارة الى كيفية اخذ الامر من الفعل
 المضارع وهو ان ي حذف المضارع وان كان بعد
 حرف المضارعة فتحذف الساكن اخره وجعل ياديه
 امر القول في تعدد وفي تصارب ضارب والماء
 في قولهم عابدا الى حرف المضارعة ولم يذكر المضاف
 هنا القسم لظهوره وان كان بعد ساكن وهو ليس
 برأى في ذلك عليم هذه وصل محركة لئلا يتصلق به
 وذلك المشهور ان كان بعد الساكن ضمة لا يباع و
 مكسورة فيا سوله سواء كانت بعد الساكن كسرة نحو
 اضرب من تنزيب او تنجزوا علم من تعلم لتعد رافتم

والفتح

والفتح لحصول الالتباس الامر في انك لو قلت تنسب
 اضرب بضم الحز لا يفسد الماضي المبني للفعل بمسار
 الرباعي المتكلم ولو قلت اضرب بفتح الحز لا يفسد
 بامر الرباعي ولو قلت من تعلم اعلم بالفتح لا يفسد
 الرباعي لما فرغ من كليات ساكن الامر الظلة في اول
 الاضربه وهي اقلى واضرب واعلم فالاول مثال ان تجز
 بعد حرف الساكن مضوم والثاني في مثال ان يكون بعد
 الحرف الساكن مكسورة والثالث في مثال ان يكون
 بعد الحرف الساكن مفتوح وان كان بعد ساكن
 وهو برأى في ذلك الهز من المفتوح من المضارعة
 لا تشاء بموجب حذفها وهو اجتماع الهزتين وتجز
 مفتوحة مفتوحة في الاصل لكونها اصلية مفتوحة في
 الاصل يقول في تكريم اكرم وانما حذفت الهز من المضارعة
 لانها من اجتماع الهزتين في المتكلم نحو اكرم وحذفت
 في الباقى نحو اكرم وتكريم ولا طراد الباب
 فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذفت فاعله فان كان ما
 ضارعا قوله وكسرة قبل آخره وبضم الثالث مع هز سوله
 والثاني مع الثاني خوقا ليس اي فعل ما لم يسم فاعله

واستند الى ما يقوم مقام الفاعل المتصا واللام بها م او
 للعل بالفاعل او غيره والغرض من ذكره هو ان كبريتا
 فان كان الفعل حاضيا ضم قوله وكبريتا قبل الحرف المميز
 بناء الفاعل وبناء المفعول ولم يقتصر على ضم الفعل الثلاثة
 بنفسه بضمها بل ضم فاعله في علم على كبريتا قبل الحرف
 لانه لم يميز بضمه قبل علم هذا اذ لم يكن في ذلك الفعل حيز
 وصلوا لانه اما اذا كان في قوله هو وصل فوهم كقول
 الثالث مع ضم الحيز فروع الالتياس فتعوي في انطلق
 واقتدر واستخرج انطلق واقتدر واستخرج بضم
 الحيز والحرف الثالث وانما لم يقتصر على ضم الحيز وحده
 الالتياس بالامر عند سقوط ضم الحيز في الترخ في
 نحو قولنا لا تطلقوا الاقتدر والاستخرج طاما اذا
 فيه التا بخواب فعمل وتفاعل فضم التا مع ضم التا
 فعمل في تعلم وتعلم وتعلم وتعلم بضم التا و
 الحرف الثاني للثا بنفس علم وبما صل والثاني في قوله
 والثاني مع التا عطف على الثالث وقوله حرف التيس
 الشارة الى عطف جميع ما ذكره من قبل ومعتل العين
 الانصاع قبل وبعج الاشمام والواو واعلم ان في

بناء

بنا ما لم يسم فاعله في الفعل الماضي المعتل العين نكت
 لغات احدها قبل وبعج واشارة بقوله الانصاع قبل في
 لوصفها قبل وبعج نقدر بحركة الواو والياء الى ما قبلها به
 سجد حركه فقلت الواو يا لانكاد ما قبلها فصار قبل
 وبعج والثاني قبل وبعج بالاشمام وهو حيزه الشفتين
 للالفتل بالضم من غير القلقطير ولا يلاي ذلك الا بعين
 وهو بصير ليؤذن بان اصل ما قبلها الضم واشارة اليه
 بقوله وجاء الاشمام والثالث قبل وبعج والواو الساكنة وضم
 الاول وهو قبل وجهه انه حذف الحركه من الواو والياء
 للاستقبال ثم قبلت الياء في وبعج والضم ما قبلها وشارة
 الى هذه اللغز بقوله والواو وهو عطف على الاشمام اي
 وجاء الواو واعلم ان قوله ومعتل العين الانصاع قبل
 وبعج على الملاحظة وليست قد لان عود وحيد ليس ان
 بل الا صوب ان يقال معتل العين المعلوم الفاء
 ومثل باب اختير وانفقد ذلك استخبر واقم ما الا
 قل فله ان اصل اختير وانفقد في نحو ذفيه لثالثا
 دون استخبر واقم اما الاول فله ان اصل اختير في
 اختير وانفقد فان يترتب وبعج وفول في وقوع الضم

على انما ووقع الكسرة بعدها على الواو والياء في
ما يجرى في قيل وبيع واما الثاني فلان اصل استخبر وفتح
هو استخير وفتح وهو اللين مثل جع وقيل في وقوع الضمة على
الياء والواو فلم يلزم ان يجر فيه واجاز في مثل ما وجا
في مثل ما وجا في مثل قيل وبيع ولت كان
مضارعاً قد وقع ما قبل آخره الى ان كان الفعل
الذي يروى ان يجر منه لم يسم فاعلم مضارعاً في اول
فتح ما قبل آخره لغيره من ياء الفاعل ولم يجر الاقتصار
على احد هما لان الاقتصار على فتح ما قبل الآخر لم يقدري مثل
يعلو وعلى الفتح في مثل يخرج ثقيل في ضرب يضرب
ومعنى العين استقلب عين الفاعل الى ان كان المنافع
الذي يجر منه لم يسم فاعلم معتل العين يستقلب عين الفاعل
واو كان او يا تفعل وبيع يقال لبيع لان اصلها يبيع
ويبيع ففعل جركه الواو والياء الى قبلها فكذلك في موضع
الحركة مع الفتح ما قبلها فقلنا الفاعل ما يقال يبيع
المعنى وغير المعنى للفتح وما يتوقف
فهم على تعلق كسرة بغير المعنى بخلاف كسرة على
الفعل اما تعدد واما غيرهم تعدد لانها انما تنقصت فمهم

على تعلق الواو لا يتوقف والاول هو المعنى في نحو ضرب
فان فمهم يتوقف على تعلق ضرب الفاعل والثاني غير
المعنى في نحو تعدد فان فمهم لا يتوقف على شيء يقع في المثال
وغير المعنى يصير متعدداً بالحدثة لشيء وهو المنزه
نحو اذهب زيد او تضاعف العين نحو ضرب زيد او يجر
لغير نحو ذهب زيد والقصد يكون الى واحد كضرب
والاشين كما عطف على والى فاعلم علم وارى واضرب ويضرب
حقه اول المعنى يجرى الى مفعول واحد نحو ضربت
زيداً الى اثنين لا فاعلم معناه ايها وهو على ضربين احدهما
ان لا يكون المفعول الثاني عبارة عن الاول ولا يجوز الا
قضاء على احدهما او عطف وكسرة نحو اعل في يروى وهاو كسرة
زيداً حية والتكول ان يكون المفعول الثاني في عبارة عن
الاول ولا يجوز الاقتصار على المصدر العلم فاعلم علمت
زيداً فاعلم علمت ويصحى الى ثلاثة معاً على كمال وارى ياربنا
وبنا واخبر يضرب وحدث الا ان اعلم وارى تعدد
الاشين الى ما لا خلاف فان علم متعلق الى مفعولين
فاذا دخل عليه كسرة تعدد الى ثلاثة لزيادة المنزه للفعل
معنى يربى بسببه مفعول فاذا اختلفت انطقت زيدا عمروا

بما علم كان معناه صيرت زيدا إذا علم بان عمود الجاهل
 ولكن لا يري ولما البواقي ففعلت بها بنفسها الى واحد
 والآخر بها بطريق غير خواصا للمعنى زيد وقد عرفت
 حرف الجر لكن لما كان فيها معنى لا يلزم اجريت مجاز
 في تقديرها الى ثلثه مفعول واحد وهذه مفعولها الاول
 كفعول اعطيت وهذه الاعمال المتعدي الى ثلاثة مفاعيل
 حكوه مفعولها الاول كفعول اعطيت بمعنى لم يعجز
 ان تذكره ضمها عن غير ذكر المفعولين الاخيرين
 ويجوز ان تذكره مع ذكر المفعولين الاخيرين و
 يجوز ان تذكر للثلاثة معا كما يجوز ان تذكر للمفعول
 الاول لا عطيت مفعولها عن الثاني ويجوز ان تذكر الثاني
 مفعولها عن الاول ويجوز ان تذكر مع ذكر الثاني
 والثاني والثالث لمفعول اعطيت فأرجح من هذا
 الى صفة اليقين التي برتارت المختصان سبق من هذا
 لان الحواشي من الشرح بسبب هو الكاتب ولما
 كفعول اعطيت اي حكم مفعول هذه الاعمال الثلاثة
 والثالث حكم مفعولها عطيت بمعنى لم يعجز ترك
 مفعولها الثاني والثالث معا ولا يفسر على ليدها كما

يقدر

يقدر على احد مفعول اعطيت لان مفعول هذه الاعمال
 الثاني والثالث هما مفعولان باي عطيت على الحقيقة
 بقول اعطيت زيدا غير الأخير الثاني لا عطيت زيدا من
 غير ذكر الثاني والثالث واعطيت غير الأخير الثاني
 ذكر المفعول الاول لا تقول اعطيت زيدا علم من غير
 ذكر الثالث ولا اعطيت زيدا غير الأخير من غير ذكر الثاني
 افعال القلوب طقت وحسبت دخلت
 وزعمت وعلمت ورايت ووجدت تدخل على الجملة
 الاستيعابية راعي غير اعلم ان افعال القلوب
 ما ذكره ويقتل على الجملة الاسمية اعلم ان الفعل والغير
 لبيان ما يكون تلك الجملة عبارة عنه من علم او علم
 فان الثلاثة الاول للظن والثلاثة الاخيرة للعلم
 وزعمت للوعود والاعتقاد فيكون العلم ويكون
 للظن مثلا اذا كان زيدا عابدا عن علم قلت
 عطيت زيدا بما وان كان عابدا عن ظن قلت ظنت
 زيدا ونسب الخبرين الى اليقين والخبر معا الا عند
 مواضع نذكرها واسميت هذه الاعمال افعال القلوب
 القلوب لانها لا يحتاج في حدودها الى الجوارح والاعمال

الظاهر بل يكفي فيها القوة العقلية ومن هنا
 يسهل ان لا يتصور احدها الفصا بقى جميع شبيعة
 وهي المختص بالشيء ولا يشترط ان يكون ذلك الشيء
 اى ومن هنا يسهل ان القلوب ان لا يتصور على
 احد مفعولها وان كان لا يذكر بها كقولهم
 ويوم تقول ادوا اشكاي الذين زعموا ان زعمهم
 اياهم تكون هذه الافعال داخل على المتبادر والمختص
 فكما ان لا بد للابتداء من الغير وبالعكس لا بد لاحد
 المفعولين من الآخر وليس بالاعطية كذلك لا
 غير داخل على المتبادر والمختص وغير نظير غير احد
 بمفعولها بحسب واقع في قولهم ولا يحسبون
 الذين يخلون بها اعلم انه من فعله هو غير لهم
 قراءة من قبل بالياء المتوسطة بتقطيع من تحت اول
 يحسبون الذين يخلون بها اتم انه من فعله الفعل
 هو غير لهم ومنها جواز الالف اذا توسطت او
 اخذت لاستقلال الجزاءين كل ما عطف باب اعطيت
 اى ومن خصائص هذه الافعال الفاء اذا توسطت
 هذه الافعال بين المفعولين نحو زيد ظننت قائم انما

عينا نحو زيد قائم ظننت لاستقلال مفعولها
 كلاما ما يكونها مبتدأ وخبر على تقدير الفاء مع
 عليها ما توسطت او اخذت او علم ان تقدم الفعل
 في جواز الالف نحو سى نزل زيد منطلقا لا تقدم
 مفعول الفعل كقوله المفعول ولم يجر الفاء في ما عطف
 اليها او توسطت ليدل استقلال مفعولها كلاما ما رآها
 بالفاء ابطال العمل المانع وهو ان لا يخرج جواز
 العمل ويعلم من قوله اذا توسطت او اخذت ان لا يجر
 الالف اذا اقتضت ويتبين ان يعلم ان الاعمال
 او انما توسطت والالف او الى ما اخذت وهذه
 الالف يكون في معنى الظرف نحو زيد قائم ظننت
 زيد قائم في معنى وهذا انما تعلق قبل الاستغناء
 والنفى واللام اى ومن خصائص هذه الافعال تيقنا
 وهو يجب لبطال العمل لقطا دون معنى بسبب
 وقومها اقل الاستغناء او اللين او لام الابتداء تقول
 علت ان زيد عندك او عمرو وعلت ما زيد في الدار
 علت ان زيد قائم لا تغني كل واحد من هذه الالفاظ
 الكلام فهو علت ان لم يكن هذه الاشياء في

جواز الالف بطل العمل فافترق
 او توسطت ويعلم من قوله

صدر الكلام لكن المبرين الذين هما في قولك قلت
 ان زيد عندك او عمرو في موضع النصب لان العلم
 وقع عليها بالحقيرة وعمل عندهما فظة النطق فن
 حيث الفتل وعلى الاستغناء والنفي واللام الاجزاء
 ومن حيث المعنى موعيت هذه الافعال ومعناها
 علمت احداها بعينه عندك لان المعنى علمت جوا
 ذلك وجوابا للتعيين وانما قال الاستغناء لم
 يقلحروا الاستغناء علمت ولا الاسم كقولك تعلم
 او لا تعلمين واحصوا فاما قال قيل الاستغناء لان
 لو كان بعد الاستغناء لم تعلق بخبرهم علم زيدا
 ومنها ان يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها خبرين
 لغنى واحد مثل علمت مطلقا اي ومن خصها من هذه الـ
 فقال لجان كون فاعلها ومفعولها خبرين لغنى واحد
 نحو علمت علمت اي علمت نفسي وعلمت نفسك
 ولم يخبر في سائر الافعال فلا يقال ضربت لان الغاب
 في سائر الافعال تعلق فعل لانها علم بغيره فلو جمع
 الفهم الى المفارقة بغيرها فلو قيل ضربتني فليسبق الى
 الفهم ضربتني فلو جمع هذه الوم عدل لا يراد

النفس

النفس فقل ضربت نفسي ولا يراد حركة النفس
 هذا الالتباس مع قيام هذا الغائب قويا والجواز
 اشتباه هذه الحركة بغيرها عند غفلة السامع و
 ليس كذلك هذه الالتباس فاعال لانها تعلق بالا
 عقائدات والقلوب من العلم والظن والاشك
 ان علم الانا ان وفظه تعلقان بصفات نفسه
 اكثر من صفات غيره فاذا ايجع فيها الى ايراد النفس
 لاشياء المتقضى لارادته وهو الاناس واعلم
 ان افعال القلوب وغيرها يشتركان في انه لا يجوز
 ان يكون فاعلها ضمير يعود الى المفعول المتقدم
 فلا يصح زيدا ظن مطلقا ولان زيدا علمت يكون فاعل
 وظن ضرب ضمير ان عايدان الذي لان المفعول
 فلا يجوز ان يصير معتدا وكذا لم يجر علام هند ضربت
 علمت ان يكون فاعل ضربت ضمير هند ولبعثها
 اخري يهدي الى واحد فظنت بمعنى انتمت وعلمت
 بمعنى عرفت ورايت بمعنى ابريت ووجدت بمعنى
 اصبت اي وبعثت هذه الافعال معنى لا يتعدى الى الـ
 ان يكون من مفعول واحد ويترد قولهم هو علمت من

تكون هذا القاب لم

ضربهم

المنة بمعنى انتهت فأن لا يتعدى إلا إلى المفعول واحد
 وشيخوخ وهو على الغيب بندين أي يتهم ويخطئ
 عرفت كقولنا لم لا تعد علم الذين اعتدوا عليكم في
 السبت أي عرفتتم وجمعت من وجدان المثال في
 الامامة تقول وجدت أقتى أي صحتها ورايت من
 رؤيه البعير يقول رايته أي المعبرة
 الأفعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة
 أي الأفعال الناقصة أفعال وضعت لتقرير الفاعل
 على صفة مخصوصة نحو كان زيد عالما فكان جعل زيدا
 على صفة كونه عالما في الزمان الماضي والفاعل لا يتعدى
 أن ساير الأفعال يقرر الفاعل على صفة فان ضرب
 مثلا في ضرب زيد بتقريره على صفة الضاربة وجر
 بيان الملامته بقر فاعله على صفة غير صفة
 مصدره فان كان في قولنا كان زيد قائما فزيد
 على صفة قيامه في الزمان الماضي والقيام غير
 مصدره وليس ضرب في قولنا ضرب زيد كذا لث
 وإنما سميت هذه ناقصة لتقصاتها عن ساير الأفعال
 من حيث أنها لا تعمل على الحدث ومن حيث أنها لا

يعرفونها

يعرفونها وهو كان حصار إلى آخره أي هذه الأ
 فعلا كان حصار واضح إلى قوله وليس وقد جاء ما
 جاءت حاجتك أي وندجها ما جاء بمعنى يتقدم
 الفاعل على صفة في نحو قوله ما جاءت حاجتك فأن
 ما احتمل أن يكون للنفي مع كان جاءت مستندا
 إلى خبره في تقدم ذكره مثلا إذا كانت معناه جاء
 إلى شيء معين كالقدرة مثلا ولم يحصل ذلك الشيء
 بمصل شيء لحدوث حاجتك كالليل لا يقال
 ما جاءت حاجتك أي ما جاءت على قدر حاجتك
 واحتمل أن يكون الاستفهام مع كان معناه
 أي أي جاءت حاجتك واسم خبره يعود إلى
 ما أو ما جاء زنا فيشبه تكون ما عبارة في المعنى عن
 الحاجة وتبين هذه الكلمة الأدلة التي سميت من
 قوله الخواص لأن عباس بن النعمان منهم قبل على
 يستخرج منهم الرجوع إلى الحق وتعدت كما
 حرية أي وندجها تعد بمعنى تقدم الفاعل على
 صفة أي يحضر في قول الأعرابي ارفع غفرتك
 حتى تعدت كأنها حرية أي صارت شفرة والقاصر

مخصوص بمحل ولم يصر في غير فلا يقال قد كانت
 بمعنى صار كاتبا وتدخل على الجملة الاسمية
 لا عطا المجرى حكم معناه فترفع الاقل وتنصب الثاني
 مثل كان زيد قائما اي هذه الافعال تدخل على جملة
 الاسمية وهي المتبادر والخبير لا عطاها السناد الكبير
 الى المستند الحكم معناه او يتدل ان يربى بالخبر الجملة
 الاسمية لانها جزية فيكون معناه لا عطا هذه
 الافعال الجملة الاسمية حكم معناه واعلم انه لم يرفع
 فائدة الحكم في حكم معناه فترفع الخبر الاول اعني
 المتبادر بانه اسمها وتنصب الخبر الثاني عن الخبرين
 خبرها تشبيها بالمتبادر والفعول نحو كان زيدا قائما
 انما معناه وهو الزمان الماضي لمزيد قائم وهكذا
 الكل فكان تكون ناقصة اي كان على تشي
 انواع احد ما ناقصة وهي ثلاث احدها التثنية والثالثة
 على صفة الخبر في الزمان الماضي فقط سواء كانت
 دايما نحو كان زيد قائما او متقطعا نحو كان زيد
 كاتبا وانما لا يقول لثبوت خبرها ما شيا دايما
 متقطعا وتبين ان يكون بمعنى صار كقولهم بقرهم اقفر

لثبوت خبرها متقطعا ما
 ضاردا دائما ومقطعا ما
 صار ويكون فيها خبر
 وتكون تامة بغير ثبوت
 وزائدة مبرهن

والمتبادر

والمتبادر كانه اقطا المتبادر قد كانت فواخا يوصفها
 اي صار وت واثان بقوله بمعنى صار وهو معطوف
 على قوله لثبوت خبرها والثاني ان يكون فيها
 خبر الشان وح يقع بعد ما جملة تنفي للمفترق
 كقولهم انما كانت كان الناس صفان شامتة فاما
 مشن بالذي كانت اصنع فان قيل اذا كان الامر
 كذلك كان الواجب عليه ان يقول فكان ناقصة
 وتامة وزائدة والناقصة تلك لا متاع كون افعالا
 التي قسرت له وايضا لم يخصص الاول بالناقصة مع
 ان الاخرين كذلك قلنا انما عدل عن ذلك لانه
 يطول الكلام وانما يخصص الاول بالناقصة دون
 الاخرين لوجود اسم غير اسم الناقصة للاخرين هذه
 الاول والثاني ان يكون تامة واثان بالير بقوله
 ويكون تامة وهو عطف على قوله ويكون ناقصة
 والتامة فعل حقيقي مجع وقع وحادث وثبت يرتفع
 ما بعدها بالفاعلية كما يرتفع ما بعدها الفعل الحقيقي
 كقولهم كانت الكاينة والمقدور كائنا والثالث
 ان تكون زائدة واثان اليها بقوله وزائدة اي وكو

زائدة وهي تسمى احدها ان يكون زائدة في
 اللفظ مع ان المعنى غير ممكن ان يكون لافداً لها الى
 الماضي والماضي في اللفظ والماضي في المعنى
 ثانياً ان يكون زائداً في اللفظ والمعنى كقولهم
 تع كيف تكلمت من كان في الجمل من سببها وانما دخلت فيها
 للكلام وتأكيداً ونصباً على الحال وانما ذكر
 صديق القسرين وان لم يكن ناقصة فيها كقولهم
 موافقة لنا قصة في اللفظ فصار للثقل
 اي صار للثقل من تحت الماشي اما باعاً والحق
 خبر صار العوارض فهو صار زيد غنياً وصار زيد
 المحرواً واما باعتبار الحقائق فهو صار الماء صواء
 واصبح والحق وامسى لاقتزان مضمون للبد
 او فاتها ويعني صار ويكون تامة اعلم ان هذه
 الانفعال هي لثلاثة معان احدها اقتران مضمون
 الجملة بافعالها الخاصة التي هي السباح والمساء و
 الشحى نحو اصبح زيد عالماً واصبح زيد اميراً واصبح زيد
 عادياً وثانها ان يكون بمعنى صار نحو اصبح زيد
 غنياً اي صار وليس المراد ان صار في الصبح على

من

هذه الصفات ثانياً ان تكون تامة وهي تسمى
 الاخرى في هذه الاوقات نحو اصبح زيداً اذا دخل في السباح
 وظلم بات لاقتزان مضمون الجملة بمرتها
 ويعني صار اي ظلم بات ببيان لمعين احدهما
 لاقتزان مضمون الجملة بمرتها اي ظلم لاقتزان مضمون
 الجملة بالهاتين بات لاقتزان مضمون الجملة بالليل
 فقول غلام يمشي ارباب زيد سكر او الشافعي يعني
 صار كقولهم ليل وجهه مسوداً فانه لا يختص زماناً
 زمان وما زال وما يرجع زماناً في وجهه لفظك
 لاقتزان مضمون الجملة بالهاتين بات لاقتزان مضمون
 الاربعة لد لاقتزان مضمون الجملة بالهاتين بات لاقتزان مضمون
 زمان قبولاً في العشاء فوما ذلك زيد اميراً اي عندك
 زالا لاقتزان مضمون الجملة بالهاتين بات لاقتزان مضمون
 من قبله ضمير يعود الى ما علمها وضمير المفعول يعود الى
 خبرها ويلزمها النفي اي ويلزم هذه الا
 حرف النفي ليدل على استمرار خبرها الفاعلها فيكون
 هذه الانفعال محتملة ان كان لادخال النفي على النفي
 المستلزم للافتات تكون هذه الانفعال المنفي و

اعلم

ودخل حرف النون عليها ولهذا لم يحذف ان يقال ما زال به
 الاعمال كما لم يحذف ان يقال كان زيد الاعمال كما قر
 وما دام لتوقيت امر مبدية بثبوت خبرها لفاطها و
 من ثم احتاج الى الكلام لان ظرف اى وما دام لم يزل
 توقيت فعل مبدية بثبوت خبرها لاسمها نحو اى
 ما دام زيد جالسا اى جالس دوام جلوسه في
 نعمان دوام جلوسه ما على تقدير حذف المضاف
 ومن اجل ان سقاء كذا احتاج الى الكلام لان ظرف
 والظرف يحتاج الى الكلام لان فضله والفضل لا يجزى
 الا بعد المستند والمستند اى وليس النون خبره
 الجمله حال لا قبل مطلقا اى وليس النون مضموم
 للجمله الاسمية في الحال عند اكثرهم لاستعمال العرب
 كن لك تقول ليس زيد قائما الآن ولا نقول عند
 او قبل نفسه مطلقا اى جالسا اى او غيره عند
 بعضهم قال لا تدفع الا يوم ياتيهم ليس مضموم فاعلم
 وهذا انما الاستقبال تكون العذاب مضموم فاعلم
 يوم القيامة فهو ليس المستقل ويكون ان يحاسب
 عن الاية بان انتقم لما اخبر ان العذاب يوم ياتيهم

ليس

ليس مضموم فاعلم فكان ثابتا وبحق في الحال اى ليس
 ما اخبر انتقم به المستند بهذه الاية ان يقول ما
 ذكرتم خلاف الظاهر والاصل خلافه وجوابه ان مخالف
 الظاهر لاستعمال العرب ويجوز تقديم البناء
 كلها على اسمائها وتقدم على انشاء اقسام فيم جوز
 من كان الى بلح وقسم لا يجوز وهو في قوله ما علمنا
 لابن كيسان في غير ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس
 اعلم ان تقديم اخبار هذه الافعال على اسمها جائز
 بالاتفاق في الكل لكونها افعا لا يجوز تقديم
 على المرفوع في الافعال لقوتها وانما تقدم اخبارها
 على انفسها فعلى ثلثة اقسام واغنى الله بقوله وهي
 في تقديمها عليها اى هذه الافعال في تقديم اخبار
 على انفسها على ثلثة اقسام احدها ان يجوز وهو
 من كان الى بلح على الترتيب المذكور في الكتاب
 لكونها افعا لاصحية والمانع من التقديم مشقة
 والثاني ان لا يجوز وهو الذي في قوله ما هو
 على ضرب من احدها ان يكون ما نافية القسم والثاني
 ان يكون مصدرية بحق القوام وعلى التقديمين

لا يجوز تقديم اخبارها على انفسها لما اذا كانت ماضية
 فلا امتناع بتقديم ما في حيز النفي على النفي ولما اذا كانت
 معدومة فلا امتناع بتقديم معمول المصدر على نفس المصدر
 ولم يحال في امتناع تقديم اخبار هذا القسم على قسم
 كيان وانما عده في غير ما دام ووجه قولنا ان ماضية
 لما دخلت الانصاف الدلالة لا على النفي صار للثبات
 بقرينة ان كان فكما ان تقدم خبر كان على نفسه جاز
 خبر هذه الافعال على انفسها وانما اشار الى هذا القسم بقوله
 وقسم لا يجوز ان يكون في غير ما دام والقسم الثالث
 خبر وهو ليس فذهب سيبويه الى انه لا يجوز تقديم
 خبره على نفسه فكذلك النفي وامتناع تقديم معمول النفي
 عليه وذهب اكثر الجرمين الى ان يجوز ان يكون فعلا
 وجوز تقديم معمول النفي عليه مطلقا وانما يمنع ان
 لو كان حرفا اما اذا كان فعلا فلا يمنع ويدل عليه
 قوله تعالى لا يوم يا ايهم الذين هم وذا عنهم ووجه الاستدلال
 بان يوم يا ايهم معمول المصدر في النفي وهو خبر ليس
 فلو لم يجوز تقديم خبره على ليس لم يجوز تقديم معموله لا
 وتوقع المعمول الا حيث يصح وقوع العامل فيه ولما كان

الفعل على نفسه واجب عن دليل الا
 امتناع تقديم معموله

ان يقول

ان يقول كان من الواجب على المختص ان يجعل
 ليس وما في اولها النافية من القسم المختلف فيه
 يمكن ان يجاب عنه بان لم يعتد في لغة ابن كيسان
 واعتدالها لغيره في ليس لان طائفة كثيرة منهم من
 المعتبرين على امتناع تقديم خبره على نفسه
 افعال المتعارفة ما وضع لدنول خبر رجاء او حصوله او
 اخذ خبر اعلم ان هذه الافعال دخلت على اخواتها
 لكونها التقدير الفاعل على صفة الامة افردها بالذكر
 لاختصاص خبرها بالفعل المضارع وامتناع تقدم
 خبرها عليها وجوز تقديم خبر كان عليها وتوهمنا
 بانها افعال وضعت لقلالته على دنول خبر رجاء
 او حصوله او اخذ خبره فالاول على وهو شتر
 اول الذي كونه الخبر رجاء عسى وهو غير مقفول
 معقول لا ياتي منه المضارع واسم الفاعل والامر
 حلا على لعل لفتنه ما معقول لانها ناشبه لعل
 ولكون كل منهما الطمع الحصول والاشفاق و
 لهذا لا يستعمل في الحالات فلا يقال عسى زيدان
 بطير نقول عسى زيدان يقوم وعسى

ان يخرج زيد اشارة الى انه يجوز في لغات العرب ان
 يذكر لها مفعول منصوب لكن يلزم ان يكون
 منصوبا الفعل المضارع مع ان تقديرها في الترتيب
 وتقوية لمع ان اصله ان يكون اسما على غير كان
 الا انه صارت وكا وقد شذبت بحرفها كقولهم عسى ان
 يوسا ويجمع اليوسا والباسا في الشق والشرع واشاء
 الى من الفعل بقوله تقول على زيد ان يقوم قد بدا اسم
 عسى ان يقوم في محل نصب بان خبره اي عسى زيد
 القيام القيام اي هذا القيام على تقدير حذف المانع و
 اللفظ الثانية اي ان لها مفعول فقط وهو ما كان منصوبا
 في اللفظ الاولى فاستغن عن الخبر لاقتبال الاسم ^{في قوله} عسى
 المنسوب والمنسوب اليه كما استغن في محلة ان في قوله
 عن المفعول الاخير وهذا كما قال في سمعت ان مني كما
 مفعول الاول ما سمع ان يقتصر على وان كان مما لا يسمع
 لم يقتصر ويعتد الى مفعولين في قصة على هذه اللفظة
 ايضا واذا رايه يقول عسى ان يخرج زيدا علم انه محتمل لهما
 شي آخر وهو ان يكون زيدا مفعولا باسم عسى وفي
 يقوم خبر يعود الى زب وان يقوم في محل نصب

عسى

يخرج له

باز

بان خبر عسى فعلي هذا يكون من اللفظة الاولى و
 يلزم من هذا تجزئهم تقدم خبرها على اسمها فعلي
 الوجه الاول يقول عسى ان يقوم الزيدان و
 الزيدون وعسى ان تقوم الحشرات وعلى الوجه
 الثاني تقول عسى ان يقوم الزيدان وان يقوم
 الزيدون وعسى ان تقوم الحشرات وعلى الوجه
 الثاني تقول عسى ان يقوم الزيدان وان يقوم
 الزيدون وعسى ان تقوم الحشرات واما قوله
 عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا فلم يحتمل
 الا الوجه الاول للزم الفصل من اجزاء الصلة
 باجتناب ضمهم من جعل عسى في اللفظة الاولى في الثانية
 وفي اللفظة الثانية لامة اعلم انه اذا قيل زيد
 ان يقوم جازا ان يضر في عسى ان يقوم لا يضر في
 عسى استغناء بالخبر الموجود في ان يقوم العاين الى
 زيد وعلى التقديرين قريب مستأد ما بعد خبره تقول
 على الوجه الثاني الزيدان عسى ان يقوموا والزيدون
 عسى ان يقوموا وانه عسى ان تقوموا والجنات
 ان تقوموا والجنات عسى ان تقوموا وعلى الوجه

الاول المزيان عيان ان يقوموا والزبدان عوان
يقوموا وهما عسان تقوموا والمندان عسان تقوموا
والمندات عسان ان يقن وقد عرفت ان
اي رقد عرفت ان عن الفعل المضارع في اللغة لا
تشبهها نفس بالمعنى لعمد الهم الذي نسبت فيه
يكون ولا في قريب دون اللغة الثانية لا يتاح
تقديم الفعل فاعلا والثاني يقول كما ينبغي
وقد تدخلان الى القسم الثاني هو الذي وضع لنا
حصول الخبر لا على مقاديرها وهو خبر محفوف
جاز قصره فاعلا اسم محفوف خبر فعل مضارع ليدل
على القرب حصول الخبر من الحال من غير ان يدل
على الاستقبال الثاني للحال نحو كما ذكره عجمي وقد
تدخلان على خبره تشبها بنسب كقولهم عجمي
بعد ما قد انعمي قد كان من طول البلاء ان يعنى
واذا دخل النفي على كانه هو كالاختلال على الاسع اى اذا
دخل النفي على كانه يكون كاد النفي كان الانعزال
المثبتة اذا دخل عليها النفي كانت النفي لان من
شأن حرف النفي ان ينفي ما يدخل عليه انما كانت

جار قصره

اوسيا وانما قال على الاسع للاختلاف فيه كاشح
بعد ذلك وقد يكون للثبات اى وثقا
بعضهم ان النفي اذا دخل على كانه كان لا شيئا
ما ضيا كان او مستقبلا اما اذا كان ما ضيا
كقولهم قد جها وما كادوا يفعلون وقد ذهبوا
انما النفي يدل على الفعل وما كادوا يدل على الحال
واما اذا كان مضارعا فخطبه الشعر انما امر
في قولهم اذا غمر الحين لم يكن ريس الهوى
الاثبات من حب حية يبرج ووجه الاستدلال
برائهم فهو ان قولهم لم يكن ريس الهوى الا
وهو ذوال ريس الهوى من حب حية ولا
لم يكن لخطبه وجه واذا خروا من الاثبات كما
للثبات والحوار عن الاول ان لا مسلم ان
في ثبات الحال دخل الاثبات وهو متناقض
لنفي في قول الحال للاختلاف الوقيين يدل
عليه يقتسم في قولهم اتقدنا هذا وادع لنا
يبين لنا ما هي وغير ذلك واعلم ان العرب
في مثل قولنا ما كاد زيد يرا الاثبات فانهم

الحجر

تكون كل واحد منهما للبا لفة والتا كين فلا يريان
 الامن ثلاث ليون بلون ولا عيب ويتوصل في
 تقيما يتبع بنا وفعل التجو يتربل ما يتوصل
 به الى التفضيل مثلما اشتد يقولما اشتد استخرج
 وما اكثر حرته وما اقم عوده واشدد باستخرج
 واكثر مجرة واقم بعوده ولا تصرف فيها
 مقدم ولا ماخير ولا فصل واجازا لما في الفصل
 بالنظر اي ولا تصرف في معنى التجو يتقدم
 ولا ماخير ولا فصل لنفسه معنا الانفا الم
 لعدم التصرف فلا يقال ما زيد احسن ولا زيدا
 ما احسن ولا يبقا ايضا زيد احسن ولا يقال
 ايضا ما احسن اليوم زيدا بفعل النظر وهو البوا
 بين ما احسن ويعد لما ذكرناه واجازا لما في الفصل
 بالنظر لما سمع من العرب ما احسن بالرجلان
 بعد فلفظة الاتع في الظروف عالم يتسوا
 في غيرها وما متبا نكرة عند سيبويه
 وما بعد ما للظروف صلة عند الاخفش والخبر
 محذوف اشارة الى بيان اعراب ما افعله ما تأ

نكرة

نكرة بمعنى شيء عند سيبويه والخليل واصله
 شيء احسن زيدا والجملة التي بعده اعني الفعل و
 الفاعل والمفعول في محل الرفع بان خبره وما موصوف
 عند الاخفش والجملة التي بعدها صلتها ووقع الصلة
 في محل الرفع بانه مبتدأ وخبره محذوف تقديره الذي
 احسن زيدا شيء وما استعملها سيبويه عند قوله
 وما بعد ماخيرها وتقديره ان شيء احسن زيدا فانه
 التقدير ان باعتبار الاصل لا انها بها ما بمعنى الافة
 وبها على عند سيبويه فلا ضمير في الفعل
 الى اخره اشارة الى بيان اعراب ما في الفعل
 اي هو في الفعل ما على فعل عند سيبويه الى زيادة
 كافي قوله تعالى لك يا الله الانفا لازمة ههنا ليدل
 على الانفا واصل الفعل زيد الفعل زيد بموصوف
 في الفعل كما عثر البصري وجمادى اخذة فالجوز للتصريف
 تغير عن الفظة الغير الى لفظ الاول ليس بما مراد لا يخط
 للامر ههنا ولا فرق بين قولنا ما احسن زيدا وبين
 قولنا احسن زيد وان كان الامر على ما ذكرنا لم يكن
 فيه ضمير لان الاسم المذكور يعود على روه لفظا وتأ

صورة واحدة
 والياء المتعدي او زائداً في غير مفعول فاعل قوله
 فاعل وهو استاء الى اجل به عند الانقش اي
 مفعول به عند الانقش اذ هو المتعدي كما كان
 مفعول فعل فعلى هذا يكون الفعل الماخبر ان يكون
 فيه ضمير فيجوز ان يكون ذلك الضمير ضمير المصدر
 عند جزمه كأنه قال يا حسن احسن بزيد الضمير
 عند جزمه اي ان يكون واحداً كالمطلب ان يجعل زيدا احسن
 بان يصغر بالمحسن هذا اصله ثم اجري مجرى الامثال فلم
 يغير عن لفظ الواحد يقول يا رطلان ويا رطلا احسن
 بزيد فيلزم انما لا تحفل بالعددية وذلك ان كانت
 المحنة في احسن بزيد للصيرورة فيصير احسن جاسطة اليها
 متصفاً بالزيادة لذلك كيدشها في قوله ولا تفتوا بانيتم
 الى التهلكة وذلك اذا لم تكن المحنة للصيرورة ويكون من
 شديداً
 افعال المدح والذم ما وضع لانتفاء
 مدح او ذم اي فعل المدح التي بوبت لها في القواعد
 وضعت لانها اسع لو ذم فلم يكن مثل مدحه ذم
 وشرف وكرم وتيج وعود في افعال المدح والذم لانها

مدح

ثم وضع لانها
 المدح نعم ومن افعال الذم يئس وشهدا ان يكون
 الفاعل معهما باللام ومضافا الى المفعول بها او ضميرا
 ميمرا بكرة منصوبا وبما مثل فتى اولى وشيئا من
 الانفعال ان يكون فاعلهما احدا لأمور الثلاثة وهو
 يكون معهما بلام تعريف المحدثين نعم الرجل زيدا
 ان يكون مضافا الى المفعول بلام تعريف المحدثين
 نعم صاحب الرجل زيدا ويكون مثله وذلك المحسن
 اما من بكرة منصوبة فتونع بطلان زيدا نعم الرجل
 بطلان زيدا واما من بكرة بمعنى شيء غير موصوفه فتقول
 فتح فتعني فاعلهما بكرة بمعنى شيء موصوفه النصب
 على التميز وهو الميزة لفاعله اي نعم شيئا اي
 اي نعم الشيء وهو ضمير الصدقات وهي مخصوصته
 بالمدح وبعد ذلك الخصوص اي و
 بعد ذكر افعال المدح والمخصوص بالمدح او الذم لا
 ذكر الشيء منها ثم ذكره مفصلا ووقع في النفس
 وهو مبتدأ شارة الى العرب المخصوص والمخصوص
 بالمدح او الذم مبتدأ والجملة التي قبله خبره

ولم يحج تغير المخرج المتبادر لقيام الام تعريف بعد
مقامه او خبر متبادر محذوف عن تقدير سوال
وهو انه لما قيل نعم الرجل فكانت مسئلة من صواب
نعم اي هو في فعل المعجز الاول يكون نعم الرجل
في جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتين
وشهد مطابقة الفاعل في شرط المخصوص من المكن
او الذم ان يكون مطابقا للفعل في الجنس والعدد
والنسية والجمع والتذكير والابتداء تقول نعم الرجل
زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون
ونعمت المرأة هند وانما وجبت المطابقة لكونه
عبارة عن الفاعل المعجز وليس مثل القوم
الذين كذبوا وشبهه ساول هذا جواب عن سوال
مقدور وهو ان يقال شرط المخصوص مطابقة الفاعل
في الجنس وليس كذلك في الآية لان المذكور ليس
من جنس مثل القوم ولجاء عن ابن ساول اي
متاويل بفتح يرضع المضاف عن الذين انما
مثل القوم مثل الذين كذبوا باياتنا او بان الذين
صحة القوم والمخصوص محذوف وهو تعلم

اي

اي ليس مثل القوم المكن بين مثلهم
وقد يحذف المخصوص نحو نعم العبد ونعم الماهدون
اذا علم اي وقد يحذف المخصوص من الملح والقدم
اذا دل على قرينة كقول نعم العبد ايوب
وكقول نعم نعم الماهدون اي نعم الماهدون
نحن يدل عليه سياق وساء مثل يمين
اي ساء يستعمل استعمال يمين في جمع الحكماء
ويكون بعدها وان استعمل في الاخبار نحو ساء
هذا الامر نحو ساءت المرأة هند اي بيعت المرأة
هند وكقوله نعم ساء مثل القوم الذين كذبوا اي
ساء مثل مثل القوم الذين كذبوا على تقدير حذف
المضاف ليكون المخصوص من جنس الفاعل
ومنهما جذا وفا على ذواته يتغير وبعد المصحح
واعرابه كاعراب مخصص نعم اي ومن افعا الله
جندا وهو مركب من خبا الشئ وجبا انفا صا
محبوا ومن ذوا وفا على ذواته المضاف اليه
في الذم كاياد بالرجل في نعم الرجل زيد وذا
يتغير عن هذا اللفظ سوا وكان المخصوص

مفرد او مشتق او مجموعا او مذكرا او مؤنثا تقول
 جنبا زيدا والزيدان والزيدون وجنبا صند و
 الجندان والجنديات وبعد هذا يحكي المخصوص بالجنح
 وانما لم يتغير عن هذا اللفظ لانهم جعلوا الفعل و
 الفاعل كل كلمة الولى فكل هو التصريف فيه
 ولهذا قال بعضهم جنبا مبتدأ وما بعده خبره
 او لانهم جعلوه معاملة المصروف نعم واغراب وتثنية
 جنبا كاعراب مخصوص نعم في كرم المخصوص مبتدأ
 ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف ويجوز
 ان يقع قبل المخصوص وبعده تميزا وحال على من
 مخصوصه اي يجوز ان يقع قبل ذكر مخصوص جنبا
 تميز على وفق المخصوص في الافراد والتثنية والجمع
 والتذكير والتانيث فخرجنا رجلا زيدا وبعده نحو
 جنبا زيدا رجلا لكون فاعلهما وانما لم يجب خلاف
 نعم فذا كان فاعله مضمرا المزية الفاعل الملقب على الفاعل
 الغير الملقب ويجوز ايضا ان يقع قبل ذكر مخصوص
 حال موافق لربما ذكرناه نحو جنبا زيدا وبعده
 فخرجنا زيدا واكبا والفاعل التميز والحال ما شئت

جنبا

باب النحوي

جنبا من معنى الفعل وذلك لان هو ذا لا زيد لان
 زيدا مخصوص والمخصوص لا يحكي الابد تمام المدح
 لفظا او تقدير او المدح بالركوب فيكون واكبا حالا
 عن الفاعل لاعتن المخصوص **قوله** الحرف
 ما دل على معنى غيره فتقول ما دل على معنى كالحرف لا
 يشترك فيه التلاوة وتقول في غيره يخرج الاسم
 والفعل **قوله** ومن ثم احتاج في جر يتيه الى اسم
 او فعل اي من اجل ان الحرف دل على معنى في غير
 احتاج للحرف الى الاسم والفعل في ان يصير جزءا
 من الكلام مستندا او مستد اليه لان دلالة
 على معناه الاتراذي مشروطة بذكر متعلقه **قوله**
 حروف الجر ما وضع لافضاء الفعل ومعناه في
 ما يليه هذا تعريف حروف الجر ان حروف الجر وحرف
 وضعت لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه نحو مريت
 بزيد وانما تركب في هذا سميت حروفا لافضاء
 وسميت ايضا حروفا لجرية باعتبار ما هو لها
 قال المصنف لم يقل الى الاسم لئلا يشبه فعله بما
 جعلت فانه ليس باسم لكنه في تقدير الاسم والمراد

بصفة

الفعل اسماء الفاعل والمفعول والمصفة المشبهة و
 المصدر والظرف والمجاور والمجرور واسماء الاعمال
 وكل شئ مستطعم من معنى الفعل **قوله** فوق من
وحق وفي والهاء والكرت ودارها ودار القسم ^{وأيضا}
وعلى وعن والكاف ومن ومن وحاشا وعن
التي حاشا وعن ^{وأيضا} وإشارة إلى عذرها وهي عفا
عشر عظاما ذكره **قوله** فن لا ابتداء والتعريف والتعريف
ورابطة في غيرا الموجب لظننا للكونين ^{وأيضا} شروع في
معنا في هذه الظروف ومعاني من بحسب ما ذكره
أحدها ابتداء الغاية ويعرف بما يصح لابتداء
سريت من البصر إلى الكوفة وأنها القيس
بصفة وضع الذي مكانه كقولهم ولجئوا إلى
من الأوتان وتأتها للتعريف ويعرف بصفة
وضع البعض مكانه نحو احتدت من التداهم ورايتها
الزيادة وتعريف بانها لو اسقط لم يحتمل المعنى
والزيادة لا يكون إلا في غير الموجب نحو ما جاء
من أحد وهل جاء في من أحد ولا تعريف صاعد
فلا في الكونين والاختشرا فأنتم تريدون في

والاختشرا

أيضا

أيضا **قوله** وقد جاء من مطر وشبهه متاقل المشاير
التي يلهم وهو أن من يزداد في الموجب في قولهم
قد كان من مطر وشبهه كقولهم يفيض لكم
ذنوبكم أي وقد كان من مطر ويفيض لكم ذنوبكم
واجاب عنه بأنه متاقل وتاويل قولهم قد كانت
من مطر لم يحول على أنه أريد به الحكا بأنه كانت مع
يقول هل كان من مطر حكى كلامه وقال العجباله
كان من مطر وحول على التبعيض أي قد كان
شئ من مطر حكى كلامه وتاويل الآية أن من التبعيض
لأنه تعالى لا يفيض جميع الذنوب ولا ينافي قوله
أن الله يفيض الذنوب جميعا لأنه خطاب لأمة واحدة
وقوله يفيض لكم من ذنوبكم خطاب لأمة واحدة
يلزم من عفوان جميع ذنوب أمة محمد صلعم عفوان
جميع ذنوبكم لأمة واحدة على أن قوله يفيض الذنوب
جميعا غير باق على عموم **قوله** والى الامتلاء
وعني مع قليلة اعلم أن إلى لها معنيان أحدهما
انتهاء الغاية ويعرف باستعمالها في الامتلاء وهي
مقابلة لمن ويعرف باستعمالها في الامتلاء نحو

نحوهم

من البصيرة الى الكهنة والثاني ان يكون بمعنى مع وهو
 قليل الكهنة مع من انصارى الى الله اى مع الله **قوله**
 وحقق كذلك بمعنى مع كثيرا اى وحقق لانه انما الغاية
 كالى بمعنى مع كثيرا ولا فاعلة حتى الى انهاء الفاعلة
 كونه بمعنى مع لان كون الجمع تكليل وكونه بمعنى مع
 كثير **قوله** ويختص بالظاهر خلافا للمركب هو اشارته
 الى تارة لفظ من الى معنى وهو ان حق شخص ما
 استفاد عنده بالى ولا يخلط انما انما بعضه
 لجواز وقوع المرفوع والمصوب والجور ويعنى قوله
 للمبرور انما جرد دخوله على الضمير يستلزم انما
 والله لا يلحق انما من فحقك انما من الى تارة وهو
 وهو تارة عند الاولين **قوله** وفيه للظرفية ويعنى
 على تكليل العلم ان في اثنين احدهما الظرفية وهو ملوك
 في غيره حقيقة خولها في الكون او مجاز الخول في
 الصدق وتاينها ان يكون بمعنى مع وهو تكليل لقوله
 مع ولا صلب في جرد الفعل **قوله** والى الاول لصاق
 اى على معنى الفعل اى طلبا يستعمل لمان احدها
 اللصاق حقيقة وخوم رت يزيد او التصغير

انما جرد الفعل
 انما هو المعنى
 والظرفية تارة
 في الاستفهام
 يطره كما هو
 بده من

عوض

مرفوع
 يقرب منه زيدا ومجاز الخول
 نحو كبت بالقلم اى باستعانة القلم وثالثها المتشابهة
 نحو خرج زيد بعشرته ورابعها المقابلة نحو بعثت
 بهذا رسلا المقدبة نحو ذهبت بزيد وسادسها
 الظرفية نحو جلبت بالمجد وسابعها الزيادة تارة
 كالى في قوله في الفريخوما زيد بقاء وكما في الاستفهام
 نحو هل زيد بقاء او غير بقاء في غير النفي والاستفهام
 وهو تارة المرفوع نحو جيبك زيد ولما في التصغير
 نحو التوبك **قوله** واللام للاختصاص اى
 اللام فيستعمل لمان احدها الاختصاص نحو المالك
 والحل للفرس والثاني في التعليل نحو ضربه الناقية
 والثالث الزيادة كقوله زدت لكم اى زدتكم والاول
 ان يكون بمعنى مع اذا استعمل مع القول كقوله
 مع وقال الذين كفروا الذين استولوا كان خيرا
 ما سبقونا الذين ليس الاية ان الكافرين تارة
 المؤمنين لانه لو كان كذلك لوجب ان يكون
 ما سبقونا الذين لانه معناه ما لا الذين كفروا
 الذين استولوا وفيه نظر لانه ذكر في الكتاب في

انما جرد الفعل
 انما هو المعنى
 والظرفية تارة
 في الاستفهام
 يطره كما هو
 بده من

والاستعانة بالمصاحبة
 والتفصيل في الجوز
 للنفي في سائر مواضع

نورا

من الفاسدين هذا الكلام كلام الكفار فانهم قالوا
 للمؤمنين لو كان ما اتى به محمد خير مما سبقنا هو
 ولا واعى المؤمنين لا يقال لو كان كذلك لقابل ما
 سبقونا اليه لا نقول لا يلزم ذلك الجواز انهم
 خاطبوا بعض المؤمنين كما كابرهم شك واداروا
 بقولهم ما سبقونا اليه البعض الآخر منهم كما
 كابرهم شك ان مخاطب بعض الكفار بعضهم الذين
 اسلموا بقرينه قوله الذين اسلموا بان ما اتى به
 محمد لو كان خيرا ما سبقنا المؤمنين ولما كان
 ان يكون بمعنى او القسم في موضع التخييل في اسم
 الله مع قوله الحمد لله ليس على الايام ذو جسد
 لشجرة الطير والاسن انى والله لا يبقى فيجب
 من ذنبا العالم حتى يفي كبره يخصه من هذه
 والمجد جمع للثبوت وهي عقدة في قرن الوعد في
 الجملة كل شئ في قرآن والجميل او غيرها وجميع
 جود وجود كبر وروايد في جمع جوده الشجر المال
 والظيان نبت طيب الرائحة وقاله باسمين البر
قوله ودب للنقل اليه اعلم ان رب العالمين

سبقونا

لا احد الكلمة
 مكتوبة موصوفة على
 وتعلم ما من قوله
 غالباً مشر

كا

كان كم للتكثير ولما احكام احكامها ان لها مصدر
 الكلام لكونها لاتناء التقليل والثبات في اختصاصها
 بكونه موصوفة بغير دخول رب وجل كرم اجتمعت
 به او جمل اسمية نحو رب وجل ابو عالم او فعلية نحو
 رب وجل عفو له العلم اجتمعت به اما اختصاها
 بالذكرة فلهذا الاحتياج الى المعرفة واما وصفت
 الذكرة فللمحقق التقليل الذي هو مدلول رب
 وصف لآلة انا وصف الشئ ما راخص عالم يوصف
 واما قال على الاصح لان في وجوب وصف الذكرة
 خلقا فالاصح وجوب وصفها والثالث ان يكون
 فعلى اي جهتها وعاملها فعلى ما ضيا لوصفها التقليل
 المحقق واما قال المحذوف غالب الجواز حذفها غالب المحذوف
 العلم به فاذا قلت رب وجل كرم فاكرم من علة لرجل
 وجواب رب محذوف واما قيد اللزوم بالمعالي لا
 قد ينظر نحو رب وجل كرم اجتمعت به **قوله** وقد
 يدخل على شمرهم من بكرة مسعود والضمير مفرد
 مذكور غلظ الكافرين في طاعة التبعواي وقد يقال
 رب على ضمير مذكور ذلك المنصير بكونه مستعوضه نحو رب

وصف

اوان اذا كان شيئا وحرف النون كان متصفاً بغيره
 ان الجواب اما جملة استية واما جملة فعلية فان كانت
 جملة اسمية فان كانت متصلة لزمها ان نحو والله
 ان زيداً قائم او اللام نحو والله لزيد قائم وقد جمعنا
 نحو والله ان زيد القائم وذلك للتأكيد ولربط
 الجواب بالقسم وان كانت منفصلة لزمها ما او لا نحو
 الله ما زيد قائم او قائماً والله لان زيد في الدار ولا
 نحو وان كانت فعلية متصلة فان كان فعلها ما
 لزمها اللام مع تنوينه والله لقد قام زيد او بعد ما
 نحو وامتلأ من وقد يكون قد وحدهم نحو قد انفع
 زيداً وان كان فعلها مضارعاً لزمها اللام مع
 ثبوت التأكيد وبنائها نادراً نحو والله لا تقوم
 او لا تقوم وان كانت منفصلة فان كان فعلها ما
 ضياً لزمها ما او لا نحو والله ما قام زيد او لا قام زيد
 وان كان فعلها مضارعاً لزمها ما او لا مع ثبوت
 التأكيد وبنائها نادراً نحو والله ما افعلت او لا
 افعلت او ما افعلت او لا افعلت ولكن يجوز حذف
 حرف النون اذا كان فعلها متصفاً بغيره لئلا

لأن

الحال عليه كقولهم تالله قد توتيت كبريوسف اي لا يفتقر
 ويؤيد سبحانه اذا اعترضه ويقدم ما يدل عليه اي ويؤيد
 جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم نحو زيد وان
 قائم او تقدم على القسم ما يدل عليه نحو زيد عالم والله لا
 يفتر عن عادته **قوله** وعن المجاوزة وعلى الاستعانة
 او عن المجاوزة اذا كان حرفاً نحو وصية عن القوي
 وعلى الاستعانة اذا كان حرفاً نحو زيد على الطم
 وقد يكون عن وعلى اسمين اما عن فيجوز الجواب
 ح كقولهم ولقد اراني للرماح رية من عن عيني
 مرة واما حي واما على فعني فوق كقولهم عدت
 من عليه بعد ما تم طوبى لها وها اسمان هما هنا يد
 دخول من عليهما **قوله** والكاف للتشبيه واللام
 وقد يكون اسماً اعلم ان الكاف للتشبيه في كثر
 اللام نحو زيد كالاسد وقد يكون زائداً كقولهم
 ليس كمثل نبي والذي يدل على الزيادة او لولا لولا
 نفسه تعالى لانه لم يزل مثله وهو مثل مثله تعالى لان
 المائدة من المائتين وقد يكون اسماً كقولهم يحسن
 عن كالبيرد الهم اي عن مثل البيرد والذي يدل

وقد يكون ان اسمين بضم السين

ويجوز ان يكونا بالبر

على اسميته ههنا دخول عن غيره ويختص الكاف
 بالظاهر استعنا عنه بالمثل قد يدخل على الغير
 كقولهم ارام او عال كما اقربا **قوله** ومنه من لم يرد
 للاستعنا في الماضي في الماضي مثل ما رايته من شرب
 ومنه يومنا اي مذكومته لاستعنا الغاية في الزمان
 الماضي كما ان من الاستعنا الغاية في المكان نحو
 من سنة كما اى تبادى عدم الزمير من سنة كما
 للظرفية في الزمان الماضي واي معنى في قوله رايته من
 شرب او يومنا اي في شربنا او في يومنا وقد تقدم استعنا
 في الظرف ولا يقتل ان يكون المراد بالمثل الاول في
 الكتاب استعنا الغاية في المكان في الظرفية لا
 العرب لا يورد بها اذا دخل على اللفظ البالي على
 الزمان انت فيه الا الظرفية **قوله** وحاشا
 وعدا وذلك للاستعنا اي هذه الثلاثة في معنى
 الاستعنا اذا جردت بها ما بعدها تكون حروفا
 وانما نصبت ما بعدها يكون اجزا لا فاعلا لها
 فعل ان عمل بعد واو خلقت من خلقت خلقوا وحاشا
 بعينه جانبنا فاعيد هذه الثلاثة بقول للاستعنا لا

والظرفية

ابواب الشبهة

اذا لم يكن للاستعنا لم يكن حروفا لكن ليس كذلك
 الاستعنا كانت حروفا **قوله** الحروف المشبهة
 بالفعل اى وان وكانت ولكن وليت ولعل انما سميت
 هذه الحروف حروفا المشبهة بالفعل لكونها مشابهة
 بالفعل من حيث كونها على ثلاثة احرف فصاعدا
 ففعلها ولزومها الاسم وجود معنى الفعل
 في كل واحد منها على ما يعي وهي ستة اى وان كان
 ولكن وليت فعل **قوله** ولها صد الكلام
 اى هذه الحروف صد الكلام لولا انه كل واحد
 منها على نوع من انواع الكلام وذلك يقتضى
 تقدمها لجعل العلم في اول الامرات الكلام من
 اى نوع من انواع الكلام من ترج او يحصى في
 واستدراك او غير ذلك **قوله** سوى ان تسمى
 بعكها اي لهذه الحروف صد الكلام سوى
 ان فاتها بعك هذه الحروف اى لا يكون لها صد
 لكونها مع ما بعدها معولا لعل قبلها وحق القول
 ان يكون متاخر الفجاءة على اصلها وتلحقها
 ما تلحقه الا فصح اى ويلحق هذه الحروف ما الكافة

وح تلي عن العمل على الوجه الانفعلي وهو انما يشاهد
 الفعل لفتا وهو نفع او اخر ما ولعدم لزومها الاسم و
 يعلم من قوله على الانفعلي ان يجوز انما لها وقد جاء قول
 النابغة قال لا ينفك الحمار لنا الى حماة ونصفه قد
 بالجنين والفرس من الحمار صالحة الفرد في المصرو
 التاكيد في انما واذا في معناها في الجملتين الاسمية و
 الفعلية في الكل **قوله** وتدخل اي وقد تدخل هذه
 الحروف على الانفعلي لاجل اتصال ما بها التقديم
 في الجملة الفعلية كما افادت في الجملة الاسمية فتقول
 انما قام زيد وانما يقوم زيد **قوله** فان لا تغير
 الجملة لان جملة في حكم المفرد شروع في بيان احول
 كل واحد منها على التفصيل وشار الى الفرق بين
 ان المكسورة وان المفتوحة فقال ان لا تغير
 الجملة بل يتركها فاذا قلت ان زيدا قائم اذنت
 بما اذنت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد
 والمبالغة وان تغيرت الجملة لا الجملة التي يعلى
 في حكم المفرد **قوله** ومن ثم وجب الكسرة في
 الجمل التي في موضع المفرد اي ومن اجل ان

حينئذ على الانفعلي

المشور

المكسورة لا تغير معنى الجملة ويبقى الجمل على ما له مع
 زيادة التاكيد وجب لكسر لفظا او حكما في كل
 موضع تنفي الجملة انما لها ومن اجل ان المفتوحة
 تغير معنى الجملة وتجعلها في حكم المفرد وجب فتح لفظا
 او حكما في كل موضع يكون ما بعدها في حكم المفرد
 واذا كان كذلك تعين موضع كل واحدة من الكسرة
 والمفتوحة **قوله** فكبرت ابتداء وبعد القول و
 بعد الموصول ونكت فاعلم ومفعول ومبتدأ او
 مضافا اليها اي كبرت ابتداء على الفرق المذكور
 اذا وقعت ابتداء لكونها مضافا موضع الجملة نحو ان
 زيدا قائم وكبرت ايضا بعد القول نحو يقول ان زيدا
 قائم لان مقول القول جملة وكبرت ايضا بعد القول
 نحو جاء فلان لئلا ان العالم اياه لان صلة الموصول
 لا تكون اللاحقة وكونك اذا دخل على خبرها الاسم
 كقوله تعالى والله يعلم انك لرسوله واذا وقعت جوابا
 القسم نحو والله ان زيدا قائم لكونها في موضع الجملة
 لان جواب القسم لا يكون اللاحقة ونكت
 ان كانت مع ما بعدها ماعلة نحو لعلني ان زيدا

عالم اي علمه لوجوب كون الفاعل مفردا ونفخت
 ايضا ان وقعت ما بعدها منفعلة نحو كونت ان
 زيد علم لوجوب كون المفعول مفردا ونفخت ايضا
 اذا كانت مع ما بعدها مبتدأ نحو عند ذلك عالم او
 كون المتبدا مفردا وكذلك اذا وقعت ضميرا
 كقولك العجاني الضرب ضرب زيد لان اصل الخبر
 ان يكون مفردا ونفخت ايضا اذا كان مع ما بعدها
 مضافا اليها نحو عجيبت من ذلك عالم او عجبني اشتها
 انك فاضل لوجوب كون المضاف اليه مفردا لا
 بشكل بما اذا كان المضاف اليه ثلثا مثل اكتب
 حيث ونفخت ما بعدها **و** وقالوا ولا انك
 لانه مبتدأ اشارة الى وجوب الفتح بعد لولا لا
 نحو لولا اني منطلق انطلقت لان ما بعد لولا مبتدأ
 خبره محذوف ووجوب كون المتبدا مفردا وكذلك
 يجب الفتح بعد لولا التي للتحضير لانه فاعل وفعول
 لان لولا التي للتحضير يجب دخولها الفعل لفظا او
 نحو لولا زينا قائم ولولا زينا قائم خبره بضم صا
 ولولاك لانه اشارة الى بيان وجوب فتح ما بعده

وكذا ان وقعت

انك يا سليمان الا
 المضاف اليه ان يكون
 فاعله المضاف اليه

لوقوع

لوقوع لوانك قائم لوقوعه مفعول المفرد لكونه فاعلا
 لفعل محذوف اي لوقوع قيامك **و** فان جاز
 التقدير ان جازا لامر ان يحسن يكرهني فانما اكرهه
 وان ذلك جازا انه عبد القفا واللقا زم اي فان كان
 موضع جاز غير التقدير ان تقدر بالمفرد وتقدر بالجملة
 فيه جاز فيه الامر ان الفتح والكسر محسن يكرهني
 فانما اكرهه فان جعلت تقديره فانما اكرهه يجب
 الكسر لكونها واقعة ابتداء وان جعلت تقديره
 من يكرهني فجزاها الاكوام ويجب الفتح لوقوعه خبر
 المتبدا وهو موضع المفرد وكقولك وكنت اري
 زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللقا زم فان
 المراد اذا هو عبد القفا ويجب الكسر لوقوعها
 ابتداء وان كان المراد فاذا عجبوني جازا يجب
 الفتح لوقوعها مبتدأ وخبرها محذوفية جازا
و ولذلك جازا العطف على محلا اسم المكنية
 لفظا ان حكوا بالرفع دون الفتوحة مثل ان زينا
 قائم وعرواي ولا جمل ان ان المكسورة
 لا تغير معنى الجملة والفتوحة تغيره جازا العطف

وسبب

لوقوعه في قوله

فانما اكرهه وانما اكرهه

وغيره **قوله** وعلى عمل الكسرة **قوله** على عمل اسم الكسرة لفظ اخوان زيدا قائم **قوله**
 فغير معطوف على محل زيد لان ان المفتوح مع
 الاسم والمكتوبة ناول الجولت لكونها قائمة مقام **قوله**
 ومنه قوله تعالى ان الله يرى من المشركين ومنه قوله
 يرفع رسوله ولم يخر العطف على الاسم المفتوح بالو
 لتقدير معنى الجمل فيها **قوله** ويشترط معنى الخبر لفظا
 او تقى بواحد من الكوفيين اى ويشترط في العطف
 المذكور معنى الخبر لفظا نحو ان زيدا قائم وعمره
 او تقى بواحد من زيدا وعمره قائم لان زيدا
 قائم وعمره قائم واما قبل معنى الخبر لفظا او تقى بوا
 فلم يخر ذلك يقال ان زيدا وعمره ذاهبان لاستدراك
 كون الشئ الوصل معولا لعاملين مختلفين لان
 ذاهبان من حيث انه خبر معول لان ومن
 حيث انه خبر معول معول للاسما دخلت الكسرة في
 قائم حتى زوال العطف المذكور قبل معنى الخبر لفظا
 او تقى بواحد لان خبراى مرفوع عندهم بما ارتفع به
 دخول ان فلا يلزم عمل عاملين في معول واحد
 ضيف لان فبها ان الى مستند اليه في السويده

نذر

قد غلب احداهما دون الآخر لزم الترجيح من غير ع
 وهو محال ولا ينبغي محال مثل ان العنق والقر
 ذاهبون لمحق للقر هنا حكما تقديره ان الذين
 ذاهبون والعنقون ذاهبون لكن حذف خبر
 العلوي **قوله** ولا ان يكونه مبنيا خلافا للمبرد
 والكاف في مثل ذلك وزيد ذاهبان اشارة الى
 بطلان قول الكسرة في البز فانهما ذاهبان الى ان اسم
 ان المكسرة اذا كان مبنيا جاز العطف على محلها
 قبل معنى الخبر لفظا او حكما فانك وزيد ذاهبان لا
 بعض العرب ذلك فانهما بطلا لا يقول ولا اش
 لكون الاسم مبنيا لان المانع المذكور موجودا
 وعدم استعمال الفتحا ذلك **قوله** ولكن كن لك
 اى ولا كن مثل ان المكسرة في انما لا تقى معنى ليد
 وفي جواز العطف على محل الاسم بعد معنى الخبر لفظا او
 نحو ما خرج زيد لكن بكر خارج وعمره لان لكن لا
 والاستدراك لاينا في معنى الابتداء كما لا ينافيه التثنية
 واما سائر الخوف فلم يخر العطف على محل اسمه لان
 الابتداء **قوله** ولذلك دخلت اللام مع المكسرة

الذين

سواء

سواء

سواء

ووثيقا على الخبر وكذا الاسم اذا فصل بينه وبينها اي
 عليها بينهما اي ولاجل ان ان المكسورة لا تغير في
 الابتداء وسائر هذه الحروف تغير وتختلف
 الابتداء مع المكسورة ولم يدخل مع غير المكسورة
 على الخبر بخلاف زيد قائم او على الاسم اذا فصل
 بين الاسم وبين المكسورة بخلاف في القاد لزيد
 او على ما بين الاسم والخبر وهو متعلق بالخبر وهو
 ان زيدا الطوامك اكل دانا اشتراط في دخول اللام
 الفصل بين ان وثيقا على الاسم اذا لم يدخل خبرا او ما قام بكونها
 الاسم لا يتغير في قولك منقح في المعنى ولهذا لم يدخل هنا اللام
 لام الابتداء على الاسم **قوله** وفي لكن ضعيف اي دخول هذه
 اللام ولكن على الخبر وكذا الاسم اذا فصل او على ا
 بينهما ضعيف وان لم يزل حتى لا يتبدل لان وجود
 اللام يوجب بالانفصال ولكن يجوز بالامتنان
 لقوته لا يستدراك وقد جاء مع ضعف في قولك
 ولكن من جهة التعيد والحيث بان اصله يكون
 اني فعلت حركة الحركة الى التثنية وحذفت ثم حذفت
 التثنية الاولى كراهية اجتماع التثنيات ثم ادخلت

ع

الذي

التثنية في التثنية **قوله** وتختلف المكسورة فيلزم منها
 الامتنان فربما بين الخففة من التثنية وبين التثنية
 في مثال زيد قائم بمعنى ما زيد قائم ويلزمها هذا
 ايضا عند علمها وان لم تنسب بالانافية اطرادا للابتداء
 وقال بعضهم عند العمل لا يحتاج الى اللام ويجوز
 الغاؤها اي ويجوز الغاء ان المكسورة او الجواز
 اعمالا لان الافعال التي حذفت عنها شيء يعمل بخلاف
 زيد قائم فكذلك الحذف عند شيء يعمل
 ويجوز دخولها على فعل من افعال التثنية بخلاف ما افق
 في التثنية اي ويجوز دخول ان المكسورة الخففة على
 الافعال العاملة في التثنية والخبر نحو يا كان وتختلف
 بطلان عليها وحصول تأكيد الجملة الابتداءية
 الذي هو مقتضاها ولهذا اخصت بهذه الانواع
 كقولك وان تظنك لمن الكاذبين وان وجدنا
 اكثرهم لافاقين خلقا والكوفيين في التثنية فانهم
 عمولا دخولها على الافعال سواء كانت عاملة في
 التثنية والخبر او غير عاملة وانما واثبتت وانما
 ان قلت للملحاح انك عليك تلك عقوبة العبد

او يفتقر الى المكسورة فيلزم منها
 اللام

خفف لبطا وشانها
 الفعل لفظا وسليما في قوله
 يجوز الغاؤها

وهو خارج عن القياس واستعمال الفصحى عند
 المصريين فلما اعتبر به وتحتفل بالفتوحة
 فتولية ضمير الشأن المقدراى وتحتفل بالفتوحة
 كما تحتفل المكسورة فيعمل عند التفتيح على سبيل
 الوجوب في ضمير الشأن المقدراى لتحقيق مقتضاها
 وهو فائدة معناها في الجملة الاسمية ولان الفتوحة
 اكثر مشابهة من المكسورة وعملت المكسورة بالفتحة
 في الظاهر فقط وراعتها في ضمير الشأن مقدراية
 تحفظ الاقوى عن الانحط وقد مر هذا من قبل
 فتدخل الجملة مطلقا اى فتدخل المفتوحة
 على الجملة مطلقا اى سميت كانت او فعلية سواء
 كان داخل فعلها على الجملة مطلقا اى سميت كانت
 عليها لان مقضاها وهو فائدة معناها في الجملة
 الاسمية حاصل وحاشا اعمالها في غير اى
 اعمال ان المفتوحة الخفيفة في غير ضمير الشأن مقدرا
 وتكون جاكقولة فلانك في اليوم الزمان للقرآن
 او حرف النواى ويلزم ان المفتوحة ان الفعل
 ان كان ما ضيا صغيا فلا يضمن حرف النواى
 حرف النواى

مخففة كقولهم وان كان
 لما لم يضمن ولم يضمن
 على المتدا والغير وغيره
 داخل
 لم اجل وان صدق
 قوله ويلزم مع الفعل
 السين او سوف نه او
 حرف النواى

عزل

علمت ان ما خرج زيد ولا شك بقولهم وان لم
 لان شأن الاما معى لان ليس لما كان جامدا
 فانه ليس بعد فعل ولا يضمن معنى النواى
 مع الفعل لان فى معنى قولنا وان ما حصل الذى
 الاما معى وان كان الفعل ضارعا شبا فلا يضمن
 من السين او سوف مع كونه علم ان سيكون
 منكم مرضى صغيا فلا يضمن حرف النواى كقولهم
 يرون الا يضمن اليهم قول ولا كقولهم يعصبان
 لم يره احد وعلمت ان لن يخرج زيد وجميع ذلك اما
 ليكون كالمعوض من تخفيفه او لئلا يضمن ان
 دائما فاليع الفعل لانه لو كانت مع الاسم كبت
 في فتحة كسيون الهند قد علموا ان هالك كل من
 يخف ويضعل لم يضمن احد هذه الحروف لان ح
 لا يضمنان المصدرية ولم يضمن الى التعويض
 ولان التعويض مع الفعل اكثر وهو الخلف وقد
 الفعل بعد ما ليس مع الاسم الا الخلف ولما
 كان التعويض مع الفعل اكثر مما هو الاسم عوض
 مع الفعل ولم يعوض مع الاسم وكان

وان كان مبتدعا

التعويض

على عند التخصيف كقوله
وريد برشا احلب والا
شما تخفيف

للتبدي والتخفيف على الاصعاض كان للتبدي فهو
كان زيدا الاسد بمعنى زيدا الاسد ثم ابا تخفيف
قد فعل وتلف على الوجه الاصح تكونها اضعف من
ان وقد جاء في نحو شدة اللون كان شديدا هتقان
ولكن لا يستدل بالثبوت بغيره
متاخرين معنى وتخفيفه فتلقي وجوز معها العواوي
معنى لكن الاستدلال وهو ان يكون بتوسط
بين كلامين متغايرين بالتقوى والاشياء سواء
كان ثم نظائر فتلقي او لم يكن فيستعمل ذلك بها
بالاجاب بغير ما جاء في زيد لكن عمر وجاء وقا
دقني زيد لكن عمل خاضع الاجاب بالتقوى
جاء في زيد لكن عمل المجري وجاء في زيد لكن
عمر غائب وتخفيفه وتلقيه كخواتمها ويجوز ذلك
لواو معها كقولهم وما كسر سليمان ولكن الشيا
كسر بالتخفيف لكن ورفع الشياطين في بعض
القراءة السبع فزاد فيها ومن لكن الذي هو
العطف وقال بعضهم انه لا يجوز معها ذكر العواوي
حينئذ لانها اذا اخفوت كانت حرف العطف

بحر

بحر معها ذكر العواوي حيث لا تشاع دخول حرف
على علم وليت التقى وجاز الغراء ليت زيدا
فما يما اي ليت يتعمل التقى كقوله تع يا ليتني
الغراء ليت زيدا فاما جازما المجري التقى وجوز
الكسائي ايضا لكن يتقدم ان اي ليت زيدا كما
فاما حقا فاما في المثال المذكور رجال عتد الغراء وخبر
كان عندها كسايتي والذى عليها ملح لك قول
الشاعر يا ليت ايام الصبي رواجها واجيب عنه
بان رواجها منصوب على الحال من الغراء المقدر
في الخبر المحدث اي ليت ايام الصبي لنا رواجها
والذي له على ضعف قوا لكسائي عدم جواز ان يتقوا
فاما عوفند بر كان ولعل المترجي وشيد
لمترجيا اي ولعل المترجي وقوع امر كقولهم بعد الشا
قريب فيه ترجى للعباد والفرق بين التقى والمترجي
ان المترجي لا يكون الا في المكلمات والتقى على المكلمات
والمستعملات فان الانسان يتقوى الطيور ان سلا
السماء ولا يتجناه والمترجى لعل شاة معيد الله في
عن اوج ريد في شرح الكتاب وداع دعي

الذي يرد

كرواه ابو

يجب الى المندى فلم يستجبه منه ذلك مجيب فقلت
 ادع اخري وارفع الصوت دعوة لعل الي الغوار
 منك قريب قال لعل جاذبه ههنا او ههنا مع الخرد
 في محل التبع بان يستبدل ما بعد ما خبرها كما ان لو كان
 كذلك وقال لا يحتاج الي هذا بل خرج بك ديب وهو
 من احد في الدار فقال ابن الحاجب البحر بما على سبيل
 الحكاية اما يقول من وقع مجرور او مفعول اخر قال
 حكاه على ما كان مجرورا واما يعني انه يسمى الرجل
 بالالف لغوار بالياء فيجوز ان يكون في الافعال الفاء
 وهذا التاويل جيد فلو لم يكن للمجهول الفاء قبله لكنه
 غلطية فلم يكن هذا التاويل جيدا المجهول الفاء
 الواو والفاء وثم معنى الواو والفاء ولا بد ان تكون
 اعلم ان لغز ف العالم عشرة على الاسم وهي ما
 ذكره ويشترك الجميع في امر واحد وهو ان
 الثاني اعرابا للاول فالاربعة الاول للجمع مطلقا
 لا ترتيب فيها والفاء بترتيب ثم شلها بجملة وحتى
 شلها الملم ان الاربعة الاول وهو العاد والفاء وثم
 وحتى يشترك في الجمع بين الاول والثاني في الحكم

الفاصل

الفاصل الاول واشار اليه بقوله فالاربعة الاول
 للجمع ثم يفرق كل واحد منها بشئ يختص به فالاول للجمع
 المطلق من غير اعتبار ترتيبها وكان ترتيب او لم
 يكون خرجا ان زب وعمر فانه لم يعلم منه شيئا معا ولا
 تقدم احدهما على الاخر الذي يدل عليه قوله ثم وقاما
 ما هي الاحيوت في الدنيا فموت ونجا ولما يكون متكرر
 للحدث فاموت بعد الحياة مع انه قد مت عليها وقولنا
 الما بين زيد وعمر واخضع زيد وعمر والفاء للجمع
 الترتيب من غير جملة عن فالحوم رت بعد جملة
 كقولهم فقلنا العاقبة بضعة فقلنا المنفعة عظما
 تكون العظام لحا وثم مثل الفاء في كونها للجمع مع
 الترتيب لانما مع المولدة والتراخي ففعل موريت
 بزبد ثم فمره فمره مروران وحتى مثل ثم مع كونها
 للجمع مع الترتيب والمهملة تكون زب ان مهملتها اقل من
 زب ان مهملتها ثم تحق واسطة بين الفاء وثم
 جز من مبتدعه ليفيد قوة ارضها اي وعطوف
 حتى شلها ان يكون جز من مبتدعه ليفيد قوة
 او نصفها ليحقق الفاءية الزم مع حتى ولا تحصل الفاء

الا بذكر الاثنى خال لا ضعف بعد حتى بالنسبة الى
ما قبلها كقولك في القوة ما تانا سر حتى الموت
والا بيا اثر الضعف قدم الحاج حتى المشاة ولو قلت
بالعكس فيها لم يحز واو واقا وام الاحداثين
صبيها اى هذه الثلاثة تشترك في انها لتعلق الحكم
بالمعطوف والمعطوف عليه مبداء لا على التعيين
وام المتصلة لازمة لغير الاستفهام عليها احد المستويين
والاخر الهزة بعد شوت احدهما للطلب بالتعيين لاشا
التحقق معنى ام والفرق بينهما وبين ام اما فان
ام اما متصلة واما منقطعة فان كانت متصلة فلا
يتعلق الامر الذي في غيرهما بلزم ان يكون استمعا
مع حجة الاستفهام عليها احد الامرين المستويين
ويلى المستويين الاخر الهزة بعد شوت العلة محسوس
احدهما مبداء عنده لا على التعيين لطلب التعيين
والمراد بقوله عليها على المستويين انه اذا كان يلى
ام المتصلة اسم مقرب او فعل وجعلت فعالية بل الهزة
ذلك محذوف او اما فان لا يلزم ان يليها احد
المستويين والاخر الهزة تفعل الهزبة زيدا او عمرا

وبل ولكن

لا

لا يكون السؤال بها بعد شوت اعلم لمحصل احدهما
عنده لطلب التعيين ومن ثم لم يحز رايها
او عمرا اى ومن اجل ان ام المتصلة عليها احد
المستويين ويلى المستويين الاخر الهزة لم يحز
ان بقا ال ارايت زيدا ام عمل الا على شئ وذلك ان يلى
احدهما الاسم وما الى الاخر الفعل اعلم اى وجدت
فتحة قرئت على المصنف وعليها خطه كان فيها على
الافصح بعد قول والاخر الهزة وكان فيها بدل قوله
ومن ثم لم يحز ضعف وهو قريب من الاقوالين
شرح المصنف يوافقه ما ذكرناه اقولا ومن ثم
كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا اى ومن ثم
اجل ان الطلب مع ام لاحد الامرين اللذين علمت
احدهما من غير التعيين لطلب التعيين كان الجواب
بأحدهما بالتعيين لا بل ان لم يلامر لا يتعين السؤال
عند شك اذا قيل ازيد عندك ام عمر وكذا الجواب
زيدا وعمر وخلافه وانما لان السؤال معهما سواء
من احدهما على التعيين فجاوبه لا او نعم كان اجيب
بالتعيين كان الجواب زيدا على السؤال عنه

ومن ثم ص

والمنقطعة كقولهم مرة مثل انما لا بد ان شاء اشارة الى
 معنى ام المنقطعة والفرق بينهما وبين او واما و
 معناها معنى بل مع المحنة وهي لا تستعمل الا في
 الخبر والاستفهام اما الخبر فكقولك وايتيه ان لا بد
 قطعا فاذا حصل الشك في امره قلت ام شاء فاسأله
 الى الاضراب عن الاحتمال الاول واستئناف سوال
 فكذلك قلت بل هو شاء واما الاستفهام فكقولك
 عندك زيد ام عمرو سألت اولاه عن حصول زيد ثم
 انصرفت عن ذلك السؤال الى السؤال عن حصول عمرو
 وجوابه لا او نعم واذا عرفت معناها عرفت الفرق
 بينهما وبين او واما واما فاقبل المعلوم
 عليه لانه مع ام اجابة مع اشارة الى الفرق بين
 او واقبا وهو ان اما العاطفة يلزم ان يكون
 قبل المعلوم عليه بها اما اخرى ليعلم في قول الامر
 كون الكلام مبنيا على شيء نحو اجابته اما زيد و
 انما عمرو ولم يلزم ذلك او بل جازا العنات اللينان
 بها وتركه ولا بد ولكن لاحد من المعاني
 ولكن لا زمة للشيء او هذه الثلاثة قد تترك في شيئا

ع

الحكم لاحد الامر من متينا فلا نفور واجب الا قول
 عن الثاني تقولا في زيد لا عمرو وبل لا نفور
 عن الاول متينا كان او موجبا تقولا في زيد
 بل عمرو وهو محتمل من احدهما ان يكون
 معناه بل جازا عمرو وهي لا تضرب عن نفى محتمل
 زيدا في ثبات محتمل عمرو ثانيا ان يكون معناه
 بل جازا في عمرو وهي لسان من فب البنية
 عدم المحتمل ولكن للاستدراك ولا زمة للشيء ثانيا
 بين المعلوم والمعلوم اليه معنى وهو ان
 تفصيل وهو ان يقال انما اما ان يعطى المقدر
 على تقدير او الجمل على الجمل فان كان الاقوال المتكافئة
 قبلها التي يتحقق القابض بين المعلوم والمعلوم
 عليه تقولا اما في زيد لكن عمرو اي لكن جازا
 عمرو ان كان الثاني لزما ان يكون قبلها او جازا
 التي لما ذكرناه تقولا لم يلزم زيد لكن تام عمرو فاما
 زيد لكن لم يلزم عمرو وروى البنية الاولى واما و
 انما سميت حروف البنية الثانية المتخاطبة بها وانما
 جي بها في قول الكلام لئلا ينوت الغرض على شيئا

ان يكون المطلب غافلا ولهذا اخضعت بأول الكلام
واعلم ان الامور ما يتخاضر بالمركايات كقولهم الامور
مفسدة وكقولهم اما الذي لي وانجلت وان
المات واحيا والذي امره الامور ان هذا يدخل في
الترجيح اسماء الامور فمقتضى هذا وانما يتخذ
كيات كقولهم ان ياخذ ان لم يكن ففعلت فان
صاحبها قدماه في البلد حروفها يا وهي
تجمل يا وهي البعيد واي والعزة المقرب اعلم ان
حروف النداء خمسة وهي يا واياها واى والعزة
المفجعة وهي تنيه المدح ودعاء للعيب ويسمع ما
تريد منه وانما جعل هذه الحروف بالحق في حروفها
سواء التنيه في المدح وصيتها بشئ زائد على ما في حروف
التنيه وهو للمبا قبل المدح واعلم ان
هذه الحروف ما استعملت الا لاثنا فتعول في القريب البعيد
والمقرب وفي عينها ترتيب وهو ان يا وهي الدنيا
البعيد واى والعزة للقريب لكن العزة للمنادي
الاقرب حروف الاحجاب نعم ولى واى
وجبر وان فتم مقررته لما سبقها انما سميت هذه

القدوة

القدوة والاحجاب لانها مصدقة لما سبقها
فتم مصدق ومقرر لما سبقها من الكلام متبعا
كان او منفيا استقها ما كان او خيرا بقولهم ان
قام زيد او ما قام زيد او لقا زيدا ولم يقم زيدا ولم يقم
زيد نعم تصديقا لما قبل هذا بحسب اللغة دون العزة
الانزلى بل هو قيل لك اليس عندك كراما لانك
نعم لانك ملك القاضى به تغليب العزة على اللغة
ولم يختص باحباب النفي اى لم يختص باحباب
النفي استقها ما كان ذلك النفي وخبر بقولهم ان
من يقول لم يقم ولم يقم زيد بل اى لم يقم زيد
منه قولهم الست بركم قالوا بل اى الست ربي اقول
في جوابهم لكان كذا لان نعم مقدرة لما قبلها انما
كان وايجا بل لان عجل على العرف واعلم ان
بعد الاستفهام ويلزمها القسم اى لا اثبات بعد
الاستفهام ويلزمها القسم بقولهم ان قال قام زيد
اى والله واجل جبر وان تصديق الخبر اى
هذه التاكيد تصديق الخبر كقولك في جواب من
قام زيد اجل اجبر وكقول ابن الزبير ان قال

تصديق

نحن انتم نامة حلتى اليك ان الهمد فاصاحبها والمرد
 بالهمد في قوله تصديق الخبر هو المتكلم لا الذي خبر
 بغيره لا لم يقع تصديق الدعاء حروفه لثبوت
 ان وان وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما الثاني
 قلت مع المصدرية انما سميت هذه الحروف التاكيد
 حروف الزيادة لانها قد يقع زايجه لا لانها زايجه بها
 والعرض من زيادة هذه الحروف التاكيد والمضاهة
 او غيرها وما فرغ عن مدحها شرح في بيان زيادتها
 فقال فان مع ما الثانية اى فان المكسورة تاد بعد
 الثانية فكذلك التثنية كقولهم ان طينا حين ولكن
 من ايانا ودول الحنين وقتل زيادة ان المكسورة
 بعد ما المصدرية خواجس ما ان طيس القاصى
 اى صفة جلوسه وبعد لما طما خو لما ان قت قت
 وان مع لما بين لور القسم وقتل مع الكاف
 او تراد ان المفتوحة بعد لما كقولهم فلما ان جاء
 العيس وتران ليعضين لور القسم خو والله ان
 لو قت قت وقتل ذياتها بعد الكاف كقولهم كان
 طلبية تظنوا الى انظر لتلم على تقدير حربية

وما مع اذا ومتى واى واين وان شرط او بعض الحروف
 الحروف مع المضاف اى وتراد ما بعد اذا شرط او
 اذا ما الكونى اكرمك وبعد متى شرط او متى اكرمك
 اكرمك وبعد اين شرط او ما اين تكن اكن وبعد
 اى شرط كقولهم ايا ما تدعون الله الاسماء الحسنة
 ان شرط كقولهم فاما تصبى بك وينفق ان يعلم
 ان ما اذا ربيت بعد ان شرط اذ دخلت فون السا
 الفعل او فقولهم على فعلها فالاكثر لانه لما اكثرت
 الشط كان تأكيد الفعل او فقولهم شرط قيد في جميع
 ما ذكرناه من خواذ الى ان وتراد ايضا بعد بعض
 حروف الجز كقولهم ارحمة واما خطية يا قوم واما قال
 حروف الجز لانها لا تراد مع كل حرف الجز وقتل زيا
 بين المضاف والمضاف اليه نحو غضبت من غيرها
 جرم اى من غير جرم ولا مع الواو بعد التثنية
 ان المصدرية اى وتراد لا بعد الواو او بعد اليه
 تأكيد له نحو ما جاء في زيد ولا عمرو وتراد ايضا بعد
 ان المصدرية كقولهم ليلا يعلم اهل الكتاب و
 ضمك ان لا ينجى وقتل قبل القسم اى وقتل زيا

لا قبل انتم كقولنا لا اقم وشئت مع الضم
 اي شئت زيادة لا بين المضاف والمضاف اليه
 في غير الاحور سري وما شئت اي في غير جود والحدود
 جمع المايزين جازا اهلك ومن والياء والياء
 تقدم ذكرها اي تراد من والياء واللام وقد تقدم ذكر
 في باب صر ونحوه على التخصيص فله تعيد ما اولها لان
 يقول ان الكاف تزداد وقد مر ايضا فوجب عليه ذكرها
 او عدم ذكرها ومن والياء واللام ويمكن ان يجاب عنه
 بلنا لما حصص الباء واللام ومن بالذكر صناديق
 الكاف لكثرة زيادتها ونادرة زيادة الكاف
 حرفة التغيير اي وانما سميت تغيير الوقتين تغييرا
 كقولنا في فاعلنا واختار موسى قوله اي من قومه
 وكقولنا ونادينا يا ابراهيم فمن تحضر به
 معنى القول اي ان يكون مقترنه الكلام فيه
 معنى القول لانفس القول نحو كتبت لمان لم يمت فلو
 قلت لمان ثم لم يمت لمان جواز وقوعه تفسيره
 القول فالي ثم استعاضا لمان ان لموازن فسرهما
 ما ليس في معنى قول وما هو في معنى قول لا يفرق ولا يمتزج

بان

بان الاماني هو معنى القول غير الترخيع حروف
 المصدر ما وان وان فاذ لان للفعل وان لا
 انما سميت هذه الحروف مصدرية لانها تجعل ما
 بعدها في حكم المصدر والاولان اعني ما وان
 المحققه مختصان بالجملة الفعلية فانهما تدخلان
 للجملة الفعلية ويجعلانها في حكم المفرد الذي هو المصدر
 نحو اعجبت ما صنعت اي صنعتك وقولنا فاك ان
 جواب قومه لان قولوا اي لا القول والفاء
 وهوان الثقيلة المفتوحة مختصة بالجملة الاسمية
 لما عرفت انها تدخل على المبتدأ والخبر فانهما تعلقان
 وتعملان في نحو بل المقدر الذي هو مصدر خبرها
 نحو اعجبتك قائم اي قايما ملك او ما في معناه نحو
 اعجبت ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذرا
 تقدير مصدر الخبر او في معناه قد رت الكون
 نحو اعجبت ان هذا زيدا اي كونه زيدا حروف
 التخصيص هلا والاولا ولما علم ان
 الحروف تدخل على اللوم على الترك اذا دخلت على
 الماضي نحو هلا قرأت وعلى الحث والطلب على

اذا دخلت على المتكلمين المضارع فقولوا له لعلنا نأتي
 بالملك نكره طاصدا الكلام اي ولهذه الحروف
 صمد الكلام تكون اذا الزك نوع من انواع الكلام
 فوجب تقديمها لما مر وتلزم الفعل لفظا
 او تقدير اي ويلزم دخول هذه الحروف الفعل لفظا
 نحو صلا ضربت زيدا او تقديرها صلا ضربت زيدا
 اي صلا ضربت زيدا تكونها الطلب الفعل حرف
 التوقع قد دخل المضارع للتفصيل وانما سميت حرف التوقع
 لانها غير بان يتوقع الاخبار فهي انما دخلت للماض
 قريب الحال نحو قد قامت الصلوة وبهذا الاعمى
 يسمى حرف التقريب واذا دخلت المضارع كانت
 كقولهم ات الكعبة رجب قد بعيد في غير البعيد
 بينهم وبين الفعل بالقسم نحو قد والله قلت قديرا
 بما التحقيق في المضارع كقولهم قد علم الله الحقين
 وقد خفي الفعل بعده كقولهم اذ التزموا غير ان كان
 لما زل بها النوا كان قد اي كان قد زالت
 حرضا الاستفهام الى معان اخر وهو التوهم والتوهم
 طلب التهم وتوهم غير ذلك وطلب التهم يكون بالاسماء ويكون
 الاستفهام

الحروف

بالحروف اما للحروف في الجزاء وهل
 الكلام اي الجزاء وهل صمد الكلام تكونها النوع من
 انواع الكلام فوجب تقديمها لما مر ويطلبان على
 الجملتين الاسمية نحو زيد قائم وهل زيد قائم والاعظم
 نحو قائم زيد وهل قائم زيد الا اذا كان الخبر في الجملة
 الاسمية فعلا جازا استعمل الجزاء ولم يجز استعمال
 الاعلى شذوذا فلا يقال هل زيد قائم لان اصل هل
 بمعنى قد كقولهم تعالى هل اتى على الانسان اي تراءى
 فكما لا يقال قد زيد خرج لا يقال هل زيد خرج فاما
 قيل قد خرج ما ذكرتم ان لا يقال هل زيد خارج لان
 ان يقال قد زيد خارج قلنا انما جاز حملها على
 اختما وهل زيد خارج وانما لا يحمل على اختما في مثل
 هل زيد خرج لان هذه الجملة اقرب بياب هل قائم
 في نفسها اولى من حملها على اختما فالجزئية
 اعم تقرقا تقول زيد ضربت واضرب زيدا وهو امر
 وازيد عندك ام عمرك وانما اذا وقع وانته
 كان واحدا من كان دون هل اي الجزاء اكثر
 تصرفا في الاستعمال من هل فعول زيد اضربت

دون هل تقول ايضا ان ضرب زيدا وهو اخو زيدا
 الضرب وهو على صفة الاخرى دون هل تقول ايضا
 ان زيد عند الامم عمرو من هلاى ويختص الام المتصلة
 بالجزء دون هل وقد دخل الجزع على وفي العطف كقول
 ام اذا ما وقع واين كان واين كان اى قد دخل
 الهاء على وفي العطف ولا يدخل هل عليها اكل
 ذلك لكون الجزع متصلا في الاستفهام بخلاف
 هل ولاها اخبر من هل فتولد دون هل طرف
 فتولد تقول زيد ضربت وهو قيد في الكل ضرب
 الشريطان ولو اوما لها صدر الكلام فان لا يتقبل
 وان دخل الماضي ولو عكسها اعلم ان هاء التثنية
 حروف الشريط ولها صدر الكلام لانها نوع من انواع
 الكلام فان للاستقبال وان دخل الماضي
 لفظ ان يجعل الفعل الذي يدخل عليه بمعنى الاستقبال
 سواء كان الفعل ماضيا نحو ان ضربت ضربت او
 مضارعا نحو ان تضرب اضرب ولو عكسه اى لو
 لما مضى وان دخل المضارع او جعل الفعل بمعنى الماضي
 سواء دخل الماضي نحو لو ضربت ضربت او المضارع

تولد لو تضرب اضرب وقد يحكى بعض ان الناصبة كقول
 ولا مة مؤنثة ضرب من مشتكة ولو اعجبكم وقد يكون
 بمعنى ان الناصبة كقولهم وذا لو تكفرون وكفروا
 تع وذا لو تدفن من ضدهنون وكقولهم يورث المحرم
 لو يفيقنى ولا يجوز ان يكون ههنا اشارة لانه لا
 لها وتلقى ان الفعل لفظا او تقدير اى ان
 ولو يلزم دخولها الفعل نحو ان ضربت ضربت ولو ضربت
 ضربت او تقدر بغو قولهم وان احدهم المشتركين
 استجارك ولو انتم تملكون اى وان استجارك
 احد فتولد تملكون فاحد وانتم مرفوعان بانها فاعل
 لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر وايضا بقا عليهن
 لانفال بعدوها ويؤيد ذلك انك لا تقول ان قولك
 يضربها يضرب زيدا بل تقول ان قولك يضربها اضرب
 ان تعلم ان مفسر المحذوف محذوف ان كان مضارعا
 نحو ان زيد يملطابق المحذوف وان الاسما المتصلة
 بمعنى ان لا يحذف منها لفظا في حال الاختيار لكونها مرفوعة
 ان فلا يترتب فيها مثل تصرفهم يجوز حذفها عنه
 الضرورة كقولهم نحن قوم من بيت وهو آمن و

لا تجزئ غيرنا مقترنا ومن ثم قيل لو انك ^{لغة}
 لانه ما عمل وانطلقت بالفعل موضع متعلق ليكون ^{لغة}
 فان كان جامعا جاز لتعذر اي ومن اجل انما ياتي
 الفعل لفظا او تقديره قبل الواو انما انطلقت بفتح ان لا
 فاعل فعل محذوف ولا جلا ثم اذا حذفوا الفعل
 فصره بفعل ولم يفسروه ههنا التزموا ههنا ان يكون
 خبر ان فعل ليكون كالعوض ان الفعل المقترقا
 لو انما انطلقت ولم يقولوا لو انما متعلق هذا اذا
 امكن تقدير الفعل اما اذا تعذر وذلك بان يكون
 الخبر جامعا جاز يترك الفعل بالضرورة نحو لو انما تجزئ
 لكان جامعا لتعذرا لا يمان بالفعل وانما تقدم
 القسم اول الكلام على الشرح ان تقدم القسم فاول
 الكلام على الشرح لزم ان يدخل حرف الشرح الفعل
 الماضي لفظا او معنى نحو والله ان انتنق اولم تاتني
 لا كومتك لانه لما قيل على حرف الشرح للحوار يكون
 جواب القسم للبيان لا لبعلة الشرح فوجب ان يكون
 مانعا لانه بخلافه وان كان الجواب للضم ومعنى
 انم لتعذر على الشرح وللشرح معنى لكونه مشروطا و

فزم المقترقا او مقترنا وكان
 الجواب للقسم لفظا مثل والله
 ان تاتني اولم تاتني لا كومتك
 ص

معلقا بالشرح ولم يتعذر المعنى لكونه معلوما بالشرح
 وان توصلت بتقديم الشرح ^{لغة}
 لانه ان تعذر وان معنى نحو والله ان تاتني
 وان تاتني فواته لا يمتك اي وان توصلت القسم
 بتقديم الشرح او بتقديم غير الشرح عليه تاتني
 القسم وجاز ان يلحق ويجوز ان يجعل الجواب جوابا
 لفظا ولم حرف الشرح الماضي وجاز ان يجعل الجواب
 خبرا للشرح ولم يرد حرف الشرح الماضي ويجوز ان
 يقع الجواب اعتبارا بالقسم مع تقدم الشرح عليه نحو ان
 انتنق وان لم تاتني فواته لا كومتك فليتوقف معنى
 كل واحد من الشرح والقسم بان يكون الجواب
 القسم والقسم مع ما بعده جوابا للشرح مع يلزم دخول
 الفا على القسم اما اعتبارا مع تقدم غير الشرح عليه
 نحو والله ان انتنق اولم تاتني لا كومتك فليحل
 القسم وجوابه وهو لا كومتك سادس جوابا للشرح
 وجعل الجواب خبرا للبيان فوجب ان يكون القسم
 الكلام متوقفا على الشرح اما الفاء مع تقدم
 الشرح نحو ان تاتني والله انك ولكن العبرة بالشرح

لتقدمه فالشرط مع الجزاء ما هو مستجاب القسم والما
 الفأول مع تقدم غير الشرط فما اذا وادته ان استثنى ذلك
 فليعمل الشرط والجزاء خبر المتبادر ويجعل مجموع الجزاء
 والخبر ساذ استجاب القسم وتقدمه
 القسم كاللفظ محمول على خبره والجزء التوهم والتقدير
 القسم قبل الشرط اقل الكلام لتلطف القسم قبل
 الشرط فيكون الجواب القسم انما ولزوم الشرط انما
 كقولنا تعالى ان يخرجوا لا يخرجون منهم وكقولنا
 وان المعصومين انما مشركون لا لولا تقدم القسم
 قبل الشرط فيها لوجب جزم لا يخرجون ودخل
 انما على انكم مشركون واما التفصيل اي واما
 وضعت لتفصيل الغيب نحو ما اذيد نعم الاما
 فما هل لكم لم يلزموا تكرارا كما كقولنا تعالى انما الذين
 في الجحيم نبيح فيقتلون ما قاتلوا من ابناء
 لم يدركوا بعد اما اخرى لاذ معلوما من الاول
 وقد دل على كونه الشرط لزوما لانه في جزاءه والتفصيل
 الاول يستلزم الثاني والتزم خذوا نفوسكم
 وطقس بها وبين فانها جزاء جزاءها مطلقا

انما
 الجواب
 انما

وهو

وهو معمول المحذوف مطلقا مثلا اما يوم الجمعة فزيد
 مطلق وقيل ان كان جازما للتقدم من الاول و
 الاخر الثاني اي والتزم حذف الفعل الداخل
 عليه اما لان المقصود هو الاسم الواقع بعدها
 دون الفعل ولما حذف الفعل جعل الخبر الذي ما
 في جزاءه ما بين اما وبين فانها عوضا عن
 المحذوف وهو الاسم الواقع بعدها كراهية ان يلحق
 الفا اما لكرهتهم ان يلحقه الجزاء انما الشرط لاخر
 ان معنى قولنا انما زيد منطلق مما يكون من شئ
 فزيد منطلق فزيد جزاءه والوارد من قوله مطلقا
 ان الاسم الواقع بعدها جزاء في جزاءه ما سؤل
 كان مرفوعا او منصوبا وسواء كان بعد فاء الجزاء
 ما يتبع التقديم او لم يكن فاما ان بعضهم ان الاسم الواقع
 بعده اما ليس جزاءه في خبر الفا لا تتناع عمل ما في
 خبر فاء الجزاء قبله بل معمول لفعل محذوف مطلقا
 اي سواء كان ما بعد الفا ما يتبع التقديم او لم يكن
 وسواء كان مرفوعا نحو ازيد منطلق او منصوبا
 نحو انما يوم الجمعة فزيد منطلق اي مما ذكر زيد

في يوم الطلاق فهو مطلق في الاول وهما تذكر يوم الجمعة في
 مطلق في الثاني وهو ضعيف والاحكام في النسيب في الاول
 بتقدير تذكر الوفاة في الثاني بتقدير حصول او ذكر لكتبت
 لم يجرى الاتفاق وتال بعضهم ان كان الام الواقع بعد ما
 جازي التقدير على جوابها اي لم يكن بعد الفاء وما يمنع
 التقدير في الاول سمعي انه جزء ما في جوابها فهو لما
 مبتدأ نحو اما زيد فمطلق واما معول لما في جبر جوابها
 نحو اما يوم الجمعة فمجرد مطلق فانه جاز ان يكون
 التقدير ظرفا لمطلق متقدما على الفاء وان لم يكن
 جازي التقديم على جوابها اي ان كان ما بعد الفاء
 ما يمنع التقديم في الثاني بمعنى انه ليس جزءا
 جبر جوابها بل معولا لفعل المحدث نحو اما يوم
 الجمعة فان زيدا مطلق لا مشاع علم ما بعد ان في
 ما قبلها لا متصفا بما صد والكلام ويطبق ان الياء
 كلة واحدة فانه كما لا يجوز ان يعمل ما بعد الياء قبلها
 كن لك لا يجوز ان يعمل ما بعد الياء في ما قبلها و
 ان جاز ذكر ما هو المقصود مقدم على ما يجوز ان يكون
 لغرض فليجز ايضا ان كن لك العرض في غير نظر لوجوه

ان
 لم
 ان

الخامس

الماضي في احدى التوسعات ووجودها في الآخر
 وجوابها انهما لا يجتمعان اي يعمل ما بعدهما في الثانية
 لغرض والاولى انما زيد فانه مطلق بتقدير
 ويجاز اما يوم الجمعة في غير مطلق برفع يوم الجمعة
 بتقدير يحصل او زيد كن لك لا يجوز بل ذلك **قول**
 حرف الرفع كله وقد جاز بمعنى حقا اي حرف الرفع
 كذا لانه وضع الرفع والتبعية على الحق وانما يتبع
 اذا سمع محال او يقول على انسان مثلك اذا قيل لك
 شئت فقلت كذا اي ارتفع عن هذا وتبته وقه
 جاز كذا في قوله بمعنى حقا وهو حرف عليه الخاق
 تكونها لتحقيق الجمل كات رتبة ان كذا في قوله
 كذا ان الانسان ليطلق بغير حقا واسم عند بعضهم
 لكن في لوافقته لفظا لكلام التي الرفع **قول**
 ان التانيث التاكيد لفظ الماضي لتانيث التاكيد
 اليان كان ظاهرا في تحقيق فحتم الى فالتحق ناء
 التانيث التاكيد الفعل الماضي كيدل على تانيث
 الفاعل اي ليعلم انه مستند الى فاعل مؤنث نحو تانيث
 هند وانما قيد التاء بالتاكيد احترازا عن التكرار

نحو با على فانها تلحق الاسم والمراد بالثابتة هو الثابتة
 بالثبات لا بالثبات على قولنا فاما ثابتا ثابتا
 فالثبات وتكون بالعرض وهو الثابت والتاكيد وانما
 قال بالماضي لان هذه التاء لا تلحق غيره من الالف
 كان الفاعل ظاهرا غير حقيقة فخيرت في الحاق
 التاء وعدمه بقول طلعت الشمس وطلع الشمس
 واعلم ان قوله فان كان ظاهرا غير حقيقة فخير
 كونه لا يذكره من قبل **قوله** واما اللذان على
 التثنية والتجويد فضعيفان واما اللذان على
 التثنية وعلاوة الجمع الى المذكور والمؤنث عند
 استناد الفعل الى الظاهر فضعيف لعدم احتياجا
 الى هذه الملازمة بخلاف اللذان على التانيث
 الفعل عند استناده الى المؤنث الحقيقي فلهذا قال اما
 الرعيان ولا تاء الزيادة ولا قلن التاء وعلى تقدير
 ثباتها نحو اكاديمية البراءة ليست بشيء بل بالزم انما
 قبل الذكر من غيره فائدة بل على ما كانت الحقت بالضم
 لئلا يخلو الحال الفاعل كذا التانيث والفرق بين علوة
 التانيث وبين علوة التثنية والتجويد تملعا (ان يعلم

ان
 ان
 ان

الجوه

ان

التثنية والجمع من لفظ التثنية والجمع وقد علم ان
 من لفظ المؤنث **قوله** التثنية فون ساكنة تتبع
 حركة الآخر لا التاكيد الفعل فقولون ساكنة احتراز
 عن المحركة والمراد بالثابتة هو الساكنة بحسب القيات
 لا بالثبات بالثبات المتحرر للالتقاء الساكنين فانه
 ساكنة بحسب القيات وقوله تتبع حركة الآخر احتراز
 عن فون ساكنة في غير الآخر فانه لا يسي توتيا وقوله
 لا التاكيد الفعل احتراز عن فون التاكيد الحقيقية
 نحو اثنين وصوخته انواع احدها تثنوين الممكن
 وهو تثنوين تلحق الاسم ليدل على ان لا مكتبة في الاحية
 نحو زيد ورجل والثاني تثنوين التكثير وهو تثنوين
 تلحق الاسم ليدل على كون الاسم الداخل هو على تكثره وهو
 الفارق بين المعرفة والتكثرة نحو سبويه وسبويه
 والذات تثنوين العرض وهو الذي يلحق الاسم عوضا اما ان
 او اعلو وهو جوار وانما عن الشافعي نحو يومئذ ان كان
 كائنا من جنس الانسان وهو كان كذا غير التثنوين عن الفاعل
 ابرو والرابع تثنوين المقتضى وهو الذي يقابل فون الجمع المفرد
 ولا يوجد الا في جميع المؤنث السالم نحو صلات فوات التثنية فيما

وهو التثنية والتكثير
 والمقابل والترقيم

[illegible]

مزم
ال
ان

أضربان وأضربان أي وتقول في الحق ضربان بألف
الاف لا يثبت بالواحد وأضربان في جمع الف
زيادة الالف بعد نون الجمع وقبل فون التأكيد فلا
يجمع ثلاث فون متواليات **قوله** ولا يثبت في
الحقيقة خلافا لـيونس **قوله** لا يثبت فون التأكيد **الحقيقة**
التي وجمع المؤنث فلا يقال ضربان وأضربان لأنه
يسلم أنهما تحيل الفون وأما حذف الالف استاكين
على غير وجه وهما معذرتان خلافا لـيونس فإنه أباه وجده
نقاء استاكين على غير وجه وهو النقاء استاكين الذين
لا يكونوا على أحرف مدونة بينهما أحرف مدونة فأضرب
والنقاء استاكين الذين يمكن لك سق النقاء استاكين
على وجه خرفوا الثوب وكثوليع ولا القادرين وخرو
أضربان وأضربان وأضربان وأما جرد النقاء هنا
على وجه لم يجرده على غير وجه لأن الساكن الثاني
لما كان من عماء في الثاني والقصورة الثانية فكانت تخرج
خلاف الصورة الأولى المدغم كـ **قوله** وهما
غير هاء التثنية البارز كما انفصل وإن لم يكن
لتمثل ونونا التأكيد للحقيقة والمعددة مع غير

وجمع المؤنث لا يخلو ان يكونا مع ضمير بارز ولا يكون
 فان كانا مع ضمير يلزم مع ضمير بارز كما اننا لا نكتفي بالمتصل
 تقولوا اخر بها اخرين جذا لولا كما تقول مع الكلمة
 اخر بها القوم وتقول اخر اخرين ويجوز ان يكونا
 تقول اخر القوم بجذا لولا اخرين وان لم يكنا مع
 ضمير بارز كما اننا لا نكتفي بالمتصل تقولوا اخر اخرين وانما
 قال في غيرهما لانه ذكر كيفية لحوق نون التاكيد بالمتصل
 وجمع المؤنث وليس المراد بيان اتصال النون بالانفصال
 الصحيحه تكون على اهل بل المواد اتصال النون بالانفصال
 المعتلة **قوله** ومن ثم قيل هل ترون الحقوله وغيره
 اى ومن اجل ان النون مع الضمير البارز في غير المتصل
 وجمع المؤنث لا ككلمة المتصلة ومع ضمير الضمير البارز
 كالمتصلة تقولوا اخرين اخرين التثنية بقوله بكرة الياء
 لانه لما حذفت النون التثنية ساكنان الياء ونون التثنية
 فكسرت الياء كما كسرت اذا اتصلت بالكلمة المتصلة فقول
 ترون الناس وتقولوا ترون بفتح الواو كما تقولوا
 الكلمة المتصلة نحو قولهم لا تلتوا الفضل وتقولوا
 في ترون واغزهل ترون واغزرون بفتح الياء والواو

لزم
 انه
 ان

المتصل لانه لما اتصل به نون التاكيد وجب رد الفعل
 لعدم علته ووجه فتح الياء والواو ويجوز ان يكون
 من العلم الموصوف يابن مضافا الى علم اخر نحو جاء
 زيد بن عمر وشدة اتصال الموصوف بالصفة وقد
 من البحث عنه ويعلم انه لو كان صفة لغير العلم او كان
 مضافا الى غير العلم نحو جاء في رجل ابن زيد وجاء في
 عمر وابن اخي لم يحذف الثوبين في اللفظ ويعلم من قوله
 موجودا انه لا يحذف الا العلم تكن صفة نحو جاء ابن عمر
 ولعدم شدة الاستحاج واعلم ان وجود الثوبين في
 الموصوف بالابن في اللفظ وهو ابن في اللفظ متلازم
 واذا سقط الثوبين لفظا سقطت المعية خطأ واذا
 ثبت الثوبين لفظا ثبت المعية خطأ فانهم قصد
 والى تحقيقها خطأ كما قصد والى تحقيقها لفظا ولهذا
 لم يحذف الف في المتشقات وقع صفة لعلم مضافا الى
 علم آخر لانه لا يمكن كثرة الف في العلم وان حكم الالف
 الحكم الابن في جميع ما ذكرناه **قوله** نون التاكيد
 حقيقة ساكنة وصلة صفة مع غير الالف
 بالفعل المستقلة في الامر والهي والاستفهام والحق

والعرض والقسم اثنون التأكيد نوعان احدهما
 حقيقة تأكيد الثاني تفيد مقصود مع غير التأكيد
 لانها لو كانت مع التأكيد لعلم ان التأكيد ابلغ والثاني
 مع الحقيقة ويجوز الحقيقة ساكنة على الاصل فهو ما بين
 وبين المشددة حتى لا يقع التأكيد ويجوز الحقيقة
 الحقيقة وانما قد يكون مقصود بقولهم الموصوف غير لا
 لانها لو كانت مع التأكيد كانت مكسورة وهي في الحقيقة
 والمجوع الموصوف غير اثنان واثنان يكونا مشددة
 بتون الثاني فيما يقول اثنان اثنان اثنان اثنان
 اثنان اثنان **قوله** ويخص بالفعل المستقل
 يخص نون التأكيد حقيقة كانت في الحقيقة بالفعل
 المستقل الذي فيه معنى الطلب نحو الامر والنهي
 والقسم والاستفهام والعرض والحق وغير ذلك
 غير اثنان ولا تضرين ورائد لا تضرين وعل تضرين
 ولا تضرين ولتلك تضرين وانما اضر هذه
 النون مابية معنى الطلب لانه لا يكون كما لا يكون
 مطلوباً ويعلم من قوله بالفعل المستقل ان
 لا يباحث الماضي ولا الحال لانه لا يكون الاثنا

مفتوحه

لزم
لأن
ان

الطلب

الطلب والمطلوب لا يكون الا في المستقبل **قوله**
 ونقلت في النسخ اي وقتت زيادة نون التأكيد في
 النسخ فلا يقال زيد ما يقص من الاقليل مطلقاً عن
 معنى الطلب وانما جاز قليلاً تشبيهاً بالماضي **قوله**
 ولزمت في مثبت القسم اي ولزمت النون التأكيد
 في جواب القسم المثبت لان القسم المثبت موضع
 ويعلم من قوله لزمت في مثبت القسم انما لا يلزم في
 غيره **قوله** وكثرت في مثل ما تفعل اي كثرت
 زيادة النون في مثل ما تفعل اي كثرت زيادة نون
 نون التأكيد على الفعل اذا زيدت ما على حرف التثنية
 لانه لما كان حرف التثنية بالآخرة والفعل ايضاً بالنون
 فلا يخط المقصود بالذات وهو الفعل من غير القسم
 بالذات وهو ان **قوله** وما قبلها مع ضمير الذكر
 منهم اي وما قبل نون التأكيد منهم مع ضمير الذكر
 وهو الواو في جمع المذكر السالم ليدل على الواو المحذوفة لا
 لقاء التأكيد نحو اضر من واضر **قوله** ووجب فتح
 الواو كما يجب فتح آخر الكلمة المتصلة بالكلية اخرى
 وتقول عزروا امر يلحق المذكرين المخاطبين اعني بعضهم

لنهي

وهو ان نون التأكيد
 في قوله واضر من
 واضر من واضر من
 واضر من واضر من

جمع المذكرين المخاطبين اعني بعضهم
 الواو وهم الثار وفي قوله امر

الواو وهم الزوا وقرأ غزى الحظ طيرة اغزى بحذف الياء وكسر الهمزة
 كما تقول في الكلمة المنفصلة اغزوا القوم بحذف الواو وهم الزوا
 واغزى القوم بحذف الياء وكسر الزوا فالتلاد ان الاصل كقول
 النون مع الضمير البارز اعز الياء الحظ طيرة والواو الجمع المذكور
 الحظ طين والمتلاد المتوسطان لكون النون مع الضمير
 الضمير البارز والمتلاد الاخيران لكون النون مع الضمير البارز
 وهما الواو والجمع المذكورين الحظ طين والياء والامر الحظ طية
 والمحقق بحذف الساكنين وفي الوقت فيرد ما حذف في
 نون التأكيد المحذوف بحذف الواو من وهي اما التقاء
 بالساكنين كقول لا وحق الضمير علك علك ان ترفع
 يوم والهمزة رفعه الا تهين والضمير على ان يرفع
 كن لك ان لولا لعل لا تمن لا يكون محذوف ما حذفت
 اما الوقت اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا قايما على التثنية
 فتح محذوف لكون التأكيد لعدم موجب
 وهو نون التأكيد فتقول في اضرين وضرين اضرين وضرين
 الواو الواو وضرين يرد الياء وتقول في هل ترون يا امرؤ
 وهل تفتشون يا قوم هل ترون وهل تفتشون بعادة
 نون الحذف لما ذكرناه وانقضا موجب البناء على ان

النون

النون فان حذف في الوقت لا يرجع في الحذف عند الضمير
 فيجاء في موضع واحد الفرقان النون لان الهمزة في الهمزة
 والاضافة ونون التأكيد ليس يلا في الفعل في زمان
 بقدر النون المحذوف للوقت كما لعدم من الاصل
 فيرد ما حذف لكونه في حكم المملوطة **قول** والمفتوحة
 ما قبلها قلب الفاء ويون التأكيد التي تكون ما
 مفتوحا قلبها الفاء عند الوقف فتقول في اضرين يا رجل
 اضر يا قايما على المعق في الاسم ويكون علامة التأكيد
 باقية بوجه مع كون الفتحة ساقية للادان وانما لم تفت
 ياء اذا كان مكسورا اذ اذا كان مفتوحا ساقية على
 الوقت في الاسم لا في الفعل بما عدا التأكيد فانك اذا قلت في
 يازيدون اضرين اضر يا في الوقت وفي يا امرأة اضرين
 اضر في الوقت لم يعمل ان يرد عن النون او المحذوف

تمت الكتاب بعون الله

ملك الوصاية اليه المرجع

في التاريخ رابع عشر

ذي القعدة المحرم

في التاريخ رابع عشر
 ذي القعدة المحرم
 في التاريخ رابع عشر
 ذي القعدة المحرم

الفرق بين القضا والقضاء أن القضا
متعلق بالأمور الكلية والأوج
المحفوظ والقضاء متعلق بالأمور
الجزئية الحادثة في العالم العنصر



موقوفه الامام علي بن ابي طالب
عليه السلام بقول الامام علي
رضي الله عنه في حجة الوداع
بفضل الله تعالى ورحمة
رحمته الباقية اجمعين
في الآخرة صرف

[illegible]



